

٢١٦٢

مختصر غنية المتملي شرح منية المصلي للكاشفري، كلاهما

ج ٢

تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ. بخط حسن

ابن بكر سنة ١١١٥ هـ.

٢٣٦ ق ١٧ س ٢٠ × ١٢ اسم

٦٧٦٢

نسخة جيدة، خطها تعليق حسن، طبع سنة ١٨٩٨ م
كما في معجم المطبوعات.

ايضاح المكنون ١ : ٤٦١ معجم المطبوعات ١ : ٧٨٦

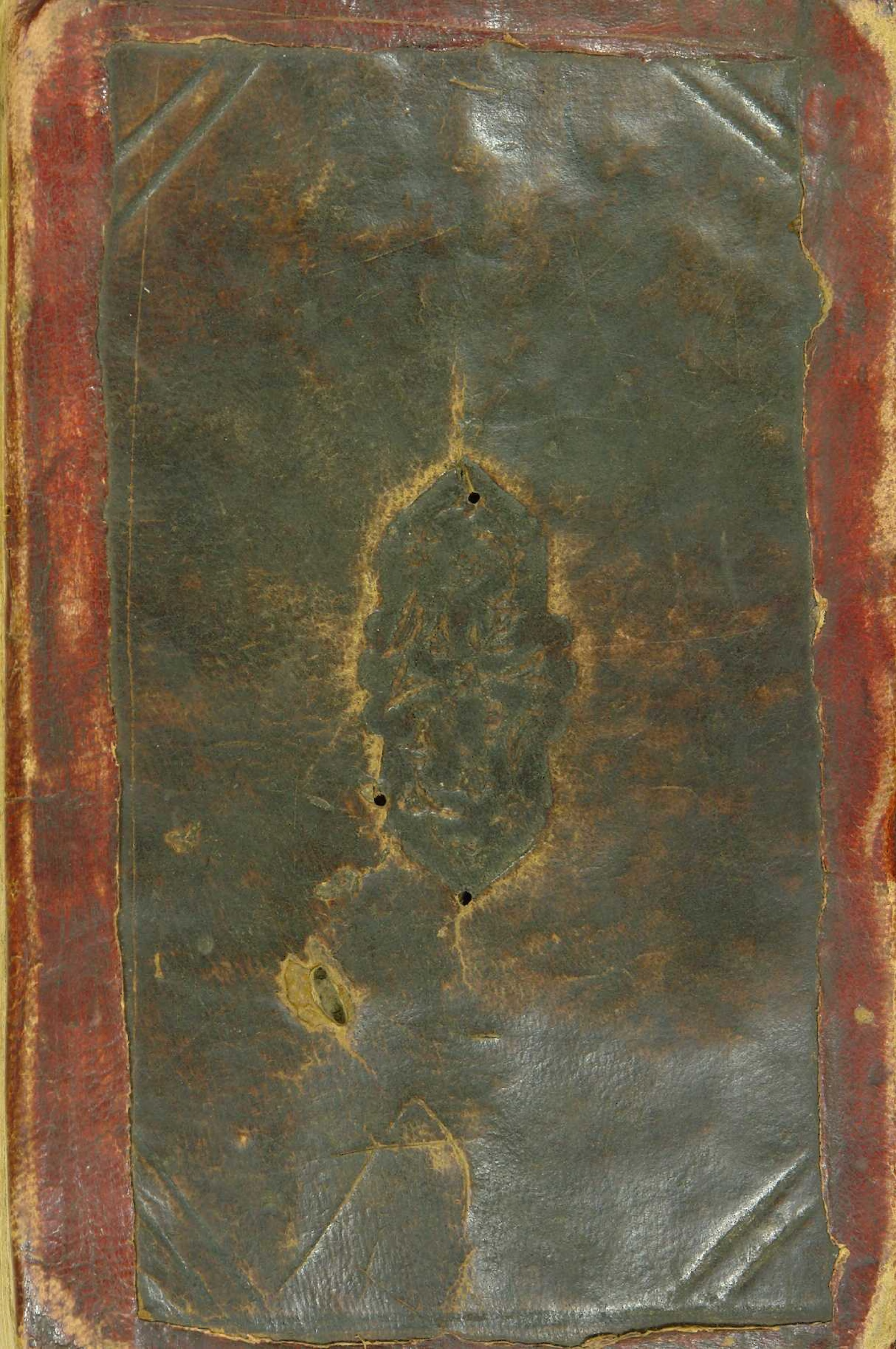
١ - العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله - المؤلف

بد الناسخ ج - تاريخ النسخ.

١٢٦٨٥

٥١٢٠٩١٢/٢

7777



102

✓

27

不口。

1040

٨١٠ قامة قسم

12

509

$$\frac{1}{22}$$

10

نماز کماز کما

52.

12

غازی شاه مسعودی علیہ السلام

250

مرحوم بر کلی افزودی نمک تضیفند در غفلت اولیای که هم ماهران
غمره سی فقی کوندن او او را بر هم ماهران تحتد سکنه حرف
وار در اول حرف و فک اولند او ان حرفه طفق دیو عدای
ناحیه تمامه دکن فقی حرفه قرار ایدر اول ماهران غمره سی
اول حرفند در عمل اولو نه مجرب در وخی اول سکنه حرفه مخرم
ایند تبدیل او لور تمت الشرح

21

محم	صف	ربيع الاول	ربيع الآخر
الاج ذوب ووج ذوب وداو	وج ذوب وداو	وج ذوب ووج ذوب	وج ذوب

بجائز الاول	بجائز الاخر	رجب	شعبان
فوب و حاج	ب و دواج	فه	م ف و ب و و ا و ب و دواج

رمضان	سؤال	في القعدة	في الحجة
وجاهب ذ	ذوب ذ	ب و داهج ذه	واوج ذه ب ذ

بازار	بازار ارثی	صالی	چهارشنبه
۱	۲	۳	۴

پنجشنبه جمعه شنبه اربعه

فهرست شیخ ابراهیم احمده رحمه الله عليه رحمة واسعة

بنی الاسلام علی خمس	اما الشرایط الخمسة	وحد الوجه	واما كونه	وكيفية الاستيقاظ
وكبره الزيادة	واما ادابه	والاداب في	والاداب في	ون كذا استجاب
الثلاثة الآلهة	والفصل المذكور	الاستيقاظ	في خمسة مواضع	١٠
وكبره الشرب قبل	ومن الكشف	في فوائده	واما الطلوع	فأما المسئلة
الاخذ	للاستيقاظ	لوحظك يد اليسرى	الكبرى	علاسته اوجه
فروع قات مع بني	واما فريض	شفاق	واذا كان برجل	بجوزانه تجرد
يأتي في اليوم	الفصل	للفصل	للفصل	امر عشر وجها
فروع اذا جئت المرأة	واما اجب اذا	فروع كبره قارة	فصل	اما شرطه
ثم ادركها الحيض	بغير يد	القوان	في التيمم	٢٤
فالحاصلان شروط	والقبيل الفضة	ويستحب	فروع لو تيمم	جنب الغسل
التيمم خمس	في الصلوة	التي في الصلوة	لجأزة	في بقية عليه بدنه
فصل في بيان احكام	اذا جلس اناس	اما احده في بيان	فصل في بيان	لو توفوا الموتى
المسبح	مفقود فاعيد	الحكام الحيض	في اجمة القصب	٤٠
في صغيره من	فصل في المسح	ويستحب ان	اما الاستيقاظ	فصل في نوافضا
الملا في جنب	علم احضار	يوافق قبل	في مسح الجبهة	الوضوء
وحد السكر	فصل في بيان	وكذا هو الفارة	فصل في البر	فصل في الاشارة
٥٥	انجاة الخفيفة	اذ وقع في	الوضوء	٤٩

واما الشرط	واما الفرك	والمسك	فروع شتى من	اما الشرط الثالث	امراة صلت وربع
الثاني	في المني	حلال على كل حال	تعلق النجاسة	فروع شتى من	ساقها مكشوفة
٢٤	٢٥	٨٣	٨٧	٨٩	٩٠
على الطين	فروع مع ريقه	واما الشرط	ولو اشتبهت	ولو ظل المصل	فروع في شرح
٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
والشرط	اما الاوقات التي	كبره الطلوع	والشرط	لا يحتاج الى	واما في الفلقة
٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣
والثاني من	رجل شلت	ويجوز الطلوع	فروع راك	والثالث من	والرابع من
١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩
والحيض	والسوس	والسوس	والسوس	والسوس	والسوس
١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥
والمقتدى كبره	والمسحوق	وان ادرك	ثم يشهد	فاذا اتم الشهادتين	فاذا فروع في الادوية
١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١
فصل فيما يكره	وكبره ان يستمر	والمسحوق	والمسحوق	والمسحوق	والمسحوق
١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧
فصل في بيان	اذا جلس اناس	اما احده في بيان	فصل في بيان	لو توفوا الموتى	٤٠
١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣
في صغيره من	فصل في المسح	ويستحب ان	اما الاستيقاظ	فصل في نوافضا	٤٠
١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩
وحد السكر	فصل في بيان	وكذا هو الفارة	فصل في البر	فصل في الاشارة	٤٩
١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قوامها وزرورها
سماها وعمدة أحكامها والصلاة والسلام على أفضل خلقه
سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة قرعة غنية وعلاؤه
وأصحابه الذين فازوا من مفضل الدين بجنة وعينه
فيقول المفضل رحمه ربه الفنى ابراهيم الحلبى قد كنت تترت
كتاب منية المصلى شرحا وسمية بغنية المتعلل لكن ربيت
فيه بعض الاطالة التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين اللالة
فاجبت ان اخصر من فرائد ولائل وأودع في فوائد ما لم تسهلا
للعالمين وسويلا للراغبين واليه سبحانه هو مستعان على كل
مراد من المبرور اليه المعاد وهو حسي ونعم الوكيل قال المصلى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قوامها وزرورها
سماها وعمدة أحكامها والصلاة والسلام على أفضل خلقه
سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة قرعة غنية وعلاؤه
وأصحابه الذين فازوا من مفضل الدين بجنة وعينه
فيقول المفضل رحمه ربه الفنى ابراهيم الحلبى قد كنت تترت
كتاب منية المصلى شرحا وسمية بغنية المتعلل لكن ربيت
فيه بعض الاطالة التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين اللالة
فاجبت ان اخصر من فرائد ولائل وأودع في فوائد ما لم تسهلا
للعالمين وسويلا للراغبين واليه سبحانه هو مستعان على كل
مراد من المبرور اليه المعاد وهو حسي ونعم الوكيل قال المصلى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر الباطن
ومطلع الحسن والزيادة وجعل الصلاة عمود قوامها وزرورها
سماها وعمدة أحكامها والصلاة والسلام على أفضل خلقه
سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة قرعة غنية وعلاؤه
وأصحابه الذين فازوا من مفضل الدين بجنة وعينه
فيقول المفضل رحمه ربه الفنى ابراهيم الحلبى قد كنت تترت
كتاب منية المصلى شرحا وسمية بغنية المتعلل لكن ربيت
فيه بعض الاطالة التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين اللالة
فاجبت ان اخصر من فرائد ولائل وأودع في فوائد ما لم تسهلا
للعالمين وسويلا للراغبين واليه سبحانه هو مستعان على كل
مراد من المبرور اليه المعاد وهو حسي ونعم الوكيل قال المصلى

رحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قوامها وزرورها
سماها وعمدة أحكامها والصلاة والسلام على أفضل خلقه
سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة قرعة غنية وعلاؤه
وأصحابه الذين فازوا من مفضل الدين بجنة وعينه
فيقول المفضل رحمه ربه الفنى ابراهيم الحلبى قد كنت تترت
كتاب منية المصلى شرحا وسمية بغنية المتعلل لكن ربيت
فيه بعض الاطالة التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين اللالة
فاجبت ان اخصر من فرائد ولائل وأودع في فوائد ما لم تسهلا
للعالمين وسويلا للراغبين واليه سبحانه هو مستعان على كل
مراد من المبرور اليه المعاد وهو حسي ونعم الوكيل قال المصلى

رحمة الله اسم الله الرحمن الرحيم نينا وتبركا واقتداء بالقرآن
وكذا قوله الحمد لله رب العالمين واتبع ذكر الله بذكر رسول فقال
والصلاة على رسول محمد واله اى احمل جميع احوالهم
عام لمن يطلب الاستفادة وفقهم الله اى جعلكم موقنين لطاعة
وايانا ان انواع العلوم كثيرة واحم الانواع بالحصيل متعلق باهم
مسائل الصلاة لانها واجبة على الفنى والفقيه بخلاف الزكوة
والحج ومكثرة كل يوم وليد بخلاف الصوم فلما رابت رغبة
المقربين جمع مقبلة اسم فاعل من اقتبس اى اخذ القيس وهو
شعلة نار تؤخذ من معظمتها شبة العلم بالنور العظيم وطالبه
بالمقربين من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير
للمسائل انقطعت جواب لما اى انتقلت ما كنز وقوم المصلين
وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين متعلق بالنقطة ومن
فخارات المتأخرين نحو الحواشي والمحيط وشرح الكسبى على
مختصر الطحاوى والفنية بالغين المضمومة في اكثر النسخ وفي
بعضها بالفاق المكسورة والمنقطة والزخيرة وقفاوى
قاضيان وجامعية الكبير والصفير وسمية اى سميت الكتاب
الذى التقطت منية المصلى اى ما يتناهى وغنية المبتدئ اى

رحمة الله

الشفقة النقطه والاشارة والاختصار والبيان
الجميع والحق

قوله قاضيان من قبل الاطراف والاشارة
فان مقتضى ذلك ان يكون من قبل الاطراف والاشارة
خطا من شرح الوقاية النقطه والاشارة

اى ما يستغنى به عن غيره واسأل الله اى وانا اسأل الله
 قالوا ولما ان يجعل ما اعتمدته اى قصده قال الصالحون اى
 لذاته ومكفر اى سببا لتكفير ذنوبى اى سترها بعدم المؤخرة
 بها بفضل اى بتفضل لا باستحقاق وان يغفر ولو لى ولا
 ستاذى بتشرى الى ما مفتوح جمع استاذ وهو الموفق
 للهدى بفتح السين اى الصواب وعدم الخطاء ومنه الهداية
 اى خلق الاحقاد والارشاد اى الاستقامة على طريق الحق
اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة
 فريضة اى مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابته صفة لفريضة بالكتا
 اى القرآن والسنة اى الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اما الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر به يقتضى الوجوب
 والمراد باقامتها اداؤها باوقاتها وقوله تعالى وقوموا له فانتين
 اى صلوا لله تعالى قائمين وقيل قوموا فى الصلوة خاشعين ومطيعين
 القيام فيها وقوله تعالى حافظوا اى اداؤ مواجى الصلوات والصلوة
 الوسطى وهى صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم
 لزيادة شرفها والاحتكام بها اذ هى مظنة التكاسل عنها لكونها
 فى وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فبما ان الله حين تمسكون

واجماع الامة اى يقولون
 على ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وحين

وحين تصبحون وله الحمد فى السموات والارض وعشيا و
 وحين تطهرون اى سجوا لله فى هذه الاوقات والمراد صلوا
 على ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قيل له اهل خير
 ذكر الصلوات الخمس فى القرآن قال نعم وتلى هذه الآية تمسكون
 صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة وعشيا صلوة
 العصر وحين تطهرون صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله
 حين تمسكون له الحمد فى السموات والارض اعترافا بنبينا ومعناه
 ان على المؤمنين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمدوه كذا
 فى الكتاب وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا اى فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز اخراجها عنها
 واما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين
 انه قال بنى الاسلام اى الايمان فانها شئ واحد عند اهل السنة
 على خير اى خير حصال شهادة ان لا اله الا الله بجزء شهادة
 بدلائل حسن وبرفعها خبر متبدا محذوف وكذا ما عطف عليها و
 وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة
 واحدة من الشرائع اقام الصلوة اى اقامتها ثابته وايتاء الزكاة
 ثالثة وصوم رمضان رابعة وحج البيت خامسة المستطاع

والجمعة

اليه سبلا محلة الترفع فاعل المصدر المضاف الى مفعوله والاستطاعة
عند جمهور القدرة على الزاد والرجل فاضلين مع الخواج الكلية
واللوازم الشرعية وقوله عليه السلام لكل شئ علم اى علامته دالة
على حقيقة وعلم الايمان الصلوة فهى علامته لوجوده في القلب
باعتبار الظاهر وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين ومن اقامها
فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين كى ان الحجة تقوم بانامة
عمودها وتقطب قوطه وقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات مقبولة
افترضهن الله على العباد خير من احسن وضوءهن باب في تمام
والايمان بسنة وادائهم وصلاتهم لوقتهن وانهم ركوعهن و
سجودهن بالطمانينة فيه وخشوعهن اى حضورهن باحضار
القلب وجمع الحجة ومصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كانه علم الله عز وجل
اى وعده مؤكدا ان يغفر له اى بان يغفر له زنبوه وقوله عليه السلام
الفرق بين العبد وبين الكافر اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك
الصلوة اى ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك
الاجتهاد اى بينك وبين بلوغ مرادك تجتهد فاذا اجتهدت لم تقف
واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لان
ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم

واما جماع الامة قد اجتمع من ذلك
مسؤولا لله عليه على فرضه الصلوة
من غير تركه ولا متنازعة
وكان ذلك اجماع الامة واجماع
المسلمين حجة قاطعة لقوله عليه
لا يجمع اى على الصلوة

ثم المراد بهذا الحديث وانما ترك اعتقاداً وهو انكار وجوبها
ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بان للصلوة شرايط
جميع شريطة بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا يفتح الصلوة الا بتقدمه
عليها فقولها قبلها صفة موضحة ومبينة لمعنى الشرط وفرايض
جميع فرضية بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا يفتح الصلوة بدون
سوى الشرايط والاركان واركانها جميع ركن والمراد به هنا ما يكون
جزءاً من الصلوة وواجبات جميع واجب والمراد به هنا ما لا تقدر
الصلوة بتركه بل ان تركه سهواً يجب سجود السهو وان تركه عن النسيء
الصلوة مع النقصان فتجب اعادة ركعاتها وان لم يعدها يكون فاسقا
انما واستباح جميع سنة والمراد بها هنا ما يثاب بفعله في الصلوة
وان تركه يكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه لا يجب سجود السهو
بتركه سهواً او ابايج ادب وهو دون رتبة السنة فلما كراهة
في تركه وكراهية تخفيف اليباء والمراد بها ما يتضمن ترك سنة
وهو كراهية التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم ومنها جميع
منهى وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة اما الشرايط
الجميع عليها فستة الطهارة من الحدث اى ما يوجب الفسل او وضوء
ويسمى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية ويسمى

التي قبلها

وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية **انما**
الطهارة من الحدث فالاعتسال من الجنابة ويسمى الطهارة
 الكبرى وموجب الحدث الاكبر والوضوء ويسمى الطهارة
 الصغرى وموجب الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدره الى
 مع القدرة عليه اي على الاستقبال للاغتسال او الوضوء وعند
 عدمها اي عند عدم الوجود والقدرة او عدم احدهما
 فالطهارة الواجبة على النجس وكل واحد منهما اي لكل واحد
 من الاغتسال والوضوء فريض وسنن واداب ومنها
 وبالفصل والالوضوء واجب فلذا لم يذكره واما فريض الوضوء
 فقدمه لكثرة كثرة وبعثته انواع فرض وهو وضوء المحدث عند
 ارادة الصلوة ولو جنازة او سجدة التلاوة او من المصحف
 وواجب وهو الوضوء للطواف ومنسوب وهو الوضوء للقيام
 اذا اراده والوضوء على الوضوء والوضوء كمالا حدث والوضوء
 بعد الفسنة والكذب وبعثته اشاد الشعر وبعد الفسنة في غير
 الصلوة والوضوء لفصل الميت كذا في فتاوى قاضى الخلاء
 غاربه كى فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى
 اردتم للقيام لا الصلوة وانتم محدثون فاغسلوا وجوهكم

الفصل

الفصل الاسبالة وقد بان عندهما ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند
 ابي يوسف يجزئ ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح
 الهداية لابن الرهام وقد الوجه ما بين قصاص الشعر وفصل
 الرقن وشحني الاذنين وايدكم الى المرفق جمع مرفق بكسر الميم
 وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع في العضد
 وامسحوا برؤسكم المسح في اللفظة امر ان الشئ على الشئ وهو
 المراد في التيمم واريد به في الوضوء اصابة اليد المبتلة ما امر به
 وارحكم الى الكعبين قرئ بالنصب وبالجر فغسل النصب بالعطف
 على وجوهكم والجر على الجوارو الصحيح ما ذكرناه في الشرح وهو
 الشيعة المسح على الارجل بلا خف ويرد ما في الصحيحين
 ان رسول الله عليه السلام راي قوما توضع اذانهم
 تمسح لم يمسحوا بالماء وقال عليه السلام ويل للاعقاب من
 النار والمرفقان والكعبان وعلى العظماء ان تباين
 في جانبي القدمين يدخلان في فرض الفصل خلافا للزفر وكذا
 ما بين العذار بكسر العين وهو ما سأل عن الحديث اللحية
 مأخوذة من عذار الفرس والاذن يجب غسله لما ذكرنا من
 دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف واما اللحية فيصنع

العظيمة كذا في كذا
 ودونى معتز واما ما ذكرناه من كذا
 جين العظيمة كذا في كذا

فانه يقول سقط عند
 ما ذكرناه من كذا في كذا
 ذلك على غير ذلك ما ذكرناه من كذا

ابي جعفر فرض مسح ربيعاً قبالاً على مسح الرأس في رواية
 الحسن وعنه يفرض مسح ما يده بشرة الوجه واختاره
 قاضيان وصححه وظهر الروايات عنه فرض غسل ما يده
 بشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في المعراج الدرانية
 وبه الاصح وفي الفتاوى النظرية وبه يفتي ووجهه انه لما
 سقط غسل ما تحته انتقل فرض الفل اليها كالثارب و
 الحاجب حيث يتقل فرضية غسل ما تحته اليها واما ما
 استبرئ منها فلا يجب غسله ولا مسح لانه ليس الوجه وعن
 ابي يوسف يفرض السجادة بال مسح وعنه سقوطه اصلاً
 وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن
 او الرأس او الثارب او الحاجب ثم خلقه لا يجب غسل ما تحته
 وفي الباقي لو قص الثارب لا يجب تخليده وان طال يجب
 تخليده ووجهه ان قطعة مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوطه غسل
 ما تحته بخلاف اللحية فان اعتقها بما هو المسنون والمفروض
 في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربيع الكرسى عن زنا وقال
 مالك والجمهور مسح الكل فرض وقال الثاقبي الغرض مسح
 اذني جزمه ولو بعض شعره وقد حققنا الدليل في الشرح

ومن جملة قوله لا يروى الغيرة بالناصية رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة
 والسلام ان سباطة قوم فبالا ونواضح على ناصيته وخصيه السباطة
 بضم السين الكسرة ثم فرضية مسح مقرر الرابع في الرواية الظاهرة وفي بعض
 الروايات قد ثلث اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح
 وان مسح بامبع او اصبعين او امرهما لم يجز حتى يعيدهما الى الماء ويكنوني
 مقدار ربيع الكرسى او ثلث اصابع خلافاً لما ذكرنا في الشرح ولو كان
 له زوايا من بوطنا في حوزا راسه كما تفعله النساء في مسح عليهما لم يجز
 سواء اتمس او لم يمس هو الصحيح وقبل يجوز ان يمس كل واحد احدى
 ولو بقي لمعة في بعض اعضاء الوضوء قبلها مما لم يمس عفواً لا يجوز وان
 لم يمس ثمة عفواً جاز وفي الجنبية يجوز تباهي ثمة عضو او لان البدن
 في الفل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البتة اقل من سبيل
 والا فلا يجوز واما سنية أي سنن الوضوء فمس البدين قبل اذ خالهما
 الاناء الى المرسخ فلان الماء في الصحيحين انه عليه السلام قال اذا استيقظ
 احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلثاً فانه لا يدري اين
 بات يده والمرسخ بالضم مفصل ما بين الذراع والكف ثم غسلها بثلث
 سنية ثوب عن الفرض وموضع اول الوضوء لانها آلة التطهير وكيفية
 الفل ان ياتر الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلثاً ثم ياتر يمينه ويصب

عند آخره
 ان قام من نومه
 غسل يده
 او من ثوبه
 او من ثوبه
 او من ثوبه

على شمله كذلك وكذا ان كان الاثنا عشر ومعه اثنا عشر صغيرا والآ
 يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاثنا عشر ويصحب على كفة اليمنى
 ويركب الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاثنا
 ويقل اليسرى وهذا اذا لم يكن عليه غيره نجاسة وتسمية الله
 تعالى ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله
 عليه والمراد نفي الكمال لقوله عليه السلام اذا نظرت احدكم فذكر اسم الله
 عليه فانه يطهر وجهه كانه لم يذكر اسم الله عليه طهره لم يطهر
 الا ما امر عليه الماء واللفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم
 واحمد الله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد
 استعوز وفي المجتبى يجمع بينهما في المحيط لوقال لا اله الا الله والحمد
 او اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلا للسنن والاصح انه يسمى
 مرتين مرة قبل كشف العورة للاستبراء ومرة بعد تناء عند ابتداء غسل
 سائر الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمى قبل
 الاستبراء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب وكذا الخلاف في وقت
 غسل البدن والاصح انه يغسل مرتين قبل وبعد كما في التسمية
 ولو شئ التسمية فذكرنا في خلاف الوضوء فسمى لا يحصل السنن بخلاف
 الاكل والمضمضة والاستبراء لانه عليه السلام فعلها على المعوضة

بما بين
 في التسمية
 في التسمية
 في التسمية

بما بين الجدي لما روى الستة من حديث عبد الله بن زيد حكاه وضوءه
 عليه الصلوة والسلام وفيه مضمضة واستنشاق واستنثار ثلث ثلث
 غرغرات وروى القليل في بسم الله عليه السلام نوحا لمضمضة ثلاثا
 واستنشاق ثلاثا فاخر لكل وضوء جديا وايضا الماء الى ما تحت الشارب
 واذا جئنا سنن ايضا كمالا للوضوء لانه غسلها فرض فكان كتحليل
 اللحية والاصابع وعقد في التجنب من الادب ومسح ما استمر من اي
 نزل من اللحية كميل للوضوء ايضا وتحليلها الى اللحية لما روى انه كان
 يخلل لحيته وهذا قول ابى يوسف وعنده حنفية ومحمد تحليلها استحباب في
 رواية جابر ورجح في المبسوط قول ابى يوسف وهذا اذا كانت كشفته
 لا ترى البشرة فان كانت خفيفة بانه ترى بشرة الوجه لم يغسل
 ما تحته فان كانت كثرة في النظرة واستيعاب جميع الرأس في الموضع
 مع التمسك في بعض الاوقات بما روى اصحاب السنن عن علي
 رضي الله عنه في حكايته وضوءه ثم انه مسح مرة واحدة ولا دله على
 عدم ثلث المسح كثره ذكرنا في الشرح وكيفية الاستيعاب انه يمسح
 ويقل كفيه واصابعهم بلصقا لاصابع اي يضمها ويضع على مقدم
 رأسه من كل يده ثلث اصابع الخصر والنفوس والوسطى وبمسح ايمانها
 وسبابته مرفوعات ويجافي اي يبعد بطن كفيه عن رأسه ويمسحها

الى يد يده الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويسمى اي جانبي الرأس
 بكيفية ويسمى ظاهر اذنيه بباطن ابراهيم وباطن اذنيه بباطن
 واما المراد بالسبطين فيما تقدم يقال للصبغ الذي على الاقدام سجدة
 بكسر الباء لا تراث اربها الى التوحيد عند التشهد ويقال لها
 السبطين لانهم سجدوا كائنا من كانا في السبطين في الصلاة وخوضا
 في الاذان ايضا سنة كذا ذكره اي المصحح هذه الكيفية في الحيط
 وغيره وليست هذه الكيفية امر الاذنا والمقصود الاستيعاب في وجه
 كانه وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح وما ذكره من مسح الاذان مع
 الرأس كما اذا لم يمس الرأس بانه كانت موضوعة واما ان مسحها فلا
 يافضل كما جاء جريدا ويسمى الرقبة بظهر الاصابع الثلث المقرا ذكر
 وقوله لا جريدا لاجابة اليه لانه البقرة التي على ظهر الاصابع باقية فلا حاجة
 الى التجريد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس بسنة وقار في قنوا و
 قاضيا ليس باب ولسنة وقال بعضهم هو سنة وغيره خذوا ولا تأكلوا مما
 فعلوا ولم ينزله وقدر في الكافي انه منجي وهو الاصح لانه روى فخر عن علي عليه السلام
 في بعض الاحاديث وروى غيره وكثير الاصابع سنة ايضا في البيهقي والجليس لقول
 عليه السلام للقطيبين فبما اذا توافقت فاصبح الوضوء فخلل بها الاصابع
 وانما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية

وكيفية

في الاشارة والاولى ان يكون الثانية والثالثة كلتا هاتين

وكيفية في الرجلين ان يخلل بغيره اليسرى مبتدئا من خصر
 رجله اليمنى من الفخذ ويختم بخصر رجله اليسرى وتكرر الفخذ
 الى الثلث سنة ايضا لما روى انه عليه السلام توضع مرة
 وقال هذا وضوء لا يقبل الله لقاء الصلوة الا به وانه عليه السلام
 توضع مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضعف الله له الاجر
 مرتين وانه عليه السلام توضع ثلثا في غالب احواله فكان سنة
 لا فرضا وبكره الزيادة على الثلث الا لفروقة طمانينة القلب غير
 حصول الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة
 دونها في الفضيلة وقبل الثانية سنة والثالثة اكمل السنة
 كذا ذكره لانه التثنية الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة
 ايضا هو الصحيح وقبل سجدة وحملها القلب يستحب ان يضعف
 التلطف بالثالثة اليه فيقول نويت رفع الحث ونويت الوضوء
 ووقتها عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء
 سنة وليس بوضوء لان العطف فيما بالواو وحى مطلقا اجمع
 من غير تقييد للترتيب ولذلك ايضا سنة لانه اكمل الوضوء
 في محله والمولات وحى بفصل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل
 بينهما بحيث يحذف السابق عند اعتدال الموضع سنة ايضا

واختلفوا في تكرار الفخذ فذكر
 انكر فرضا والمقدم الاول والثاني
 مع الثالثة سنة مؤكدة التباين

ويجب ان يتلفظ بالثالثة

لمواظبة المنية ثم خلعها وانما ادا به اي اذ اليه وهو قهوان
 يتأهب للقبولة بالوقت وقبل دخول الوقت اذ لم يكن
 لا يحسن صاحب عذري في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمعه
 من تشبه طمعه وانما يجلس للاستنجاء وهو ازالة النجس وهو ما
 يخرج من البطن من النجاسة متوجها الى يمين القبلة لوراء رجليه
 فلا يستقبل القبلة ولا يستدير بها فاستقبلها واستدار بها حالة
 الاستنجاء وترك اللاب وكمكروه كراهة تنزيه كما في مدخله رجليه
 ولما حاله التبول والتغوط فكمروه كراهة تحريم ثم اذا جلس
 للاستنجاء فاللاب ان يجلس متوجها الى يمين رجليه و
 ويرقى مقعده ما امكنه مباينة في التطهير الا ان يكون صائما
 فلا يرفع ولا يرفق كذا تنقيح السبل الى الداخل فيفرد صومته في قالوا
 ينبغي ان لا يتنفس حاله الاستنجاء لانه وفيه نظر فانه لا يصير بالنفس
 شيئا الى الداخل مع ما فيه من الحج عا انهم قالوا انما يفرض الصوم
 اذا وصل الماء موضع المقنية وقتما يكون ذكره في خلاصته ومن
 اللاب ان يغسل مخرج النجاسة بعد الاجار او دونها مباينة
 في التطهير والفصل بالماء وان كان كراهة لكن قد اختلفت بين سنتين
 الاستنجاء وانما يكون اذ لم يجاوز النجاسة مخرجها ولما اذا

او لم يكن
 يتأهب للقبولة بالوقت
 قبل دخول الوقت اذ لم يكن

لا يحسن صاحب عذري
 في وقت غير مهمل لان فيه
 قطع طمعه من تشبه طمعه

من تشبه طمعه وانما
 يجلس للاستنجاء وهو ازالة
 النجس وهو ما يخرج من البطن

ولم يكن المجاوزة قدر الدرهم ففسد سنة وان كان قدر الدرهم ففسد واجب
 والدليل ما قدرناه في الشرح وان زادة النجاسة المجاوزة للمخرج
 على قدر الدرهم ففسد من النجس والمخرج فرض اجماعا والادب
 في الفصل المذكور ان يغسله من مخرج النجاسة حتى ينقيه
 وينظفه لان المقصود هو الا نقاد وليس فيه اس في الغسل عدد
 سنون من ثلث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث
 ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عيّن
 في الاصيل الثلث في المقعد الخمس والصحيح انه مفضل الى رايه
 فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسكا فيقدر
 في مقع بالثلث كما في نجاسة غير مرسية وقبل سبع في التواضع
 يعود من اللينة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع او اصبعين او
 ثلث اصابع لابرؤسها تحزا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في
 ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار ليس فيه عدد سنون عندنا
 بل بمسحه حتى ينقيه وعند الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث
 مسح وفي فتاوى قاضيان في كيفية الاستنجاء بالاجار ويدبر
 بالبحر الاول ويقبل بالثنا ويدبر بالثلاثان كان في الصيف وفي
 الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثنا ويقبل بالثلاث لان

في الصيف فحيثما كان فليقبل بالاول تبلطح ان ولا كذلك
في الشتاء والمراة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الازمان كلها
قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود
الانقاذ وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى
استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف
كذا في فتوى قاضيان وفيها وان يستنجي في الشتاء بماء سخن
كان بمنزلة من يستنجي في الصيف في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ
ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الادباء ان يسمح موضع الاستنجاء
بالخرقة بعد الفسل قبل ان يقوم ليحول اثر الماء المستعمل
بالكتية وان لم يكن معه خرقة جففة اى موضع الاستنجاء بيده
اليسرى مرة بعد اخرى لتطيل الماء المستعمل بحسب الامكان
ومن الادباء ان يستعذرة حين فرغ اى من الاستنجاء و
التجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في
الخلوة لغير ضرورة فلا ادب لقوله صلى الله عليه وسلم الله اعلم
يستحي منه ومن الادباء ان يتوالت اى يباشر من الوضوء بنفسه
ولا يامر غيره بان ياتى له وضوئه او يصيب عليه لما روى انه
قال صلى الله عليه وسلم انا لا استعين في وضوئي

٩
وضوئي باحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بقتل الخادم وهو يترك
ترك الادب اذا كان بطيب نفسه ومحبته بدون امر
والتكليف كما روى انه عليه السلام كان يصيب عليه الوضوء
ويهرى له ومن الادباء ان يجلس المتوحي مستقبلا القبلة
عند غسل سائر الاعضاء اى باقى الاعضاء كوى موضع الاستنجاء
لان عبادته او معرفته بها فتحار له خير المجالس وهو ما يستقبل
به القبلة ومن الادباء ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان
يفر عورة الا ليرى ثوبا وان يضع عليه رداء وان كان
شيئا يغيره منه فحسن بيمينه وان يضع يده حالة الفسل على
عروة الا على راسه ومن الادباء لا يكلم في اثناء الوضوء بكلام
الديانة كالتسبيح والثناء وانما يشهد عند غسل كل عضو قال
في فتوى قاضيان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند كل عضو
بما جاء في الانوار عن السلف الصالحين فيقول بعد تيممه الحمد لله
الذي جعل الماء طهورا وجعل الاسلام نورا وعند المضمضة
اللهم اني اضع في فمي نبيك كاس لا اظاء بعده ابدا والتميم
اغنني عن ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنقاء

اللهم لا تخشني راحة نعيمك وجنانك اللهم ارحني راحة
 الجنة وارزقني نعيمها ولا ترخني راحة ان رو عند غسل
 الوجه اللهم بيض وجهي يوم بيض وجهه وتسود وجهه اللهم
 بيض وجهي يومك يوم بيض وجه اولياك وتسود وجهي
 يومك يوم تسود وجه عندك وعند غسل اليد اليمنى اللهم
 اعطني كتابي يميني وجانبه حسنا يا يسر وعند غسل اليسرى
 اللهم لا تمطع كتابي شمالا ولا من وراء ظهري ولا تحبسني جانا
 شديدا وعند مسح الرأس اللهم حم شعري وبشري عني
 النار واظني تحت ظلمة منك يوم لا ظل الا ظلك اللهم
 برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذن اليمنى اللهم اجعلني
 من الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه وعند مسح الرقبة
 اللهم اعتق رقبة من النار واحفظني من التسلل
 والاعمال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط
 يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما
 عند اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سبعا مشكورا وذنبا
 مفعورا وعيلا مقبولا وتجارة لمن تبارك ومن الادب ان يخفض
 اي يخفض المضمضة كوكب الماء في الفم والمراوحة ان يدخل

في كل مرة من المراتب
 في كل مرة من المراتب

المار في فيه المضمضة ويستشق اي يصفد الى ان يصفد في انفه بيده
 اليمنى لا ترخها في جملة الطهور ويحيط اي يستنشر بيده اليسرى
 لا يده في اذنه الاذني قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت
 يده اليسرى للحلأه وما كان في اذني ومن الادب ان يستاك
 اي يدلك اسنانه بالسواك باليسرى هو العود الذي يستاك
 به كالمسواك وقرعته القدورتى والاكثر من ثلثين وهو
 الاصح لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لزيادة
 الكرم اذ الله تعبير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا لزمان والقصب
 وافضل الاراك ثم الثريون وان يكون طوله شبرا في غلاف الخمر
 ومن فوائد انه مطهرة للفم مرضات للرب مطردة لثا ومفرقة
 للملحمة ويكفر الخطيئة ويبرد في الحيات وينظف البليغ والمفروق
 ويشد اللسان ويقوى البقرة ويبيض ثننه الفم ويكفي البصر
 ويستكدر الشجابه في موضع اصفر الاسنان وتعفير الرأية
 والقيام في النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في
 الكفاية واما وقت يفضي في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والو
 سلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي حفة الفقهاء

ويستاك بالعود كل واحد
 منه ما وجد

ويستاك بالعود كل واحد
 منه ما وجد

ويستاك بالعود كل واحد
 منه ما وجد

وذا الفقراء انه سنة حالة المضمضة كمبدأ الانتقاء وفي سبوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى
 وهذا ان كان له سواك والاى وان لم يكن له سواك فبالاصبع
 اى يستاك بالاصبع قال في المحيط قال غير رضى الله عنه التشويش
 بالمسح والاهتمام سواك ولا يقوم الا بصبع مقام سواك غير رضى
 ويستاك عرضا لا طولا اى يحيط عرضا لسان الذى هو طول الفم
 لا للعرض خشية الحاق الضرر باللثة ويبدأ باليمنى الايمن من
 العليا ثم باليسرى ثم باليمن من السفلى ثم باليسرى ثم باليمن
 ظاهر لسان وباطنها واطرافها وبسبب المسواك ان كان يابسا
 ويفسد عند الاستيائك وغير الفرغ منه ومن الادب ان
 ان يبالي في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية الملبس
 فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمص قد اطلق الادب على ثلثة
 من المستحبات الا ان يكون صائما فلا يبالغ فيها خشية الحاق
 الفد بالصوم والمبالغة في المضمضة قال بعضهم وهو شيخ
 الاسلام طوخ عر زاده على الفرقة وعلى تردد الماء في الحلق وقال
 الصدر الشهيد على كثرة الماء حتى يملأ الفم وقال في الخلاصة قد
 المضمضة استيفاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء

الاراس خلقه والمبالغة في الاستنشاق جرب الماء بالنفس حتى يصعد
 الى المتحرة بفتح الهمز والى وبكسرهما وبفتحهما وكسرها والمراد به حفا
 الحشوم قال في الخلاصة وهذا الاستنشاق ان يصل الماء الى اللسان
 والمبالغة ان يجاوز اللسان ومن الادب ان يدخل اصبعه في الفم
 في صاخ اذنية اى ثقبها عند السج قال في فتاوى قاضى لم ينقل
 عن ابي انا ادخال الاصبع في صاخ الاذنين وعن ابي يوسف
 انه كان يفعل ذلك انتهى وهو لما خذ لما روى انه عليه السلام
 ادخل اصبعه في جحرى اذنيه في الوضوء والخضرة بلع في الدخول
 ليصغرها ومن الادب ان يكلل اصبعه اى اصابع رجله بخضرة
 اليسرى على ما قدمناه ومن الادب ان يترك خاتم ان كان سكا
 مبالغة في السبع وان كان ضيقا قبل الله لا يدخل الماء تحتها
 ففي ظاهر الرواية عن ابي الحسن الثالثة لا بد من تحريكه او ترويضه ليصل
 الاستيفاب وبلوغ الماء الى كل جزء من البدن يفيين عن ذكر
 في المحيط واختار زبظا لرواية عمار روى الحسن عن ابي حنيفة
 وابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وان لم يحركه ومن الادب
 ان لا يبرق الماء كان ينبغي ان يغيره في المناحي لان ترك الادب
 لا بأس به والاسراف مكره بل حرام وان كان اى ولو كان المتوضي

ان لا تكلف
 الظاهر ان الاستيفاب
 والنزاع في الاستيفاب
 التواضع في الاستيفاب

على شاطئ الى جانب نهر جبار لقوله تعالى ولا تنذر نبيه كروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء سرف عن عبد الله بن عمرو
 قال من رسول صلى الله عليه وسلم بسعد بن رضى الله عنه وهو يوفى
 فقال ما هذا السرف بسعد قال اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو
 كنت على ضفة نهر جبار ضفة النهر بالضا والمجعة مفضوة ومكسوة
 وبالفاء جانبه ومن الادب ان لا يفرغ في الماء ان يقرب الى حد الدخول
 ويكون النفاط غيرة ظاهر بل ينبغي ان يكون النفاط ظاهر ليكون
 غلا يفيان في كل مرة من الثلث ومن الادب ان يمد الماء بعد
 الوضوء ثانيا ليكون اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع
 طمع الشيطان عن تشبيطه عنه ومن الادب ان يقول عند غامه
 اى تمام الوضوء اوفي خلاه اى في انشاء اللهم جعلني من التوابين اى
 الكثيرين التوبة واجعلني من المتطهرين عن قازورات المعاصي و
 وامن ساخرها واجعلني من عبادك المخلصين الذين انعمت عليهم
 بكراماتك واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا
 يحزنون اذا حزنت الناس وان يقول بعد فراغه الوضوء سبح
 اللهم وبكى اى سبح حامدين لك على التوفيق والتبجك
 اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفر لك اى

اطلب

من شرب من ماء نهر جبار
 لم يمت حتى يشرب من ماء
 نهر جبار

من شرب من ماء نهر جبار
 لم يمت حتى يشرب من ماء
 نهر جبار

اطلب منك المغفرة وانوب اليك وارجع الى طاعتك عن
 معصيتك اشهد ان محمدا عبدك ورسولك فظلم السما ومن
 الادب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه مرة
 او مرتين او ثلاثا لاروى ان من قرأها في اية الوضوء غفر الله له ذنوبه
 من سنته ومن الادب ان يشرب فضل وضوءه بفتح الواو او
 بعضه قائما او قاعدا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة لاروى
 عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ويقول عقب
 شرب الماء شفتي بشفائك وداون بدوايك وعصمتي اى
 احفظني من الوبيل بفتح الواو والماء مصدر كبر الحاء اذا
 ضعف والامراض عطف خاص على عام والاوجاع كذلك
 لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس فيها وكبر الشرب
 قائما الا هذا اى شرب فضل الوضوء وشرب ما زعم ان النبي
 صلى الله عليه وسلم شرب ما زعم قائما ولما كبر احيته قائما فيما عدا
 هذين فلقوله عليه السلام لا يشرب من احركم قائما من نفسه فليست في
 واجع العلمى على ان هذه الكبرية تنزيه لا تحريم لانها لا مريض لا لاضر
 ديني وفي الفتاوى القنانية ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب
 ماشيا ورخص للسائم انتهى وقرح عنه عليه السلام الشرب

وفيه نورا في الخلق والخلق

اى قورق وغلطت اهلك
 وادحق اختر

وجعل
 فان في شفاء الامراض شيئا
 في الخلاصة فثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان من شرب
 من ماء نهر جبار لم يمت حتى يشرب
 من ماء نهر جبار

نوم

روى
فأما في غير ما تقدم وكذا الأكل عن أم ثابت قالت دخل علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة فأما فقلت لما فيها
فقطعة رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وإنما قطعت
من القربة ليكون عند النبيك وعن علي رضي الله عنه أنه أتى باب
الرحمة فشرب فأما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل كما رأيتموني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
قال كن كما كن علي عهد رسول الله ونحن نمت ونشرب ونحن قيام
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومنه الأداب أن يوصل
أي الوضوء بجملة من أي نافلة أي يصل على عقبه ولو كعبتين
لقوله عليه السلام ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي
ركعتين مقبلًا عليه بأقبله ووجهه لأوجه له الجنة إلا أن يكون
الوضوء في وقت مكروه فإنه لا يصلح لأن ترك المكروه أولى من فعل
المندوب ومن الأداب أن يتوضأ على الوضوء لقوله عليه السلام
الوضوء على الوضوء نور على نور ولقوله عليه السلام من جرد الوضوء
قد أله نور يوم القيمة ولو أظلمت الدنيا عليه السلام على الوضوء كل
صلوة ومعلوم من حاله أنه لم يكن يحدث في كل وقت ومن الأداب
أيضا استحباب النية في آخر الوضوء وتعاقد ما بين العين و

البارئ وفي

عطف الأداب
وفي الخلاصة يجب إقبال الماء إليه وتجاوز صدور الوجه والبرص
واله جليلين يتبين عندنا وبطيل القرة وحفظ ثياب من النفاظ
وأما بيان المناهي مما يحرم أو يكره وقوله فهو راجع إلى بيان
أذلة من تقرب إليه ليصح قوله أن لا يستقبل القبلة وما عطف
عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهوا أو الصواب وقت قضاء
الحاجة لأنه قد قدم أن ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء
أوب وأما النهي لاستقبالها وقت البول والتخالي فإنه مكروه كراهة
تحريمها كما كان في الصحراء أو في البنية لا إطلاق النهي في قوله
عليه السلام إذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستبرأ
وبكره أيضا أن يمكك ولله الصغير لقضاء الحاجة نحو ما قاله
بكره أن يترجل فيه في النوم وغيره إلى القبلة أو المصطفى أو كعبته
الفقه إلا أن يكون على مكان مرتفع ككونها بين عظمين من
أبواب الله تعالى ولا يستقبل عن المداواة وكذا يكره أن يستقبل
بالبول أو الغائط إلى الشمس كونهما بين عظمين من
أبواب الله تعالى وأن يستقبل المخرج بالبول كما يرجع عليه الخاشع
ولا يكتشف عورته عند أحرفه كشفها حرم والاستنجاء بالماء أفضل
أن أمكنه الاستنجاء به من غير كشف عند أحرفه لم يكن ذلك يكفي

الاستنجاء بالاجار اي يجب عليه ان يكتفي بالاجار ولا يلزمه تكب المضم
 والتغيب بقوله او لم يكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان
 يعمل بمفهومه وهو انها ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف
 بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه لم يفرز فيه ترك طهارة
 النجاسة ان لم يكن اذ التها عن غير كشف قال ابن تيمية ومن لا
 يجد ضرورة تركه في الاستنجاء ولو علم شطرنج لان النهي راجع عما لا
 حجة استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التفكير وقال قاضي
 قالوا كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان الاستنجاء به المنة
 لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا ينفخ في الماء واذا اقبل على
 فلا يمس ذكره بمسبه ولا يمسح بمسبه والاستنجاء بطعام والبروت
 ولا يقط لقوله عليه السلام لا تستنجوا بالبروت ولا بالعظام فانها اذا
 دأواكم من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بالبروت فادانوا الناس او بالبروت
 ولا يعلف الدواب قياسا على ذوالالجن ولا يلقى الغيرة ومائة
 وحجة لان التوضؤ لا يغير رضاه حرام ولا يفي لانه مملوك وذو ذن
 ثمة الفقه الحنف والآخر لانه رباح حرج كالتحارج فانه يكره الاستنجاء
 به لذلك وفي جامع الجوامع والاستنجاء بالقبص لانه يورث
 الباسور وفي النظرة والابا وراق الاستنجاء لو استنجى بغيره

الاشياء
 الاشياء

الاشياء كمن يجزى لان العبرة بالانقاء وهو حصل بالاستنجاء بالبروت
 والبروت والبروت والبروت والبروت والبروت والبروت والبروت
 وفي العبرة بغيره بالبروت وفي نفس البروت والبروت والبروت
 وكذا لانه روي انه يورث الفقر وان لا يستنجى اي لا يلقى النجاسة
 وهي ما ينفذ منه النقاء وسره الى خلقه وكذلك البروت ولا يخطئ
 اي لا يلقى النجاسة في الماء لان النجاسة والماء طيب تقدر قوته
 المنع الانسقاء بالماء الذي التقى فيه وان لا يستنجى اي لا يجاوز
 الحد المسنون في الزيادة عليه التقصا منه في المرات الثلاث
 بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة وفيه اضعاف بان يفسل
 اليد الى الابطا والرجل الى الركبة او يقصر عن المرفق والكعب
 قالوا لمكرهه اذ لم يكن مقدار حصول الطمأنينة او ثمة
 طاعة الفرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اي اعضاء
 وضوءه بالبروت التي مسح بها موضع الاستنجاء تشرقا لموضع
 الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند غسل وجهه ولا يفيض
 في اعلى جبهته رسالا وان لا ينفخ في الماء عند غسل وجهه ولا يفيض
 فاه ولا عينيه تقبضا شديدا بان تنكس حمة الشفتين ويحاج
 العينين اي اطراف الاجفان ومنابت الهرب حتى لو بقيت

كبرك
 كبرك

على التقية او على حقيقته لمعة ولو قلت لا يجوز وضوءه لوجوب
 السجدة جميع الوجوه وهي منه وكبره ايضا الاستنجاء باليمين وثلاث
 السجدة بآية جريد **فروع** وفي قولنا في حفص الكبير لو شئت بآية
 اليسرى فلا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد في يمينه نص عليه الماء لا يستنجي
 بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان شئت قلت الدين مسح
 ذراعيه على الارض ووجهه على الخيط ولا بد من الصلوة وكذا للرجل
 اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء
 يوضئه الابن او الاخ الا انه لا يستفرجه الا من قبل له وطهرا ويحفظ
 عنه الاستنجاء وكذا للرجل اذا لم يكن له زوج ولا ابنة او اخت
 توضحها ويحفظ عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان يعي منها شيئا و
 وان قل من ثلث اصابع غدا وان قطعت الرجلان واليدان
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي جميع النوازل
 ان لم يكن له وضوء التيمم لا يصح عندهما وعند أبي يوسف يعني بالاباء
 كما في الجبوس والتوضي اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان رخص
 انتفض وضوءه والاستنجاء بالاجار ونحوها انما ينوب عن الماء
 اذا كان الخارج معناه اذا خرج دم او قيح فلا وادار ودخول
 الخلاء يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر

والا

والا يجزئ في حفظه النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا للرأس
 ويقول عند دخوله بسم الله الرحمن الرحيم في احو ذلك من الخبيث والنجاسات
 ولا يصح معه ما فيه اسم الله وشي من القرآن الا ان يكون مستورا ويحفظ
 في الدخول برجل اليسرى وفي الخروج باليمين ولا يكشف عورته وهو
 قائم ويخرج بين رجله ويسبل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله و
 لا يردد السلام ولا يستلمت عا طسا فان عطس هو في اليد بيمينه
 ولا يترك لسانه ولا ينظر عورته الا الى حاجته ولا الى ما خرج منه ولا يكسر
 الاثنيات ولا يبرق ولا يتخط ولا يتخج الا الى حاجته ولا يعش بغيره
 ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل العقود الا للضرورة فاذا فرغ و
 خرج من الخلاء يقول غفر الله لك الحمد الذي اذهب عنك ما يؤذي
 وامسك على ما ينفعك وكبره التبول والتفوط في الماء او في
 ركبا او جاربا او على شط نهر او حوض او عيان او بغيره او تحت شجرة او في
 زرع او في ظل او في جنب مسجد او مصلى عريان او بين المقابر او بين الدواب
 او الطريق كذا في الحديث وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورات
 تنجح المخلوقات والمرأة في الاستنجاء كما الرجل تقدم ذلك هذه الطهارة
 التي ذكرت في الطهارة الصغرى المحصورة ببعض الاعضاء واما الطهارة
 الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه اي سبب وجوبه

عند اعادة ما لا اجل فعله الا بحدوثه اشياء منها خروج المنى من الذكر
او الفرج الداخل حال كون المنى حاصل بشهوة فانه يجب الفصل
ح بالاجماع اما انفصاله عن موضع من الذكر او الفرج بشهوة مختلف
فيه اعلم ان الفصل لما يجب بالمنى اجماعا من ائمتنا بقيد من
ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شي ثقیل
او سقط من عليه لا يجب الفصل عندنا خلافا لثانيه ان يخرج
عن العضو خارج البدن او ماله كما في الفرج الخارج والقلعة على قول
في ادم في الفرج الداخل وفي قصبة الذكر لا يجب الفصل عندنا خلافا لثالث
واما الشرط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر فمختلف فيه
ايضا قال يوسف وجودها عند شرط وقال السبكي حتى ان الحمل
اذا اخذ ذكره اى امسه حتى سكنت شهوة وخرج المنى بعد كونه
الشهوة يجب عليه الفصل عندنا خلافا لابي يوسف وكذا الواسطي
بالكف او مس او نظر فانزل فلما انفصل عن مكانه امسه ذكره حتى
سكنت الشهوة وكذا الواسطي قبل ان يقول او ينام ثم سال عن بقية
المنى يجب اعادة الفصل عندنا خلافا له والفتوى على قوله في حق يوسف
وعلى قوله في غيره كذا في الحدادى ولو خرج منى بعد ما بال او نام لا يجب
الاعادة اجماعا وكذا يوجب الاغتسال الا بجماع اى او حال ذكر من

ما عدا ان المردف الخارج في الفرج مخصوص
بالاجماع عن الشهوة

من يجمع منية اخر السبيلين القبل والدير من الرجل اى الذكر المنى
والمرأة اى الشهوات اذا توارت اى غابت ^{دور} عن الكبر او فمردف
ان كانت مقطوعة في اجزاء بالمثل الموج والموج فيه ولم ينزل احد
منها وجب الفصل على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام
اذا جاوز الختان الختان وجب الفصل واما وجوبه على المفعول به
في الدير في القياس على المفعول به في القبل اختبا طاما او في البرية
والبيتة والقفرة التى لا يجمع مثلها وعى بنت سية مطلقا او بنت سبع
او ثمان اذا لم تكن عيلة فلا يجب عليه الفصل ما لم ينزل لقصور الشهوة
وعند مالك والثاقبي واحمد وجب الفصل وذكر السبكي ان بالاجماع
في الصغيرة التى لا يجمع مثلها يجب الفصل والصحيح عدم الوجوب وكذا
يوجب الاغتسال الحيض والنفس بالاجمال ومن استيقظ في منامه فوجد
على فراشه او ثوبا او في ذنبه بيا وجو تذكر الاختدام فان المسئلة على كونه
او جم لانه اما ان تذكر الاختدام او لا وعلى كل من التقديرين اما ان
يتيقن كونه منيا او كونه منيا او شك فان تذكر الاختدام ان يتيقن
انه منى او انه منى او شك في كونه منيا او منيا فعليه الفصل في
الى لالت التثنية اجماعا لان الاختدام سبب خروج المنى فيحمل
عليه المنى قد يرقى بالهواء او بجزارة البدن فيصير كالمندى واما اذا

فصله انما يجب

لم يذكر الاحتلام وتبين انه منى او شئ فكذلك يجب الفصل الجاهل
 ايضا وان يتبين انه منى فلا غسل عليه في هذه الى ان يغدو
 يوسف اذا لم يذكر الاحتلام وبه اخر خلفه بن ابيوب وابو الليث
 وهو اقيس وعندهما يجب هو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم
 سبب الاحتلام وكلم من روى ما لا يذكره في الرجل فلا يبعد انه احتلام
 ونسبه المص لم يذكر قولهم ما مع انه عليه الفتوى وان استيقظ فوجد
 في ارجله نكلا ولم يذكره في نظر ان كان ذكره من شئ قبل النوم فلا
 عليه لان الانتساب سبب خروج الذي في الرجل على انه منى وان كان ذكره
 قبل النوم ساكن فعليه الفصل للاختياط بهذا الذي ذكر من عدم
 وجوب الفصل اذا كان الذكر من شئ انما هو اذا نام قائما او قاعدا
 لعدم الاستغراق في النوم واما اذا نام مضطجعا او يتغير انه
 اي البطل منى فعليه الفصل لان الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم
 الذي هو سبب الاحتلام فيجوز عليه هذا التفصيل المذكور في المحيط
 والذخيرة قال شمس الملو في هذه مسئلة كثيرة وقوعها والناس
 عنها غافلون ولنا فيه اشكال ذكرنا في الشرح حاصدا في الظاهر
 عدم وجوب الفصل وان احتلم ولم يخرج منه شئ اى تذكر الاحتلام
 ولم يجد ملاما لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اى ان احتلمت ولم

فيهم

فيهم

ولم

ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها الحديث الصحيح ان ام سلمة
 قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فزاد على المرأة غسل
 اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد بن عليهما الفصل احتياط
 لاحتمال انه خرج ثم عاد وبه يفتي بعض المتأخرين وقيل ان كانت سائلة
 يجب والا فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه افتى الفقيه ابو جعفر
 انه ما لم يخرج منها من الفرج الداخل لا يلزمها الفصل في الاحوال كلها وبه
 اذ شمس الملو في الملو في والى كم الشريد ولو جامع واحتلم وغسل
 قبل ان يبول او ينام ثم خرج منه بنية المنى وجب عليه الفصل ثانيا
 عند ابي ج ومحمد بن عليهما لا يوجب وقد مرناه ولو اغتسلت ثم
 خرج منها منى الزوج لا غسل عليها بالاجماع ولو افاقا السكران فوجد
 منيا فعليه الفصل كما في النائم وان وجد منيا فلا غسل عليه بالاتفاق
 وكذا المغمى عليه لان السكر والايحاء ليسا مظنة الاحتلام بخلاف
 النوم وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش وكل
 واحد منهما ينكر الاحتلام اى لا يذكره وجب عليه الفصل احتياط
 لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان المنى طويلا فليس الرجل
 لان منته برفق فيقع طويلا وان كان مدورا فليس المرأة لانه منته
 بسبيل في بنية واحدة وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل

منه

مشتبات ثم تقضي عليك فتطهرين وفي رواية افا تقضي للمبضة
والجنابة قال لا الا اخوه ولا يجب بل وابرها وجملة البقالي الصحيح انه
يجب غسل الذوات وان جاوزت القديين وفي مبسوط ابى بكثرة
وجوب ابصال الماء الى شق عظامها بخلاف المشايخ وفي الهداية
وليس غايها بل ذواتها هو الصحيح وكذا في غيره وهو الوجه المذكور
في الحديث ولا يخرج وهذا اذا كانت مضمومة فان كانت منقوصة يغير
عليها ابصال الماء الى انشاء الشفرات اتفاقا لعدم الخرج بخلاف الرجل فانه يجب
عليه ابصال الماء الى انشاء الشفرات وان كان مضفورا لانه لا ضرورة في حقه
لا مكان الخلق كذا ذكره اي الفرق بين الرجل والمرأة في غنية الفقهاء وذكر
في المحيط ان الرجل اذا اضفر شعره كي يفعل العلويون اي المتسبون الى اهل
براي طالب رضي الله عنه وبعضهم يصرح بان كان من غير فاطمة
رضي الله عنها والامراتك جمع ترك بضم التاء اسم جنس كالغرب وزنا
فصل يجب ابصال الماء الى انشاء الشفرات ولا الى اخلال شعره عن ابي حنيفة
عنه رواية تان نظرا الى العادة والى عدم الضرورة وذكر الصدر الشهيد
انه اي الشجب ابصال الماء الى انشاء الشفرات في حقه لعدم الضرورة
وللاحتياط قال في الخلاصة في شعر الرجل يجب ابصال الماء الى المسترسل
ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت غسل تكلف ابصال

الماء

الماء الى ثقب القرمطام لا والقرمط بضم القاف اسكان المراد ما يعلق في
شعره الاذن قال اي تحيد في الاصل وهذه عادة صاحب المنيط بذكره قال
ومراده ذلك تكلف فيه اي في ابصال الماء الى ثقب القرمطام تكلف
في تحريك الحاتم ان كان خفيفا والمعبر فيه غلبة الظن بالوصول ان
غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا يكلف تكلف وان غلب على ظنها
انه قد وصل فلا ماء كان القرمط فيهم لا وان انغم الثقب بعد نزع
القرمط وصار كالان امر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من مرز
ولا يكلف بغير الامر من ادخال عود ونحوه فان خرج مدفوعا
وانما وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والافاق في بينها وبين الرجل
وكذا في قوله المرأة اغتسلت وقد كان الشجب في اظفارها بخلاف
لم يجر عليها وكذا الوضوء لا فرق بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة
تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاوّل اظهر ولو بقي الدرر بانك
اي الوسخ في الاظفار جاز الفسل والوضوء لتولد من البدر يستوي
فيه اي في الحكم المذكور للمدني اي ساكن المدينة والقروي اي ساكن القرية
لما قلنا وقال بعضهم يجوز الفسل للقروي لان درته من التراب و
الطين فينفذ الماء ولا يجوز للمدني لانه من الودك فلا يستفاد الماء
والاول هو الصحيح قاله الدبوسي وقال الصفار يجب ابصال الى ما تحت

الابستون في المنيط والقوى

ان طال النظر وهو حسد الاقلق الذي لم يتنأ اذا اغتسل ولم يخل
 الماء الى داخل الجلبة قال بعضهم يجوز غسله لانه خلق في وقت
 لا يجوز وهو الاصح لان حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه تنقض
 الوضوء والمنى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صحته الزلج
 في شرح الكنترواخرة في النوازل وان خرج بوله حتى صار في العلقه
 فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يلمس ولم يظهر الى خارج العلقه رطل
 اغتسل وبقي بين اسنان طعامه خضيرة او غيره جاز قال بعضهم ان
 كان زائدا على قدر الحاجة لا يجوز غسله وان كان ما فوق الحاجة لا
 يستلزم مقدارا على قول الصحيح ان مقدار ما يغتسل به انما العفة
 ما دونه فانه قليل وفي الفتاوى ان كان بين اسنانه طعام ولم
 يصل الماء تحت في الفل جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا
 وقال في الخلاصة وبه يفتي وقال بعضهم ان كان صلبا يغم الصفا
 اي قويا مضوئا مضيفا مثلكا اي شديدا بحيث تدخلت اجزائه
 وصار كالعين الصلب لا يجوز غسله قل او كثر وهو الاصح الامتناع
 نفوذ الماء مع عدم الضرورة والحج وذكره في الحيط اذا كان على
 ظاهر بدنه جلد سمك او خيزر مضوغ فحفف وغتسل او توشأ ولم
 يصل الماء الى حاجته لم يجز وكذا الدرر ان يابس في الانف لان هذه

في الحصة او في قبح رغبته في الف والصور والصلوة بالستر

الاشياء

الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها وقال في الزخيرة في مسئلة التيمان
 بقي من جرمه على بدنه والطين والدرن اذا بقيا على البدن يجزى
 وضوءهم للضرورة ولان هذه الاشياء لا تصلح لها فيسقط عنها الماء عليه
 القوي اي على ما في الزخيرة اذا المعبر في جميع ذلك نفوذ الماء و
 ووصوله الى البدن واذا كان في رجله شقاق فعمل فيه الشحم او المرهم
 ان كان لا يضره اتصال الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كان يضره
 يجوز اذا امر الماء على ظاهر ذلك واتصال الماء الى داخل البية فرض
 لكونه ظاهر البدن وكذا الاستنجاء بالماء عند الفل فرض وان لم يكن
 اي ولو لم يكن عليه اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه
 نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء
 فرض ان كانت الاصابع منقعة بحيث لا يدخلها الماء بلا تحليل غير
 مفقودة وان كانت الاصابع مفقودة فهو اي التحليل سنة وكذا
 انقاء البشرة اي ظاهر الجلد باسالة الماء عليه وبطل الشعر فرض ايضا
 لقوله رم الاقبوا الشعر وانقوا البشرة ولقوله رم ان تحت كل شعرة
 جنابة ولو بقي شئ من بدنه لم يصب الماء لم يخرج من الجنابة وان قل
 اي ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لا يفسد الاستبراء
 جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان لا على وجه

السنة وبلغ الماء الفم طم و الا فلا وفي واقعات ان طفي انه لا يجوز ولو
 كان الاعلى و قد استنبطت في الحاشية وهذا هو الحق ولو تكررت
 اي المضمضة وكذا الاستنشاق فاما سببها فليس ثم تذكر ذلك بتمضمض
 او يستنشق ويعيد ماضى ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا
 فلا لعدم صحته ثم روي وكذا في كل جزء من البدن اذا نسي غسله
 وسنة الفصل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة في غير الاستنسا
 مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح بالرأس
 الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستقيع الماء او على
 تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوج تحت
 بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها وان نزل
 النجاسة المحققة كالمني ونحوه غرضه ان كانت اي او جرت
 عليه بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه سايرا بدنه ثلثا وكيفية ان
 عليه منكبه لا يمين ثلثا ثم الابر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده قبل
 يدا باليمين ثم باليسار ثم باليسر وقبل يدا باليسار ثم باليمين ثم
 بالابر وهو الصحيح ولو انفق في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والفصل
 فقدر المثل السنة والافلام يتخفى عن ذلك الكما الذي اغتسل فيه
 فيفضل جلبيه ان كان قيامه في مستقيع الماء لان يكون على

حجر او على خشب او غير ذلك وان لا يسرف في الماء وان لا يقصر لما
 تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت الفصل ان يترك
 كل ان كانت عورته مكشوفة وان كانت مسورة فلا بأس به وان
 يدلك كل اعضاءه بالغة في المرة الاولى يوم الماء البدن في المراتب
 الاجرية فان ذلك في الفصل سنة وليس بواجب الا في رواية عن
 ابن بريدة ان يفتل في موضع لا يراه احد لاحتمال الكتمان في العورة
 قال الاغتسال والابرة وذكر في التقنية عليه الفصل وهناك قال
 لا بد منه وان راوه ونجس ما هو اسير والمرأة بين الرجل ونحوه
 بين النساء لا والله يقول وان راوه رؤيته ما سوى العورة فان
 كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وفي الحلو قبل ثم وقبل
 يفي الزمان القليل دون الكثير وقبل لا بأس به وقيل يجوز ان
 يخرج للفصل ويخرج ذروا وجهه للبايع اذا كان البيت صغيرا مقدرا
 اذ يزع او عشرة وان يتكلم بكلام قطع من كلام الناس او غيره لانه
 في نصب الماء المستعمل ويستحب ان يمسح بدنه بماء بارد
 وان يفضل رجله بعد اللبس لا قبله مائة الى السنة وسورة
 سبعة لما تقدم في الوضوء واما النية فليست بشرط في الوضوء
 والاغتسال بل سنة فيه ما حتى ان الجنب اذا اغتسل بالماء الجارى

وفي حوض الكبير تنبذ قتيلا كبيرا الصغير يتأتى فيه الخفاف الذي في البئر و
 يتأتى ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد ونحوه من المتشقق
 في جميع ذلك يخرج من الجنابة عند خلافا للامة الثالثة لان المقهور
 حصول الفعل المأمور به وقدر حصل فلا فرق بين كونه عن قصد او لا
 عن قصد الا انه اذا لم يتوكل لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه
 في الاغتسال على احدى عشر وجهاً خمسة منها فريضة بشئونها بالكتان
 والاجماع القطعيتين الاغتسال من الحيض والاغتسال من النفاس
 والاغتسال من التقاء الجنابين اذا كان مع غيبوبة الحشفة والا
 الاغتسال من خروج المنى على وجه الدفع والشرهه والا
 من الاحتلام اذا خرج منه اى من الاضداد او من الخيم المنى الذي
 وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعه منها سنة غسل يوم الجمعة
 والاصح انه مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وهو للصديق
 عند ابى يوسف ولليوم عند الحسن حتى لو لم يصلي به ينال ثواب
 الفل اذا وجد في اليوم عند الحسن الا عند ابى يوسف ومن لا يجف
 عليه يندب له الفل عند الحسن الا عند ابى يوسف وغسل العبد بين
 والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم اجتماع كالجمعة وغسل يوم عرفة
 مستحب ايضا للاجتماع وكذا عند الاحرام مستحب من الاغتسال

المندوب

المندوب الفل لدخول مكة ووقوفه في مكة ودخول المدينة وغسل
 الميت والحجامة وتليدة القدر اذا رأتها وللجنون اذا افاق
 وللصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا وكفى غسل
 واحد للجمعة والعيد اذا اجتمع كما يكفي لغرضي جماع وحيض وواحد
 منها اى من احدى عشر واجب على الكفاية وهو الميت حتى لا يجوز
 الصلوة عليه قبل غسل الفل والتميم عن غسل الماء هكذا ذكره
 والظاهر من الادلة ~~ان الميت~~ ذكره ابن الرهام والسروجي
 في شرح الهداية وغيرهما وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا
 اذا اسلم وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا ثم الامة السرخسية في
 شرحه للبسط وذكره في المخطط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم
 الصحيح انه يجب عليه الفل لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو
 اكملت بعد تقطاع الحيض حيث لا يجب عليه الفل لان الانقضاء
 بالحيض ليس باقيا وقال قاضي الاناوط وجوب الفل
 في الفصول كلها **فروع** ان اجنب المرأة ثم ادركها الحيض فان
 شاءت اغتسلت وان شاءت اخوت حتى تظهر وكذا الحيض
 اذا احتلت او جمعت فمهي بالخيار والجنب اذا اخر الاغتسال
 لا وقت الصلوة لا ياتم ولا بأس للجنب ان ينام ويعاد ويغسل

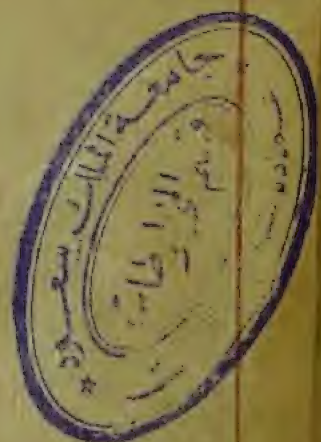
غسل

انه وضركفاية

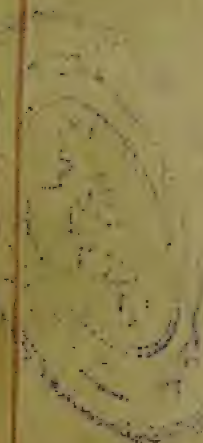


قبل ان يفصل او يوضا ولكن يجب الوضوء ان اراد المعاقبة
 ولا بأس بان يفصل الرجل والمرأة من الحي وكره للجنب
 الاكل والشرب ما لم يفصل يديه وفاه وقال قاضيان يجب
 ان يفصل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل او يشرب وان تركه
 فلا بأس به وقيل ان يشرب على وجه السنة لا يكبر ولا يكبر ولا
 يجوز للجنب الحيض والنساء قراءة القرآن لقوله عليه السلام
 لا تقراء الحائض ولا جنب شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقراء آية
 تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا بقصد
 القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
 ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم حرام كأفعال الميم
 او ضمير أسوء فقال ان الله وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم على وجه النسيء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون
 الآية فلا لأنه لا يفيد قراءة قارىءا وهذا اخبار الطحاوي وذكره الزاوي
 ان عليه الكثرة وما على قول الكرخي فلا يجوز قراءة ما دون الآية
 ايضا وهو الذي اخبره صاحب المهدية وجماعة وقيل كبر وقراءة
 ما دون الآية على وجه الدعاء والنسيء وقيل لا كبر وهو الصحيح

قوله



قاله في الخاصة واما قراءة دعاء القنوت فلا كبر في ظاهر من ذهب اصحابنا
 لأنه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة انه كبر لما روى عن ابن
 كعب رضي الله عنه انه كتب في مصحفه الصحيح الاول ولا يكبر التبرجي
 للجنب والحيض والنساء بالقرآن لأنه لا يقدره قارىءا وكذا لا يكبر لهم
 التعليم للصبيان وغيرهم حر فاه فاهى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمة وكل
 قول الطحاوي اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفان نصفان يجوز
 والمصنف اختار قوله في الاول وعنه مشي على قول الكرخي وكذا لا
 يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه شتم للقرآن وذكره الجامع الصغير
 المنسوب الى قاضيان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن والصحيحة
 او اللوح على الارض او الوشادة ونحوها عند ان يوقف خلافا
 لما لا بأس فيه من القرآن ولذا قيل تكلموه من الكتب لا مواضع اليمن
 ذكره الامام الترمذي وينبغي ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان
 وضع عليه يمينه او يمين يديه يؤخر بقول ابي يوسف لأنه لم يستس
 المكتوب ولا الكتاب ولا يفيد محمد لأنه قد مر الكتاب ولا يجوز
 لهم اى للجنب والحائض والنساء لمس الصحف الا بعدة وكذا كبر ما فيه
 آية تامة من لوح او درع او نحو ذلك لقوله تعالى لا تلمسوا
 وقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ولا يجوز لهم ان يمسوا غيره



فيه سور من القرآن هذا بنا على عادة من كان يكتب على الدرهم
 سورة الاخلاص وليس يغفل لو كان اية واحدة فالحكم كذلك
 الا بصحة وكذلك لا يجوز المسكون للثبوت ايضا لانه غير ظاهر
 هذا يعني جواز الاخذ بالغلط اذا كان الغلاف غير مشترك في غير جواز
 مشترك وبعضه البعض وان كان مشترك لا يجوز الاقرب والاشبه
 فهو الصحيح قائله الهداية وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه
 في اصح القولين وتصح الهداية هو الاحوط والاول والآخر لانه في بعض المصنفين
 اخذ الغلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بهما لوجودهما في كتاب فان
 اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد في رواية وهو اختيار
 صاحب المحيط وكرهه بعضهم لاختناؤه واختيار صاحب الهداية لان
 الثوب ينجس له اي اللباس وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف
 او اللوح الى الصبي لانه لا يطبون بالطهارة وان لم يروا بها تحاشا قال
 في الهداية لان في المنع منهم نصيب حفظ القرآن وفي امرهم بالنظر
 خرج بهم وعن بعض الشايع انه يكره والصحيح الاول وقول المصنف
 في الاحوط ان ياخذ بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير
 في المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح اليه
 لان من الدافع وعدمه فان المستحب لكم قد تقدم حكمه وهو لو لم يجر

منه

من الدافع على طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يغفل به احد وكبر
 ايضا للثبوت ونحوه مستقر في القرآن وكتب الفقهاء كذا كتبنا
 لانها لا تخلو عن ايات في خلاصته والاصح انه لا يكره عند ابن حنيفة
 وان اخذوا في التفسير ونحوه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار
 الامة في اخذه اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ احفظا في
 الغالب ولا يكره قراءة القرآن للثبوت ظاهر اي على ظهره لانه
 حفظا بالاجماع اما الجنب اذا غسل يده وفيه فروق عن الجنب
 انه لا بأس ان يستقر القرآن او يقرأه والصحيح انه لا يجوز له المستقر والقراءة
 بقاء الجنابة لانه لا يتخلى شيئا ولا يترك الاكل والشراب اجماعا وكبره
 قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة لان الكل كلام الله
 كما وما يدل منه بعض غير معين وغير المتبدل غالب فالأخضاط
 في التحريم عن المس ولا يراد الجنب الاكل والشراب ينبغي له ان
 يغسل يده وفيه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة
 مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكره لازالة
 الجنابة الحكيمة به وحمل الماكول على المشروب وقد قيل انه يورث
 الفجر وهذا بخلاف ما يرضى لان سورة لا يصير مستقلا ما لم يخطب
 بالاعتزال ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على المصنفين

وكذا على المجاريب والبدن وما يفرش للفرش لا يستره ولا يستره ولا يستره
 للخرج أي الخلاء لمن في أصبعه خاتم فيبش من القرآن أو من أسماء الله
 تعالى فيمن ترك التعظيم وقبل الأكبر أن جعل قصبة الباطن الكف ولو
 كان ما في شئ من القرآن أو من أسماء الله تعالى جنبه لأبأس به وكذا
 لو كان ملفوف في شئ ونحوه ولو كان أي كما لا يجوز للجنب والحائض
 والنساء قراءة القرآن ولا مسته لا يجوز لهم دخول المسجد لفرضه
 سوء دخلوا للجلوس فيه للعبور أي المروءة لقوله **إني لأرجو أن لا يدخل المسجد**
الحائض ولا جنب وقال الثاقبي رحمه الله يجوز لهم الدخول للعبور
 وقد حققنا الدليل في الشرح وإذا احتلم في المسجد لم يخرج للمخرج إذا لم
 يخف من لص أو غيرهم الضرورة وإن خاف جالس مع التيمم للضرورة
 ولكن لا يصح ولا يقرأ بعد **فروع** كبر قراءة القرآن والذكر والثناء
 في المخرج والمفسل والتمام وعند محمد لا تكبر في الحمام لأن الماء المستعمل
 طاهر عنده وفي خلاصة لا يقرأ في المخرج والمفسل والحمام الآخر فأحرق
 وفي الحمام أن تكبر إذا قرأ جهرا فان قرأ في نفسه فلا بأس به وهو المختار
 وكذا التيمم والتسبيح وكذا لا يقرأ إذا كانت عورته مكشوفة أو امرأة
 عنان تفتل وفي الحمام أحد مكشوف العورة وفي فتوى قاضي
 التلم كبره فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهر لأبأس بان

برفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه ولا يرفع
 صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتسليم وإن رفع صوته بذلك
 وسياق تمام ذلك عند الكلام على القراءة إن شاء الله تعالى
فصل في التيمم وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الصغير
 والتطهير به على وجه مخصوص والتيمم ركبن بشرط لا يتر من معرفتهما
 لتوقف تحقيق عليهما إما ركعتين ضربتين للوجه وضربة للذراعين
 بعين اليدين إلى المرفعين لقوله عليه السلام **التيمم ضربتان** وضربة للوجه
 وضربة للذراعين إلى المرفعين وصورته أي صفة التيمم على وجه
 المسنون أن يضرب يديه على الأرض أو على ما هو من جنس الأرض
 فينفضهما بأن يضرب جانب يديه معا على الأرض بالآخرة
 مرة أو مرتين وقيل الأول عن محمد والثاني عن أبي يوسف لئلا تترك
 القرب ويصح بهما وجهه ثم يضرب ضربة أخرى فينفضهما ويصح
 التيمم باليسرى واليسرى باليمين من رؤوس الأصابع إلى
 المرفقين بأن مسح باطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
 من رؤوس الأصابع إلى المرفقين ثم مسح باطن كف اليسرى باطن
 زراعته اليمنى بالسرة وبطنها بطن يده اليسرى على ظاهر يده اليمنى
 يمينه ثم يفعل بيده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو صح

حاله أو بوجه

وضربة واحدة أو وضعت يده على الأرض
 ثم انفضها مرة واحدة أو وضعت يده على الأرض
 ثم انفضها مرة واحدة أو وضعت يده على الأرض
 ثم انفضها مرة واحدة أو وضعت يده على الأرض

بكل الكف والاصابع جاز ولو مسح اصبعها لا يجوز
 كما في مسح الخف والراس واقل ما يجزئ ثلث اصابع ثم الضربة
 من جملة التيمم مع لو ضرب يديه فاجتث قبل ان يمسح بها بعد
 الضرب وقيل لا والاول احوط واستيعاب العضوين
 واجب اي فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي الرواية الظاهرة
 عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالحاج ابيان والمبسوط وغيره
 ترك شيئا قليلا لم يمس يده من موضع التيمم لا يجزئ التيمم
 كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا انه يجوز
 مسح الكتف ان رواه الحسن بن عبيد الله بن حنيفة فقط ان الاستيعاب
 ليس بواجب حتى لو ترك شيئا اقل من الربع من الوجه او من
 اليدين يجزئ التيمم وفي نظم الترتيب في قدر الدرهم غفوان زاد
 لم يجز وفي هذه الرواية فتخرج الى ثم والتور وكليل الاصابع
 لا يجب وعلى ذلك الرواية يجب وينبغي اي يجب ان يحاط
 بان يأخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هي الصحيحة وقال
 في الكفاية ومسح العذر شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه
 غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحياضين فوق العينين لا
 لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهره مسح لا يجوز ومن هو

مقطوع

مقطوع اليدين من المرفقين اذا تم مسح موضع القطع لانه من
 جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم فالجواب بدونه انما
 خلافا لغيره اعتبار المعناه اللغوي وهو القصد والقصد هو التيمم
 فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن يديه اما
 لم ينو التطهر مطلقا او لغرض مقصودا تصح منه مالا ولا صحة له
 الطهارة ولا يشترط نية كونه للحدث او للنجاسة كونه في الصحيح
 ولا اطلب الماء بشرط اذا غلب على ظنه اي ظنه المحتاج الى
 الطهارة ان غلبت اى في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العمارة لان وجود الماء فيها يغلب ان لم يغلب
 على ظنه او اجبرته اى بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب
 للماء بالاجماع فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب
 وهي ثلث مائة خطوة الاربع مائة وقيل يمسح يديه بشرط
 في المجر ان يكون مكافيا عند لا والا فلا بد معه من غلبة الطلب حتى يلزم
 الطلب لانه من التريبات وانما الخلاف في وجوب الطلب وعزم
 فيما اذا لم يغلب على ظنه او لم يجبره ممن جبره ملزم او كان في
 الغلوت لافي العمارة حكوا وقع في النسخ باو والواجب
 ان يكون بالواو وعندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي فان غلب

في المرفق
 في المرفق
 في المرفق
 في المرفق

بِسْمِ

يشترط شي وبيع فوفته ثم الكثرة في الغطاء الوضوء قبل تغيبه
 بالبرد حتى لو كانت الحرارة في رأسه ويديه ووجهه ولم تكن في غيره
 يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الأعضاء الجبرية صحي أو جري أو
 في غلبة الأباح وقيل تغيبه الكثرة في الأعضاء في الأباح التيمم
 ما لم يكن الأكثر من كل عضو جرياً ولو كان الصحيح والجرح منسأ به
 فالأحوط وجوب غسل الصحيح والتمسح على الجرح والجنب الصحيح
 المصراذ أخاف يغلبه ظلمه عن التيمم الصحيح أن اغتسل أن يفتقد
 البرد أو يحضره يتيمم عند أبي حنيفة خلافاً له ما والقوى على قول الإمام
 إذا لم يكن له أجرة الحام عليها ما حققناه في الشرح وإن كان ^{أبجد} الجنب
 المذكور خارج المصنوع بالاتفاق ^{لقد قدم} الماء إلى زغالب أول خروج
 من المصراذ مسافراً أو محتطاً أي غير مبرك فلو فرج من غيره
 لا قيمة أخرى يجوز له التيمم إن كان بينه وبين الماء نحو المبلل أي مقلد
 تقريباً أو أكثر من مبلل عند أهله ^{خطباء} ونحوه عن الكرخي إن كان يسمع صوته
 أهل الماء لا يتيمم لأنه قريب والابتنيم وقال الحسن إن كان الماء لئامه
 فالتميم ميبلاً ولا فيل والأصح عدم الفرق وعن أبي يوسف لو كان
 بحيث لو ذهب إلى الماء وتوضأ يذهب القافلة وتغيب عن
 يده فهو بعيد يجوز له التيمم والمبلل أربعة آلاف خطوة وفسره

ابرشجاع ثلثة آلاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة آلاف والذراع
اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ثلثة شعيرات معترضة
معترضات وهو اى الميل ثلث الفرج على جميع الاقال سواء خرج
في الماء والقربة جنباً او جنب بعد الخروج لان السبب هو ازالة ما
لاجل الا بالظاهرة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره وان
كان معه اى مع المسافر ماء في رقبته اى في ثيابه وامتنعه نفسه
وسمى وصلى ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم بعد اى لا يكرهه العادة
ثلك الصلوة عند اى خيفة ومخافة فالاى يوف فان عنده يكره
اعادتها والخلاف فيها اذا كان وضعه بنفسه او وضعه غيره كما روى
وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جازيماً اتفاقاً وعند من لا يملك
انفا ولو كان الماء في اناء على ظهره او معلقاً على شقه او موضوعاً على
يديه او مقدمه ككاف مركوب او مؤخره وهو سائل له ثم يكرهه
اجتماعاً بخلاف ما لو كان في مقدمته وهو سائل له او في مؤخره وهو
راكب او في ارجلها وهو قائم فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء في ثيابه
تيمم بالاجتماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم بعد
جميعاً بخلاف ما ذكر في الهداية وغيره ان تذكر في الوقت وبعد
سواء واذا تيمم المسافر وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم

بهم في غير موضع

ولا ينظر ان هناك ماء اوجاوه ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او جنب
ينزل ولم يعلم به وعن ابي يوفى في حديثه رويان وان كان مع رقيقه
ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل اى يطلب من رقيقه الماء اذا كان غائب
قلته لم يعطيه اذا سأل وان تيمم قبل ان يسأل فصلى ثم سأل فاعطى
يلزمه الاعادة في الوقت وان خرج الوقت لم يعد وحاصل خبره انه
اذا تيمم من غير ان يسأل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه
الاعادة سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعط فلا اعادة
سواء كان له ظن ام لا وظن وان سأل قبل التيمم فليجزم بعد الصلوة
اعطى فذلك لا اعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة
ولا بعد فاعند اى خيفة بخوفه الوجه كلها لانه لا يميز الطلب من
ملك الغير وقال لا يكره لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يعني بقوله
في مكان يعرفه الماء ويقول ما في غير تمام حقيقة في الشرع وان كان
لا يعطيه رقيقه الماء الايمن فان لم يكن له يمين بالاجماع لعدم القدرة
وان كان معه مال زاد على ما يحتاج اليه في الزاد وكفه لنفسه من ثمنه
نقطة وبانه ولو كان في نظر ان باع الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع
او في اقره موضع اليه او باعته بغيره لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باع
بغيره فاحسن تيمم للخرج لان منف الما اكتف بنفسه في الغيرة الفاضل

سنة

ما لا يخل تحت لعموم المتقين وقدره في القرون الزيادة على نصف
 درجة في العشرة والماء ملوح به قال بعضهم وعنه ما قاضي الانباري
 خليفة الفقيه الفاضل في تصحيح النسخ بان يسبح ما بين يدي درهما بدر
 وقبله وان يسبح ما بين يدي درهما بدرهم نصف في الوضوء ويزيد
 في الجنابة والاول او فاعله في كبره وعنه ان نهر الصغار ان المسافر
 اذا كان في موضع غير الماء فيه فالأفضل ان يسبح من رقيقة الماء لانا
 في الشبهة وان لم يسبح وسبحه وصححه ابو اده لان الغالب المنع
 وان كان في موضع لا يفر الماء فيه لا يجزئه ذلك قبل الطلب كما في العمارة
 لان الماء يمدول عادة وهذا هو النحر رجل معه ماء فزعم في فقه
 قد رخصه لاسر الماء وهو يكمل للعطية اي لاجل الابد او اول الاستشفاء
 اي لطلب الشفاء لقوله ماء فزعم لاشرب له لا يجوز له التمسك
 عند القدرة على استعمال الماء ولو وجبه لاجل وسلكه اليه لا يجوز له
 التمسك عند ذلك فالتفت لثبوت القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع عند الحاجة كذا ذكر في المحيط والحيلة فيه ان يحلط به ماء
 ورد نحوه حتى يصير مغلوبا يخرج عن كونه مطهرا او يمسح على وجهه
 ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو او نحوه من الات الاستشفاء
 او رشاء بكسر الراء مع الداء جيل جيل يجب عليه ان يسبح في ريقه

ذلك

فقلت قالوا لا يجب ومع هذا لو سأل فقال له انتظر حتى انتهى
 او نحو ذلك فيعذرني خيفة ينظر استجابا الى الوقت فان خاف
 فوت الوقت وصل ولم ينظر مح عنه وعندني يوسف ومحمد
 ينظر وجوبا وان خاف فوت الوقت وكذا الخلاف في العارضي اذا
 اراد الصلوة ومع رفيع ثوب فقال له انتظر حتى اوصلي وادفعه
 اليك او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينتظر اي لو قال له
 حتى اتوضأ او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينظر اجماعا
 لثبوت القدرة بالماء دون امانته غير وان فات اي ولو
 فات الوقت ومن لم يجد ماء الاية ركعا والبطل الذي اتمه اثنان
 يتوضأ به وسبحهم لانه مشكوك في طهوريته فلا يبرأ من الحدث به كذا
 التفتن فيهم اليه الشيخ ليرى ان يفتيوا فيه فاقوا له فان
 غفوه لابد من تقديم الوضوء ولو سبغ وصل ثم توضأ بالمشكوك فيه
 وانما ذلك الصلوة صحيحة وكذا لو عكس للرجوع عن القعدة يقال
 باجماعنا ومن لم يجد الا سور الفرس فغسل يديه في حنيفة في حكمه ولو شات
 بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك فيه ثم التمسك كسور الحجر
 وفي رواية عنه في رواية مشكورة وفي رواية التلخي عنه قال
 احب الي ان يتوضأ بغيره وفي رواية كنت بالصلاة وحسب العجينة

في رواية عن ابي بصير
 في رواية عن ابي بصير

في رواية عن ابي بصير
 في رواية عن ابي بصير

عنه وهو قولها انه طاعة مظهر من غير كراهية لان حفته فيه كراهية فلا
تؤثر في سورة جنباً ومن لم يجد الاشبذ التمر وهو ما الغى فيه من فطرت
خلاوته ولو لم يكن فيه من رقة ولا شدة عند ان خيفته بنوعاً
به ولا يشبه وتلك النفس له كذا ابن مسعود ^{ابن مسعود} قال النبي صلى الله
عليه وسلم قال له لبيد بن ربيعة ^{ابن ربيعة} ما اذوك بك قال شيدت فقال شيطانية وما اذوك
طهور رقة ضامته وعند لبيد بن ربيعة ^{ابن ربيعة} ولا يشبهه وفي الرواية
المرجوع اليها عن ابن خزيمة ^{ابن خزيمة} وعلمها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز
به الوضوء وعند محمد بن جميع ^{محمد بن جميع} بنها الحضا طابع بنوعاً وشبهه ومن لم يجد
الاشبذ العنب لا يشبهه بالاجماع وما عند اشبذ التمر من الاشبذ
والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جند وجد الماء في المسجد
ولم يجزه في غيره وليس مع ابن خزيمة ^{ابن خزيمة} في جمل الدخول ودخل فان
لم يصل الماء بالان لم يجز الالة الاستسقاء او بانه آخرة بنوعاً للصلاة ثانياً
ان اراد الصلاة لان شية النبي للصلاة شرط الصحة النبي للصلاة
ولم يبولها ولو كان قد نزل في هذه الصلاة لم يقع ايضا لعدم حقيقة
الغير عن الماء وقت النبي بالنظر الى الصلاة وكذا لو شيه وكذا
المصحف او شيه جنب وكذا لقراءة القرآن عند عدم الماء حقيقة
او حكماً لا يجوز الصلاة به وتماثل ان الصلاة لا يجوز الا بشيه نوى

الحديث

لها او لغيره مقصودة لعقل في معنى العبادة والالتصاف بدون الطهارة
فخرج النبي للمصحف او دخول المسجد او خروج منه لزيارة القبور
او الاذان او الاقامة لانها قريبة من مقصودة بل وسائر ما خرج
بنوعاً جنب وكذا لقراءة القرآن فانها قريبة من مقصودة لكن لا يعقل
فيها معنى العبادة وخرج النبي عن قراءة القرآن ونسب الكافر
للمسلم الصحة ما بدون الطهارة خلافاً لابي يوسف في النبي للمسلم
فان عنده يجوز به الصلاة بخلاف سجدة التلاوة وضلوة الجحارة و
وضلوة النافذة اذ النبي لا جملها فانه يصل في ذلك النبي المكتوبات
ايضاً لوجود الشرايط المذكورة وكذا لو نوى مطلقاً الطهارة و
لو شيه لصلوة الجحارة اجراه ان يصل في المكتوبة ووقر مناه
ولو شيه لتعليم الغير لا يجوز به الصلاة وروى عن ابي خزيمة انها
يجوز والصحيح الاول وفي النوادر لم يمسح وجهه وراعيه يرد به
النبي يجوز الصلاة به لانه بمنزلة شية الطهارة رجل في رجله ماء وهو
لا يعلم به فيتم فصلان كان وضع الماء بنفسه او وضعه غيره به
ففيه فهو على الخفاف الذي ذكرنا وان كان قد وضع الماء غيره لم
لا يعب بالانفاق اما مسئلة العاري اذ انشئ نوباً في المشاع
فمن المشاع من قال هو على نحو الخلاف المذكور انه نصح صلاته

في معنى العبادة

في معنى العبادة

عندما لا يغداني يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق ٩١٩
 الصحيح لأن شيان العريان الثوب وعدم طلبه اليه في
 متاعه في غايته الندرة بخلاف الماء وعن محمد بن كوز ورواه
 يتيقن وهو على شرط من هو لا يبيع الماء فهو على اختلاف الذي ذكرناه
 فعندما يجوز وعند أبي يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز
 لعدم تقدم عليه بخلاف الماء الذي في رجليه ولو كفر عن اليمين
 بالصوم وفي ملكه رقبته لئلا يبيع للتكفير وشباب كسوة عشر ما كان
 أو طعام أو طعامهم فشيء أي شيء المذكور من الرقبه والشباب
 والطعام فالصحيح أنه لا يجوز لأن الصوم إنما يجزئ عند عدم كون
 أحدهما الكسوة في ملكه وقد وجد ويستحب أن يوتر الصلوة
 إلا آخر الوقت إذا كان يترجو وجود الماء فيه ليؤديه إلى المكان
 ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جانب ثم ينبغي أن لا يقطع في التأخير حتى لا
 يقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا
 خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا لفرضه في أكثر خلافا له ولو كان
 معه ماء للوضوء أو الفل ولكن يخاف على نفسه دابته ولو طلبا
 الموطأ أن استعماله يجوز له التيمم لأن المشغول بآخرة كالمعتزم
 بالنظر إلى الطهارة للمجوس في التيمم أو غيره إذا منع عن الطهارة

الماء

بعد ما خرج عند أبي محمد

بالماء يبيع بالتيمم ويعيد وقال أبو يوسف لا يعيد إذا كان في
 المصراة لو كان في موضع في موضع في المصراة لا يعيد بالاتفاق
 كذلك المبسوط وفي الخلاصة المجوس في التيمم إذا كان في موضع نظيف
 ولا يجوز الماء إن كان خارج المصراة قال أبو حنيفة يبيع بالتيمم وإن كان في المصراة
 لا يبيع ثم رجع وقال يبيع ثم يعيد وهو قولهما في غيرهم ثم قال أبي
 يوسف على الإعادة والاستيسار والركب إذا منع من الوضوء
 الصلوة تيمم ويبيع بالأيام ثم يعيد إذا قدر ولو منع المجوس التيمم
 أيضا فعند أبي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يبيع بلا طهارة وقال لا يبيع
 ثم يعيد ويجمعو على أنه الماشي لا يبيع وهو يمشي وكذا الساج لا يبيع
 وهو يسبح وكذا لا يبيع وهو مقاتل لأن العمل الكثير مناف للصلوة
 وعن أبي يوسف يجوز حال المشي بالأيام عند خوف وهو قول مالك
 والشافعي والخبر خلاف المنع ثم وهو أي حال كونه يبيع راكبا بالأيام أو قافلا
 أي واقفا بدابة غير سارية أو ليس المراد أنه واقف فوق الدابة أو
 شيربته أو تعدد وقيد المنع إشارة إلى ما ذكره في المحيط والتخفة
 أنه يبيع وهو سائر إذا كان مظلوما وإن كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة
 ولو صلى بالأيام خوفا عذرا أو سبعا أو مرضا أو مرضا أو طين فان
 لم يجد مكانا يابسا يبيع ثم على أبي حنيفة بالإجماع لأن هذه الهوارض

دقائق بيان

سماوية والمقيد اذ اصاب قاع العمود قدرته على القيام بعيد اذ انما
عند ابى حنيفة ومع عندي يوسف لا يعيد كالمجوس ويجوز النج
عند ابى حنيفة ومع كل ما كان من جنس الارض كالتراب والتر
ويجوز جميع انواع من العقيق واللبنة جردوها والزرنيخ والكحل
اي النمر والمرواسنج هو حجر معروف من داسك والنورة
اي الكلس المفع بفتح الميم مع سكون الفين وفتحها وما شابهها
من انواع الاسربة كالطين المختوم والارضين وهو ذلك وعند
ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند ابى
واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز بالفضة وبالنج
ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة
والحرير والرصاص والصفرة والفضة وهو ما يطبخ ويلين
بالنار وكالحنطة وسائر الحبوب والاطعمة من الفواكه وغيره وانواع
النباتات مما ينبت بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على
هذه الاشياء غبار يجوز التيم بغيره عند ابى حنيفة وفي اخرى الروايات
عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابى
يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار ثم عند ابى حنيفة
حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيم مجرد المستر اي الوضع على الارض

او على

او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون شيئا منها باليد وهذا هو
الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع يده على حبة من التراب لا يغبار
او على الارض فنية لا يفصل عنها غبارا ولم يعلق يده شيئا
جاء عن ابى حنيفة وفي اخرى الروايات عن محمد خلافا لابي يوسف
اما الفرق بين الضمة وبين الذهب والفضة وهما في الحال
ان كما المذكور من الضمة ومن الذهب والفضة خلقت
الارض هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار لم يكونا كالتراب
بجفاف الضمة فانها لا تذوب فكانت كالتراب ولان الذهب والفضة
وهو لا يذوب لفظ الصغر الذي هو وجه الارض فانها لا تطلق
عليه بالاسم الارض كجفاف الضمة حتى لو حلف لا يجلس على الارض غبارا
يجتنب ولو جالس على فضة او نحوها لا يجتنب واما التيم بالاجر فعند ابى
حنيفة يجوز مطلقا سواء وقا او لم يدق لانه من اجزاء الارض وعند
محمد يجوز التيم به ان كان مدفوقا او افلا وهذا على الرواية المشهورة
عنه في عدم جواز التيم بالبحر الذي لا يغبار عليه فان الاجر باطلح صار
كالبحر فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز والافلا
ولو تيم بغبار ثوب او غيره اي بغبار غير ثوب من الاغبار الطاهر
كالصبر والبساط واللبان ونحوها او هبت الريح فانما الغبار

فمنه

فاصاب وجهه وزرني في يدهم اي العضو الذي اصابه الغبار في الوجه
 او اثره احيانا بنسبة التبريد في وجهه في حصة وجهه وسوا وجهه
 ترابا او لم يجد وعند يوسف لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان
 الغبار ليس ترابا في كل وجه في زينة الضرورة لا عند عدمها ولما
 انه تراب رقيق في زينة مطلقا في الحشيش ولو شتم باليد ان كان ما
 شيئا اي ان كان ما في اليد لا يجوز ليس في اجزاء الارض وان كان
 جيلنا اي ان كان ما في اجزاء الارض فاستحال كالحج لا يجوز لانه جنس
 الارض وقال شمس التمام السرخسي الصحيح عندنا انه لا يجوز لانه صادر
 كاللؤلؤ ولهذا يذوب في الماء ويحل بالبركة ويند بالخرق في جرمه من
 اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب خلاصة وقاضي
 الجوزي انظر الى اصله والشيء بفتح الهمزة مع كسر الباء وسكونها وهي
 ارض ذات تراب في غلب الملح فان غلب عليها النهر لا يجوز التبريد بها كما
 ملح المائي وان غلب عليها التبريد جاز كما في الجبل خلافا لابي يوسف
 وذكره الاسيبي في شرحه يجوز التبريد بالشيء بناء على الغالب وهو
 غلب التبريد ما في اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا جافا
 ولا حجر او لاما في ثوبه فانه يطفئ ثوبه او يدينه او غير ذلك الطين
 ويخففه ويقرنه بعد كفايته ويقيم به وقد كان بعض الحكماء يسمونه

في حصة وجهه
 في حصة وجهه

في حصة وجهه

مع التراب الطاهر في قرة اذ خرج الياسفر واليوسف بالطين لانه
 الغالب عليه الماء وفيه تسوية الوجه قال شمس التمام الخواني لا يسمي
 بالطين اي لا يسمي ان يفسد وان فعل يجوز وهو الطاهر لمسا الفقه
 وفيه خلاف ابي يوسف واذا خاف ذهاب الوقت بنسبة خلافا له
 وكذا يجوز التبريد بالحقص والحصى والكثير ان وجبت الفضاة
 وهو الطين الحمر والماء ما يعل منه من السكاج وكذا اذا لم يطل
 بالانكس والحيطان من الميراث والذين يسمون كان عليه اي على كل من
 المذكورات اعتبارا ولم يكن عندنا حصة واحدة الرويها عن
 محمد بن كافي في البحر والاجر ولا يجوز التبريد بالفضاة المطيية بالانكس بعد التبريد
 وفيه النون وهو الرصاص المذاب لو قوهم على غير جنس الارض
 ثم يطين الفضاة وطهرت على سوا فانه مطلقا بالانكس لا يجوز التبريد
 به وما ليس مطلقا به جاز الا اذا كان عليه اي على الفضاة المطيية
 فانه يجوز كما في الحنطة وهو ما على الخلاف المتقدم ولو شتم بالخرق
 اي الفخار ان كان متحي اية التراب الخالص ولم يجعل فيه شيئا الا في
 كافي في التبريد وكذا ما يجعل في الطين الذي يتخذ منه البوارج
 جاز التبريد به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء منها فهو كما
 كافي بالانكس وان يسمي به ماد لا يجوز ان اخلط التراب ماد التبريد

في حصة وجهه
 في حصة وجهه

في حصة وجهه

ان كان الشرب غالبا يجوز ان كان الرمد غالبا لا يجوز لان حكم
 للقلب وان اصاب الارض نجاسة كنفقة او رقيقة فحقت بالنجس
 او غير ما وقيد بها باعتبار القلب وذهب الشراعيون للقول والراجح
 جازت الصلوة عليه السلام بطهارة رتبه ولا يجوز التيمم ما في ظاهر
 الرواية لعدم ظهورها وخفية في الشرح وروى عن اصحابنا انه
 يجوز ايضا وعلى رواية شاذة رويها ابن كاس واذا تم الرجل
 من موضع فتم آخره تلك الموضع بعينه ايضا جاز لان المستعمل
 ما فيه بعد مسح دون غيره والتيمم في الجنابة وكثرة سوء ضعف
 التيمم وجب عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واجرة وهي الفريضة
 لمسح العضوين وهذا جامع الامة ولو صلى بالتيمم ثم وجب الماء في
 الوقت لا يعيد لانه اذا ما بالقدرة الكائنة لم يمتنع تعادلهما
 والرجل الصحيح في المصير لصلاة الجنازة جاز اذا خاف الفوت
 بسبب الوضوء عندنا خلافا لما في الاولية لانه ينتظر قدما
 بخاف الفوت ولا حاجة الى استثناء بعد تقيده بخوف لان الاول
 وغيره في ذلك سواء على ما حققنا في الشرح وكذا اجرت الوضوء اي
 من شرع الوضوء في صلوة العيد يتم وينبغي قول ضعفه وقال لا يجوز
 له التيمم لانه من الفوت اذا اللاحق كان خلف المام وان فرغ

الامام

الامام ولما ان الخوف باق لانه يوم اذ دعاه فغلبت اشارة عارض
 قبل صلوة قبل الموضع لانه لو شرع بالتيمم فاحتمل يجوز له البناء
 بالتيمم اتفاقا وتختلف الماهوي اذ استلزم الادراك وعدمه
 حتى لو كان يغلب على ظنه عدمه ثم وضى الميفر لا يتم اجماعا وكذا ان
 خاف خروج الوقت اى وقت صلوة العيد يتم ويمنى بخلاف لانه
 يبطل خروج الوقت ولا يقف بعد خلاف غير ما لو خاف خروج الوقت
 بسبب الوضوء في سائر الصلوة اى ما عدا صلوة العيد ويجوز
 لا يتم عندنا بل توفاء ويقضي ما فات ان خرج الوقت وقال في
 بنحو ولا يفوت الصلوة قال الزاهدى وقد قال مشايخنا انه يعبر
 الوقت وذكر كقولنا ان المبر اذا لم يكن مكانا طاهرا كان مكان
 على الارض نجاسات ونبتت بالظلم واخذت فان قدر على ان
 يصر حتى يخرج مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعلى ولا يصلي بالاباء ولا
 يعيد فقد اعتبر كلوا في خروج الوقت لجواز الايام واعتباره في جواز
 التيمم اولى وجبت فالاحتياط ان يصلي بالنبي في الوقت ثم يعيد
 يخرج عن العهد بين يمينين وكذا لو خاف فوت الجمعة لا يتم به
 ويصل الظاهر ان يدرك الامام لان فوته الى خلف وبه الظاهر فلا
 العبد ولو نسي المصحف او لم يزل المصحف عند وجود الماء والقرآن

بمجرد ان يخرج من مكانه
 في الصلاة

على استعمال ذلك التيمم لشيء معين في الشرع بل هو عدم الان
 التيمم بما يجوز ويعتبر عند الحاجة من السهل الماء حقيقه او حكما كخوف
 القوت الا الخلف ومنه تصحف ودخول المبيد لغيره كخوف
 فونها **دفع** كونه بكنارة وصلى ثم حضرت اخي قبل ان يقرر على
 الوضوء وهو في فونها لا يبره اعادة التيمم خلافا لما في بطاء
 جارية يعني كونه ان يطأ جارية وكذا روضة وان علم الى ولو علم
 بعد الماء يجوز له التيمم لانه ظهر كسب عدم الماء كما يجوز له ان
 يسأله سبب كونه التيمم وغيره وكذا سبب كونه اذا سأل في
 منع جواز الصلوة وارتقاءها بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم
 كل شيء ينقض الوضوء وسبب بيان ما ينقض الوضوء ان شاء الله
 وينقض اي التيمم ايضا روية الماء كالكاف لطهارة ان قدر على استعمال
 غزروية وانما قيل بالمكان لطهارة لان من عليه الفضل اذا تيمم ثم ظهر
 ما لا يكفي لغيره والمحدث اذا تيمم وجب ما غير كاف لوضوءه لا
 بنقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل جازله التيمم جازله التيمم بدون
 استعماله اذا المراد بقوله تكافؤهم نجو واما اي ماء كافيا لطهارة
 لانه هو المعنى والى الفائدة في استعماله لا يحصل به الطهارة بل هو وضوء
 ماء اذا الطهارة لا تجزئ وان روي في خلال الصلوة فست لا تقبل

طهارة وقبل

قبل تمام صلوة وان راى المصلح بالني سوارى راى سبب التيمم وقدر
 على استعماله فست صلوة عند حقيقه هذه الرواية في سوارى
 غير جوده وتعلل مراده ان تلك الصلوة لا تجزئ ما لم يتوضأ
 ويصليها به يحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ في تلك الصلوة فان جمع
 بين الوضوء بالشكوك وبين التيمم ان يكون في صلوة واحدة ولو كانا
 متفرقين بان يصليها بوضوء واحد ثم بالآخر في المسئلة المذكورة في
 على صلواته ثم يتوضأ بالشكوك ويعيد ما واطمأنن التيمم فالتيمم قول
 بالحقيقة لان عنده غير التوضوء دون التيمم وعند محمد بن الحكم
 كسوارى ارفضه ثم يتوضأ به ويعيد ما وعنده ابو يوسف يفتي بالبعد
 لان سبب التيمم لا يجوز التوضوء به يفتي ولورادى المصلح بالتيمم سررا
 فظن انه ما في ثبوت فست صلوة سواء جاوز موضع سجوده او لا لان
 قصد القطع بمنية ويجزئ له القطع بان غلب ظنه انه ماء وان شك
 انه ماء او سرب فاستوى الظن ان اي طرف التيمم وفانه لا يقطع بل
 يفتي على صلواته اذا اجل فطمع بالشك فاذا فرغ منها فان كان الذي
 رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اي يعيد او لا فلا وكذا تجب
 الاعادة لو ظن ان المرئي سرب ثم تبين انه ماء والاصل ان التيمم
 لا يبرئ بالشك وانه لا يفتي بالقطع المتيقن حفظه المسألة او امر

لا يعيد الصلوة

بما موضوع في الحجب أي التبريد لا يتقضى بشيء لأن الظاهر أنه لم يوضع لوضوئه
 إلا إذا كان الماء كغيره في كونه على ما يوضع للوضوء والشرب
 جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك الموضع في ذلك الموضع حتى لو تغيرت
 وضع القلب لطلق الاقتران او غير يتقضى وان تعرف تخصيص
 الكثرة بالشرب لا وان كانت تعرف بسنن الكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل
 ان الماء الموضع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه
 الشرب فعلى هذا لا يتقضى مطلقا والاصح الاول ولو ان الموضع كان
 وهو لا يغيره او كان دائما حال المرور لا يتقضى بشيء وفي رواية عن ابن
 حنيفة انه يتقضى والاصح وكذا لا يتقضى بشيء لو علم بالماء وكان لم يقدر
 على الشرب ولا على الوضوء غير نزول الماء خوف غدر او خوف سبي او خوف
 ذلك مما لا يكتفى به الوضوء الا بغيره ومضرب كماله ان نزل لا يقدر ان
 يركب ولا يستطيع المشي لم يرض او ضعيفا او عذرا من غير جنس غسل
 وجبت عليه بغيره لانه لم يقدر على غسل الماء وليس عليه ماء يغسل
 به شيء للمعة لان الجنابة باقية لعدم التجرى وان وجب ماء بعد ما يتيم
 وبعد ما احس بفصل للمعة وشيئا للحث اذا كان الماء يكفي للمعة ولا
 يكفي للوضوء لانه كالمعروف بالنظر الى الحث وان كان الماء يكفي للوضوء
 ولا يكفي للمعة يتوضأ به ولا يتقضى بشيء لانه لا يوجب للمعة

كالمعروف

كالمعروف وان كان يكفي لاحتوائها على الوضوء والماء للمعة على سبيل
 الاقتران ولا يكفي لاحتوائها على غسل للمعة لانهما غلظا حتى وان
 وشيئا لاجل الحث ويجب عليه ان يبرأ بفصل للمعة ليصير عاونا
 للماء في حق الحث ولا يكون شيء للحث قبله وهذا عند من لا يفرق
 ذلك الماء للمعة دون الحث ليس بواجب غرضه بل على الاولوية
 وعند يوسف يجوز ان شيء قبل صرف ذلك الماء للمعة لان
 صرفه اليها واجب غرضه فيكون بمنزلة المعذور في حق الحث ولو كان
 شيء للحث ايضا في هذه المسئلة ثم وجب هذا الماء الذي يكفي لاحتوائها
 فقط لا يتقضى بشيء للحث عند من يفيد لغسل للمعة ولا يتقضى
 عند يوسف ولو كان معه اي الذي بقيت عليه لمة او مع
 الذي وجبت عليه طهارة الحكة مطلقا ثوب نجس وهو مضطرب
 لا يطهره والماء يكفي لاحتوائها على طهارة ثوب نجس فقط فانه يغسل الثوب بذلك
 الماء وشيئا لاحتوائه للحث لان نجاسة الثوب لا يزول بدون
 الماء بخلاف الحث فانه يزول بالنيق متى ام قوما متوضئين بوجوب
 فعله عند ابن حنيفة وابي يوسف خلافا لما كان غرضه طهارة الثوب
 ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها وعند من هو عند عدم
 القدرة على استعمال الماء كالوضوء فلا تكون طهارته ضعيفة

بما موضوع في الحجب

بما موضوع في الحجب

بما موضوع في الحجب

لا يغير لون الماء ذلك الفصل لانهما في الاشياء المذكورة لا تتغير بالغير فلا يترتب
 اجزا او يضافات من اجزاء التي لا تتغير بها عند مجيء وزفر والاشياء الثلاثة
 لا يجوز ازالة الشبهة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة ويجوز ان يقطع
 شئ طاهر سواء كان في الماء او في غيره او صاف او غير صاف فغيره او صاف
 اي لونه او طعمه او ريحه كما في الماء الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي
 يخطط به الانسان او الصابون والتراب بشرط ان يكون الغلبة
 للماء حيث الاجزاء ان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء التراب الطاهر اذا لم
 يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه المرء يقول هو ماء وبشرط ان يكون
 رقيقا بغير فانه ما دام رقيقا سبيل سبيل الماء عند عدم الخاطئة في
 حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والافلا وهذا ما يكون في النجاسة الجارية
 فان المعتبر فيه الترقق ولا عبء باللون والطعم والريح فان القليل من
 التغير عن صفاته الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء به
 وذكر في اجناس الناطق الوضوء بماء السيل اذا لم يكن رقيقا للماء خالصة
 لا يجوز وذكر في الملتقط اذا التقى المروج في الماء ولكن لم يذهب
 رقيقته جاز الوضوء به مع تغيير لونه وطعمه وريحه وكذا العفص اذا طرحت
 في الماء فاسود يجوز الوضوء به ما دامت رقيقه باقية وكذا الخمر والماء
 وكما اذا انقع في الماء ولم يزل رقيقه يجوز الوضوء به وان اى ولو

تغير

تغير لونه وطعمه وريحه لان المعتبر في مسئلة بقاء الترقق وذكر في اجناس
 الصفيق لقاضي ان لو طرحت الخمر او الباقلا وان كان الماء كالماء
 لو يتراب لا ينجس ولا يغير لونه رقة الماء جاز الوضوء به والافلا
 على ما تقدم وذكر في المحيط لو قوض بماء اغلج بستان او بستان
 من شئ او شئ مما يتعالج اى يتدوى الناس به جاز الوضوء به لم
 يفت ذلك الشئ عليه اى على الماء بان اخبره بغير رقة وكذا
 لو بل اخبره الماء ان بقيت رقيقته كانت جاز الوضوء وان
 صار الماء نجسا بالنجس لا يجوز الوضوء به وفي شرح مختصر القدرى
 لابي نصر الا قطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء
 عنه ولم يتجدد له اسم آخر بان يسمى بشئ او يبيد او يغير اجزاء او
 نحو ذلك فهو طاهر وطهور اى مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير
 ولم يتركه عن اصله خلافا في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي
 ذكره في شرح القدرى اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل
 تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه
 يجوز الوضوء به الا اذا غلب لون الاوراق فيكثر فيصير الماء
 بسبب ذلك مقبلا هذا الاستثناء مروى عن الميذاني كونه
 الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه

تغير

وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على تقدم مرارا ان المعبر فيه بقا الرقة
 وكذا اذا تيقن بطهوريته ان يكون الماء مطهرا او غلب على طهونه انه
 مطهر جازت به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة اليقين في التعليلات
 حتى لو جرد ماء قليلا ولم يتغير بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به الى
 بذلك الماء القليل وينقل ولا يتنجس لان الاصل الطهارة ولا ينجس
 متبقنا فلا يزول بالثبوت وكذا اذا دخل الحما وفي حوض الحما ماء
 قليل ولم يتغير بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به وينقل ولا يتنجس
 الى الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل لو تم وقوع النجاسة لان
 الاصل الطهارة وكذا اذا القى في الماء الجاري الذي يذهب شية
 شية نجاسة كالجيفة والنجس والبول والفضة لا يتنجس الماء لم يتغير لونه
 او طعمه او ريحه لانها لا تتغير مع جريان الماء وروى عن محمد بن ابي
 حبيب اي دونه من ثمر في الفرات ورجل اسفل منه اي من مكان القبر
 يتوضا به جاز وضوءه اذا لم يتغير صلا وصافه وكذا اذا جالس الناس
 صفوا فاعلم شط نهر اي جانب نهر يتوضون جاز وضوءهم وهذا هو
 خلافا لمن زعم انه لا يجوز ذكر الناطق سابقه متغيرة في كل مكان
 قد روي عن محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 او طعمه او ريحه وهو اي هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما مر من الاصل

دونه
 الاصل
 في
 الماء
 القليل
 لا
 يتنجس

الطهارة

الطهارة ولا يزول بالثبوت وذكر في التوازل انه ان كان الماء
 الذي يلقى الجيفة دون الماء الذي لا يلقى الجيفة يعني اذا كانت
 الغلبة للماء الذي يلقى الجيفة بان جري الماء عليها وغيره بحيث
 لا ترى من تحتها جاز وضوء من اسفل والا بان كانت الجيفة تشبه
 تحت الماء فلا يجوز وهذا اختيار الهندواني وعليه هذا الماء المطر اذا جرد
 من غير البطح وكان على السطح عذرات او غير ثمة النجاسة وكان اكثر
 الماء لا يجري عليها ولم يكن عند المنزلة فالما ظاهر اذا لم يظهر فيه ثمة النجاسة
 اعتبارا للغالب ولما اذا كانت العذرة عند المنزلة وكان الماء كله
 او نصفه او اكثر يلقى العذرة فهو اي الماء الذي يجري من المنزلة نجس
 ولو لم يتغير والاي وان لم يكن كذلك فهو طاهر اعتبارا للغالب
 وان سال المطر عن السقف او من الثقب ان كان المطر دائما اي مستمر لم
 ينقطع بعد فهو طاهر واعممت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق
 مخالطة النجاسة لاحتمال انه من البارز قبل ان يصب السطح وان انقطع
 المطر وبعد ذلك سال من الثقب ان كان على جميع السطح او على اكثره
 نجاسة فهو اي ذلك السائل من الثقب نجس لعدم بانه نزل بعد نجاسته
 السطح وجريانه عليه مع ان غالبية نجس الحكم للغالب والنصف حكم
 الاكثر للاختياط كما تقدم واذا كان الماء الجاري يجري جيا متغيرا

ان يوضا الموضي على الوقا انما في حيز غير عن الماء المستعمل وقال
 بعضهم يجعل الموضي يمينه الى اعلى الماء بغير مورد الماء اي الجارية
 التي ياتي منها يكون اخذ من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا
 الماء جار يرفق به في جهة الفضل المكان الذي منه كان جاريا
 كما كان يجوز الوضوء به كالمياه الجارية اما كذا في جريان الماء اي
 في كونه جاريا في حكمه فقال بعضهم ان ثوب به ثياب او ورق فهو جار
 وقيل ما بعد الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع يده
 اي يكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس به جاريا وان كان خلافه
 فهو جار والاول اشهر والثاني اظهر وفي المتن اذ كان بطن النهر
 نجس وجى الماء عليه ان كان الماء كثير بحيث لا يرى ما تحته لا نجس
 وان كان اي ولو كان جميع البطن نجسا وبغيره منه انه ان كان قليلا
 يرى ما تحته بنجس الكلام فيه كالكلام في المرو على الجيفة ولو كان في
 النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الركد فتسرى اعداءه اي اعلى النهر ماء
 واجزاءه اي جوى الماء الطاهر الماء الركد المتنجس تسببه فانه اي الماء الركد
 يظهر بغيره الماء الجارى عليه ولو توضحا انما منه جار او لم يرها
 اي النجاسة اثرها الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجارى **فصل**
 في بيان احكام الجياض والماء الركد الاصل عندنا ان الماء الركد اذا

لم

هذا هو الوجه في كون النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة
 في موضع النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة
 في موضع النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة

لم يكن نجسا في موضع النجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة
 خلافا لما لك مطلقا والنجاسة في موضع النجاسة في موضع النجاسة
 قرنا في الشرح كوض اذا كان نجسا في موضع النجاسة في موضع النجاسة
 ازرع ونحوه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوبه
 اربعين ان كان مرتعا واما ان كان مذكورا فالاصح ان جوانبه
 ستة وثلاثون واما عمقه فالحتم ان لا يتجرى فيكشف ارضه بغير
 وقيل ان لا نصيب يد المغمور الارض وقيل قدر اربع اصابع
 مغمورة والمراد بالذراع ذراع الكبراس وهو سبع قبضات فقط
 وقيل مع اصبع فائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل
 بغيره في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظائره في النجاسة واذ كان
 كان كوض بالصفة المذكورة فهو كغيره لا يتجرى بوقوع النجاسة
 اذ لم يرها النهر اذ كانت النجاسة مرتبة هكذا وقع في نسخ المتن
 والصواب اذ كانت النجاسة غير مرتبة فكانت نقطة بغير سقطت
 في الكتاب وشاعت بها النسخ وبعضهم وهو بعض مناج الموق
 قالوا في غير المرتبة بنجس حول النجاسة مقدار عرض صغير كما في المرتبة
 اذ لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست للون وكوض
 الصغير خسر في خسر فادونها وبعض مناج جارى في موضعها فيه

وجعلوه كالجوار لهم البهائم وقرؤا بان المرئى بقاؤه متغيرا بخلاف
 غير المرئية لاحتمال انتقالها فلا يتجنى من الماء شيئا بتركه ويستعمل
 هذا على تأثير الواقع في كونه في موضع الوقوع او عدمه اذا غسل
 المتوضي وجهه في حوض كبير وهو العشر في العشر فصاعدا فقطعه
 غاب عنه في الماء فرفع الماء ثانيا في موضع الوقوع قبل التحريك فيكون
 ام لا قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط في الماء
 المستعمل في الماء فيغيره بواجب من الجارى قالوا يجوز لهم البهائم
 لكثرة وقوع مثل ذلك للناس وعلى هذا الحكم القياس اى ما اذا كان
 الرجل صفا فانه حوض كبير جاز على قول من لا يرى تحريكه
 العمل في اجناس الناطق ان من اغتسل من حوض كبير فلا خلاف ان يوضأ
 من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجارى في استهلاك
 الماء المستعمل فيه تحريك واختلاط وليس لرجل ان يتوضأ ويفسر
 في حوض الكبير ناحية كحفة والاصل فيه اى في اجزاء مع القرب من مكان
 النجاسة وعدم جواز ما تقدم انما ان كانت مرتبة لا يجوز الا بوضأ
 الا بعد ان يغسلها كما بقدر حوض صغير واذا لم يكن النجاسة مرتبة
 يجوز مطلقا على اخبار علماء الجاهل وروى عن الفقهاء جعفر الزاهد
 انه لو وضأ المتوضي اية القصب اى في المقصبة وكانت في الماء وان

كان الماء لا يخص بعضه ببعض لانه لا يشترك اصول القصب لم يكن
 وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز
 الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب
 لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع اتصال القصب ببعضه ببعض
 وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه درج ان خلص بعضه الى بعض جاز
 والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء
 جعفر واره كيم مقنونة فغيره سائلة ثم راي مقنونة بعد او
 قالوا واخوه راى مقنونة والها والى كتب بعد اماره فخر اوى
 كلمة فارسية معنا اخوة الضفدع ويقال له الطيطى وهو شئ اخر ينظر
 يكون على وجه الماء فغيره ان كان ذلك الطيطى جاز تحريكه بالتحريك
 الماء يجوز الوضوء لان الماء يخص بعضه ببعض مرتبة وان كان
 لا يتحرك فهو رتب في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى
 بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضأ في حوض فركب
 ماؤه ويحرك على وجه الماء رقبته بغير تحريك يجوز الوضوء اما اذا كان
 بغيره كثير فقطعا لا يتحرك بالتحريك اى تحريك الماء لا يجوز الوضوء
 لا يمنع اتصال الماء بمنزلة الضفدع ونحوه وان كان فليلا يتحرك تحريك
 الماء يجوز الوضوء اذا انجز ماؤه فتبقى موضع منه الماء متطابره

بالجائسة لا يتجس ذكره فافهم فان دخل الماء من جانب
 حوض صغير تجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر لا يتجس لا يظهر
 عالم يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسلا كالقصة
 اذا تجس فانها تغسل ثلاث مرات وقال غيره لا يظهر عالم يخرج مثل
 ما كان فيه مرت واحدة وقال ابو جعفر الرضائي يظهر كجود الدخول
 من جانب واخر من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو اى
 قول ابو جعفر اختيار الصدر الشهيد لانه يصير جارا واجارى لا يتجس
 عالم بغير الجائسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
 لو تضاء فيه انك ووقفت غفلة فيه ان كان الحوض اربعاً وربع
 فادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثل ذلك
 يدور فيخرج فيكون كالجارى وان كان اكثر من ذلك اى اى اربع في
 اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيكثر
 استعماله الا ان تضاء في موضع الدخول او في موضع الخروج اى
 ينبوعها ان كان تحت الماء حكمة ظاهرة في جانب اى من جانب
 ينبوع فذكر العال باعتبارها وهو اى الماء يستقر في حكمة
 على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان
 الماء المستعمل لا يستقر لثمة اندفاع الماء في وجهه ينبوع

وان

في الجائسة لا يتجس ذكره فافهم فان دخل الماء من جانب حوض صغير تجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر لا يتجس لا يظهر عالم يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسلا كالقصة اذا تجس فانها تغسل ثلاث مرات وقال غيره لا يظهر عالم يخرج مثل ما كان فيه مرت واحدة وقال ابو جعفر الرضائي يظهر كجود الدخول من جانب واخر من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو اى قول ابو جعفر اختيار الصدر الشهيد لانه يصير جارا واجارى لا يتجس عالم بغير الجائسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب لو تضاء فيه انك ووقفت غفلة فيه ان كان الحوض اربعاً وربع فادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثل ذلك يدور فيخرج فيكون كالجارى وان كان اكثر من ذلك اى اى اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيكثر استعماله الا ان تضاء في موضع الدخول او في موضع الخروج اى ينبوعها ان كان تحت الماء حكمة ظاهرة في جانب اى من جانب ينبوع فذكر العال باعتبارها وهو اى الماء يستقر في حكمة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لثمة اندفاع الماء في وجهه ينبوع

وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام
 في المتن فان في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير
 غير لازم وانما الاعتناء على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اى
 علم خروج من ساعته لكثرة الماء وقوته كوز الوضوء في الحوض والعيون
 والا اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز الوضوء بالشئ اذا كان
 ذا ايبا حيث ينقطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق لا يتجس اذا قدر
 على استعماله كذلك والا اى وان لم يكن ذا ايبا ولم ينقطر على العضو
 عند كونه يتجس ولا يجزى امراره على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء
 وحكم البيهقي واحمد كما لا يخفى حوض صغير كى اى حوض جليل منه نهر او جوى الماء
 من الحوض فيه فتضاء ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر جاز وضوءه
 لانه تضاء من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذى اجراه في موضع
 ولم يكن جليل منه اى من ذلك الموضع نهر او جوى الماء فيه فتضاء منه
 ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين الماءين مسافة وان قلت اى و
 لو كانت المسافة قليلة ذكر في المحيط ومقدار تلك المسافة ان
 لا يقطر الماء المستعمل ان سقط في الماء الا في موضع الجريان و
 في نواحيه المعنى على اى يوسف ماء اى ممتزج الجارى في عدم تجسه
 بالجائسة عالم يظهر اثره اذا دخل فيه وفيه قد لا يتجس

رجل

١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

حقيقه هذا في البيان مستلزم لانهم ليس عليهم حدث وانما الكفار في
ايدىهم حدث بمرؤل بالمرؤل فلا فرق وقوفه في الشرح ولو ادخل
الصفحة في الاما وان علم انما هو بان كان مع ميراثه جاز التوضا
بذلك الماء وان علم ان فيه ناسية لم يجز وان حصل الشك لا يتوضا
به استحسانا اى الاجل التزوه والاضباط ولو توضا به جاز لانه لا
يتنجس بالشك عوضا اى ام اذا تنجس بغيره اذا خرج مثل ما كان
فيه مرة واحدة وتيقن الكلام في مثله وهو انوضا البصيرة والاحتياط
انه بغيره ما يدخل الماء في الانبوب وبفيض من انوضا لانه صار
جارا ولو ادخل المتوضى في الماء بنيت المسح او ادخل فيه
فبه بنيت يجوز المسح بالاتفاق والمشهور في انه لا يجوز ولكن لا
يبصر الماء مسحا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وثقيقه في الشرح
في المسح على اخفيا المسح عليها جاز بنيت اى بالانار الواردة
في النبي عليه قولا وفعل لا بالقرآن من كل حدث موجب للوضوء اخر
من الحدث الموجب للفصل كما بان ان شاء الله تعالى اذ ليس بها غسل
طهارة كاملة اى اذا احترت وقبلها على طهارة كاملة فالشرط
لونه الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت البتة لو غسل
رجليه وليس اخفيا ثم اكل طهارته ثم احترت جاز له المسح عليها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the right side of the page, with some words written vertically. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

Handwritten Arabic script, likely from a manuscript, showing dense cursive text.

لوجودكم عند الحدث قال كان الماسح مقبلا عليه لو ما وليته وان
 كان مسافرا لمسح ثلثة ايام وليا ليه القوم على راس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام وليا كبريتا للسا فر يوميا وليا للقيم
 وابنه واما في اول المدة المذكورة للقيم والسا فر عقب الحدث لانه
 قبل ذلك متطهر بطهارة الفل ولا يعتبر لابعد المدة وقت الطهارة
 ولا وقت التبرئة لو تطهر لصلوات الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت
 الظهور ثم لم يحدث الا وقت العصر فابعد المدة من وقت العصر للصبح
 ولانه وقت الظهور فيجوز له المسح ان كان مقبلا الى وقت العصر في اليوم الثاني
 وان كان مسافرا فالي وقت العصر في اليوم الرابع ولو غسل رجله
 ولبس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم كمل الطهارة قبل ان يحدث جازله
 المسح عليه عند ما تقدم ان الشك في كون الطهارة كاملة وقت الحدث
 خلافا لثبتي فان الشك عند كونه كامله وقت التبرئة وانما يظهر
 خلافا لثبتي في هذا فيما اذا توضأ ثم غسل رجله فغسلها
 في اخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى واذا خلا في اخف فانه لا يجوز
 له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون اخف ملبوسا على
 طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة
 عند الحدث حيث لا يجوز له المسح عندنا خلافا لثبتي في الطهارة الناقصة

ولو كان
 في وقت
 الصلاة
 في وقت
 الصلاة
 في وقت
 الصلاة
 في وقت
 الصلاة

صورة
 صورة
 صورة
 صورة
 صورة
 صورة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

في طهارة صاحب العذر وكذا طهارة المتيقن من الجنابة وحي
 المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق غسليها
 في اخف او فوق اربعين في النفس او في حامل او في متعنتا كصاحب
 سلس البول او الفلوات الرجح او استطلاق البطن او الرعا في اليوم
 او يخرج الذي لا يرقاء اذا توضأت ولبست اخف قبل ان يظهر
 منها شيء من دم الجنابة مسحا كالاصحاب لانها ليست على طهارة كاملة
 ولو لبست بطهارة العذر اى بعد مظهر منها شيء مسحا في الوقت
 فقط ان احدث بعد التبرئة ثم غدا غير غدا باعذاره عند زفر مسحا تمام
 المدة وتقف الدليل في الطرفين في الشرح ولا يجوز المسح لمه وجب عليه
 الفل ما لو توضأ ولبس خفيه ثم احب فانه لا يجوز له ان يغسل
 سائر بدنه ويحس على خفيه وكذا لو ان المسح توضأ ولبس خفيه ثم احب
 وعنده ماء يكفي للوضوء فانه يتيقن ان احدث بعد ذلك وعنده ذلك
 الماء توضأ وغسل رجله ولا يجوز له المسح لان اجابة قلت القيم
 والرجل والمرأة فيه اى في مسحا اخف سواء لان الاول لم يخص والثاني
 تابع للرجل في الاحكام ما لم يقع تخصيصه والمسح انما هو على ظاهرها
 اى على ما دون باطنها اى اسفلها لما روى عن علي بن ابي طالب انه قال
 لو كان الذين بالترابى كانه مسح باطن اخف او لم يظاهرة ولكن ريت

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

لأنه أي لأن المسح ^{بغير} من بعض خلاف ^{بغير} الفصل فاختار إلى البتة كالتيه و
 وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ومن ابتداء المسح أي مبدئه وهو محم
 فافر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة أيام ولياليها عند اختلاف
 لث في لث لأن المعتبر آخر الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتداء المسح
 وهو مسافر ثم أقام ينظر أن كان قد مسح يوما وليلة أو أكثر لزمه
 تركها وغسل رجله لئلا يمارك غيره من المؤمنين وإن كان قد مسح يوما
 وليلة لم يترك تركها وغسل رجله لئلا يمارك غيره فلا يسح فوق مدة الفجر
 وإن كان قد مسح أقل من يوم وليلة انتهى مسح يوم وليلة لأنها مدة الفجر
 ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف
 وقاية له وقد يكون من الجمل ومن الكعبين ومن غيرهما فإن كان من الكعبين
 لا يجوز المسح عليه بالاتفاق إلا إذا علم أن البكرة تغتسل الخف مقدار
 النقر أو كان مجلدًا مجلدًا أصابع والكعبين فيجوز المسح عليه
 سواء لبس وحده أو فوق الخف كالذي من الأديم أو الصمغ وكذا الخف
 فوق الخف وهو يدل على الرجل لا على الخف فلو لبس أو لبس الخف فوق
 جوب رقبته كلباس أو نحوه جاز المسح عليه كما أفاده المصنف في شرحه
 ودره حاجب السهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرحه
 عن قنوي أن الذي من عدم يجوز لأن الخف الذي من رجل مجهول لا يجوز

قال في الخف

ما فاده
 شافعي
 في المسح

فغلبه فيما يخالف الأقوال فإن الثقال للبرس من الخف وغيره من الخيل
 ليس بشرط أن لو كان شرطًا لما جاز المسح على الجرموق وتام البحث
 في الترخي فان حدث بعد لبس الخفين قبل لبس الجرموقين ومسح
 على الخفين أو لم يسح ثم لبس الجرموقين لا يسح على الجرموقين لأن شرط جواز
 المسح عليه ما أن يلبس قبل حدث كخف الخفين ولو نزع أحد الجرموقين
 بعد مسحه عليه ما أوجب حمله بقصد إزالة نزع الآخر ومسحه عليه خفيته إن
 شاء أعاد المسح على الآخر وعلى الآخر وعلى الخف الذي نزع جرموقه ولا
 يجوز أن يقتصر على مسحه من نزع من غير إعادة المسح عليه من نزع ولا يجوز
 المسح على الجرموق للثخني وإن كان أي لو كان خفاه غير ثخنيين قياسا
 على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يتبين أي يظهر منه
 أي الخرق في موارث أصابع طولاً وعرضاً من أصابع الرجل وفي رواية
 أحسن من أصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الأصح والمعتبر أصغر
 الأصابع إذا لم يكن الخرق عند الأصابع وإن كان عند الأصابع نظر في ذلك
 التي عند الخرق فإن كان الخرق في الخف أقل من ذلك جاز المسح عليه
 خلافاً لفرقوا لأن الخف يغسل بغير كعب وما دون ثلث أصابع
 قليل لأن الأصابع هي الأصل والثلث أكثر لأن كان الخرق في خف
 وأخر قد أصابع في موضع منه أو في موضعين وفي خف الآخر قد

في المسح

في الخف قرصا واصبعان كذلك جاز المسح لان المانع كون
 قرص الاصبع الثالث في خف واحد فلا يجزئ لو كان في خفين بخلاف ما
 ما لو كان قرص نصف رخم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين وفوق
 النصف في الاخرى حيث يجزئ ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف
 عن كل من عضوين كل منهما عورة كجذبة يمينه والفرق المذكور
 في الشرح وان كان الخرق قرصا مع الخرق قرصا في خف واحد
 يجزئ في الحكم بالنافعية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قرص ثلث
 اصابع في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كما في الصحيح
 خلافا لما قال اليه المسترخية من ان ظهور الاصابع وحده مانع ولو ظهر
 الاقدام وهي مقدار ثلث اصابع في غير اي من غير الاقدام جاز المسح
 لان الخرق اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور رفق الاصابع وان كان
 في موضع آخر يعتبر قرصا واحدا ولو كان طول الخرق اكثر من قرص ثلث
 اصابع وانقضا اي مقدار ما ينفخ منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
 جواز المسح لان النسخ ليس له حكم الخرق لعدم ظهوره شيئا منه وكذا
 الحكم لو انفق خرواى خرواى الخف الا انه اي الاثنان لا يرى شيئا في
 يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ المذكور والمراد به المقدار المانع
 يبدو حالة رفع القدم ولا يبدو حالة الوضع بمنع جواز المسح

لان

المشئ

في الخف قرصا واصبعان كذلك جاز المسح لان المانع كون
 قرص الاصبع الثالث في خف واحد فلا يجزئ لو كان في خفين بخلاف ما
 ما لو كان قرص نصف رخم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين وفوق
 النصف في الاخرى حيث يجزئ ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف
 عن كل من عضوين كل منهما عورة كجذبة يمينه والفرق المذكور
 في الشرح وان كان الخرق قرصا مع الخرق قرصا في خف واحد
 يجزئ في الحكم بالنافعية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قرص ثلث
 اصابع في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كما في الصحيح
 خلافا لما قال اليه المسترخية من ان ظهور الاصابع وحده مانع ولو ظهر
 الاقدام وهي مقدار ثلث اصابع في غير اي من غير الاقدام جاز المسح
 لان الخرق اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور رفق الاصابع وان كان
 في موضع آخر يعتبر قرصا واحدا ولو كان طول الخرق اكثر من قرص ثلث
 اصابع وانقضا اي مقدار ما ينفخ منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
 جواز المسح لان النسخ ليس له حكم الخرق لعدم ظهوره شيئا منه وكذا
 الحكم لو انفق خرواى خرواى الخف الا انه اي الاثنان لا يرى شيئا في
 يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ المذكور والمراد به المقدار المانع
 يبدو حالة رفع القدم ولا يبدو حالة الوضع بمنع جواز المسح

اجابة

في الخف قرصا واصبعان كذلك جاز المسح لان المانع كون
 قرص الاصبع الثالث في خف واحد فلا يجزئ لو كان في خفين بخلاف ما
 ما لو كان قرص نصف رخم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين وفوق
 النصف في الاخرى حيث يجزئ ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف
 عن كل من عضوين كل منهما عورة كجذبة يمينه والفرق المذكور
 في الشرح وان كان الخرق قرصا مع الخرق قرصا في خف واحد
 يجزئ في الحكم بالنافعية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قرص ثلث
 اصابع في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كما في الصحيح
 خلافا لما قال اليه المسترخية من ان ظهور الاصابع وحده مانع ولو ظهر
 الاقدام وهي مقدار ثلث اصابع في غير اي من غير الاقدام جاز المسح
 لان الخرق اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور رفق الاصابع وان كان
 في موضع آخر يعتبر قرصا واحدا ولو كان طول الخرق اكثر من قرص ثلث
 اصابع وانقضا اي مقدار ما ينفخ منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
 جواز المسح لان النسخ ليس له حكم الخرق لعدم ظهوره شيئا منه وكذا
 الحكم لو انفق خرواى خرواى الخف الا انه اي الاثنان لا يرى شيئا في
 يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ المذكور والمراد به المقدار المانع
 يبدو حالة رفع القدم ولا يبدو حالة الوضع بمنع جواز المسح

اصابعها لا يتقص المسح وانه اي هذا القول رواية عن محمد بن
 بعض المتأخرين وقالوا الكافي وعليه اكثر المتأخرين لان مقدار فرض
 المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة للشيخ عبد الله بن محمد بن
 رجل مسح عليه ثم دخل الماء في خفيه اي خاف في الماء ان يسل
 جميع احدى القدمين ابتداءً لا هو غسل يتقص كما وكذا لو ابل اكثر
 احدى يما فوجب عليه ان يمسح على رجليه بالاكبوع جامعاً بين الفصل
 والمسح رجل اخذ عقيباً عقب الخف الا ان مقدمه في قدم الخف اي
 في موضع المسح له ان يمسح عالم يخرج صدور قدمه في الخف اي موضع القدم
 منه الى الاتق اي الى اول حركات قام الخف وهذا موافق لقول
 محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدر القدم في موضع
 ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويدخل لا يتقص مسح لعدم التزنج
 وكذا لو كان الخف واسفاً اذ ارفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج
 لاساق الخف وان اوضع القدم عاد العقب الى موضعه لا يتقص
 المسح وكذا لو كان الخرج يمشي على صدر قدمه وقد ارتفع العقب
 في موضع المسح ونحوه انه قال خف فيه قفق مفتوح وبطانة الخف
 من خفة او غير خفة متفقاً بخروج الذي حاركون ذلك الشيء الذي
 هو لبانة مخموز في الخف وفي بعض النسخ مخموز بغير الف بالرفع

او بالخفض خارج المسح لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في الترمذي
 ولا يجوز المسح على العمامة والقفصة بدل الرأس ولا على البرقع
 بدل غسل الوجه وهو ما جعله المرأة على وجهها مخموزاً بما يجازي عنها
 منه ولا على القفاز بدل غسل اليد وهو ما يفتن في اليد لاجل
 البرد او القطر وغير ذلك ويجوز المسح على الجوارب جمع الجبة وهي تفتن
 على العظم المكسر البندان وان شئت اي ولو غشاها على غير ذلك لا يباح
 الا لئلا يفتن في العظم فان سقطت بعد المسح من غير ان يسل
 المسح لبقاء سبب شريعته وان سقطت غير يسل لم يزل في غسل
 ما كان مخموزاً وان كان السقوط من برد في الصلوة لم يزل الاستيفاء ولا
 ولا يجوز البناء والمسح على الجوارب يجوز اذا لم يقد على الفصل ولا
 على المسح على القدمين نفساً بان كان يفرأ الماء من الفصل ومن المسح
 اما اذا كان لا يقد على الفصل ولكن يقد على المسح على الفصل
 القدمين فلا يجوز له المسح على الجبة ونحوه لعدم الضرورة والحرج
 قال برهان الدين صاحب المحيط فينبغي ان يحفظ هذا فان الناس
 عنه غافلون اي يظنون انه اذا فرأ الفصل يجوز المسح على القدمين
 مع عدم ضرورة المسح على القدمين بل ليس كذلك بل ان من المسح
 على الجبة والحال ان المسح عليها لا يضره بخلافه خفيفه رخ خلافاً

والمسح على اليد على وجهه الزكاه
 لا يضره غسل ما تحت يده لغسل
 بالاجزاء ولا يضره غسل ما تحت
 لا يضره غسل بالاجزاء ولا يضره
 يضره غسل بالاجزاء ولا يضره
 بالاجزاء ولا يضره غسل بالاجزاء
 وانما ضرر الغم ولا يضره مسح
 ما تحت الجبة ولا يضره مسح
 الجبة بغير القفاز فاشيخاؤه

في موضع

خلافا لهما فان عندهما لا يجوز لان البنية عليه السلام امر عليا
 بذلك والامر للوجوب وله ان يفرقة لانتيت بخبر الوارد وقيل
 سقط الفصل بالاجماع اما الاستيعاب في مسح اية فشرط عند
 البعض وهو ان يكون في الحقيقة وبعضهم كشيخ الاسلام خوارج
 زاده قالوا اذا مسح على اكثر من اربعة ايمه مال صاحب الهديته و
 وصحة في الكفاي ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفي
 في مسح اية بالمر مرة واحدة كسج الراس هو الصحيح لان المسح لم
 يشترع تكراره وقيل كثر رتنتا وهو غير صحيح ولو كانت اكرامة في
 موضع وليس تحت جميع اية ونحو اكرامة ويعسر عليه جعل اية
 مقدار اكرامة فحسب ان المسح على كل اية تبعا لموضع اكرامة لان
 اية والعصاة لا بد ان تكون ازيد من اية فتتحقق الضرورة الى
 جواز المسح على التزايد اذا كان بغيره فلهذا نفس ما هو اكرامة وان
 كان لا بغيره ذلك مسح على اكرامة وغسل ما حولها ولا فرق في جميع
 ما تقدم بين اية وعصاة الفصادة والقروح واكرامة ثم المسح
 على اية ونحوها بمنزلة الفصل فيجوز ان يجمع الفصل ولا يثبت
 بوقت فلو كان باحدى رجليه فمسح عليه وغسل الصحبة جاز
 وحديث اخر لا يجوز ان يمسح على الخف لانه يكون جمعا بين الفصل

والمسح فان ايسر الخف عليه ما جاز له المسح على الخفيف ولو كان مقطوع
 احد الرجلين في الكعب او دونها الى دون الكعب فان غسل موضع
 القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة وليس خفيه
 ثم احث بنظر ان كان يفي في ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 او اكثر يمسح على الخفين والاى وان لم يكن يفي في ظهر القدم المقطوعة
 قدر ثلث اصابع يغسلها في كل الرجلين لانه اي الشان ويجب غسل
 للمقطوع ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه نقصانه عن مقدار الفرض
 واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لئلا يجمع
 بين الفصل والمسح وان كان مقطوع الاصابع في احد الرجلين
 او كليهما وبعض خفيه حال في القدم فمسح على الخف فان وقع المسح
 على الخف على المفسول اي ما بقي في القدم اي ان وقع المسح على
 المقدار الذي فيه القدم من الخف حال كونه ذلك المسح عليه
 مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم الخف فلا يجوز
 جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح
 مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم الخف فلا يجوز
 المسح وكذا الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبفضه
 حال في القدم والحاصل ان مقدار الفرض بغيره القدم لانه الخف

الموضع

فان وقع تمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز
 رجل نساء مسح على الجبهة والبس خفيه ثم احث قبل ما كانت تقو
 مسح على الجبهة والخفاف لان طهارته كاملة عالم بتبرأ حتى جاز له اعاده
 الامحاء فان احث بعد ما نزلت لا يمسح لانه ليس له مسح على طهارته واحدة
 ذكر في شرح الاستيعابي وفرقناه في الشرح واذ كان الشقاق في
 جله وفيه فصل في الدوام كالمسح وكحده والتمسح بالماء فوق الدوام وجوبا
 ان لم يكن بغيره ولا يكفي مسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في بدو وق
 يخرج الوضوء بنفسه يستعين بغيره استحبابا عند الجب خفيفة وجوبا
 عند حق فان لم يستعين ونهيم وصحة جازة صلواته عند الجب خفيفة خلافا لما
 علم من الخلاف اذ كان لا يغير على الاستقبال او على التحول في النجاسة
 ووجوبه يومه او يحوط به عليه الاستفانة عند حق لا عند لان غيرة
 المكلف انما يكلف بقدره نفسه لا بقدره غيره فان لم يجد في يديه
 بان لم يكن عند يده او كان فاستعان في يديه جازت صلواته باخلاف التحقق
 الجبر في كل وجه اما المسح على الجوارب جمع وهو ما يمسح الرجل للرفع
 المبرد وكحده مما لا يسمى خفا ولا ج موقا فلا يجوز عند الجب خفيفة الا ان
 يكون مجلدين اي السنة عكس الجبل ما يستمر القدم مع الكعب او متعلقين
 اي جعل الجبل على ما يلي الارض من غير فاقصة كان فعل الرجل وقالا يجوز المسح

عليهما

في مسح على الجوارب جمع وهو ما يمسح الرجل للرفع
 المبرد وكحده مما لا يسمى خفا ولا ج موقا فلا يجوز عند الجب خفيفة الا ان
 يكون مجلدين اي السنة عكس الجبل ما يستمر القدم مع الكعب او متعلقين
 اي جعل الجبل على ما يلي الارض من غير فاقصة كان فعل الرجل وقالا يجوز المسح

عليهما اذ كانا مجلدين لا يشقان قال في المغرب يشف الثوب
 اذ ارق حتى رايت ما وراءه من باب ضرب ومنه اذ كانا مجلدين لا
 لا يشقان ونفي الشقوق كغير الثوب في بعض الكتب لا يشقان
 الماء ولا يشقان الماء فالاول بمعنى لا يشف جوران الماء انفسها
 كالاديم والقرم والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في
 فتاوى قاضي خان وعليه اي على قول الجب يوسف في الفتوى قال
 في الرضوخ وقيل رجح ابو حنيفة القول بها في آخر عمره على ما روى
 انه لما مرض مسح على الجوارب من غير غسل وقال القواد في فليت كانت
 عنه فاستدلوا على رجوعه وحركه الجوارب المجلدين ان يستمسك اي
 شيت ولا يسدل عيالات في غير ان يستدبني عند عدم ضيقه
 وهذا آخر المجلدين غير ما تقدم وقال التزاهدي فان كان ثوبا
 يمشي معه فربما فضاء الجوارب احل مرفوعا بخلاف استسماي و
 ومثله في الخلاصة وهو احسن احوال المصنف ويجوز
 المسح على الخفاف المتخذة من البود التركيب لا مكان قطع المسافة
 بها فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود من التمسح للرجل ثم قال
 التزاهدي ذكر شمس الائمة لخلوة ان الجوارب خمسة انواع من القوي
 والفعل والشعر والجبل الرقيق والكرباس وذكر التفاصيل في

في مسح على الجوارب

في مسح على الجوارب جمع وهو ما يمسح الرجل للرفع
 المبرد وكحده مما لا يسمى خفا ولا ج موقا فلا يجوز عند الجب خفيفة الا ان
 يكون مجلدين اي السنة عكس الجبل ما يستمر القدم مع الكعب او متعلقين
 اي جعل الجبل على ما يلي الارض من غير فاقصة كان فعل الرجل وقالا يجوز المسح

في الاربعين من التحيين والترقيع والمنفل وغير المنفل والمبطون
 وغير المبطون واما انما مس فلا يجوز المس عليه كيف كان استه
 وقد علم منه ان اسم الجوز ليس مخصوصا بما يشبهه على اليد من الغزل
 بل يطلق على ما يماثل من الكبراس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل القطعة
 ما غزل من الصوف لمطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان
 الكبراس اسم لما هو غزل القطن ويحتمل ما هو مشتمل في استخاشه
 كالكتان والابرسيم وجنيد فالمعول في الجوز داخل تحت ما هو من
 الغزل لا تحت الكبراس وما احتواه ومقتضاها ان يجرى فيه التفصيل
 من انه اذا كان مجزأ أو مبطنًا يجوز المس عليه اتفاقا وان كان
 خشنا يكن ان يمتد به فرسخا او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك
 فلا يجوز بالاتفاق عليه انه لو لم يمس عدم دخول تحت ما هو الغزل
 لجاز الحاف به بطريق الدلالة فانه آمن من المعول على اليد من الغزل
 عما لا يخفى واذا كان كذلك فلا يشترط جواز المس عليه ان يمس
 بجمل جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المنفل فروع
 اذا تمت مدة المسح وهو متوضي لم نخرج الخفين وغسل الرجلين
 دون اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى
 قاضي خان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجر ماء في غسله صلواته

اذا
 تمت المدة فانه اذا كان
 مدة قام او ادرك

اذا كان في فطمها او لو قطعها وهو عا جاز عن غسل الرجلين فانه
 يتم ولا حظ للرجلين من اليتم ومن المشايخ من قال نكح صلواته والاول
 اصح انتهى والذي يظهر ان الصحيح هو القول بانفسه ولا يتم
 ان اليتم لا حظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان تخل
 عضو من كان الوضوء طهارة لجميعها وان كان تخل اربعة اعضاء
 وكذا لو خاف ان نزعها ذهاب رجلية من البر فانه يتم ولا يمسح
 على الخفين على حقيقة الشيخ كمال الدين ابن الراهام وقد ذكرناه في الشرح
فصل في نواقض الوضوء النواقض جميع اقضية والمراد بالعتة
 الناقضة للعبادة اي العلم الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبلين
 اي خروج كل شئ يخرج من القبيل او الدبر فيشتمل البول والخصيط والنفث
 والخصاة والرجح غير ان الرجح من غير الدبر لا ينقض هذا قال وان خرج
 من قبيل الرجل او المرأة رجح منتهية الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض
 ذكره في المحيط والاضافة ان اخرج رجح من الذكر غير ناقضة وكذا غير
 المنتهية اذا خرجت من الفرج واما المنتهية فقيل ينتقض والصحيح
 انه لا ينتقض بل الصحيح ان الخلاف انما هو في اخرج رجح من فرج المفضا
 والاضافة في غير ذلك وان خرج الرجح من المفضات وهي التي انقطع
 احجابها قبلها ووبرها فاقطع المسكن فمن محجب عليها الوضوء

هذا
 اي انكسره او رزقه جهادته

انما اذا كان من غير
 انما اذا كان من غير

للاختياط وكبره جامع فانه كان وكذا في غيره انه يستحب لها ان يرضاه
 لا افعال مع ان طهارتها بنسبة يبقين فلا تزل بالشك لكن قيل
 كون الرجح من الدبر هو الغالب بترجح الزمان الدبر وقيل ان كان
 مسموعا او متينا نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من الدبر رجح يعلم
 انه لم يكن في الاعتناء فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدبر واهصات
 اذا خرجت من بين الموضعين لا تتبع الرطوبة وهي حدث في السيلان
 وان قلت بخلاف الترح وان خرج الدبر من الفم او من الأذن او من
 الجراحة لا ينقض لان الدبر وده طاهرة وما عليها من البلية غير ناقضة
 لقلتها وعدم قوة السيلان فيها وان دخل الحقيفة وبهرة ثم اخرجها ان
 لم تكن عليها طية لا ينقض باوخالها وضوء والا حوط ان يتوضا لان
 عدم وجود التلثة ما ورفها وجدت الا انها خفية وكذا كل شيء دخل
 وطرفه خارج وانما ما غيبته فخروجه ناقض لا يتنجس به في البطانة ولا
 يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان قطر الدبر في
 اقليمه فضا وضوء عليه عند رجح خلافها وما ذكره قاضيها
 من غير ذكر خلاف وذكر ابن الرهام ان فيه خلاف في بوفه فقط وهو
 الظاهر وان قطر في الفرج الداخل فخروجه ناقض اتفاقا وان قطر في
 الأذن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا ان عاد من الأذن

سنة من سنة

بفتح عليم

وان من الغم نقض وكذا السقوط لا ينقض ان عاد من الانف بعد
 ايام كذا في فتاوى قاضي خان وان اخصه الرجل احيى بقطنة فيه
 من خروج البول بحال انه لو لا ذلك القطن كان يخرج منه البول فلا يكره
 به بل يستحب ان كان يربس الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به
 قدر ما يصح الصلوة وكذا الحكم لو اخصه دبره ولا ينقض وضوءه ما لم
 يخرج البول على ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غابت القطنة ثم
 اخرجها او خرجت حتى ينفسها حال كونها رطبة انتقض وضوءه وان
 لم تكن رطبة لا ينقض كالدين بخلاف ما يوجب في الدبر فان خرج
 تنص كما لو اخرجت بين ثم خرج وان ابتل الطرف الداخل في القطنة
 ولم ينقد الببل الى ظاهره لم ينقض لانه وان سقط بعد اذ خال طهرها
 ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم
 في كبر الشاة وهو القطنة التي تحتها بها المرأة فرجها وهو في الاصل
 اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كان رطبة نقضت وان كانت
 يابسة فلا سواء كان الكبر في الفرج الداخل او في الخارج وان كانت
 اجتمعت في الفرج فخرج فابتل داخل احتسب انتقض وضوءها
 سواء نقض الببل الى خارج كحشوا او لم ينقد للببل في الخارج من الفرج
 الداخل وهو المعتمد في الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة

حاشية

فما ينقض بما يخرج من فية الذكر لا الفقة وان لم يخرج من الفقة
 كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتسب
 الفرج الداخل فحينئذ لا ينقض البذل الخارج اي خارج كمن
 استحسن الوضوء والآي وان لم ينقض الخارج فلا ينقض كما في
 حشو الاخيل من الذي مضى كان في الخارج من احد السبلين اما
 النجس الخارج من غير السبلين فيوجب انتقاض الطهارة ايضا
 عندنا على التفصيل الذي سيذكره خلافا لثقي ومالك وذلك
 كالقبي والدم وهو اعم من الفرج والصدية لقوله دم الوضوء من كل
 دم سائل وحقيقته في الشرح اما القبي فانه اذا كان ملاء الفم كان
 لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن سلكه لا ينقض فانه ينقض
 الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة صغرا او سوداء
 ونحو الحسن لو قاء الطعام او الماء من ساعته لا ينقض وكذا البقي
 لو ارتفع وقاءه من ساعته لا يكون نجسا قيل هو المختار الصحيح
 انه نجس اجمع في الطهارة النجاسة وفي القينة لو قاء دودا كثيرا
 او حية ملاءت فانه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه
 قليل لا يبلغ ملاء الفم فان كان القبي كقبي لا ينقض الوضوء عندنا
 خيفة وهي كواثر من الرأس او صدره اجوف وقال ابو يوسف

ان



الاصغر اجوف ينقض لانه نجس بالجوارة والجماعة كمن لم يخرج لا يتخذ النجاسة
 وما ينصل به قليل وهو غير ناقض والظني والي مال له قول ابو يوسف
 حتى قال بكرة ان يخرج البليغ بطرف كنه ويصل مع كذا في خلاصته وفيه
 نظر مذكور في الشرح وان قاء دما فاما ان يكون في الرأس او من اجوف
 سايق او علقا ان كان سايقا لم ينقض انما كان سايقا
 البراق وان كان علقا اي تحت الانقض انما كان وان غلبت السبل على
 البرق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان اصغرا من نجس فان كان اقل
 ضرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان يخرج من السنان ولا
 صدر الدم من اجوف ان كان علقا لا ينقض انما كان سايقا لانه
 سواء في غير السبل فاعين سائر انواع الفم وان كان سايقا فغيره
 خيفة ربح ينقض وان لم يكن ملاء الفم كسائر النجاسات
 لانه في اجوف اذا المصدة ليست محل الدم وعندنا لا ينقض
 ما لم يكن ملاء الفم اعتبارا بالقيكون من اجوف وان قاء طعاما او
 غيره يروي الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا ينوهم ان الفم ينقض
 ذكره قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جرح ملاء الفم ينظر ان اخذ
 المجلس بان قاء اجمع في مجلس ويخرج عن يد يوف ويحكم بالنقض
 وقال من ان اخذ السبب وهو الفم ان يجمع ويحكم بالنقض والافلا

ان الحكم بانها

وهو الاصل لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وتفسيرها السبب
 اي الاتحاد او اي كاي اذا فادنا قبل سكون النفس في الفشيان
 والريان اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة عما لا ينطق به وكذا اذا واز
 فهذا هو تفسيره في السبب الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسأل
 او لا ان سأل بقية نقص والافلا فلا فالمراد بقوله دم ليس في القطرة
 او القطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا والمراد بالقطرة والقطرتين
 ما يخرج من غيرهما بالقطر ولا يسيل بسيل قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا
 الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه من سائل من غير تلك السائل
 نقطة كسر النون وفتحها وهي واحدة الجذري والبشرية فيقال
 منها ما اذا خلا من اجزاء في السيلان والناحية عليه ودم او صدر اي ما
 اصفر في غي الدم او القح ان سأل عن راسا يخرج نقص الوضوء وان لم
 يسأل عن راسا يخرج لا ينقص وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه او خرج
 بالعمد فالوجه اختيار صاحب المحط في الهداية انه اذا خرج بالعمد
 لا ينقص والاول وجهه قال ابن الرهام وذكرنا في الشرح ونقص السيلان
 الناقص ان يخرج ذلك الشيء عن راسا يخرج اي ينزل بنفسه غير تقيته
 غيره وانما اذا علا عن راسا يخرج او البشيرة ونحوها ولم يخرج الا يكون سائلا
 وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقصا اذا خرج ونجا وزمان خوجه

الى موضع بلغة اي بلغة ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب تطهيره في الوضوء
 او في الغسل او في ازالة نجاسته الحقيقية يعني ذلك البعض الذين
 فسروا السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس لا انفسه او الاذنه ان
 سأل ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما
 جاوز قصبة الانف وصاح الاذن الى خارج نقص الوضوء وان سأل
 الى قصبة الانف وداخل صاخ الاذن ولم يجاوز لا ينقصه وان سأل الدم
 عن راسا يخرج بقطنة او غيره ثم خرج فسخم ودم او القي التراب او وضع
 القطر ونحوه عليه فخرج وسرى فيه ينظر ان كان بحال لو تركه ولم يمسحه
 ولم يضع عليه شيئا ليقض والا فلا ينقص لان المعية في وجع مانع
 شانه ان يسيل بنفسه لو لا المانع ومع المسائل له بريق وفي بريقه
 دم فانه ينظر ان كان البريق غالبا بان كان الى اليسار اقرب فلا وضوء
 عليه وان كان الدم غالبا بان كان الى اليمين اقرب فعليه الوضوء
 لانه غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومفهومه على عدم ذلك وان
 استويا بان كان في حفرة شديدة نارية تحت يتوضأ احتياطا لان سيلانه
 بنفسه اظهر ومنها لو غرض شيئا فرأى ان الدم عليه فلا وضوء عليه
 وكذا لو رأى الدم على الخد لان له ليس سائلا قاله قاضي خان وقال
 بعض المتأخرين ينبغي ان يمسح او يمسح في ذلك الموضع فينظر

ان وجب الدم فيه اي في الشيء وضعه الكم ونحوه نقض الوضوء والآ
 فان وجب في شيء من اعيان الدم او خرج من بين الأسنان فقال ان كان
 موضعه معلوما وسأل نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق
 فانه ينظر الى الغالب ومنها ما روي عن حمزة قال الشيخ اذا كان في عينه
 رمد وبصيل الدموع منها اي من عينه مرة فعل مضارع من مقول حمزة الوضوء
 لو في كل صلاة اي كابر صاحب الاغذار لانه اخاف ان يكون ما يسيل
 منه صديرا فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب
 الا انه ذكر الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق الرمد وغيره من الاوجاع بل كل
 ما يخرج من العين مع وجع لو كان في العين او الاذن او السرة او الشفة
 ونحوه فانه ناقصا على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان في وجه وفي الفم
 القرب في العين وهو يفتح العين بالجمجمة وسكون الرأ في جودها يخرج
 في ما عدا بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ اي لا يجف ولا يسكن وهذا اذا لم
 لانه من جملة الفروج اما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالبرق اي لا يسكن ومنه
 في الشرف ومنه به سلس لبول اي عدم استساكه والشيخ انه وكذا
 منه به رعا في ريم وانقلبت ريج واستطاع بطنه في وقت لو في
 كل صلاة فيطعن بغير الوضوء في الوقت ما شاء انه الفريضة
 والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءه وفي الشيخ وكان عليهم

استئناف

استئناف الوضوء للصلاة اخرى وبلفظ القدر في وفيه وقع
 نوافل لا يبطل وضوءه بالنظر الى الصلاة اخرى ولا يبطل بطلان صلاة
 اخرى وان توفضت المستأففة حيا اطلع الشمس شيئا من وقتها
 حتى يذهب وقت الظهر عندك خيفة من خروجها فالاب لا يذهب
 وزفر بناء على ان وضوءه ينقض بخروج الوقت فقط والدخول
 فقط عند زفر وباتهما وجب عندك بوقف في الصورة المذكورة
 حصل دخول ولم يحصل خروج فينقض عندك بوقف وزفر لا عند
 خيفة وحده وفيما اذا توفضت قبل طلوع الشمس طلعت
 وجب الخروج ولم يوجب الدخول فينقض عند الثالثة لا عند زفر وبني
 وجوب الخروج ان يرتبط جرحه ثقب في النجاسة التي لم يكن منها طيبا فان
 الطهارة واجبة بقدر المكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر
 في قدر الدم لم يمتد غسله لانه نجاسة غليظة هذا اذا علم او غلب ظنه
 انه اذا غسل لا يتجسنا قبل اداء الصلاة ليكون الفضل مقبلا
 ولو كان الثوب الذي اصابه ذلك الدم كمال يتجس قبل الفراغ من
 الصلاة ما جاز له ان لا يغسل هذا هو المختار للفقهاء وقيل لا يغسل
 بغيره وقت كل صلاة مرة وصاحب العذر اذا مضى الدم وكذا
 في الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر لانه يمكنه الصلاة

عند ان خيفة
وعدمه

مع الطهارة الكاملة لعدم المناء ولله المنة المستطرفة لا يكون صاحب
 عذر كجاء في الحائض إذا احتشمت ومنعت الدم عن الخروج حيث لا
 لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفته الحيض إذا تفرقت لا يتوقف بقاؤها
 على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة الخروج
 الناقص ولم يوجد رجل به جدرى خرج منه ماء صديد هو سائل وقد
 صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سأل الفرجة التي لم تكن
 سائلة ينقض ذلك وضوءاً لا يجزئ كقروح متفرقة لا تفرق وضوءاً
 فصار بمنزلة جرحاً في موضعين من البدن أحدهما لا يبرأ والثاني لا يبرأ
 ثم سأل الآخر وعلى هذا المسألة المتضمنة إذا كان الدم يخرج من جرح
 وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينقض
 وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس به ينقض به خروج الدم
 من غير انقطاع بل هو من لا ينفص عليه وقت صلوة كامل الا اذا حدث
 الذي يتغير به بوجده منه فيه وهذا التعريف صاحب العذر في البقاء
 بعد تقرر كونه صاحب عذر فإدام بوجده منه وقت صلوة ولو
 مرة فهو باق على كونه صاحب عذر لكنه قد يبرأ إذا لم يكن باقاً
 لا يمكنه أن يتوضأ ويصلح حاله من العذر الذي استبرأ به في أول وقت
 صلوة لا آخره فيشرط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على

هذه

هذه الغفلة كما يشترط في النوازل استيعاب الوقت بالطهارة من شأنه
 الوقت ولا يوجد ذلك أكثر فيه وفيما بين ذلك كيف لا يباين وجهه
 في كل وقت مرة وإذا توضأ صاحب العذر حدث آخر غير الذي استبرأ
 به الدم ونحوه من الحدث الذي استبرأ به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء
 ذكره في أحكام الغفلة لأن الوضوء لم يقع بذلك العذر بل وقع لغيره
 وإنما لا ينقض به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من
 العذر وقتاً كاملاً يخرج منه أن يكون صاحب العذر بالنظر إلى العذر
 المنقطع فإن كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودل على الانقطاع لا
 لا بعد لأنه يخرج على طهارة الاستبراء وكذا لو كان على السبيل ونتم الانقطاع
 لأنه مذكور على طهارة العذر من وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى
 على السبيل لأن العذر إنما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وإن توضأ
 على السبيل وصلى على الانقطاع ونتم الانقطاع بغير استيعاب الوقت
 الثاني أعاد لأنه صلى ذوى الأعذار والعذر منقطع كذا في كل رجل
 انشترى أي استخرج مائة انفس بالنفس فسقطت انفس كذا يوم الكسفة
 بالغنم بمكة بالجمعة من يوم النحر والطيران والمردية ههنا قطعة مجمعة
 من الدم اجامد لم ينقض وضوءه لأنه العلق وبه الدم المتكررة
 الطبيعة خرج عن الدورية والدم النجس هو المسفوح أي السائل وان

وان قطرت اى الدم فانه يترك ويؤتى استقص وضوء السيلان
المراد به الكبار في الجملة اذا مضى العضو وامتلاء دما ان كان
كبيرا كان ما مضى يمكن ان يسيل نفسه لو خرج من العضو
استقص به الوضوء وان كان صغيرا كان ما مضى دون ذلك
لا يستقص اما العلق اذا مضى الوضوء منه العضو حتى امتلاء
ولو كانت لو سقطت وشقت سال منها الدم استقص الوضوء
وان لم تضف ذلك القدر لا يستقص واما الزباب او البعوض
والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتلاء دما لا يستقص اما الدم
القليل الذي ليس له قوة السيلان او القليل الذي لا يملأ
الغم فاما لم يكن كل واحد منهما حرا لم يكن يجب عند الجوف وهو
الصحيح خلافا لما في كتاب التوب لا يمنع جواز الصلوة به وان
اى ولو فحش وذاذا على ربح الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
لا يتنجس لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء
اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكئا اى
معتمدا على مرفقة او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل ذلك الشئ
سقط النائم اى في الاستسقاء حاله لولا ذلك الشئ سقط
لقوله عليه السلام القينان وكذا السنة فمن نام فليوضأ

جاء في نسخة اخرى

في الكون

وفي الكون لو نام مستندا الى شئ لو ازيل سقط لا يستقص في ظاهر المنع
وعلى الطحاوي انه يستقص لانه اذا كان بهذه الصفة وجد قول الخاسر
في كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية والقدر والى
وغيرهما هو الصحيح ولو نام جالسا يتمايل رجا بوزن مقفه في الارض
ورجا لا قال اكلواني ظاهر المنع انه ليس بحدث وقال اكلواني
لا ذكر للنحاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال
الرفاعي ان كان لا يفرق عامة ما قبل عنده كان حرا وان كان يسير
في خوف او خوفان فلا وان نام في الصلوة قائما او ركعا او قاعدا او
ساجدا فلا وضوء عليه لقوله لم لا يجب الوضوء على من نام جالسا او
او قائما او ساجدا حتى يقع جنب فانه اذا اضجع استبرحت مفاسد
وان كان الرجل خارج الصلوة فنام على جنبه ات جرفقة الخلق
بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حرا في هذه الاحوال في الصلوة اما
خارج الصلوة فيكون حرا واليه مال المصنف وقال وظاهر المنع انه
يكون حرا وهو المروي عن شمس الأئمة اكلواني وقال في خلاصة في ظاهر
المنع لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صحيح عدم
الفرق والمعتدل انه ان نام على الهيئة المنونة في السجود رافعا يطم
في خذبه مجافيا مرفقة في جنبه لا يكون حرا والاف هو حدث لو

في حفظ وكس

نهاية السيرة في الفاضل سواء في الصلوة وخارجها وتام تحفيظ الشرح
وان نام قاعدا متربعاً او غير متربع من تحيات القعود او اضعاف النية
على عقبه حال كونه مستوياً في الحالين او اضعاف بطنه على فخذه لا ينقض
وضوءه ذكره محقق في صلاة المائر وفي الذخيرة لو نام قاعدا ووضع النية
على عقبه وصار شبه المكتب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا
في المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل بطنه
على فخذه رافع جانباً كقول من مفعلة وزال التحكم واما لو جعل النية
على عقبه ولم يرفع بطنه على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة
هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف صورة المتن ولو نام متجيباً
بان جلس على اليه ونصب ركبته وشرب فيه الى نفسه شيء يحيط
منظره عليه بما لا وضوء عليه لثمة لكن المفعلة وعدم الاسترخاء
وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه على ركبته لما قلنا وفي الخلاصة
فان نام مرتباً لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركاً وهو ان يجرد
قدميه من جانب ويلبص اليه بالارض وان سقط اليه نوماً
غير ناقص ينظر ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء وان لم
يخف ان انتبه عند اصابته الارض فلا فصل لا ينقض وغاب
بوقوفه لا ينقض وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه

وع

وعند ختمه انزاله من مقعده في الارض قبل ان ينسب ان ينقض وضوءه وان
انتبه قبل ان ينزلها فلا قال في الخلاصة والفتاوى على رواية باخفة
وان نام على دابة غير نية ينظر ان كان نومه عليه حاله القعود او حاله
الاستواء لا ينقض وضوءه لكن مفعلة وان كان ذلك حاله
الركوع لا ينقض لعدم مكانها وكان ركبا في الكاف وفي السج
لا ينقض وضوءه في الحالين اي حال الركوع وضوءه من القعود
والاستواء وكذا الانحاء ويجوز ان كل منهما ناقض للوضوء وان لم يزل
قل لكونه فوق النوم لان اليه شبه خلاصتها وكذا التكرار في اذنية
انها وضوء التكرار اي علامته ان لا يعرف التكرار من الركعة المارة
هناحدة عند باخفة في باب اكر لا ينقض الوضوء والضح
في حقه في النقص ما قال في المحيط انه اذا دخل في مشيت بكسليم بعض
تحرك اي غير اختياري فهو سكران بالانقاف يكمل ينقض وضوءه
لو زال السكر وكذا القهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود
ينقض الوضوء والصلوات جميعاً سواء كان القهقهة عامداً
علماً بان في الصلوة او ناسياً ذلك لقوله دم من ضحك في الصلوة
قهقهة فليعد الوضوء والصلوة وان قهرقهة في صلوة اجزاء
او في سجدة التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث وزوج

في صلوته مطلقه وهي الحاملة ذات الكوع والسجود وان نام
 في صلوته ثم قرعته فست صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره في
 الاصل قال في الحاشية وهو المختار وقال في المحط فست صلوته
 وضوءه وبه اخرج عامة المتأخرين ومع ابي حنيفة تنقض
 الوضوء ولا تقدر الصلوة والذي اخاره في الاسلام في الاصول
 ومنه في الاصولين ان قرعته الشاك لا تقدر الصلوة ولا الوضوء
 والمختار هو الاول الذي اخاره صاحب الحاشية وان قرعته
 القبيحة في صلوته لا ينقض وضوءه لانعدام معنى اجابته واما التيمم
 فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة للكون بمنزلة
 الكلام الغير مسموع وجد القرعته قال بعضهم ما يظهر فيه العاق
 والراء مكررين وهذا القول غير مشهور لانه نادرا الوقوع و
 الصحيح قوله ويكون مسموعا له ويجوز ان يكون عنده هو الذي
 قرعته بجهور العلانية او بآية واحدة او لا وقال بعضهم وهو
 شمس الآية اكلوا في اذابت لوجده ومنه نص في عن القراءة
 فهو قرعته والنواجز بالذال المعجمة هي الاخرى وقبل اقتضاها
 وقبل الابواب وحر التيمم ما لا يكون مسموعا اصلا لانه ولا يجزئ
 وذكر في الفتاوى انما قانته وغير التيمم لا يبطل الوضوء

ولا الصلوة والضحك تقدر الصلوة لانه بمنزلة الكلام المسموع
 لا الوضوء لان النص ورد في القرعته والضحك دونها وقرع الضحك
 ان يكون مسموعا له دون جبرانه وكذا المباشرة الفاحشة
 ما قضت للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج من بيتي عند الج
 خيفة واي يوف خلا فالحجوع ان يست بطنه بطنها او طهر
 وفجره مستبكر فخرج من غير حائل من جهة القبلة او التيمم وذلك
 لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذني فاقيم السبب الغالب
 مقام المسبب واما مس الذكر واكل شئ مما ممتة ان رما بشئ
 كالشواء لوي بل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعية
 في مس الذكر واما اكل مما ممتة انما رما شافعي لم يناف فيه
 ومالك واحمد لو افغان الشافعي وكذا امس المرأة لا ينقض الوضوء
 عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض اذا
 لم تكن محرمه مطلقا وقال مالك واحمد ينقض ان كان بشهوة
 والدلائل مستوفات في الشرح ولو طلق الشراء في شرايه
 او كتمه او شارب او فم الاطعمها بعد ما نوصا لا يجب عليه
 اعادة الوضوء ولا اعادة غسل ما تحت الشراء والظفر ولا
 مسح لان الفصل والملح في محله وقع طارئة حكيم للبدن كله

مستغسل بالماء والشر

في الحديث لا تنقص بذلك المجل فلا يبرؤن حكمه بترؤاله وعلى هذه
 لو كان في بعض اعضاءه شرة قد انتشر جلدنا فوقه الفصل واللمح
 عليه ثم قيل لو قيل بعض جلد رجلي او غير ثمانية الاعضاء بعد الوضوء
 او الفصل لا تبطل طهارة ما كنت ذلك مما قلنا ومن ينقص الوضوء
 اي بالوضوء وشك في الحديث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يبرؤن
 بالشك ومن شك في الوضوء وينقص في الحديث اي انه احث و
 وشك حل توفاء بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك
 في ضلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه حل غسله ام لا فعليه غسل
 كان متيقنا فلا يبرؤن بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك
 في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزم منه
 غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح
 غسله وكذا ان يعلم انه فعل للوضوء وشك في حل توفاء ام لا فهو
 على وضوءه ومن علم انه حل لغسله اى جبهه وشك في حل قضاء ام لا
 فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو يتيقن انه لم يغسل اعضاءه الوضوء
 وشي اى عضو به ذكره في مجموع التوازل انه يغسل الرجل اليسرى
 ومن رأى بياضا بعد الوضوء لا يعلم حل عموما او بول ان كان اول
 ما فعله اعدا الوضوء وان كان الشيطان يربيه كثيرا لا يلتفت

لو كان في بعض اعضاءه شرة قد انتشر جلدنا فوقه الفصل واللمح عليه ثم قيل لو قيل بعض جلد رجلي او غير ثمانية الاعضاء بعد الوضوء او الفصل لا تبطل طهارة ما كنت ذلك مما قلنا ومن ينقص الوضوء اي بالوضوء وشك في الحديث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يبرؤن بالشك ومن شك في الوضوء وينقص في الحديث اي انه احث و وشك حل توفاء بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في ضلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه حل غسله ام لا فعليه غسل كان متيقنا فلا يبرؤن بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزم منه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا ان يعلم انه فعل للوضوء وشك في حل توفاء ام لا فهو على وضوءه ومن علم انه حل لغسله اى جبهه وشك في حل قضاء ام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو يتيقن انه لم يغسل اعضاءه الوضوء وشي اى عضو به ذكره في مجموع التوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بياضا بعد الوضوء لا يعلم حل عموما او بول ان كان اول ما فعله اعدا الوضوء وان كان الشيطان يربيه كثيرا لا يلتفت

لا يبرؤن

اليه لتيقنه بالطهارة وشك في الحديث وينبغي ان يتفح فرجه وسر
 ويل الماء اذا توفاء قطعا لو سوسه او نجسه بالقطر
 في بيان انما يستحق حقيقة انما يستحقها اي لو كان نجاسة غليظة
 ونجاسة حقيقة اما النجاسة الغليظة فهي كالغبرة وهي ارجح
 الانسان والبول اي بول ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم السفوح
 وكذا الكلب اي رجيمه وكذا اسبابه سباع البرهان ولم ينسب جميع
 احواله هذه الاشياء نجاسة بل جميعها عليه الا شق الخنزير فان فيه غم
 محتمل لو وقع في الماء لا نجس وكذا الحوم ما لا يؤكل لحمه اذ لم يكن من
 لذوه كالنسيمة حقيقة او حكمها والذاج مسلم او كذا فان تلك
 الحوم نجسة بنجاسة غليظة اما اذا رجع ذلك الحيوان بالنسيمة
 حقيقة او حكمها كالنسيمة وكان الذاج مسلما او كذا يابا وصلي اخرج حكمه
 او جده قبل الذباغة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره من اختيار
 صاحب الهداية وطائفة والصحاح ان اللحم لا يطهر بالزكوة فانه لا
 اسرار وعينه وقد حققنا في الشرح الا لخنزير فانه لا تجوز الصلوة
 معه اذ اذا رجع اللحم وكذا جده فانه اذا رجع بالنسيمة لا يطهر
 لحمه ولا جده لانه نجس العين ولو دبح جلد وبقى ظاهر الرواية عن
 اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ وروى ما تقدم انه

والخنزير

نجس العين وروى عن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية أنه يظهر
بالبراع وبكوزيعة والانتفاع به والصلوة فيه وهو غير الصحيح
أما الأرواح جمع روث وهو رجع ذي الكافر والاختصاص جمع
حتى وهو رجع نوع البقر والغنم فكلها نجسة غليظة عند
أبي حنيفة راجع وعند أبي حنيفة الأرواح والاختصاص سوى الغنم
خفيفة وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غير ما يؤول إلى روثه والرجل
والبط وكذا في الأوز والحباري وما أشبه ذلك مما يستعمل
لأنت وفاد نجاسة غليظة أجماعاً وأما النجاسة الخفيفة
فهي قول ما يؤول لحمه وهذا عند أبي حنيفة راجع إلى يوسف لما عند
محمد بن قول ما يؤول لحمه ظاهر وقول مالك وهو ما لا يؤول لحمه الطيور
هو رجع الطير وكذا في ما لا يؤول لحمه نجاسة خفيفة إنما هو في روثه
الفقيه أبو جعفر الرشداني عن أبي حنيفة وروى عنه ما أشبه نجاسة
غليظة وروى الكشي أن نجاسة غليظة عند محمد وعند حماد
ظاهر ومحمداً أشبه الأمانة التي تستر في ميسرة وفي إجماع الصغير
لما فيه فإن أنه مخففة عند حماد ومغلظة عند محمد ومحمداً صاحب الهداية
وقول المصنف وقال محمد كما إذا طهر بغيره بول ما يؤول لحمه وما لا
يؤول لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية أن حماد

مالا

مالا يؤول لحمه غير صحيح وأما بول ما يؤول لحمه فمذكور كونه نجساً وبول
الهريرة ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد
في الذي يفتد بالبول أن بوله طاهر للضرورة وعمم البلوى تعذر
الاحتراز عنه وقال الفقيه أبو جعفر نجس الماء دون الثوب
وهو حسن لأن العادة تحتمل الأول في الضرورة وفي غير ذلك الشك
وأما في ما يؤول لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز وكذا
فطائر غير ذلك وذلك كالماء والعصفور وكذا ما لا يؤول لحمه
أقناباً في المساجد والامر بغيره فلا يكون نجساً وإنما نجس ما لم يكن
فيها ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهر وكذا بغير لفافة إذا وقع
في الدرع لا يفسد إذا كان قليلاً بحيث لا يظهر طعمه لعموم البلوى و
وفي غير ذلك كونه في الشرح وفي فتاوى قاضي خان وبول الهريرة
والفارة نجس في ظاهر الروايات بغير الماء والثوب ولو طوى
بغير لفافة مع الخنطة ولم يظهر أثره بغير للضرورة البسطة إذا وقعت
من الدجاجة في الماء أو في المرقعة لا يفسد وكذا السخلة إذا وقعت
من أمار طيبة في الماء لا يفسد لأن الرطوبة التي عليها ليست
بنجس لكونها في محلها وكذا الانقطة تبكس الهريرة وفيه الفاء و
وقد نكس وهي ما يكون في معدة الرضيع من أجاء اللبن طاهر

النجس

عند الخيفة رج اذا خفت من شاة ميتة سواء كانت جاثرا
 او مابقة نجسة واجامدة متجسة تطهر بفعل اما لو خفت
 من مذكاة فلا خلاف في طهارتها واخلاف في لبن الميتة على هذا
 اما الماء المستعمل في نجاسة غليظة عند الخيفة في رواية الحسن بن زياد
 عنه وعنده يوسف بن نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي خيفة ايضا
 وعند محمد بن ابي ربيعة عن ابي خيفة ايضا طاهر غير طهر اى طاهر
 وبه اخذ اكثر المتأخرين وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه لم يرو
 في النجاسة صفة الله واما الصلابة التي روي عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم
 انهم حملوه في الاسفار سيما في الاماكن العذرية الماء لان بعضهم
 اخذوه من غصن غير مستعمل قدل على عدم كونه مطهرا ولا فرق في
 ذلك بين كون مستعمل حدث او غير حدث خلافا لرواية في غير الحديث
 في الماء المستعمل هو كل ما ازيل به حدث حتى اذا استعمل في نجاسة حدث ولو
 بلانته او استعمل في البذر على وجه القربة اى العبادة اى قصد استعماله
 التقرب الى الله ولو كان مستعمل غير حدث كالوضوء على الوضوء
 يصير مستعملا بحدوثه من الامم بن عيسى عن ابي خيفة وابي يوسف وقال محمد
 لا يصير مستعملا الا بالقربة فلو توشأ او اغتسل وهو حدث بلانته كغسل
 القبر ولتبر ولا يصير الماء مستعملا عنده وان كان قد ازيل به حدث

لعدم

لعدم شاة القربة ثم ان يصير مستعملا عند ازال عن البذر في الفصل
 او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء ضرورة التطهير وعند البعض
 لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان والصلابة كما زال عن العضو صار
 مستعملا زال ضرورة وقوله او استعمل في البذر اخبر عن ابي خيفة
 في غيره كالنوب مثلا فانه لا يصير مستعملا ولو كان مع شاة القربة
 وبطل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعد بنية اقامته السنة
 فانه يصير مستعملا ويخرج عما ذكره في المرأة غلبت القدر او القضاة
 او غلبت بدائع الوسخ او العجين لا يصير ذلك الماء مستعملا ان لم يكن
 على يد حدث بالاتفاق لعدم وجود شئ من الامر من والآفة في قول
 محمد خاصة في وقت وى قاضى خان الحديث او اجنب اذا دخل بدنه في
 الاناء للاعتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء به لا يصير مستعملا
 وكذا لو ادخل بدنه في اجنب المرفق لا خارج الكوز لا يصير مستعملا وكذا
 اجنب اذا دخل رجله في البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملا ضرورة بخلاف
 ما لو ادخل يده او رجله للبئر ولو اخذ اجنب الماء به لا يصير
 المضمضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يفسد طهره وقال
 قاضيان به الصحيح ان ادخل اجنب او حدث بدنه في الاناء يبرئ
 الفصل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل

الكف بصير سقلا كذا في خلاصة وفيها الطاهر اذا غسل في البئر سقلا
افره وان يغسل في الماء او في غيره من غير ان يغسل في الماء
جسد لم يغسل ثم جفأ قول وكذا في كذا لا زالة الوسخ ولو غسل
المحدث غير أعضاء الوضوء الا ان لا يغسل سقلا وكذا اذا غسل ثوبا
او انا طاهر او ان دخل البئر في الماء وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز
التوضاء به وان شك في طهارتها ينبغي ان لا يتوضأ به وان توضأ
جائزا اذا لم يتوضأ به فان توضأ به ما وبما اختلف فيه المتأخرون
والمتأخران لا يصير سقلا اذا كان غافلا لانه نوى فربة معتبرة وان استغسل
من غفلة في الماء لا يغسل الماء اما ان سال فيه سقلا فانه
يغسله ويغسله من اجزاء اجزاء وعلى قول مجر وهو المختار لا يغسله ما
عالم يغسل عليه ويغسله من الماء المستعمل ويجوز الاستغفار به وما
وبالماء النجس نحو البول الطين وسقي الدواب وكل احباب دين فقد
ظهر لقوله في اجابا في دفع فطرته والاياب اسم للمجد قبل الدخ
واذا طهر جازت الصلوة معه ملبوسا ومفروشا ومجموعا لا الاجل
اختر لثبته عليه والادبي لكثرة ذكره في الشرح اي شرح الايات
وفي بعض النسخ خرج به كل حيوان اذا دبح بالسمية طهر جلده ونحوه
ونحوه وجميع اجزاءه سوى المختبر بسوء كانه نكول للسم وقد تقدم الكلام

الاستغفار
الاستغفار

الاستغفار
الاستغفار

في سقلا مستوفي في الاول الفصل جلد الادوي اذا وقع منه مقدار طهر
في الماء يغسل الماء بالانحسار في اجزاء طهته كل ما كان سقلا في
لا يظهر له وجده بالذكاة وقد قذفنا الكلام عليه والاصح طهارة
جلده دون لحمه ونحوه جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب
الميتة وعظمها وقرونها ورشها وشحمها وصورها وكذا اجزاءها
ومجملها وكل ما لا تحل اكله من طهارتها اذا لم تكن عليه سمية ياروي
عن عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن عباس قال انما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجرد والشعر والصوف
فلا بأس به والكلام عليه مستوفي في الشرح واما جلد الفيل فيطهر
بالذباغة كغير السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والاستفاد به الاخذ
محمد فان عذره الفيل نجس العين كالمختبر فلا يجوز الاستفاد منه بشئ
وروي عن محمد امرأة صلت وفي عقرها فلادة عليها سيرة اسيد او
تعلب او كلب جازت صلاتها طهارة هذه الاشياء وكذا اسير الاس
وعظمه طاهر في الصحيح فحوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن
محمد لا يجوز اذا دلو على قدر الدرهم وذكر الشيخ الامام السبكي
بمسألةهم في سكان التين المرحلة بعد ثابا مؤقودة والفقهاء

الاستغفار

ثم نون ساكنة وكاف مشددة الياء ساكنة فتمت في بيتي
 السجاب اى قوله اذا فرج من دار الحرب وعلم انه مدبر في يهود
 الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يقبل لانه يتجر بعد الدابة بالود
 فيظهر الفصل ثلث مع العمود ان علم انه مدبر في بيتي طاهر جازت
 الصلوة به وان لم يقبل وان شك انه مدبر في بيتي طاهر فالفضل
 ان يقبل ليزول الشك وان لم يقبل جاز بنا على ان الاصل الطاهر
 والدابة وهي ما يمنع النية والف دعوى جدي على من حقيقة وحكمة
 فالحقيقة ان مدبر بيتي طاهر من الادوية المعروفة كالغصن و
 والسم والشت والملح والقرص ونحوها الحكيمة فان خرج الجدي على
 الف ويزول النية عنه غير مستحق لشيء من الادوية بل بالضرورة
 اى جعل التراب عليه وجعل التراب او التمسح اى وضع التمسح
 او بالقائه في الترح فيقول رطوبة بهذه الاشياء ويصير مدبر على طاهر
 ولكن لو اصابه بعد الدابة الحكيمة ماء فعلى حقيقته في عودته
 رويان في رواية يهودي اليهود الرطوبة وفي رواية لا يهود
 نج لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبة نجسة التي كانت
 فيه وكذا حكم النوب اذا اصابه من غير ذلك ثم اصابه الماء وكذلك الارض

في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر

في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر

اذا اصابها نجس جفت ثم اصابها الماء وكذا البئر او السج
 ففابت ثم عاد ماؤها في كل من هذا السائل رويان في عودتها
 نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي المنى العود وقول
 وفي فتوى قاضي ان الاظهر في البئر ان يعودى غير صحيح بل
 المذكور فيها في فصل البئر ان طاهر ويكون ذلك بمنزلة السرج
 وذكره في المحيط الاظهر ان لا يعودى لان التراب لا يعودى بل لا
 جديد **فصل في البئر** واذا وقع في البئر كسرة تراب اى اخرجت
 ماؤها وكان ترابها في الماء طاهرة لها فلا يحتاج الى غسلها بشي
 اخر وان وقعت فيها فارة او عضوة او ما هو كالحمار في المغوار يخرج
 منها عشرون دلو الى اثنين لاروى عن انس انه قال في فارة ماتت
 في البئر فاخرجت في سائرها يخرج منها عشرون دلو فاعشرون
 بطريق الايجاب والتلثون بطريق الاستحباب والمعتبر هو الدلو الوسط
 وهو ما بين ما عان لك المقبول وان ماتت فيها حية او جارية او
 او سورا وما قاربها في نجسة يخرج منها اربعون دلو او عشرون
 كذا في جامع الصغير قال في الهدي وهو الاظهر في طهره قول القدر
 الاستين حديث ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في
 البئر يخرج منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخمسون

في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر

في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر
 في بيتي طاهر

اي البقرة في البستان في التبن وقت الحطب فاخرجت حين وقت
 ولم يسبق لها ان تخرج التبن ايضا كما لم يتجش البئر وهم وحي عن خارج
 وان وقعت في غير زمان الحطب فهو كوقوعها في سائر الاوقات فخرجت
 في الصح لان الضرورة انما هي زمان الحطب لان عادتها ان تخرج في ذلك
 الوقت والاخر زعمه غير كذلك غيره وروي عن ابي حنيفة البقر
 اذا كانت يابسة لم تخرج الماء اي ماء البئر ما لم يستكنه الناس لم
 البولي وفيه اشارة الى ان الرطوبة ليست كذلك وفيه ان قد الكثير
 ان يستكنه انظر وهو الصحيح وقيل ان لا ياكل كل ولو بقرعة او بقر
 ونحوه ان يخرجه وجه الماء وفي الرطوبة والمنكسة اليابسة اختلف
 بين الشيخين بعضهم افترقا فيهما بالتجش وبعضهم سوي اي بين الرطب
 واليابس والمنكس والصحيح وهو صاحب النهاية لتحقق الضرورة في جميع
 والاروات بمنزلة المنكسة للتلخيل والرفاوة فيها وكذا الاخشاش
 والكثير المتخرج عما انه يعتريه الضرورة العامة والبولي ان كان فيه
 ضرورة يتفق الاخران ووقوع الحرج كما بالفلوات القليلة محفوظة الكثير
 الطارق ليحكم بالنجاسة وان كان الاخر زعمه غير متغير كما بالبيوت
 والاماكن المحفوظة القليلة الطارة فهي بمنزلة الماء لا يغرق فيه القليل
 وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان لم يجمع يستدلون بالضرورة

ان المسئلة
 الا اناس فقط

الحطب النجس في الارطوبه والاحشاش
 جفاف الصحيح اليابس كالبقر
 في البئر

ويجهل

فقط الى ما في فيه والوث اذا كان يصبها فهو بمنزلة البقرة في الحطب
 وان وقع في الحطب او العصفور في البئر لم يفسد ماء طائر وهذا
 مدحنا خلافا لما في في وان وقع في الدجاجة افسد لانه نجس
 غليظ وكذا ما شابهه وكذا في الخفاش وبوله لا يفسد للبقر
 وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه الطيور فانه طاهر عندنا في رواية خلافا
 لرواية يونس فوله فيما تقدم وقال في كلامي طاهر وقال بعضهم
 روي عن ابي يوسف ان ذرق سباع الطير كنجاسة مخففة
 لا يفسد الثوب الا اذا فحش وبفس الماء وان قل كالبجاسة
 حقيقة ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغير كالبجاسات وبف
 الاواني وان قل لا مكان صونها عنه ولا يفسد ماء البئر تغير صونها
 عنه وان بابت ساء او بقرعة او غيرهما يؤكل لحمه البئر نجس لان خوف
 النجاسة لا تظهر في الماء ويكفي صول البئر في ذلك الا عند مجئ الماء
 طاهر عنه وان قطرت دم او حمر في البئر ولو قطرت واحدة يترج
 ماء البئر كله للتجش في الذخيرة جنب نزع من البئر ولو افضح على رأسه
 ثم استقى دلو آخر فقاطر من جوفه في البئر لا تجس البئر وان قدر ان
 الماء المستقى نجس للضرورة اذ في التحرز عنه في هذه الحالة خروج وان
 وقع جنب او حشر في البئر ودخل فيها لطلب الدلو اي لم يؤفل

وبسبب الضرورة لا يمكن الاحتراز
 بخلاف الطير فان ضرورية لا ينفك
 في الهواء سرج

على
 يعني بغير ما يؤكل لحمه
 كذا انما كان هو الصحيح كغيره

في البئر

القب واما تقم مقامه واما لا يجوز
الوضوء ولا الفطر عند فطر من
اجابة واما اذا لم يجد من
يستعمله

二

ما خرج في الزيادة على الأربع لا يخرج حكم الدجاجة فإذا كانت
 البقار عشرة يخرج ماء البئر كل خمسة أكواب وعجم الفارنان
 إذا كانت كهيئة الدجاجة يخرج أربعون وفي البئر يخرج كل الماء
 كذا في الخبر ^{٩٦} وأما قول أبي يوسف إلا أن يكون مراد القفار
 من النخس منها قرر الدجاجة أو نحوها فلا خلاف في حقيقة وإن كان
 البئر معينا لا يمكن نزعها إلا بخرج عظيم أو بمقدار ما كان فيه من الماء
 وقت ابتداء النزع ثم إن النخس اختلفوا كيف يقرر ما كان فيه من
 قال بعضهم بغير حفرة مثل غم الماء وطوله وعرضه وبخمس فخرج
 الماء حتى يلاء الكفيرة وهو مروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف وقال بعضهم
^{٩٧} مروي عن أبي حنيفة أيضا بكم برؤ أو عدل من أهل البصرة بالماء
 فيخرج منها حكمها فإن قالوا لا ما فيه بذلك الوقت الف دلو
 يخرج ذلك وهذا الشبه بالفقه قاله في الهداية وفي الكافي هو الأصح
 وروى عن حماد قال يخرج منها ما تادلوا إلى ثلث مائة دلو أو ما جاز
 بذلك بناء على كثرة الماء في البئر أو كذا في المبسوط والمروى
 عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ما ذكره
 لفقه الماء فيها كذا في الكافية وهذا أي اعتبار غالب البئر
 البئر على الناس واعتبار قول العدلين لحوط وإذا نزع بوجوه

[illegible]

كلية
بغداد
والله اعلم

علم
 اما انما سوره الكلب فلما حادته
 العجبه في الامور في الاما بعد اقامته
 عافيه او غيره واما سوره القدر فليست
 عنه غاما تقدم فلما يتولد من
 حلم فنجس ما خاط واما سائر
 سائر البهايم فليست له بها ايضا
 سبب

الغواصين

لم يغلب أصحاب العلم على الكثرة
فكانت لو كانت كما هي

تقدم

وقال من الله بئس

فلسفہ

المقدّمات والوجع التي تليها
في ذلك المقدّمات
سبح

كالقول والدم والراح ونحوها فاما في الكشف وزن ذلك في سنة
 وفي الرقية محله وان اصابه اى النوب دهن نجس هو اقل من قدر
 الدرهم وقت الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم
 قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد
 بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به فوج يمنع جواز الصلوة
 وبه اى بالقول الثاني يجوز لان المسألة النجاسة وقت الصلوة
 اكثر من قدر الدرهم وما قبله قبل الانبساط جازي لعدم القدر المانع
 في ذلك الوقت وان اصاب الدرهم النجس الجسد وشرب اى سركى
 الدرهم في الجسد وادخل الرجل يده في التمس النجس او غيره من الادوات
 النجسة او المرأة اذا احتضت بالجماء النجس وغيره من النجس النجسة
 او النوب او اضعف ما يصح بالكلية النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة
 ثلث مرات طهر الجسد من النجس المستشرب والنوب من الصنع النجس واليد
 من الدرهم النجس وانضاب النجس وان بقي اى ولو بقي اثر الدرهم
 من الدوسمة في اليد والجسد واثرت الصنع في النوب واثرت النجس في اليد
 لان الاثر الذي يشق زواله لا يفرق بقاءه وما تشرب الجسد من الدرهم
 فهو عفو لذلك وذكر في محيط طهر النوب اى المصوغ من النجس
 بشرط ان يغسل حتى يذهب الماء ويبيل منه الماء الابيض اى اى الصا

على ما صار اكثر من قدر الدرهم ونحوه
 الموشى وجماعة

من
 اى صفة

من لون الصبح وكذا قال قاضيان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا
 مادام يخرج منه الماء المملون يكون نجسا وان غسل اى ولو غسل
 الاشياء المذكورة بالماء بغير خضاب ولا صابون ونحوها فانها نظيفة
 اذا لم يبقى في الماء لون الا يرى الى لوى عن اليد يوسف نظيره
 الدرهم النجس النجس اذا جعل الدرهم في الماء فصب عليه الماء فغسل
 الدرهم على وجه الماء فبصرح به في قوله اى الماء ثم يغسل هكذا اذا
 فعل كذلك ثلث مرات يكى بطهارة الدرهم خلافا لما في الفتوى
 على قول اى يوسف وذكر في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم نوضا
 وغسل رجله فلم يقبل ثم رجل الماء جاز وضوؤه لان النوض الغسل
 وهو اسبغ الماء وقد حصل ثوب مبطن اصابه في طهارة يسه اقل
 من قدر الدرهم ففقدت البطانة فضا النجس اعتبارا لموضع الكثرة
 من قدر الدرهم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة
 مع الطهارة في حكم النوبين وعند ابي يوسف لا يمنع لان في كل نوب
 واحد ولو نفذ النجس النوب الواحد لا الوجع الا لا يفرق فكذا وقبل
 ان كان النوب مضافا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يؤخذ بقول ابي
 يوسف في المصرب ويقول محمد في غير المصرب لان المصرب يصير
 نوبا واحدا واذ الف النوب بالمبول النجس ثوب طاهر ليس فظا

اى صفة

وذلك لان النجاسة اذا توجرت اذ كانت العين
 لا تفرق بين الماء وما دام القول بوجوب الماء
 في كل وقت فلو لم يكن النجاسة الموصية للنجس
 في كل وقت لم يكن نقاء النجس اذا لم ينتشر
 في اذ النجس لا ينتشر في النجس الماء كبر

قال في حاشية وقول ابي يوسف اضعف
 من النجس النجس النجس النجس النجس
 غير المصرب يقول محمد في المصرب يقول
 ابي يوسف لان النجس الجسد كبر

[illegible]

الارض طيناً رطباً ثم يمل رجله فاصاب ذلك رجله فخرج
 رجله ولا يجوز صلوة ما لم يصب الماء ان كان قد رما نداء وقال
 في الخيرة وهو صحيح ايضا يجمع في الماء اي في جانب العين مما
 يلي الانف قال يجب ان يتكلم في اتصال الماء الى الماء يعني الى
 ما تحت الرضا ان لم يفره اتصاله كما يجب ان يتكلم في اتصال
 الماء الى الماء في حالة القصة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث
 الوضوء والفصل واذ امت الرجل في اذنه فكت في ذلك
 يومه فخرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس محل النجاسة
 وكذا ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم
 فعليه الوضوء قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى
 الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال
 ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاده في اذنه ولما خرج
 من الفم فعليه الوضوء ثم خرج وهذه المسئلة وان كان يخرجها فلو
 قضى الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجساً
 فكيف في مباحات النجاسات انما بعد السيل لا ينظر ادا هو قوله
 الرقعة اذا برئت فارتفع قيسها وهو الجذر الذي كان تحت المادة
 ولكن اطراف القصة موصولة بالجذر لم ترفع الا الطرف الذي كان

وكان لا يقض
لعمري الجود كما في البغ فليست له اذا علم
افراد في الدنيا الا ما في الخلق من غير ان
تلك

يخرج منه القيح فإنه منفتح غيمة متصل بالدم فوضا، صاحب القصة فوق
ذلك الجذر لم يفتح جاز وضوءه وان لم اى ولو لم يصل الماء حال
الوضوء الى ما تحته اى الى تحت الجذر كان ما تحته باطلا وهو ما هم يفتسل
الظاهر ولو توضع الرجل ثم حلق رأسه والحية اوقظوه لم يجرار
الماء على تلك الاعضاء، وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل
من ثم التام فهو ظاهر سواء كان مستحلبا في الدم او مرتعيا من الجوف فذكر
في المحيط انه ان جف وبقي له اثر اى ريج اولون فهو نجس وقال
في المنقطة هو ظاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لما في المحيط
وهو الا حوط واما النجاسة الخفيفة وهى كبول ما يוכל لم يمانها
مقدرة في منع جواز الصلوة بالكثير النجاسة الذى يستحش
الطبايع السبعة او طبقة المبتلى به وروى عن ابي خنيفة انه مقرر
بشبه في شبر هكذا في جميع النسخ والصواب ان هذه التروية عن
ابي يوسف لا عن ابي خنيفة وفي رواية عن ابي يوسف ايضا انه مقرر بربع
خبر راع وروى عن محمد يعتبر بالربع وهو مروي عن ابي خنيفة ايضا
وحجته في الهداية والسكان لان المربع اقيم مقام الكل في كثير من الاكام
ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار المربع فقال بعضهم يعتبر بربع
جميع الثوب الذى احاطت تلك النجاسة وقال بعضهم يعتبر بربع

ادخلوا في الجنة بغير حساب ولا يحزنهم
كانت قارا اماما سالوا فيم انتم فمروا
السلام وهو

الموضع الذي احاط به ان كان ذلك الموضع ^{محمدا} قبل افرج ذيل الموضع
في المنع وان كان في غير افرج ذيل ذلك وكان الموضع ^{محمدا}
اراد اياه رجع ثبات التوبة ^{في} مثل البدر كلمة وقد رجع
التوب يجوز في الصلوة وهو ما يستلزم العورة والقول الاول هو
وهو رجع التوب لمصاب غير كان اوكبر ولما انشأ في فهو
الطهارة ^{عليه} لا نجاسة مما جازع نجس بفتح جيم نفس النجاسة وبكسر الشئ
الحكم نجاسة والاول اخضر فكل نجس بفتح فهو نجس غير نجس
يجب ان يفرض على المصلي ان يزيل ان يزيل ايضا قبل الشروع في الصلوة
ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه ولو به ^{الصلوة} والمكان الذي يصلي فيه
بقوله تع وشيا بك فظهر ان واجب تطهير البدن والمكان بالانوار لانها
الزم للصلوة منه اذ لا تنفك عنها وقد تنفك عن التوب
اذا لم يوجد وكما يجوز اذا التزم اي النجاسة حقيقة بالماء المطلق
فذلك يجوز اذا التزم بالماء المقيد كماء الورد وماء البطيخ ونحوها
وبكسر ما يفتح ظاهره كماء الترابه كالحل ونحوه وكذا يجوز اذا التزم بالنار
او بالتراب لان المقصود قلع اثره وذلك في موضع منها اذا لم يخل
التي هي ونحوها لا يخل ونحوه ^{الصلوة} اثره كماء الترابه كالحل ونحوه وكذا يجوز اذا التزم بالنار او بالتراب
الدم وزوال اثره ظاهره كماء الترابه كالحل ونحوه وكذا يجوز اذا التزم بالنار او بالتراب

[illegible]

اذا اصاب الكبد دم فسخ بغير طهر لما قلنا في روى عن محمد بن
 اصحاب يد المرفوعة قال محمد بن عيسى بن عمار بن محمد بن عيسى بن
 القالب عليه السلام ما يبرئ من النجاسة من الماء فقلنا بالبراءة
 وليس البراءة انما يظهر حتى يجوز ذلك مع وجود المانع وانه لا يجب
 غسل ما بعد ذلك اذا وجد في الارض اذا اصاب نجس ونحوه النعل
 والجورق وغيرهما نجاسة لها جرم كالغزرة والبروث ونحوها عن
 ابو يوسف انه قال اذا مسح بالتراب او بالرجل على سبيل المبالغة بغير
 وعية اي عما قول ابو يوسف فتوى من نجس كما ذكره في المحيط
 وعند ابو حنيفة ايضا بغير بالذلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا
 كانت رطبة وعند محمد لا بغير التراب بل وان لم يكن لها اي النجاسة
 التي اصابته نجس جرم كالبول ونحوها فلا يبرئ النعل بالاتفاق
 رطباً كان او يابس وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يكي عن
 الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب بغير النجاسة
 الرقيقة اذا مسح على التراب او بالرجل ولم يبق بقية التراب او بالرجل
 بالنعل وجف ومسح على الارض بغير ايضا عند ابو حنيفة وهكذا اي
 كما روى ابن الفضل عن ابو حنيفة روى الفقيه ابو جعفر الزاهد انه
 عنه قال شامة السرخسي وهو الصحيح وعن ابو يوسف ايضا مثل

ذلك

قال ابو حنيفة والشافعي اذا مسح بالتراب او بالرجل على سبيل المبالغة بغير وعية اي عما قول ابو يوسف فتوى من نجس كما ذكره في المحيط

لا يكون قليلاً ولا كثيراً

ذلك الذي روي عنه عن ابو حنيفة الا انه اي ابو يوسف لا يشترط
 الجفاف فيه كما هو اشتراط ابو حنيفة بل يجوز ما جسد بالتراب او بالرجل
 لو مسح بغيره كما هو اصله في ذات الجرم والاصل ان النجاسة لا تقوى
 ان تخف ونحوه بغير بالذلك لو كان النجاسة ذات جرم من نجس
 او صارت ذات جرم من غير بالذلك كالرقبة المسنونة بالتراب ونحوه رطبة
 كانت او يابسة حصول قلح اثر بالذلك بالكلية وكذا يجوز
 ان التراب النجاسة في اجلة باليكن اي بالظفر واكثر نحو عود او حجر
 والفرك اي بالذلك بقية بعض اما احك واكثر فانه في
 نجس ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة لها جرم فنجس بغير باليكن
 واكثر عند ابو حنيفة وابو يوسف خلافاً لما في النعمان بكل منهما اذا
 لم يبق لها اثر وذكره في المحيط ان محارب جمع الى قوله بالظفر ان نجس
 ونحوه بالذلك واكثر باليكن لما روي عن عموم السدي و
 وكما خرج في اصابة الاروات ونحوه نجس والنعل وان استخ بالبول
 على البدن او الثوب او الكساء حال كونه مثل راس الاثر برك
 لا يدركه الطرف فذلك الانتفاح ليس بشئ معتبر في التجسس
 وقد قيل ان عيسى بن رضى عن ذلك فقال انما روى عن عفو الله
 في اوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي استخ عليه فذلك في ماء

نقله في

في النجاسة

في النجاسة

فليس قبل لا يجي وقبل شي وهو الاصح لانه لا يخرج منه انتفاع
 الغلبة في الايمان ان كان فليسا لان لا يظهر مواقع القطر في الماء
 لا يفسده وان استبان مواقع فهو كثير في موضع غلبة الميت
 من الماء الاول والثاني والثالث فاس وما يصيب ثوب الغسل
 من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيان واما الفكر
 فينبول النجاسة في المني فيظهر الثوب من المني به اي بالفكر اذا استعمل
 لقول غيبة رضة كنت افرق المني من ثوب رسول الله وم اذا كان
 باب واعلم ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك
 ولو في رواية خلاف ذلك ففي رواية اخرى فانه طاهر عندنا
 لكن يظهر بانه عندنا بالفكر خلافا لما لك في حقيقة الاولة في
 الشرح ولو بالولم يستنج بالماء قبل لا يظهر المني في خارج بعد الفكر
 وقيل ان لم يجرى البول النجس يظهر به وكذا ان جاوز ولكن خرج
 المني دفعا لانه لم يصيب المتجاوز وكذا يظهر العضو المني اذا اصابه
 بالثوب والفكر وقد روي عن ابي حنيفة ان البنية لا يظهر بالفكر
 وذكره في الاصل والظاهر كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية
 لانه اخرج جامع دليلها وعادة تأخيرها بالرجوع مع دليله او لم
 يجز عنه وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصابه المني فاطا قين

عند ابي حنيفة
 عند ابي حنيفة
 عند ابي حنيفة

في موطأ
 في موطأ
 في موطأ

اي مبطن ففقد المني لا البطانة فانه يظهر بالفكر وهو الصحيح
 وقيل لا يظهر ماء البطانة بالفكر لم يثبت في قال الفضل في موطأ
 المودة انه لا يظهر بالفكر لانه رقيق وكذا يجوز ان لا نجاسة
 في الجملة بالثوب كما اذا اصاب بخريرة فليست مرات يظهر به بريقه
 كي يظهر بريقه بريقه خلافا لما على ما رواه اذا اصاب الثوب بريقه
 فان فاما ان يكون مرة او غير مرة فان كانت مرة فطاهر
 زوال غير الا اما شق بان يحتاج في زوالها الى غير الماء كالصان
 ونحوه فان بقا ذلك الاثر لا يفرق اذا زالت العين ولو بغيره
 وحده طهر ولا يحتاج الى غسل بعده هو الاصح وقيل بغير بعده
 وقيل بغير بعده ثلثا وقيل مرتين وان لم يكن النجاسة مرتبة
 بفساد حتى يغيب على طهانه في طهر وهذا ان لم يكن له ربح فانه
 كان يجب غسل الزوال الا ما شق وبهذا الطهر وقيل اذا غسل
 الثوب من غير مرتبة مرة وعطرا بماء لفة يظهر كى هو قول الثالث في
 وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلث مرات وبعضه كل مرة والفقوى
 على الاول انه يغسل عليه النظر لكن جعلوا الثلث قاعة مقام
 غلبة النظر قطعا للضرورة فذا ذكر الثلث في اكثر الكتب وشروط
 العصر في كل مرة وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه يكفي بالعصر مرة
 الاخرة

في موطأ
 في موطأ
 في موطأ

في موطأ
 في موطأ
 في موطأ

الاخرة وعنه ان يوسف ان العبر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية
 ويستخرج عن هذا الاختلاف اشتراط غلبة الظن من غير عمر
 او التثبت مع العهر في كل مرة من حيث ان ذكر في المحيط والجامع
 في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في
 على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب
 الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال
 اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على
 الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل
 لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول
 يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا
 اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعمره وبنو اهل
 ابو يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية
 وقال ابو يوسف ايضا قبل ثلث مرات وتعمد في كل مرة وعن
 محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يفسد اي الثوب التي فيه العهر
 ثلث مرات ويعبر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر ويظهر
 ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العهر في اي
 يجب ان يبالغ في العهر حتى يكون الثوب كماله غير بعد ذلك

لا يجوز صلاته
 الا بعد غسله
 في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في
 على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب
 الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال
 اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على
 الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل
 لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول
 يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا
 اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعمره وبنو اهل
 ابو يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية
 وقال ابو يوسف ايضا قبل ثلث مرات وتعمد في كل مرة وعن
 محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يفسد اي الثوب التي فيه العهر
 ثلث مرات ويعبر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر ويظهر
 ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العهر في اي
 يجب ان يبالغ في العهر حتى يكون الثوب كماله غير بعد ذلك

في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في

على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب

الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال

اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على

الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل

لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول

يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا

لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعبر في كل شخص قوته وطاقتة
 حتى لو غفر ضاحيه حتى صار كجيت لو غفر له لا يقطر ولو غفر من غيره
 هو اقوى منه يقطر فانه يظهر بالنسبة الى صاحبه وان الشخص اقوى
 او كل مكلف بما في وعمره في كل وقت كما يظهر من غير عمر
 في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في
 على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب
 الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال
 اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على
 الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل
 لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول
 يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا
 اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعمره وبنو اهل
 ابو يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية
 وقال ابو يوسف ايضا قبل ثلث مرات وتعمد في كل مرة وعن
 محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يفسد اي الثوب التي فيه العهر
 ثلث مرات ويعبر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر ويظهر
 ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العهر في اي
 يجب ان يبالغ في العهر حتى يكون الثوب كماله غير بعد ذلك

لا يجوز صلاته
 الا بعد غسله
 في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في
 على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب
 الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال
 اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على
 الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل
 لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول
 يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا
 اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعمره وبنو اهل
 ابو يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية
 وقال ابو يوسف ايضا قبل ثلث مرات وتعمد في كل مرة وعن
 محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يفسد اي الثوب التي فيه العهر
 ثلث مرات ويعبر في المرة الثالثة فقط فان الثوب يظهر ويظهر
 ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العهر في اي
 يجب ان يبالغ في العهر حتى يكون الثوب كماله غير بعد ذلك

في غير ما يروي عن يوسف ان يجب اذا اترى في

على وجهه في اي جهة الظاهر والباطن حتى خرج عن اجابة ثم صب

الماء على الارز كما يطهارة الارز وان لم يزل ولو لم يعبر وقال

اي ابو يوسف في موضع اخر في رواية اخرى ان صب الماء على

الارز ولم الماء بكفيه فوق الارز فهو حسن وان لم يفعل

لفورة ستر العورة ولذا قال في المتقي بشرط العهر على قول

يوسف ايضا وتقدم انه ظاهر لم يرد عن الكل في المتقي ايضا

اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعمره وبنو اهل

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما يحتاج اليه من
 معرفة النجاسة
 وما يزيلها
 وما ينجسها
 وما يزيلها
 وما ينجسها

ط
 في كل نجاسة في الماء
 والنجاسة في الماء
 والنجاسة في الماء

بوما واوله كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو
 عامة الكتب فانه اذا ترك بوما واوله في النهر حتى جوى الماء
 عليه يظهر من غيرهم ولا يخفف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة في النهر
 من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة ان بقية هذه النجاسة
 وقيل عليها في نظر النجس ولو كان نجاسة رطبة في النهر
 الباردة القوة اي لا يبرق من النجاسة في الماء فاذا غسل
 به التي ما فيها القوة تلت طهر في اليد وطهر في الوضوء بها للنجاسة
 والحمل مفيد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق ولا غير في قصب
 اذا اصابته نجاسة فحقت بذلك حتى تحت النجاسة في كل
 ثلث متواليين في غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يمتزج بالنجاسة
 ولن كانت النجاسة رطبة في كل ثلثا ولا يحتاج الى شئ من هذا
 اذا كان في قصب ما يشبه في القفا كالمطر من السماء ما هو
 وان كان اخصر من ذلك او ما يشبهه في كل ثلثا وتخفيف كل مرة
 بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه بناء على ان كان يظهر ما لا يبعث
 عنده وعليه الفتوى خلافا لما في النوازل اذا اصابته نجاسة
 او الاجرة غير مفرقة من نجاسة ان كان ذلك الخذف والاجرة قويا
 اي سفل يظهر الفصل ثلثا سواء خفف ولم يخفف لانه لا يمتزج

النجاسة

وانما جاز في شرب الماء في النجاسة في النهر في كل مرة وكيفية كل مرة في كل
 التقاطر وذكر في المحيط بقوله اي الخذف والاجرة في كل مرة
 ما يقع اكثر من مرة في طهر وقد تقدم ان الشئ قائم مقام النجاسة
 ولست شرط صاحب المحيط ذلك لانه لا يوجد منه طعم النجاسة ولا رائحة
 ولا يبرق عليه ان لست شرط حقيقة اكثر من مرة لا يخرج الى هذا اكثر من طهر لان
 اكثر من مرة لا يحصل مع وجود شئ من ذلك في الا ان يصل الى حرقه
 وجب كما يظهر مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة
 لا يبرق طهره الا ان يصل الى حرقه وعلمه اكثر من مرة لا يخرج الى هذا
 لا ينبغي ان لا يكون فيه خلاف لو موه احد من اي ما يصل من احد من طهر
 من الآلات كالسكين ونحوها بالماء النجس ثم موه بالماء الطاهر
 ثم شرب في طهر عند الوضوء فلا حاجة الى نظارة فائدة الخذف
 في كل في الصلوة اما في حق الاستعمال بان قطع به بطي او غيره
 فلا خلاف انه لا ينجس ذلك المقطوع السكين اذا موه بماء
 نجس لا يجوز الصلوة معه في اذ كان فوق قرار الدرام لانه هو
 حيث شرب الماء النجس لا يمكن اذا لم يكن ذلك الماء عن يوم ما
 ويجوز قطع البطيخ به لانه لا يشرب ذلك النجاسة الى البطيخ
 فيجوز القطع به وفي المحيط عن شئ من النجاسة الخسري ولو كان

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما يحتاج اليه من
 معرفة النجاسة
 وما يزيلها
 وما ينجسها
 وما يزيلها
 وما ينجسها

النجاسة تحت قدميه وكل من قدمه اقل من قدر الدرهم وكل من لوجه
 تبلغ اكثر من قدر الدرهم كجذ النجاسة والصلوة بها ولو كانت نجاسة
 في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وكل من قدمه اقل من قدر الدرهم
 كذلك ايضا وذكر في الفتاوى الارض اذا جفت بعد اصابته
 النجاسة ولم يتبين اثر النجاسة فيها يظهر سواء وقع عليه التمسك عليه
 او لم يقع وقد تقدم مسوق في التيمم ولو اريد يظهر باعجابا فطريقه
 ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويجفف في كل مرة بحرقه ظاهرة
 وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كسبها
 بتراب نقاه عليها فلم يوجب ربح النجاسة جازت الصلوة عليها
 ايضا وكذا ان اخصا اذا تجت جفت النجاسة وذهب اثرها يظهر
 ايضا اذا اختلف في الارض غير منفصل عنها فانه ح منبذ في الحكم و
 وكذا التمسك بالثياب المنيعة وهو الخيل والحصان وسواهما
 اليابس وكذا سائر ما يثبت في الارض مادام هذا الكور قاعا على
 الارض لم ينفصل عنها فانه يظهر الجفاف مطلقا سواء جف بالشمس
 او بغيره اذا ذهب اثر النجاسة ذكره في التيمم وسواء كان ما انفصل
 بالارض في حكمه في ذلك وذكره عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال
 احار اذا بال في المنيعة اي المكان الثابت فيه التمسك ووقع عليها

اي

رخص
 بغير
 رخص
 رخص
 رخص

انما النجاسة
 النجاسة
 النجاسة
 النجاسة

اي على المنيعة اقل اي التيمم ثلاث مرات ووقع عليها التمسك
 ثلاث مرات فظهر التمسك الذي فيها وهذا في ما قبله الا ان
 حيث شرط فيه وقوع التيمم الجفاف ثلاث مرات وهو على الاول
 وعليه الفتوى وكذا الجواز الا ان كان من وشا اي شرب في الارض
 يظهر الجفاف وذباب النجاسة في الارض ولما ان كانت الجفاف
 موضوعة على الارض وضاعبت تنقل وتحوّل في مكان الى مكان و
 وج لا يبر في طهارتها الفسل لا يظهر الجفاف لعدم تعلقها بالارض و
 وكذا التيمم اذا كانت مفروشة وتحت جازت الصلوة عليها بعد
 الجفاف وذباب النجاسة في الارض وذكر في موضع آخر في فتاوى قاضي
 بعد ذكره ان كان كان الجفاف تنقل وتحوّل تشرب النجاسة
 كجفاف في طهر الجفاف وذباب النجاسة في الارض وان كانت الجفاف تشرب
 النجاسة كانه خامة لا يظهر الا بالفسل ثلثا والجفاف في كل مرة ايماء
 بالسمع او باللمس ان ينقطع التقاط الماء والتراب اذا اخطأ
 وكان اخذ ما خاف الطين حاصل منها نجس لان اخطأ نجس
 بالظاهر نجس هذا الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل بالشراب
 وقيل لثقال وقيل العبرة بالظاهر فانه ما كان طاهرا
 طاهر ونسب للماء وبعض الفتوى فيه وفيه نظر ذكر في الشرح

في المسئلة الأخيرة

فان الطهارة بالجفاف لانا وروى في الارض
 وشرب في الارض كانه نجس
 في جفاف الارض كانه نجس
 انما النجاسة
 النجاسة
 النجاسة
 النجاسة

است ان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لاظهاره وبه اخذ الفقهاء
 ابو جعفر الرضوي وابو القاسم الصفار وغيرهما في المشايخ والصحاح
 وروى عن ابى جعفر رواية شاذة انه لا يجوز الصلوة به لانه نجس
 اخذ بضربين ابي يحيى فليست بالنجس لان نجاسة الميت اذا لم يكن نجس فكيف
 يكون نجس لان الكرم نجس جوهرا فيمكن فيه النجاسة بالكلية
 كالتقوى وكثرة الجحيم وقيل ما بعده البقية لان النجاسة في بعضه
 والسر في كونه نجسا مطلقا وكذا جواز كل حيوان نجس كالقرد والعم
 والطير حكمه كحكم النمل من اكله كل حيوان نجس لانه نجس من اجزائه
 لكونه في الفضلات اذا وقع جلده في الماء القليل ان كان مقدرا
 افسد اي نجس لانه ما يتنجس من كونه نجس وان كان اقل من النصف فهو
 عفو ففعال الحرج فان النجس من وقوع القليل من نجس في انسان
 الا في اختلاف المشايخ والصحاح الذي هو ظاهر الرواية انما ظاهره وذكر
 في فتاوى ابي بقية قطعة جلدة كلب اي غير مدبوع ولا في كونه نجسا
 في الملبس اي جعل لرفع قوته في الجرح بعد ما صلبه اي نكس بجذبه او
 كان اكثر من قدر الدرهم ووجهه او بانضمام نجس اخوي وان صلبه معه
 سفورا وجنة او كذا كما لم يورد نجس يجوز صلوة مطلقا ان نجس
 بنفسه اما ان حمله فان لم يكن في ظاهره نجاسة فذلك والافلا

اخذ بضربين ابي يحيى فليست بالنجس لان نجاسة الميت اذا لم يكن نجس فكيف يكون نجس لان الكرم نجس جوهرا فيمكن فيه النجاسة بالكلية

ان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لاظهاره وبه اخذ الفقهاء

على ما في المتن

يجوز صلوة من لو حمل نجسا لا يمتد بغيره في شيا به او في بدنه بجانته
 مانعة بخلاف الممتد لان المصلية لا يمتد بها الى غيره عليه
 بخلاف جوه الكلب ونحوه مما سوره نجسا اذا حمل المصلي فانه لا يجوز
 صلوة لانه حامل النجاسة التي هي نجاسة ولما اذا جلد عليه بغيره
 ولم يمتد بغيره رواية انه نجس كذا في الاما في الرواية في نجس
 فيبقى ان يجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة واذا لمحت النجاسة
 كف رجل او موضعا اخر من بدنه بغيره الى بدنه بغيره ذلك لان
 ريقا عليه وهو التلوث بالمكروه مكروه وكذا ان ياكل او يشرب
 ما في منتهى اصابه لعابا وذكر في موضع اخر ان نجس تحت عضو
 ان نجس به قبل ان يفسد ذلك العضو جاز فعلة للصلوة و
 والآية ان يفسل وهذا لا يخالف ما قبله لان الكرامة لا تنافي في جواز
 والمكروه نجس بالنية وفصل المستحب او من تركه وذكر في الخبر اذا
 كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى استنجى
 بثلثة اجزاء وانفاؤه اي موضع الاستنجاء ولم يفسد الماء قال الفقهاء
 ابو الليث في فتاوى كثر في غير كرامته وان كان الفصل افضل وبه
 اي بالاجزاء او ما قبله لا خلاف فيه اليه حل اذا استنجى بالماء وخرج منه
 بعد ذلك رجع قبل ان يمس موضع الاستنجاء اهل نجس الموضع

على ما في المتن

على ما في المتن

الذي يجره الرجح فجل ام لا اختلف فيه لئلا يخرج الاصح انه اي الموضع
 الذي يجره الرجح لا يخرج خلافه لا اختار في الموضع المكنون ان
 يخرج وكذا الوجه الرجح على كاسته وصاب ثوبا مبلولا لا يخرج خلافه
 وذكر في موضع آخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء لان الرجح نجس بل لانه
 لما خرج منه الرجح بعد الاستنجاء يخرج مع الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
 فانه نجس لكونه دخل في محل النجاسة ثم خرج والاصح انه لا يعيد الاستنجاء
 ذلك او يغتسل عليه فانه وكذا اذا كان السراويل مبتلة يخرج منها
 الرجح حيث لا يخرج السراويل على الاصح خلافه للمحكون واذا ارتفع بخار
 الكسيف اي الحناء او بخار الرطبات اي الكافور الذي ترتبط فيه الدروب كالا
 اصطبل في السجدة ذلك البخار اي جوده الكوفة التي في السقف او الجدار
 او السجدة الباب ثم ذاب الجدار وقطر على احد فاصاب ثوبه او يريه
 فانه يتنجس لان ذلك هو اجتماعه في اجزاء النجاسة والمذكورة فتاوى
 قاضيان وغيرهما ان التنجس في السراويل والكتان لا يخرج للضرورة وعنه
 الشيخ وكذا ان كان في بخار الحرام وهو ذلك في فيه النجاسة كالمشيمة على
 رطب فوضع رجل قدميه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب نجس
 فومه لئلا يخرج الموضع بانصال رجل الكلب به وكذا ان كان المشيمة
 الكلب على التنجس والتنجس رطب وهذا كله بناء على ان الكلب نجس

والاصح

والاصح خلافه ذكره ابن الرهام وان كان التنجس الذي مشى عليه الكلب
 جلود البقر فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال النجس بالحيوان طاهر
 اجاب لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضوا من اوثوبه لا يتنجس ما لم يظهر
 فيه بسبب لانه لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال الشك
 او كان غاضبا ذكره في الملقط وهو المختار خلافه لما قيل انه في حال
 الاعتناء يتنجس لئلا يصابه وفي حال الغضب لا يتنجس لئلا يصابه
 بعض عقود الغضب لئلا يصاب ما اصاب ثم تناهوا ويؤكد التنجس
 بفعل الانسان ولو غلبت ثلثا وكذا يفعل بعد ما يبس الغضو وهذا
 عندنا واما عند الشافعية فانه يفسل ولو غلب الكلب ما اصابه لعابه
 سباعا اخرى من البهائم كالبقرة او الغنم او غيرها من البهائم
 وهو تحقيق الدليل في الشرح ولو غلب رجل الغضب فادى رجله
 اي خرج منها الدم وسال ذلك الدم على العير والعصير سبيل ولا
 يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة وابي يوسف
 كما في الماء الجاري ذكره في المحيط فانه منبه انه لو لم يكن العصير
 سائلا وقت الاذماء او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن
 نظيره في لو صار خمر ثم تحلل فالحنان لانه لا يظهر قال في الخلاصة
 ان وقعت الفأرة في دن الخمر قصارت فلا يظهر اذ لم يبق الفأرة

الما كوب

بحسب ما ان كان قد استهل غسل فصوله فانه يحكم بطهارته وذكر
 في العمود وانه في المصالح ما لا يحل في الاصل من الوضوء مع
 حمله ميتا كافر بعد ما غسل فصوله فاسدة لانه يحسب على كل حال كسبا
 الميتات وذكر في النوازل في الوضوء قال يعقوب بن ابي يوسف
 لو صلى في جمل خمر لم يرد وجاز وقد ايسر له خمره وقال ابو حنيفة ومحمد
 لا يجوز صلوة فيه ولا يطهر بالباطحة وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف
 ايضا وهو الصحيح ولو صلى معه بغيره في غير ما ياتي بالمهمله اي صفاء
 وما يجوز صلوة لان النجاسة ما دامت في معدته لا يطهر له كالحكم النجاسة
 ولو صلى معه في ذروة فيرا بول لا يجوز صلوة لانه نجاسة نقصت
 عن مؤخره رجل صلى في ثوب محسوف فليخرج منه وجر فيه فارة
 ميتة يابسة ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة
 ثلثة ايام واليا ليراعى في خفيه خلافا لما كان في الموضع في البر
 والآي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع
 ليس بشرا وبنيته مفقود يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انما
 فيه من قبل ان يخاطو بهذا الاتفاق وانه لم يجد ما يزيل به النجاسة
 صلى معها لان التكليف بقدر الوضوء ولم يفسد وهذا بخلاف ما اذا
 لم يجد ما يوضا به ولا ما ينجم حيث لا يصلح عند ابي حنيفة وعند ابي

باب الوضوء
 في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

بصل تنبيهكم بعد نفي هذه الحالة اذا كان على حياء من جهة وهو
 مسافر فينبغي باعتباره الغالب الا خلافا بين المذاهب في وضوءه و
 ولبس مع ما او ما يعبر به او كان معه ماء وهو في العطش
 في حال او في بسط ثوبه او في ثمره مؤنثه فان لا يترك
 الزالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي وان كانت النجاسة بالنوب
 ما يشترعونه غير ينظر ان كان اقل من ربع الثوب ظاهر فيه بالخيار
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ان شارب ماء اي بالنوب وان شارب ماء
 وان كان ربعه ظاهر او ثلثه اربعة نجس لم يجز صلوة عريانا لان
 الربع يقوم مقام الكل بل يصيبه بلا خلاف وعند ابي حنيفة في
 الوضوء ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان الجميع نجسا وبه قال
 زفر والائمة الثلثة والدليل من الطرفين المذكور في الشرح والاي
 يصلي عريانا لعدم الثوب والنجاسة بصل فاعدا الوضوء بالركوع وسجدة
 اياما بركعة ويجعل سجدة اخفض من ركوعه كذا في المرفي العاجز
 عن الركوع والسجدة كذا روى عن ابن عباس وابنه في الحديث
 عنهم وان كانوا جماعة يصلون وضوءا ثامنا عشر فان صلوا
 بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف يعقد
 قال بعضهم يعقد كما يعقد في الصلوة قياسا بقوله ليس وقال

في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

في النوازل
 في الجمل
 في الخمر
 في الميتات

في الذخيرة بعد رجليه في القبلة ويضع يديه على عورته
 القبلة أي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية أولى للزيادة
 الستة فها هو صلى الله عليه وسلم في البيت الخالي أو
 في الصحراء وحده وهذا هو الصحيح خلافه قال القعود والأيام
 الخالي في النهار ما في الظلمة فيصير ركوع وسجود ذلك أنه
 لا اعتبار بستر الظلمة وإن صلى قائما أو سوا ركوع وسجود
 أو لم يركع أو لم يسجد وسجد القاع يجوز لأن كل فعل مبرور
 وخلا من وجه فيختير الأول وهو الأياد قاعد الفضل لما فيه من الشدة
 ستر ولو قام على شيء حبس وصلى لا يجوز لأن طهارة المكان شرط
 والمراد إذا كان الخس قد أمانا ولو صلى على شيء مطمئن وفي
 باطنه قدر أي في بطنه نجاسة مانعة بظنه كان ذلك
 المبطون مخطئا أي مقربا لا يجوز صلوة إذا كانت النجاسة تحت
 موضع قيامه لأنه ثوب واحد وإن لم يكن مخطئا جازت صلوة لأنه
 في حكم ثوبين لكن بشرط أن يكون الطهارة بحيث لا يظهر منها
 لون النجاسة ولا ركبها في البسط على الأرض النجاسة
 ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة بظنه صلوة سواء
 اعتاد سجده على شيء طاهر أو لم يعتاده عند الخيفة ويروى قال

أبو يوسف رحمه الله تعالى
 إذا كان الخس قد أمانا ولو صلى على شيء مطمئن وفي
 باطنه قدر أي في بطنه نجاسة مانعة بظنه كان ذلك
 المبطون مخطئا أي مقربا لا يجوز صلوة إذا كانت النجاسة تحت
 موضع قيامه لأنه ثوب واحد وإن لم يكن مخطئا جازت صلوة لأنه
 في حكم ثوبين لكن بشرط أن يكون الطهارة بحيث لا يظهر منها
 لون النجاسة ولا ركبها في البسط على الأرض النجاسة
 ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة بظنه صلوة سواء
 اعتاد سجده على شيء طاهر أو لم يعتاده عند الخيفة ويروى قال

أبو يوسف

أبو يوسف أن اعتاد سجده على شيء طاهر
 لا تقبل صلوة وإن كان موضع نجاسة وانفك وقد روي
 عن أبي حنيفة أنه قال سجد على شيء طاهر ويجوز صلوة لأن موضع الألف
 أقل من قدر الدرهم خلافا لهما فإن عندهما لا يجوز الاقتصار على الألف
 في السجود بل عند أبي حنيفة وفي رواية عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يجوز
 لأن السجود عالم يقع الألف النجاسة صار كعدم السجود وهذا
 الرواية هي الأصح وإن كان موضع الألف وسائر المواضع أي
 باقية طاهرا جاز صلوة بخلاف لأن الاقتصار على أبي حنيفة في
 السجود بالاتفاق كانه اقتصر عليها ولم يضع الألف وموضع الألف
 أقل من قدر الدرهم فلم يقصر اتصاله به وذكره في الأئمة السرخسي
 أنه إذا كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين وسائر المواضع
 طاهر جاز صلوة لأن وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بضر
 بل هو سنة عندنا فلا يشرط طهارة موضعها وكان وضعا على
 النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذه رواية
 جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة
 أي شاذة وائتمرا لفقيه أبو الليث والصحيح أن يقال إن كان
 يعني النجاسة في موضع ركبتيه لا يجوز صلوة ولم يذكر لمصنف هذا إذا

أبو يوسف رحمه الله تعالى
 إذا كان الخس قد أمانا ولو صلى على شيء مطمئن وفي
 باطنه قدر أي في بطنه نجاسة مانعة بظنه كان ذلك
 المبطون مخطئا أي مقربا لا يجوز صلوة إذا كانت النجاسة تحت
 موضع قيامه لأنه ثوب واحد وإن لم يكن مخطئا جازت صلوة لأنه
 في حكم ثوبين لكن بشرط أن يكون الطهارة بحيث لا يظهر منها
 لون النجاسة ولا ركبها في البسط على الأرض النجاسة
 ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة بظنه صلوة سواء
 اعتاد سجده على شيء طاهر أو لم يعتاده عند الخيفة ويروى قال

كان النجس في موضع اليدين ايضا كذلك والصحيح ان الحكم في موضع
 اليدين ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في سجود
 ليس بفرض لكن لو وضع ثيابا من غير النجاسة لا يفي بل ينجح جواز
 الصلوة ان كان قد رماها وجده او منضما لا غير وان كان موضع
 اخرى قديمة نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعا اما اذا لم يضر فانه
 يجوز صلوة لان الغرض وضع يدي القدمين لا طينتهما وان كان تحت
 كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم فيجمع وهو
 يعمد ما قوضت اليدين والركبتين وهو مذکور في فتاوى قاضخان
 كما ينجح النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين اي كل طاق اقل من
 قدر الدرهم ولو جمع زاد على قدر الدرهم فانه ينجح اذا كان ملبوسا
 او نحو لا و كان ذلك تحت قدميه والثوب مضرب وان افترق
 الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلهما على شئ نجس وقام
 اي مكث عليه ان لم يكث مقدار ما يؤدى ركن اي اداء ركن جاز
 صلوة اتفاقا والآي وان لم يكن لم يكث بل مكث مقدار ما يؤدى
 ركن فلما يجوز صلوة وهذا عند ابو يوسف وقال محمد بن جهم لم يؤد
 ركن على ذلك احوال وكذا ان رفع اي حمل ثيابه في الصلوة وعليها
 قوز مانع ان أدى معها ركن فسد صلوة اتفاقا والافداي وان لم يؤد

وان لم
 يؤد ركن

وان مكث قدر ما يؤدى ركن تفسد
 وان لم يكث مقدار ما يؤدى ركن لا تفسد
 والنجس رفقول ابو يوسف في الجمع لانه لو طوق قال فان في كل ركن
 لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شئ نجس جازت صلوة
 اذا كانت تحت النجاسة بآية لم يحصل منها ثوب بقدر مانع ولم
 ولم يتصل به شئ من اعضاء سجدة في اختلاف زفر في الكتاب
 المسمى باختلاف زفر ويقعوب اذا كانت النجاسة على باطن
 الثنية والاقرة وهو على ظاهرها قائم يصلي ثم تفسد صلوة وكذا في
 وبجمله اي بمنزلة النجس المذكور وهو عدم الف اذا حلت النجاسة
 بخصبة فقبلها وصل على وجه الطهارة فانه ان كان غلظا لم ينجس
 يقبل القطع اي يكمل ان يشتر فيها بين الوجه الذي فيه النجاسة و
 والوجه الاخر يجوز الصلوة عليها والافداي وان كان لا يقبل القطع
 فلما لا يجوز لانها بمنزلة الثنية في الوجه الاول وبمنزلة الثوب
 في الوجه الثاني واذا اصاب الارض نجاسة رطبة او يابسة
 ففرشها بطين او حصا فصل على جاز لانها حائل صلب لا لوح وليس
 هذا كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا تجز الصلوة عليه
 ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان الطراب قليلا اي رقيقا
 بحيث لو شتمه اهر كبر راحة النجاسة لا يجوز الصلوة والافداي

ان يوضو
 الركن
 امرت انه السجدة سبعة
 اعظم اعوية

ان يوضو
 الركن
 امرت انه السجدة سبعة
 اعظم اعوية

ان يوضو
 الركن

ای وان لم یکن فایدا بل کان کثیرا کثیرا بحیث لا یجوز راحة النیاسه
 تجوز الصلوة علیه کذا فی النوب اذا فرغ من علی النجاسة البایسته
 فان کان رفقا یستفی ما تحته او نوجر منه راحة النیاسه علی
 تقدیر ان لهما راحة لا تجوز الصلوة علیه والا جازت ولو کان
 علی البید کثیرا لا یجوز البایسته یسکنون البایسته یسکنون البایسته
 الثاني الذی یسکن علیه نجاسة تجوز صلوته به اذا کان غیظا یسکن
 یسکن ان یقیم منه نصفین لانه بمنزلة النیاسه وقال ابو یوسف
 لا تجوز وان کان غیظا وبه اخذ بعض المتأخرین ومنهم من یسکنه
 یسکنه فانه قال لا تجوز الا ان یسکنه فی بعض الطرف الطاهر فوق
 النجس وهذا المذكور اجماعا فی الذکر مدبب محمد بن یوسف
 الحلی والمنحصر قول ابو یوسف لانه بمنزلة المصرب ولو یسکن
 المصرب ای السجادة علی شیء نجس رطب او جلس علی ارض نجسة
 رطبة او لف الثوب البایس الطاهر یسکن رطب نجس رطب
 فانت رطوبة النجس فی نوبه او فی مصلاه یسکن ان کان تأثیر
 الرطوبة بحال او غیر الثوب او المصلي یسکن منه شیء یسکنه الا
 ای وان لم یکن التأثير کذا فلا یسکنه وقد تقدم الكلام علیه
 فی فصل الاسبا و قال محمد بن الحسن لانه لو کان تأثیر الرطوبة

کار

11

حال الوضوء الآن لا يده عليه ينزل به اليد الثوب والمصباح
 والآفلا هذا أي الذي ذكره في التامة قريب من المعنى القول
 هو الأول لأنه إذا كان حال الوضوء قطر ينزل اليد بعد الوضوء عليه
 والآفلا **فروع** في تعليق الحاسات لم يذكره المصنف أنه اعصر
 الثوب الذي غلب في الثالثة في السابق طرفة في الوضوء فاليد
 ظاهرة واليد الذي بقي فيه ظاهر وإن كان يقطر الوضوء فالذي
 يقطر حبس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في نظير العفو كما
 يشترط في تطهير الثوب وقال أبو يوسف يشترط الصب في نظير العفو
 يقوم مقام الصب كما يرى أن لو دخل العفو في ثوب
 ثباته بحسب جميع ولا يظهر عالم الفصل في ما جاز أو يص عليه
 وغسل الخبيث شيئا فكذا غسل الدم بول البشاة قبل أن يبول
 الحاسة الأولى وبشيت حكم الثانية فقال أبو حنيفة الأصم
 طهر البول لا يكون وفي عبارة الهداية ما يشبه إليه حيث
 وكل ما يج طاهر ففهم أن المانع الخبيث لا يزيل الخبيث طهر
 ثوب فيزفصل طرفا منه نجس أو دون نجس طهر لكن إن علم بعد
 أن الخبيث لم يفسد العاد ما صلح مع ذلك الثوب في الظاهر
 في الطرف المتنجس ففصل الثوب كله وهو الاصول وأما

1906
25/5

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

...

1%

卷一百一十五

12

三

اول

فانما

فول

...

الحمد لله

卷之四

من السجدة

فول

اول

10

—

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما ينفعهم ويصلح
لهم في دينهم ودنياهم
وأخرتهم

تطبخ بالماء وتصفى في كل مرة وكذا الذي قال أبو حنيفة لا يطهر بها
 قال في التجنب وبه يفتي والقيت وجابة حالة الفلجان في الماء
 قبل ان ينظف او كثر شرب قبل الفصل لا تطهر بها الا على قول
 أبو حنيفة فان لم يتقدم في الحمام وان كان الماء لم يصل الى حجر الفلجان
 عند القاء فيه او كان ولكن بكن عند القاء ولم يتحرك حتى يغلي
 عليها انظر الفصل ثلث تطبخ في شاة بغير قنبرها فليطهر بها
 ففي كاسته اللان رويان وفي القنية جوار البحر طاهر وان لم يزل
 حتى يغلي البحر ولو كان مينا واختلف الناس في اهل بيته
 الذين لا يملكون الذي يملك من البحر السفاري ولكن ما ذكره في البحر
 وشرح القدوري واصله اجلاي نص على طهرتها في ماء عذرا
 في بيرة وقعت في قراخطة قطعت لم ياكل قال ابن مقبل وكل
 ما لم يغير طعمها وكذا الذين والذين انتهى صلى على طرف ثوب بيط
 ونحوه وطرفه الآخر جازت سواء تحرك احد طرفيه بكرة الاخر لا
 هو الصحيح بخلاف ما اذا كان للابس او حامله والقي الطرف الخ على الارض
 وصافاته ان تحرك بكرة لا يجوز والاجازت ولو صلى على الدابة
 وفي سرجها او ركابها نجاسة مانعة في نجاسة على انها لا يجوز قال
 في المبسوط واكثر ما ينجا جوزه ولو قام على النجاسة وفي

وفي رجليه

في كل عند الاكل
 في كل عند الاكل
 في كل عند الاكل

وفي رجليه خفاءه او جواره او فله لا يجوز صلوة الا ان يخلعها
 ويقوم عليها وكذا الوستر التي تلبس به ويخلعها لا يجوز
 الا ان يكون من ثمر وعاء وكذا لو كان اسفل فليخلعها وصل
 بها لا يجوز وان نزع ثوبها وقام عليها جازت وجوبه في الجاهل
 وثوبها نجاسة مانعة ولا مطهرة ولا صلوة في الرباج والله
 اعلم بالصواب **اما النية الثالثة** فهو ستر العورة اي ما يستر
 ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه والعورة هي الرجل ما تحت
 السرة حتى الى الركبة ونحو هذا ان السرة ليست بعورة والركبة
 عورة ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة لكن
 العورة المذكورة انما هي من غير لاسن نفسه هو الخت وروي
 محمد بن شعيب عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا اي نصرا بالقول
 انهما قالا اذا كان في المصلي محلول اجنب فيستر العورة ايا
 عورة نفسه لا نفس صلوته وهذا هو الذي انتهى عليه قاضي
 في الفتاوى وبعض المتأخر جعل ستر العورة من نفسه ايضا
 شرطاً وروي رواية جهم عن محمد بن قيس قالوا الى بعض المذكورين
 ان كان المصلي المحلول اجنب كشف الخية بحيث يستوجب
 الخية جيبه بالستر يجوز صلوته وان كان خفيف الخية لا تقطع

في كل عند الاكل
 في كل عند الاكل
 في كل عند الاكل

عورة

جيب باليسير وصلوة وان كان خفيف الجنبه جيبه لو فرض
انه نظر في جيب فرأى عورته فصلوة فاسرة وبه أي هذا القول
يفتي بعض المشايخ وفي خلاصه جعل هذا قول محمدا والاواقيمه
في مرو لو صلى الانسان غيبا في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب
ظاهر كله او ريع وهو قادر على البس لا يجوز صلوة بالاجماع
وهذا يرجح القول الذي افتي به بعض المشايخ اذ لو كان وجوب
الستر بخوف رؤية العورة لجازت الصلوة في هذه الصورة
وهو بافهامه وجب للصلوة نفسا لكن ان كان يجب بان العورة
في مسألة اختلاف مسورة والبرؤية بعد الستر بتخفيف النظر
من فوق او من اسفل لا يفرق وبين المرأة كغيرها عورة بقوله
صلى الله عليه وسلم المرأة عورة الا وجهها وكفيها فانهما
ليسا بعورة لافي حق الصلوة ولا في نظر الاجنبي والاقر
ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحط ان الاصح
انهما ليسا بعورتين قال الحاجة الى المشي في الطرقات وظهر
قدمها خصوصا الفقهاء المشهورين وقال في الخافيه الصحيح ان
الكتاف ريع القدمين يمنع جواز الصلوة كستر الاعضاء
التي هي عورة وقال في الاختيار الصحيح انهما ليسا بعورة

في الصلاة

في الصلوة وعورة في خارج الصلوة انتهى وبحثنا صاحب الهداية
 والكافي ما في المحيط والافرق بين ظهر الكف وبطنه خلافا لما قيل
 ان بطنه ليس بعورة وظهره عورة وذكرنا عورة كبطنه في ظاهر
 الرواية عن ابي الحسن الثالث وروى في غير ظاهر الرواية عن ابي
 يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان ذراعيها ليستا بعورة واختار
 في الاخبار روي بعضهم انه عورة في الصلوة لاجراءها والقول
 الاول هو ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة في ابتداء اتمام
 الشتر المسترسل الى النازل عن راسها فقد قال الفقيه
 ابو الليث ان اكشف ريع المسترسل فسد صلواتها
 لانه عورة وهو مذکور في عامة الكتب وهو الصحيح وقيل
 كذلك اكثر القنوي وفي اخا قانية المعتبر في اف والصلوة
 اكشف ما فوق الاذنين من الشتر لانه شتر عنهما قال هو
 الصحيح وهو اختيار صدر الشريد والذي صح صاحب الهداية
 وغيره هو ان المسترسل عورة هو الصحيح والدليل تحقيق الشتر
 وكذلك الاذان حتى لو اكشف ريع واحد منهما منع جواز
 الصلوة قال هو الصحيح واما اخبستان مع الذكر قيل عيوبهما
 عضو واحد قال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضو على حدة

طهال مع
دور اوقا سلطان
الحمد لله عليه و آله و سلم

卷之四

يمنع عند اختلاف الالب يوسف وآسما حكم العورة الغليظة القبل الى الخرج والركبة
والدبر فهو على هذا الخلاف المذكور في ذات قابض اذا اكتشف
في احداهما ربه يمنعه عند اختلاف الالب يوسف فانه لا يمنع عنده
ما لم يكن نصفاً او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذلك في
غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العورة الغليظة ما زاد على
قدر الدرهم والاول هو الاصح لان حلقه الذي يعضو به ذنا وكثيرا
لا يزيد على قدر الدرهم فلو كان كما قال لجازت الصلوة مع اكتشف
جميعها وقيل فيجب وقيل اكله قترح الاثني عضو واحد فعلى هذا تجب
قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل اليثية عضو واحد واليتم اشها
احادي المراءة فان كانت مرا حقة اي ان لم يكن ثديا وهو المعتبر
دون المراهقة فهو اي الثدي وان كانت كبيرة قد انكسر ثديا
فانثديا اصل بنفسه حتى لو اكتشف ربه منفردا كان مما
مانعا وكذلك اذن عضو مستقل غير الراس وكذا ما بين السرة
والعانة عضو على حدة ولها اجنب فيجب للبطن وفي شرح
شمس الائمة السرخسي اذا كان الثوب رقيقا بحيث
يصف تحته اي لون البشرة لا يحصل بهستر العورة وهو
ظاهر ولو كان غليظا الا انه انصف بالمضوء وتكفي بنفي

اما انك الشكر فاما الصدر
فانه يخرج الصدر فلا يخرج الا انك فاما
اخرج الجميع من الصدر والشكر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا هو الوجه الثاني

ان لا يمنع حصول السترة من صلب يقبل عليه غيره فلو قدر
انه نظر انفسه من تحت راي عورة فلهذا حال البشع في معتبره
جواز الصلوة لحصول السترة ثانياً مؤدبه فذكر في الزوائد لو ان
امرأة صلت وهي تقدر على التوب كجديلي الذي ليس فيه حق
فاحترق فليس لها جليل في حق فاحترق فاحترق فاحترق
ومن فخرنا بشي ومن ساقنا بشي وكان المكشف بحيث لو جمع
جميعه يبلغ ربع السباق لا يجوز صلواتها فكانه بناء على ان الساق
اصغر من رجليه والعضد المرفوع في جمع المتفرق بلوع مجموع ربع اصغر
الاعضاء المكشوفة الاذن تسفها ومن فخر تسفها من لان لم يجمع
ربع الاذن والكثير والمختار لجمع الاجزاء فلا يمنع حاله من الاذن
تحتها ومن الفخر تسفها ومن الاذن تحت رجليه ومن الفخر تسفها
ربعها اما العورة من الامة في حق عورة من الرجل اي تحت السترة
اي تحت الركبة وبطنها وظهرها عورة ايضا ما بعد ذلك وهو
من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة في تحت فليس بعورة
باجتماع الامة لانها محل الجحمة والامتنان لا يلبس بالركبة وذلك
منها والمدرسة وام الولد والحكاية فتمت الامة في الحكم المذكور
لبقاء البرق فيمن فستة يعمل قليل قبل اداء الركن جازت

اجمع ان هذا الوجه

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو الوجه الثاني

اجمع ان هذا الوجه

ولو اعتقت واما في الصلاة فكشفه الرأس او وجهه فستة يعمل
فليس قبل اداء الركن جازت لا لو يعمل كثيرا بعد ركن واحد فكشف
عضوانه ان هو عورة في الصلوة فستة من غير ان يلبس بالركبة
ذلك الاكثاف وان اوتى معه اي مع الاكثاف في ركن
كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيره فليس ذلك الاكثاف في
صلواته وان لم يفرق مع الاكثاف في الركعة كانت مقدار ما يودي
في ركنه ستة وذلك مقدار ثلث السجدة فليس ستة
ذلك العضوف في صلواته غنائه لو كشف خلفه ولو كان اذا
وقع الرجل المصلي للركعة في صف النساء او وقع امام اي قدام الامام
او وقع بجانبه ثم اتى اي تمكث بجانبه فلهذا هذا المذكور
ان مكث في ركنه من غير ان يودي به ثم تقدر على ان يودي
خلفه لم يجز والمختار قول يوسف وهذا كله اذا حصل في ذلك
بغير صغير فان كان بصفة فستة في الحال اتفاقا ومن لم يجد
ما يستبر به العورة صلى فاعدا بما ذكرنا في بحث النجاسة
ولو هو ما يستبر به بعض العورة وجب استبراءه وان قل وبقي
في الستة ما هو غلط كالسوءين ثم الركبة وفي المداة بعد
الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السوء ولو كان

طاشم الفخذ

المعصية وصف النساء والرجال

ما يستر به في الحشيرة وكيفية وجوب الستر به وفي القنينة بيان
 قدر على طين يطعمه بقورته ان علم انه بقي عليه كونه في تمام
 الصلوة لم يجر الا ذلك كما لو قدر ان يخفف عليه
 ورق الشجر **فروع** مع رقيقة ثوب وعنده ان يعطيه او افزع
 في صلوة ينظر وان خاف فوت الوقت وعن اب حنيفة انه ينظر
 ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابو يوسف وهو الاظهر وان كان
 برجوعه والثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان
 وفي القنينة مبنية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو
 مكشوفة العورة يعني الفخذ وكيفية تومر الاعادة وكذا الفخذ
 وضوء الشترى والمسح ان يصل الرجل في ثلثة ثواب فيص
 وازار وعامة ولو صل في ثوب واحد متوشح كي يفعله القصار
 في حال علمه جازت في غير كراهته ولو صل في سرور فقط او في راحة
 من غير عذر كراهة وفي احواله امرؤة خرجت من البحر عارية ومعه
 ثوب لو صلت فيه فاعنه ينكشف شيء من فخذها او من ساقها بايمن
 جواز الصلوة ولو صلت فاعده لا ينكشف فانها تصل فاعده
 ولو كان الثوب يغطي حسنها ورجلها سافهت كنعطية
 الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل من الربع لا يفرها

ترك

ترك النعنية **باب الشتر والرجل** وهو استقبال القبلة ثم
 كان بحفرة الكعبة او قبل الفاء في شرا لانها مستقيمة يجب
 عليه ان يفرض عليه احابة عشرين اى ان يكون وجهه مقابلا
 لعين الكعبة حتى لو صل بمكة في بيت يجب ان يكون بحيث
 لو ازيل الجدران وكو يابقع استقباله على جوار من الكعبة
 كذا في الكافي وفي معراج الدررية متى كان بينه وبين الكعبة حائل
 الا ان كان كالفاب فعليه ان يراى من الكعبة في كلام المصنف
 حقيقته وعلى الاول مكية ومن كان غائبا عنها ففرضية منه
 الكعبة اى ان يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو
 الصحيح واخبرني عن ابي جاني ان فرض الغائب ايضا احابة عشرين
 ومرة هذا الخلاف يظهر في اشتراط النية وعمره للغائب
 وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب
 نية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك
 بناء على اختيار قول ابي جاني وبعض المشايخ يقول ان
 ان كان المصلي يصل الى المحراب فليقل كما قلنا ان حامدا
 لان المحراب وضع غاليا بالبحر واجتماع الآراء فكانت

في الكافي
 في معراج الدررية
 في الهداية
 في الكافي
 في معراج الدررية
 في الهداية
 في الكافي
 في معراج الدررية
 في الهداية

كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضيل اي ابراهيم
 الفضل تغذر اجتماع الاراء فيها غالباً وقيل اهل المشرق في
 جهة المغرب عند ما من غير اهل المشرق في جهة المشرق
 وفيه إشارة الى اختلاف فان عندنا في بلادنا من اهل المشرق
 انهم ليسوا بجهة المغرب وذكر في اكمال النفا وهي جهة القبلة في
 بلادنا يعني بلاد مصر في بلاد المغرب من غير النشاء ومغرب الصيف
 فان سمعوا معذرة بلاد المشرق النشاء والصيف فقبلتها من
 مغربها
 فان توجه الى جهة خارجة من حد المغرب لا يصح والبلد المائل الى
 مشرق الصيف فقبلته مائلة الى مغرب النشاء بحسب ذلك
 وبالعكس وان كان المصلي مريضاً لا يقدر معه على التوجه الى
 القبلة وليس معه احد يوجهه اليها او كان صحيحاً يقدر على التوجه
 الا انه يخاف ان توجه من عدو او سبع ياتيه من جهة اخرى
 يفرض عليه او بغيره وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الغرق
 ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل
 يصلي الى اي جهة قدر على التوجه اليها لان التكليف بقدر الوسع
 وكذا اذا صلح الفحشة بالغذر على الدابة بان كان لا يقدر على الشروع

اعو طاع
 اهل بلدان
 اهل بلدان

او ان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدو او سبع فانه يصلي
 الى حيث قدر ولو كان يصلي عليه الاجل الطين فانه يستقبل بها
 القبلة واقعة ان لم يخف الانقطاع عن الرفقة وكذا ينبغي في
 كل موضع جائز له صلوة الفريضة ركبا من خوف الشرول وكونه
 واذا لم يكن الطين مما يقو عليه الوجه لكن الارض مبتلة لم يشرع
 ذكره في الخلاصة او ان فله معطوف على الفريضة اي اذا كان
 يصلي ان فله على الدابة بغير عذر ايضا فله ان يصلي الى اي جهة تولى
 وهذا اذا كان خارج المصر اما في المصر فلا يجوز عذره في خيفته و
 يجوز عذره في كونه وعذره في يوسف لا كونه واختلف في مقدار
 الخروج فقبل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يسير
 فيه المصلي في القصر ولو اقتصر خارج المصر دخل قبل بيته ركبا
 والاكثر عليه ان ينزل ويتم على الارض ويستقبل القبلة عن
 عذره الشروع في استقبال الدابة ليس بواجب خلافا لما في
 وان اشبهت عليه القبلة وليس كحضرة من اهل ذلك المكان
 من ركبها عنها اجتهداي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يقرب
 على ظنه من الامارات والدلائل وكثرى اي طلب ما هو الاصح
 والائيق من الدليل والامانة عليها وعلى الجهة التي اداه

توجه المصلي الدابة

عذريته

العلامات

او طاعة

البها لا تقيد ما صلي لانه لم يقدر حيث نال ولو شك في القبلة
 فحركى وصلى ركعة الى جهة وقع عليه ثم شك وهو في
 الصلوة وتحركى فوقع ثمة على جهة اخرى فصلى بها ركعة ثم
 وثم حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحريك جاز
 كذا في الفتاوى انما قانبة لان الاجتهاد المجدد لا يشك في ما
 ما قبل في حق ما مضى واختلف المتأخرون فيما اذا كحل رايه
 في الثالثة او الرابعة الى جهة الاولى منهم من قال نعم الصلوة
 ومنهم من قال يستقبل كذا في اختلافه والاول اوجز وهو
 كله اذا استبهرت عليه القبلة وشك فيما احالوا في غير
 من غير ان يشك ولا تحركى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
 حتى يعلم انه سيقف في غير وان علم بعد الفراغ انه اخطأ او كان
 اكثر رايه فعلية الاعادة وذكر في احوال الفتاوى ان علم المصلح ان
 قبلته الكعبة ولم ينو وقت الشروع جاز لعدم اشتراطنية الكعبة
 وذكر في احوال قانبة ان نوى المصلي في وقت الشروع ان قبلته غير
 المسجد الجوز لانه علامت على جهة القبلة وليس بقبلته فيكون
 معروفا عن القبلة بنيت كمن نوى ان الركعة البهائية بالصلاة
 الى بيت المقدس فان نية القبلة وان لم تشترط لكن عمدية

الاخر

ط الحلة بالذمة
 في وقت ركعتي
 في وقت ركعتي

الاخر اضطره لوقول صدره عن القبلة بغير عذر فدرت
 صلوة اتفاقا في الصحيح لو قول وجهه عن كانه عليه واجبا ان يستقبل
 القبلة من ساعة والاف صلوة بذلك التحويل ولكن بكبره
 اشتد الكراهة لقوله عليه السلام فان سالته عابشة عن الالتفات
 في الصلوة هو فقلت لا يخفى الشيطان من صلوة العبد وقوله
 عليه السلام لا ينس رضائي الله عن اياك والالتفات في الصلوة
 فان الالتفات في الصلوة حلت ولو لم يكن المصلح انه احدث تحول
 عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم يقدر
 صلوة عند الجنب حنيفة لان استدباره لم يكن للمصلي بل يقصد الاصلاح
 وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فدرت صلوة بالاتفاق
 لان اختلاف المكاه مبطل لا بعذر المسجد مكان وامر فادام فيه لم
 يختلف كانه بخلاف فخرج منه وهذا اذا لم يكن اماما واستخلف
 مكانه فان كانه اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فدرت وان
 لم يخرج لان الاستخلاف غير محل مناف كالمخرج من المسجد وكذا لو طار
 انه افسح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كانه متوقفا فقد صلوة
 وان لم يخرج من المسجد وكذا لو راى المصلي سرابا فظن ماء فانصرف
 ثم علم انه سرابا وظن الماسح على الخف ان مده تمت فانصرف ثم

انما كراهية المصلي في وقت ركعتي
 في وقت ركعتي

في الافق وقال في المحط لما انقضى الكاذب وهو ان يرفع البياض
 في جهة واحدة ثم يمشي الى بصرى لا شيء فلما خرج به وقت الغروب
 ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مخرج عليه واخوه وقتها طلوع
 الشمس اي جهة الذي يعقبه طلوع الشمس في الزمان وهذا
 ايضا اجاع الائمة واول وقت صلاة الظهر زوال الشمس
 اي اجزاء يعقبه زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع
 واخوه وقتها عند اخيه خيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في
 الزوال اي سوى الفتي الذي يكون للشيء عند الزوال وقالوا لا
 ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثالثة اذا صار ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال وعند اخيه خيفة من رواية اسد بن عروذا
 صار ظل كل شيء مثليه سوى الفتي خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت
 العصر الا المشين قال الشيخ ينبغي ان لا يبلغ العصر حتى يبلغ
 المشين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المشين يخرج من الخلاف فيها
 والدليل بهما بين مذكور في الشرح واول وقت صلاة العصر
 اذا خرج وقت الظهر على القولين فعلى قوله اذا صار ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال وعلى قوله اذا صار مثليه سواء واخوه وقتها
 ما لم تغرب الشمس اي اجزاء الزمان الذي يعقبه غروب الشمس

اجماعي

اجماعي واول وقت المغرب اذا غابت الشمس بالاجماع واخوه وقتها
 ما لم يغيب الشفق اي اجزاء الذي يعقبه غيوبة الشفق وهو اي
 الشفق المذكور البياض الذي في الافق الكائن بعد كسرة التي
 تكون في الافق عند اخيه خيفة وقالوا اي ابو يوسف ومحمد وهو قول
 الائمة الثالثة ورواية السدي عن اخيه خيفة ايضا الشفق
 المذكور كسرة نفس البياض الذي بعد كسرة الدليل في الشرح
 وفي الشرح من افقة برواية السدي عن اخيه خيفة لقوله تعالى
 ابن الهمام ولان عدة رواية ولا رواية وتام هذا الشرح
 ايضا واول وقت صلاة العشاء اذا غاب الشفق على القولين
 كما مر واخوه ما لم يطلع فجر اي اجزاء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني
 ووقت صلاة الوتر ما اي الوقت الذي هو وقت العشاء و
 وهذا عند اخيه خيفة وعند ما وقتها بعد صلاة العشاء الا انه
 اي المصنف ما مور تقديم العشاء عليه اي الوتر عند اخيه خيفة
 لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله تعالى امركم بصلاة
 اي خير لكم من غير النقص وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء والطلوع
 الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل العشاء فصد لا يصح في صحة الوترية
 قبل الغائبة ذاك وهو صاحب ترتيب ما لو وقع ذلك لا

ان المصنف

بما قصد صحه عند صوم العشاء بنوب ثم نزعته وصلى الوتر
 بنوب آخر ثم ظهر ان النوب الذي صلى العشاء به كان نحي فانه
 يعيد العشاء دون الوتر عند حقيقه خلافها واعلم ان الوقت
 كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما
 في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدر برهان الاية انا
 لا نجد وقت العشاء في بلدنا محل علينا صلوة فكتب كسب عليكم
 صلوة العشاء وبما افق ظهر الدين المرغبات في وردت هذه الفتوى
 ايضا مع بلد بقار فان الفجر يطلع فيها قبل غيوبة الشفق في قصر
 ليالي السنة على شمس اللأمة اكلوا في فاقته بقضاء العشاء ثم وردت
 بخوارزم على الشيخ الكبير في السنة البقاة فاقته بعموم الوجوب
 فبلغ جوابه اكلوا في فارس من ياله في عامته بجامع خوارزم
 ما تقول فيمن سقطت الصلوة اخرى واحدة محل كيف لا وحسن
 الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقة او جلاها مع
 الكعبين كم فرائض وضوء قال ثلث لفوات محل الرابع قال قلت
 الصلوة الخاتمة فبلغ اكلوا في جوابه فاستحب ووافقه فيه ولا
 والابن الرهام عليه غير اض قد اجابا عنه في وقت ظهور النور
 وانكث والظلمة والفكر بحيث يرى النور في موقع نيل

سببا
 او
 مقصدا
 يعيد
 انشاء
 ويعد
 الوتر

في الشرح والشرح في صلوة العشاء بنوب

عندنا انما نعلم
 عطف نفيس

عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام لا تقربوا بالحق فانه اعظم
 وقد قالوا في ذلك انما ايضا ان يبداء في وقت يمكن ان يصلي فيه
 على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر ان كان على
 غير طهارة يمكن ان يتوضا ويعيد اعيا وجه السنة قبل خروجه
 ثم السجدة الفجر عندنا عام في الازمنة كلها الا في صلوة
 الفجر يوم النحر مرة واحدة فان المستحب فيها التقليل اجماعا
 توسيعا لوقت الوقوف ويستحب ايضا عندنا الا ببرد الظهر
 في القيف لقوله عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة
 فان شدة الحر في جهم ويستحب تقربا في الشتاء ويستحب ايضا
 عندنا في غير العصر في كل الازمنة الا يوم الغيم فيم تنقير الشمس
 ويكره ان تؤخر الى ان تنقير قرص الشمس لان عليه السلام كان
 يصلي العصر والشمس مرتفعة بضاة نقيية فالمتبعة لتغير القوس
 لا تنقير الضوء فانه يحصل بعد الزوال في صائر القوس بحيث
 لا تخاف فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي ويستحب
 ايضا تعجيل المفوب في كل الازمنة الا يوم الغيم لقول رافع بن
 صريح كنا نصلي المفوب مع النبي عليه السلام فيصرف احدنا
 وانه ليظهر مواقع نبليه وعن ابن عمر انه اذا حاض بد النجم فاعتق

في الشرح والشرح

انما نعلم

رقية و هو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية بكه
 تأخير المغرب عند محمد في رواية عن أبي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن
 عن سالم بن عبد الله بن جعفر والصحاح انه يكره الا انه عذر كالسفر والكون على
 الاكل ونحوه او يكون التأخير قليلا وفي التأخير تطويل الوضوء طافا
 انتهى وتأخير صلاة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب بقوله
 عليه السلام لو ان الشيطان علم اني لم تأخرتم ان يؤخر العشاء
الى ثلث الليل او نصفه وتأخيرها الى ما بعده الى بعد ثلث الليل
الى نصف الليل مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها الى بعدة الى ما بعد
نصف الليل الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بغير عذر لانه يؤدي الى
 تقصير الجماعة اما اذا كان بعد فلا مكروه واما تأخيرها في الوتر فلا
 اصل فيه ان الافضل انه ان كان لا يتق بالانتهاء او تر قبل النوم واذ
 كان يتق بالانتهاء فتأخيرها الى آخر الليل افضل لقوله عليه السلام
 من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم
 آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك
 افضل واذ كان اليوم يوم غيم فالسجدة في الفجر والنظر والمغرب
 تأخيرها يفي بان غير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشرعي
 بسبب بقاء الوقت قال في المحيط المرام من تأخير المغرب قدرا

في التأخير الشرعي

ما يحصل التيقن بالغروب ويستحب في يوم القيمة في كل من العصر
 والعشاء تعجيلها المراد بتعجيل العصر قد ما يقع عنده ان لا
 لا تقع حال تقبيل الشمس وتعجيل العشاء وتعجيل قليلا على الوقت
 المعتاد كذلك في المحيط مثلا تقل أي عنة نحو في المطر وروى الحسن
عن أبي حنيفة التأخير في الجمع يوم القيمة لانه اقرب الى الاجابة
ان تقع قبل الوقت لما لاوقات التي تكثر فيها الصلوة فحسب
المراد من الكراهة ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه
والصلوة في الكراهة في الفرض كالقوات تمنع الصلوة لوجوبها
كامل وكذا الواجبات الفائتة كسجدة ثلثا ووجوب تلاوة في
وقت غير مكروه وجبارة حضرت فيه والوتر لانه وجب كامله
فلا تؤدي ما قصه والكراهة في التطوع لا تمنع الصلوة ولكنها كراهة
عزيم وتخيلا ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة كانه
عند طلوع الشمس وعند غروبها الا غير يومه ووقت الزوال والشمس
عليه السلام عن الصلوة في هذه الاوقات واستثناء يومه
لانه يقع عند الغروب لانه وجب قضا فاداه كما وجب بخلاف
غير يوم آخر وغيره من القوابت على ما حقق في الشرح وفي كتب

في التأخير الشرعي
 في التأخير الشرعي
 في التأخير الشرعي
 في التأخير الشرعي

الاصول وروى ابو يوسف في المشورة عنه انه يجوز التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليل وجوبه في الشرح
 ولا يبيع فيها اي في الاوقات المذكورة صلوة جنازة ولا يكره
 السلاوة اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير كراهة ولا تقدم ولا
 يسجد فيها لغيره لانه من اجاء الصلوة ولو قف فيها فرضا اي صلوة
 مفروضة بعد العلم بغيرها على ما قدمناه وان فيها اي في وقت
 من الاوقات الثلاثة اية سجدة فالأفضل ان لا يسجد فيها ولا في غيره
 من الثلاثة فانه سجدتها في ذلك الوقت لا يبعد لانه اذا ما
 وجبت وكذا ان سجدة في غير وقت تلاوتها من الاوقات
 الثلاثة تقع عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت الجنازة
 في وقت من الاوقات الثلاثة فصلى عليها فيه تصح و
 والافضل ان تصلى ولا تؤخر لانه التجلي فيها مطلوب مطلقا
 لا ينافي حضورها في وقت غير كراهة واما الوقوف الاخر
 من طائفة فانه يكره فيها التطوع فقط ولا يكره فيها
 الفرض ولا الواجب لنفسه يعني الغوايت و صلوة الجنازة
 وسجدة السلاوة بخلاف المذكور وللاربع بالشرع و معنى
 الطواف فانها تكره لوجوبها لغيره او هما اي الوقوف

الرواية في السجدة
 والاربع بالشرع
 والاربع بالشرع

المذكور ان ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا
 الوقت التوافل كلها الا سنة الفجر لقوله عليه السلام لا صلوة
 بعد الفجر الا سجدتين يعني ركعتين وبعد صلوة العصر غروب الشمس
 لانه عليه السلام نهى عن الصلوة بعد شروق الشمس وبعد العصر
 حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع
 حكمه لانه لا يكره بل في غير المغرب بسببه سجدتين يجزئها وتقدم
 كراهة التأخير وكذلك يكره التطوع اذ خرج الامام اي صورة على المنبر
 للخطبة يوم الجمعة لما روى عن ابي بكر الصديق كالحق في الراشدين
 وخواتمهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وكذا
 يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا حقه قاضيان
 وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره كجدة الاقامة ما لم يشع
 الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة ان يعلم انه يدرك
 الركعة الثانية او تشهد على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية
 السجدة اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى وكذا
 ويخبره الى التحققة بل يكره في جميع ذلك ان يصلي من اجله للقف
 او خلف الصف من غير ما يل بل يصلي في المسجد الصحيح ان كان الامام
 في الشجرى وبالعكس او خلف سطوة من كان قد شرع

الرواية في السجدة
 والاربع بالشرع
 والاربع بالشرع

الرواية في السجدة
 والاربع بالشرع
 والاربع بالشرع

الرواية في السجدة
 والاربع بالشرع
 والاربع بالشرع

لأنه وإن لم يكن له لا يغيره لكن كونه قضاها بعد صلاة الفجر فنية
 التمس لأن يفعل ذلك بغيره بعد ارتفاع الشمس على كل حال فهو
 غير أن السنة كما كانت فلا فائدة في هذا التكلف وقيل
 بغيره بعد صلاة الفجر وهو صحيح ما تقدم من أن الكثرة موجودة
 فيه ولو شرع في أربع ركعات قبل طلوع الفجر فلهما مع ركعتي منها
 طلوع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير أن يسلم تسب
 صلاة حاتبة الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما أي عن ركعتي الفجر
 وهو أي قولها أحد الروايتين عن أبي حنيفة وهي ظاهر الرواية بناء
 على أن السنة تؤدي بطلان نية الصلاة وهو الصحيح وروى الحسن
 عنه أنها لا تسب وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن أنه أي
 الشان لم يطلع الفجر وقتها أي بعد ذلك أنه أي الشان كان
 قد طلع الفجر فعند المتأخرين بجزئية تلك الركعتان عن ركعتي الفجر
 وهذا أيضا هو ظاهر الرواية ولو شك عند صلواتك الركعتين
 في طلوع الفجر واستمر شكك لا تجزئ ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر
 وإذا طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر محال أو قدر رجع تنبأ
 الصلاة أي كل هذا هو المذكور في الأصل وقيل ما دام الإنسان
 يقرر على النظر إلى قرص الشمس الصلاة فإذا انجبر عن النظر إليه

كتبه
 بعد النسخة
 دار الشريعة

تنبيه

تنبيه وقيل بغيره فنية تنبيه وقيل بغيره فنية تنبيه وقيل بغيره فنية
 وإن نظروا فلا وهذا أيضا قول ولو طلعت الشمس والمطلع في حال
 أي في أثناء صلاة الفجر تنبيه وقيل بغيره فنية تنبيه وقيل بغيره فنية
 التسبب الكامل ولو غابت الشمس في حال صلاة الفجر لا تقدر
 لعرض الكمال عليها واجب التسبب القص وقيل بغيره فنية تنبيه وقيل بغيره فنية
 الشرط أن يس النية وهي قصر كون الفعل لا يشترط في العبادة
 قصد كونها لله فالصحيح أن الله تعالى وما امره إلا بعبادة المؤمنين
 له الدين المصلحة إذا كان متنفذا كيفية مطلقة نية الصلاة ولا يشترط
 تعيين كونه ذلك التقل سنة مؤكدة أو غير مؤكدة ولكن في التراجع
 اختلف أي خالف بعض الشيوخ المتقدمين فأنهم قالوا لا يصح
 أنه أي فعل التراجع لا يجوز بطلان النية بل لا بد من تعيينها والمذكور
 في فتاوى قاضيان أن الاختلاف في التراجع وفي السنة المؤكدة
 وصح أنه لا يجوز بطلان نية الصلاة لافي التراجع ولا في السنة
 وذكر المتأخرين أن التراجع وبغيره تنادي بطلان النية
 وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه
 في الشرح والمصنوع قاضيان حيث قالوا لا يصح أنه أي التراجع
 لا يجوز بطلان النية ثم قال بناء على ذلك والاختلاف في نية التراجع

تنبيه
 تنبيه
 تنبيه

ان ينوي الخروج نفسه او ينوي سنة الوقت فانما هي السنة
 في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل يكون خارجا من الخلاف
 عليهما قالوا ولا احتياط يخرج من الخلاف في السنة ان ينوي السنة
 نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي ^ص ولو نوى في صلوة الوتر
 او في الجمعة او في الصلوة العيية فانه ينوي صلوة الوتر في غير ذلك
 ينوي صلوة الجمعة و صلوة العيد اي بشرط التعيين اتفاقا
 ولا مطلقا النية وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور
 وقضاء ما لم يشرع بالشرع وغيره وفي صلوة اجازة ينوي الصلوة
 لله تعالى والدعاء للميت اذ هذا يتميز عن غيره والمفترض المنذور
 لا يكفي نية مطلقا الفرض ما لم يقبل في نية الظهر والعصر مثلا
 لتمييز ما شرع فيه عن غيره من الفروض والافرق في ذلك بين المنذور
 وغيره فان نوى فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم يكن الوقت
 قد فرج اجماعه ذلك الا في الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر
 لا الجمعة الا انه امر بالجمعة لاسقاط الظهر وذكر قاضي ان لو كان
 عندنا ان فرض الوقت الجمعة جاز ولا يشترطية اعداد الركعات
 اجماعا كونها معينة معلومة ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز
 ما صلا الا في نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج

ما صلا به تلك النية عن الفرض عندك كيف لقوة الفرض فلا يبرأ
 منه الضعيف خلافا لما قد لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع
 ولو افترج المكتوبة اي نواها ثم ظهر انها تطوع فصلى على نية التطوع
 حتى فرغ من صلاته فهي اي صلاته هي تلك المكتوبة التي شرع فيها
 تأويلها اذ لا يشترط تحقبات النية الا في الصلوة ولو كبر ينوي
 التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير رعا في الفرض وينطلي نية
 التطوع ولو صلا ركعة من الظهر ثم افترج تأويلها العصر او التطوع
 بكبر يعلق بافترج فقد نقص الظهر وصح شرعه في كبر تأويلها وكذا
 شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كبر ينوي الشرع في النية
 اي نافذة كانت يصير قضا للمكتوبة بشرط رعا في النية او كان
 من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوي الا قضاء بالامام فانه يصير
 شرعا في كبر تأويلها في الصلوة مقتديا بقضاء للصلوة منفردا
 للمفارقة بينهما من حيث الصفة وان صلا ركعة من الظهر ثم كبر ينوي
 الصلوة الا ان كان في الصلاة الواحدة من غير ان يركعها في جماعة
 وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر
 بطلت تلك الركعة كذا في الحاشية ويجوز ان يكتفي بتلك
 الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقية الظهر حتى انه لو كان في

وضع اربعاً اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد سقطت
 ولم يقدر على راس الركعة من صلاة التي هي ثلثة بعد ذلك التكبير
 فسدت صلاة تركه فضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى مكوثاً
 معها احد يومها دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت
 الظاهر ظهر من اليوم وعصره معها في اي النية التي هي المكتوبة التي
 دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها لا تترجمها ولو نوى فائتين
 فهي اي النية الاولى منها لترجمها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب
 ولو نوى فائتين ووقته معها بان فائتين الظاهر فوى في وقت
 العصر الظاهر والعصر فوى اي النية للفائتين اذا كان في الوقت كسنة
 كذا ذكره في الخلاصة عن المنع وذكره عن الجامع الكبير انه لا يغير رعا
 في واحدتها والمصاحبة اختار من المقتضى فذا قال الا ان يكون في آخر
 وقت الوقتين فكلون النية للوقت لترجمها ووقته انما
 الى كون المصاحبة ترتيب وان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا
 يفتح واحدة اذا كان في الوقت كسنة للنية ام ولا يحتاج الا ان يفتح
 الاقتداء به في نية الامامة حتى يترجم على نية الانوار فاقترن به
 يجوز الا في حق جواز اقتداء النساء فانه اقتداء به لا يجوز ما لم
 ينوان يكون اماماً لهم او يترجمه عنهما فلا فائتين واما المقتضى

فبوي

فبوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض
 والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج الى تعيين نية الصلوة
 ونية المتابعة وان نوى الاقتداء بالامام ولم يبين الصلوة بخبره
 ذلك وهذا قول البعض وذكره قاضيان انه لا يجوز له الاقتداء
 لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النفل فلا يفتن احد من
 التعيين وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم
 يجوز ولكن عدم الجواز وان نوى ان يصلي صلاة الامام ولم يبي
 الاقتداء لا تجزئه شرطية نية الاقتداء في النية وقال بعضهم اذا انظر
 تكبير الامام ثم تكبر بعد بغير شروع في صلاة الامام وان لم يخبره
 الاقتداء لقيام الانظار مقام النية وان نوى الشروع في صلاة الامام
 الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تجزئه ذلك في صحة الاقتداء
 والاصح انه تجزئه قاله قاضيان وقال طهر الدين ينبغي ان يترجم بقول
 الشروع في صلاة الامام واقتربت به وذلك للاقتداء بالخروج
 من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلاة هو فبوي
 صلاة الامام والاقتداء به يجوز ولو يبين صلاة الامام في غير الجوز
 وان نوى ان يصلي صلاة الجمعة ولم يبي الاقتداء بالامام جاز
 عند البعض وهو المخرج لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنيها مستند

للافتاء وان نوى الافتاء بالامام وكان لم يخطب اليه من هو
 ام نوى الافتاء كالمطابق وكذا ان نوى الافتاء بالامام وهو
 بطلان ان اى الامام زيد فاذا نوى الافتاء ايضا اذ ليس
 ونسبة تقيد الا اذا قيدت بقية قال فتدبر زيد نوى الافتاء
 بزيد فاذا نوى الافتاء بغيره يكون نية مقيدة بغيره ليس هو
 الامام وفي الاول نوى الافتاء بالامام والافضل ان نوى الافتاء
 بغيره قال الامام الله اكبر لغير مقيد بما يصح كذا ذكره في المحيط
 وهو قوله ونحوه نية الافضل مقارنة بغير المقيد بغيره
 ولو نوى الافتاء حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند
 اكثر المشايخ وان لم تحضر النية عند الشروع ولو نوى الشروع
 في صلاة الامام وكبر على ظن ان اى الامام قد شرع قبل شروعه
 وهو اى والحال ان الامام لم يشرع لم يشرع في صلاة الامام لانه
 قصد الشروع في الحال في صلاة من ليس بمصل ومن صلح سنة ولم
 يعرف النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس ان ظن ان
 الكل اى كل شئ يصلي به فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض وان
 لم يعلم ان فيها فريضة وانما ان بعضه فرض وبعضه سنة ولم يعلم
 ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنة في
 الاصل

اذا
 في الصلاة عليه قضاء الصلاة
 في الصلاة عليه

اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتضى به احد ان كان في صلاة السنة
 قبلها كالمقرب صحت صلاة المقيد وان كان في صلاة قبلها
 سنة منها كالفريضة والظاهر ان صلاة المقيد وان كان الرجل
 شكا في بقاء وقت الظهر مثلاً فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء و
 وقيل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت
 قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المنكر كذا ذكره في المحيط
 القضاء بنية الاداء وعلى صحة عليه عندنا واما بنية ظهر
 الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجزى صريح به في
 فتاوى فاضلان وغيره وليس من القضاء بنية الاداء انما
 القضاء بنية الاداء في اى نوى ظهر اليوم وهو بطلان ان
 الوقت لم يخرج وذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز بطلان
 وان لم يعلم خروج الوقت فهو ايضا لان فرض اليوم محتمل للوقت
 والفاضية والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن صلا الظهر
 اى ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الاضطرار ونوى ان هذا ظهر
 يوم الثلاثاء اى ظناً ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان ظهر منه
 فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اى تبين ان ذلك اليوم

في الصلاة عليه
 في الصلاة عليه

يوم الاربعاء والظلمة جازية والظلمة اي هو في تعيين
 الوقت اي اليوم الذي الظلمة منه وذلك لا يفر اذا حصل
 تعيين الغرض ولو شرع في صلوة ما اي صلوة من الصلوة
 هي عليه بظن انها السنية اي من صلوات يوم السبت فاذا
 هي اي ظن ان تلك الصلوة التي شرع فيها انها هي احب اليه اي
 من صلوة يوم الاحد بان كان عليه ظن منها فظنه ظهر يوم السبت
 فصداه بتلك السنية فظهر ان لم يكن عليه الا ظن يوم الاحد لا يصح
 تلك الصلوة ولا يخرج من ظهر يوم الاحد الى اي عليه لانه صلاها قبل
 وقتها بنية حيث نوى اضافتها اليه يوم قبل وجوبها ولو كان
 بالعكس لم يشرع في صلوة عليه على ظن انها احب اليه فاذا جازية
 تقع لانه اضافها اليه وقت بعد وقت وجوبها والمستحب في السنية
 ان ينوي ويفعل قلبه ويكلم باللسان بان يقول اصلي صلوة
 كذا فالنية بالقلب حشرط اللازم والتكليم باللسان مستحب
 هذا هو المختار اخاره صاحب الهداية وفيه وقيل ان التكليم
 باللسان يترتبة ولو نوى بالقلب لم يتكلم باللسان جازية خلافا
 بيان الاشارة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح
 الطحاوي والافضل ان ينقل قلبه بالنية ولو ساء بالاكبر يعني فغيره

التكبير

التكبير ويده بالرفع والاعوط والنية من حيث الرمان ان ينوي
 حاكوة مفارقات التكبير ومخالطة الله اي ان تكون النية موجودة زمن
 التكبير كما هو مذبح الشافعي فان وجود النية زمن التكبير شرط
 عنده فلذلك كان هو الاوطع عند الخروج من الخلاف وذكر اننا طغى
 في الاجناس ان من خرج من منزلة تكبيره الفرض بالجملة فلي انتهى الى
 الامام كبر ولم تحضره النية في تلك السنية ان كان جال لو قيل
 له اي صلوة فعلت ان يمكن ان يكسب من غير ما مل يجوز صلاته وانما
 هو المراد بما روي عن محمد بن نويرة عن الوضوء انه يصلي الظن والعلم
 مع الامام ولم ينقل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني لو كان
 المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازية صلاته
 بتلك النية ومثله عن الشيخ وابي يوسف فعلا ان الصلوة
 بالنية المتقدمة اذا لم يفضل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلوة
 وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا يفتح الصلوة بالنية المتأخرة
 في ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان عنده يجوز بالنية المتأخرة قيل
 الى الشافعي وقيل الى التعريف وقيل الرفع منه وهو في غاية البعد
والشافعي في الصلوة اي اركانها التي توجد ما عينها المجموع في
 فربعض منها استقر ايضا على الوفاق بين المشايخ ومنها استثنى

وان قالوا ان التكبير شرط في كل صلاة
 وانما هو شرط في كل صلاة

وقيل لا يكفي مع

على خلاف بينهم وهي التي هي التفتق عليها بكثرة الالاف
 الافتتاح وهي وان غدت مع الاكوان في جميع الكتب فانما ذلك
 شدة الصلوة باللائحة ركن بل على شرط باجماع المشايخ خلافا
 للحنابلة حتى لو كان حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير او مكثوفا
 العورة او نحوها وقبل دخول الوقت فالقيا بالوتر قبل التسليم او قبل
 او دخل الوقت مع اشتراط جاز وشرع وعندها خلافا لهم والقيام
 والاقامة والركوع والسجود والقبلة الاخيرة مقدار قراءة التشهد
 لاجماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك القبلة الا في وقت
 كغير الاركان فكانت ركنا خلافا لما يركب فانها تسنة غير اتم
 الخروج من الصلوة بضعه اي بالفعل التماس من المصطفى ففرض عند
 ايجاز خلافا لها وتظهر فائدة في المسئلة اثنتي عشرة سنة على ما يمكن
 ان شاء الله تعالى ودليل فرضية انه لا يتوصل بفرضه الا بالجملة وما لا يتوصل
 الى الفرض الا به يكون فرضا وتعديل الاركان وهو الطمأنينة وزوال
 اضطراب الاعضاء واطمأنينة قد تسببه فرض عند ابي حنيفة والامة
 الثمينة حديث ابن مسعود انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من صلوته
 لا يقبل الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي المتن صلواته كان
 ظهره موحا للرواية بالجمع والوجوب انه ظني لا ثبت به الفرضية

وتحقيقه
 في المتن المذكور
 في المتن المذكور
 في المتن المذكور

وتحقيقه في الشرح ثم شرح المقتض تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجمالا
 فقال ولا يجوز في الصلوة الاجتباء الافتتاح لاجماع الامة على ذلك
 وهي قوله اي قول العبد لله الكبير ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف
 فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيها الشافعي ايضا
 ثم عند الجسر ان كان بحسب التكبير بعد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله
 بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم
 او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او تبارك الله ونحو اي غير المذكور
 من السماء الله تعالى وصفاته التي لا يشرك فيها كالمؤمن والخالق
 والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر
 على كل شيء والترجم لعباده اجابة ذلك عن التكبير لان المقصود به
 التظيم وهو حاصل كما ذكره بقوله تعالى وذكر اسم ربك فعص و لو
 افتتح الصلوة بالله ثم اي بقوله اللهم في غير زيادة او قال يا الله
 يفتح اقتضاه لان ثمة تكبير الله التظيم والتفريع وخالف الكوفي
 اللهم غفر لي والشيخ منجب البصري يمان مفاه يا الله فقط
 المشددة عوضا عنها في النداء ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي
 اربقني او قال استغفر الله او اعوذ بالله ولا حول ولا قوة الا
 بالله او ما شاء الله لا يفتح شرعه لان المقصود بهذه الازكار ليس

في المتن المذكور
 في المتن المذكور
 في المتن المذكور



محض التعظيم لا يوجب السجود في الصلاة وكذا لو قال
بسم الله لا يوجب شروعه وكذا لو ذكر الله تعالى بوصف يغيره كالرحيم
والكريم والآن ينوي به ذاته تعالى في الكفاية لا يظهر الاصح
ان الشروع يحصل بكل اسم لله تعالى وجعل كذا ذكره
الكوفي وافته به الميراثاني انتهى ولو قال الله من غير زيادة
يظهر ان رعا عنه في حقيقته روح ففقد في رواية الحسن عليه وفي ظاهر
الرواية لا يغير رعا ذكره في خلاصته عن التبريد وفيه خلاف
مخرج وفي الكافي ان قال الله صارت رعا عنه لان تعظيم
خالص انتهى وان قال الله اكبر ربا داخل الف بين الباء
والراء لا يغير رعا وان قال ذلك في خلال الصلوة فقد
صلوته وقيل لانه يحرم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبير التحريم
وهو الظاهر وقيل يغير رعا ولا تقصص لانه اشباع والاول
اصح ولو قال الله اكبر كما في الضعيف اي الرخوة كما ينطق ببعض
اهل البيت فيختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه لا يغير
شرا على الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قوله اللهم
عليه مناه واما الكافي الرخوة فلا خلاف في انه يغير رعا وذكر
في الحيط الا انه ذكر مسئلة اللهم عقب ذكر الكافي الرخوة مع ذكر

الخلاف
الاصح العويط

الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها هو ادخل المذنب في الف تعظيم الله كما
يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه فصدارة ان حصل في الشرا
عند اكثر المشايخ ولا يغير رعا به في ابتداءها ويكفي لو تولى الله
استفهام ومقتضاه الشك وقال مجروح بن مقاتل ان كان
لا يغير بينهما اي بين المذنب وعدمه لا تقصصا ولا استفهاما فيجوز
ان يكون للتقريب لكن الاول اصح لان مثل هذا الجمل لا يصلح عند رعا
والان لا يصلح ان يقرأ رقا ولو افسح اي كبر مع الامام
وقرأ من قبل الله قبل قرأ الامام من قوله الله لا يغير رعا في
ظاهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله
الله قول الامام الله او بعده ولكن في قوله اكبر قبل قرأ
الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يغير رعا به ايضا لانه انما يغير رعا
بالكل اي مجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر فقط فيقع الكل في
وكذا لو ادرك الامام راعيا فقال الله في حال القيام ولم يقع
في قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يغير رعا به لان الشرط وقوع الركعة
في محض القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتد به لا يغير رعا
في صلاة الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يغير رعا في صلاة نفسه
في رواية التواتر وقيل يغير رعا في صلاة نفسه اليه اشار

وان استلحق على جنبه الايمن وقصته توجب اليه القبلة وان لم يجز
ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع الايام
ثم اصابه في الصلوة عنه في رواية ولكن لم تسقط اذا كان
يعقل في رواية سقطت عنه بالكلية وان كان يعقل اذا زاد غيره
على يوم وليله ولا يوي بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وهذا ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف رحمه الله يوي بعينه وبجانبه ولا بقلبه وعن زفر
يوي بقلبه ايضا وكذا عندنا في قبيح اذا سبى ابي زال غيره
عن الايام بالسر وقوله نظر ان كان يعقل الصلوة في حالة المرضي
والجرح عن الايام بالسر فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى في
قوله اخرت عنه ولا تسقط والاشي وان لم يكن يعقل الصلوة فلا
يلزمه القضاء وصار كالمعتق عليه فانه ان الاغناء افضل من يوم وليله
ففي ما فات من الاغناء وان كان الاغناء اكثر من يوم وليله
سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذا المريض
الحاج عن الايام بالسر ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم
وليله سقطت وان كان يعقل التسقط وان كثرت بل يوجب
ومن القدرة قال صاحب الهداية صاحب المنافع هو الصحيح
رواية الثانية وانما سقطت عنه اذا زاد غيره على يوم وليله وكذا

يعقل

يعقل الصلوة لا يلزم القضاء اذا لم يوجبه قاضيان وصاحب المحيط
واخره شيخ الاسلام وفيه الكسب وما صح صاحب الهداية في صحيح
والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليله من حيث ان
عنه بغيره فاذا زاد على الزيادة ساقط القضاء وعند
مخرج من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على خمس سقطت
والا صح في المبسوط والذرية قول مخرج بعد ذلك خلاف سيبويه
ابن يوسف رحمه الله في الاغناء انما هو طمس في الغيب عن الزوال
فالسنة بعد الزوال في الغيب سقط عنه القضاء عندنا ولا يسقط
عند مخرج ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يقع في المدة وان كان يعقل
ولا يفتيه معلوم كما يخفى مرضيه عند الصبح فيفقد قلبه لم يعقل
الاغناء فهو افاقة معتبرة تبطل ما قبلها من الاغناء وان لم يكن
لها وقت معلوم لكنه يفقد بفتنة ثم يفقد فلا اعتبار بهذه الاوقات
ولو زال عقله بالبحر اكثر من يوم وليله يلزمه القضاء عند ابي حنيفة
رخ لا يلزمه وان قدر المريض على القيام دون الركوع والسجدة
ان كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا
بل يجوز ان يوي قاعدا هو افضل خلافا للزفر والثلثة فانما عدم
يلزمه ان يوي قائما وذكر في الذرية انه قد روي عن القيام والركوع

هذا هو الوجه في الرواية الاولى
والثانية في الرواية الثانية
والثالثة في الرواية الثالثة
والرابعة في الرواية الرابعة
والخامسة في الرواية الخامسة
والسادسة في الرواية السادسة
والسابعة في الرواية السابعة
والثامنة في الرواية الثامنة
والتاسعة في الرواية التاسعة
والعاشرة في الرواية العاشرة

وهو السجدة يعني بقدر ان يقوم واذا قام بقدر ان يركع ولكن
 لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايام
 عليه السلام بفهمه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل يجوز ان شاء
 او منى قائما واذا قاعدا فلو قال وله ان يصلي قاعدا بالايام
 كما في اصوب والايام قاعدا افضل لقوله من السجدة وذكر الزاهد
 انه يؤم للركوع قائما والسجدة قاعدا ولو عكس لا يصح رجل
 في خلفه جرحه بسجل اذا صلى بالركوع والسجدة لا يصح بهما بل يصح
 قاعدا بالايام وهو الافضل لقائما كما مر وذلك لان الصلوة بالايام
 هو في الصلوة مع احداث شيخ كبير اذا قام في الصلوة لسكن اي نزل
 بوله او كان به جرحه تسيل وان جلس اي صلى جالس بركوع وسجود
 لا تسيل كونه ولا تسيل البول فانه يصلي جالس بركوع وسجود لا يجزئ
 غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد سال بوله او انقضى رجه فانه
 يصلي قاعدا بالايام قائما واما لو كان جالسا يصلي قاعدا بسجل بوله
 او جرحه وغير ذلك ولو صلى مستقبلا لا يسجد له لا يسجد شي
 فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء لا يجوز لها
 عذر كالصلوة مع احداث فخرج ما فيه الاتيان بالاركان وعن
 محمد بن النوار انه يصلي مضطجعا ويؤتي العورة بخلة احداث

صدقة
 الاولى
 من

لا تسجد
 بركوع

قاعدا بالركوع
 في جميع

في جميع ذلك ما ذكر من القبول ولو كان جالسا لو صلى قائما ضعف
 عن المرأة ولو صلى قاعدا قدر عليه يعني قاعدا بقراءة لا بالصلاة
 بل بقراءة كالصلوة مع احداث لا يجوز لها عذر كخلاف الصلوة مع القعود
 يعني بالذي يضعف عن المرأة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على
 القراءة اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه
 ان يؤم قاعدا فتر قائما والباقي قاعدا والتقييد بالشيخ اتفاق
 اذا توفى بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان جالسا لو صلى
 سترع قائما لم يقدر قاعدا ان اي قربة وقت الركوع يقوم و
 ويركع ان قدر على ذلك والا فليصل منفردا وقبل يصلي مع الجماعة
 ويركع القيام ولا العادة في شيء مما تقدم اجماع المربين
 يقدر في الصلوة اولها الا انما يقدر في التشديد استطاع
 وهو قول زفر وعليه الفتوى لانه موقوف في الصلوة وفي رواية
 عن حماد بن عيسى يقدر كقراءة وقيل يقدر في حاله التشديد
 كقراءة الصلوة والظاهر هو الاول وعند الضرورة يقصر
 وفي الضرورة امره بخرج رأسه ولدا وخافت فوت الوقت
 توضأت ان قدرت والاشمت وجعلت رأسه ولدا في
 قرا وخفية وصلت قاعدا بركوع وسجود فان لم تستطعها

في جميع ذلك ما ذكر من القبول ولو كان جالسا لو صلى قائما ضعف

عن المرأة ولو صلى قاعدا قدر عليه يعني قاعدا بقراءة لا بالصلاة

بل بقراءة كالصلوة مع احداث لا يجوز لها عذر كخلاف الصلوة مع القعود

يعني بالذي يضعف عن المرأة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على

القراءة اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه

ان يؤم قاعدا فتر قائما والباقي قاعدا والتقييد بالشيخ اتفاق

في صلاة النافلة

تؤتى أي تصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلاة لأن الصلاة
الصلاة لا تسقط عنها ما لم يخرج أكثر الولد ويخرج الدم فتقصر
رجل شئت أي شئت براه وليس معه أحد يؤمنه أو يسمعه فالحج
وجهه وذراعيه على الحائط بسبب التيمم ويصلي ولا يجوز له ترك
الصلاة ولا يفرضه وقصدا في قدر على الوضوء أو التيمم بوجوه ما
فالحاصل أنه لا يفسد في ترك الصلاة مع الامكان بأي وجه كان
فانظر إليها العاقل وتأمل في هذه البائس التي بينها الأعمى
هل تجد فيها عذرا غير العجز التام لأن خير الصلاة غير وقصدا فضلا أنه يمتنع
عن تركها وأوبلاء في كونه تفتيح فيل معناه الفضيلة بسبقها عن طريق الصلاة
النسبة وقوله لتاركها أي التارك الصلاة التفتيح وادعو
الفضيلة إليه ثم بسبب تركها في الأيام العظمى الموجب للعقاب
الليم قال الله عز وجل فخفف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة فلم
يعتدوا ووجهها وقبل تركها ولم يفتوا عليها وعن جماعة
منهم من يوجب موافقتها واتباع الشهوات فسوف غيب قيل
أي ضللا أو قال أحس عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا
وقيل هو واد في النار شرا وأبعد فعر فيه يقال له
الشر قبله قيل أبار في جهنم يسيل إليها الصدر والفتحة في باب

الناسير
الفتحة

في صلاة النافلة

في صلاة النافلة

الناسير يوم النبي ثم أنه ذكر الصلاة يوما فقال من حافظ
عليها كانت له نور أو بركا ونجاة يوم القيمة ومن لم يحفظ
عليها لم يكن له نور ولا بركا ولا نجاة وكان القيامة مع فاروق
وفوقه ومن كان في الدنيا خلف والأحداث في ذلك كثيرة
ذكرنا ما فاتها في الشرح وإن صلى الصلح بعض صلاة قائم في
بيت في شائها مرضا أو عذرا أو شئ من القعود فيها فاعذر
وبسبب أن قدر على الركوع والسجود ولو لم يكن قاعدا لم يستطعها
أو مستقيا أو على جنبه أن لم يستطع القعود فيها بحسب قدرته
وإن كان في صلاة أو في صلاة فاعذر بركه وسجد وضوء من
ذلك المرض في شائها وقدر على القيام على صلاته وانها
فما عذرهما أي عذرا في ضيقه وأبى يؤخر وقال محمد بن يسير
الصلاة لأن اقتداء القيام بالقادر لا يجوز عنده ويجوز عندها
فكذا بناء القيام على القعود وإن صلى بعض صلاة بانها ثم قدر
على الركوع والسجود قاعدا أو قائما يستأنف الصلاة بالانقضاء
لأنه اقتداء من بركه وسجد بالمؤمنين غير جائز فكذا بناء على الامتناع
لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر عليه إجماع الأئمة وقد
فعل النبي ثم ويستثنى من ذلك سنة الف فاشأنا لا تصح قاعدا

لا صلاة له

في صلاة النافلة

في صلاة النافلة

وبعضهم يستثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح فاعذر
 لكن كبره وصفه القعود ومامنة المرض وان افترق التطوع قائما
 ثم اعني اني قد علمت ان يمس له ان يكاد اي يعذر على عصى او على
 حائط او نحو ذلك او يعذر لانه عذر فيجوز اتفاق ولا يكره اما لو
 استكاد بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود وبغير عذر بعد الافترق قائما
 فيجوز مع الكراهة عندنا بجنبة واختار في الاسلام انه يجوز عنده بال
 كراهة وهو الاصح وعندنا لا يجوز هذا ان فعد في الكعبة الاولى
 او الثانية اما لو فعد في الشقة الثانية فينبغي ان يجوز عندنا ايضا
 في غير سنة الظهر واجبة ولو فترها فاعذر ثم قام جازما خلاف
 جواز اقتداء الباقى بالقاء في التوافل اتفاقا ويجوز صلوة التطوع
 على الدابة اي على الارض فبالاتفاق والقيمة عندنا بجنبة اعلى من صلوة
 التطوع على الدابة بالاجزاء الى اى جهة توجهت جازما لمن كان خارج الحرم
 ليس بين ابيته سواء كان في مكة او غيرها من غير جهوز العلماء
 غير مالك رح فانه شرط كونه مسافرا وذكر في الذخيرة عن محمد
 رح وليس مشهورا عنده وعن ابي يوسف انها تجوز في المهر ايضا
 كبراهة وعن محمد رح يجوز معها ولا يجوز عندنا بجنبة المهر اصلا
 فما ذكره المصنف غير سديد وعام بيانه في الشرح ولو افترقا خارج

لو كان في الدابة
 او في الارض
 او في البيت
 او في المسجد
 او في السوق
 او في الطريق
 او في الحقل
 او في الغابة
 او في الصحراء
 او في الجبل
 او في النهر
 او في البحر
 او في السماء
 او في الارض
 او في البيت
 او في المسجد
 او في السوق
 او في الطريق
 او في الحقل
 او في الغابة
 او في الصحراء
 او في الجبل
 او في النهر
 او في البحر
 او في السماء

المهر
 في الدابة
 في الارض
 في البيت
 في المسجد
 في السوق
 في الطريق
 في الحقل
 في الغابة
 في الصحراء
 في الجبل
 في النهر
 في البحر
 في السماء

للمهر دخل قبل التوافل قبل غيرها لا سيما على الدابة وقبل غيرها
 بالنزول على الارض وعليه لا كراهة ولو نزل بعد ما افترقا راكبا قبل
 الفترق يبنى ونمها بركونه ولو نزل بعد ما نزل ركبا لا
 يبنى وعن ابي يوسف يستقبل قبل غيرها وكذا عن محمد وعن زفر بن
 فيه لما صلوة الفريض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعتذار
 ذكرنا في البيت من خوف المرض او العدو او السبع او الطين
 فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في طريق يفت
 الوجه فيه لا يكره مكانا جافا او كان مرضيا يحصل له بالنزول والركوب
 زيادة مرض او يظن بغيره جارية الالام وبالفرض على الدابة واقفة
 مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافترق لا مكان وكذا في
 ركب دابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على العودة
 الركوب نفسها فانه يصليها عليها اي الدابة وكذا لو كانت
 الدابة جوفاء لو نزل لا يمكنه ركوبها الا تعناء ولا يلزم الاعادة
 عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة يبنى للركوع
 والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمريض المصلي فاعدا
 بالاجزاء لا يقدم ولو سجد على شيء فوضع عنقه على ظهر الدابة وسجد
 على سرجها لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجودا بل اجزاء ولو كانت

لو كان في الدابة
 او في الارض
 او في البيت
 او في المسجد
 او في السوق
 او في الطريق
 او في الحقل
 او في الغابة
 او في الصحراء
 او في الجبل
 او في النهر
 او في البحر
 او في السماء

المهر
 في الدابة
 في الارض
 في البيت
 في المسجد
 في السوق
 في الطريق
 في الحقل
 في الغابة
 في الصحراء
 في الجبل
 في النهر
 في البحر
 في السماء

الركعة الاولى

يتم الركعة ثلث مرات واما الفاد على قراءة آية لو كثر
 نصفها مرتين واكثر فلا يجوز عزلة والفاد على ثلث آيات لو كثر
 آية لا يجوز عزلة **والركعة من الفاد** الركوع وهو اي الركوع
 المفروض طاء طاء السري حفظه لكن مع انحاء الظاهر لانه هو المفهوم
 في موضع النسخة ولذا قال وان طاء طاء طاء فليدرك اي قدر فليدرك
 ولم يعدل اي ولم يصل الى حد الاعتدال في الركوع ان كان الى
 الركوع الكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لان ما يقرب
 من النبي ابطى عليه وان كان الى القيام اقرب بانه لم يجر طاء طاء
 طاء في الركوع متكبيرا في ركوعه لانه لا يقدر العاقل قاعا
 رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكيف ذلك الرجل ووقع تكبيرة وهو
 اي والى حال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوة في فلاة
 لعدم صحة شروعه لانه شرط وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام
 ولم يوجد رجل احب بلفظ قد وثبت في الركوع كحفظ
 راس في الركوع تحقيقا لانتقال القيام الى الركوع وذكر
 في عبود الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام واقبله في
 ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة سجدة فركع المتفدي
 وسجد سجدتين تفصيلا لانه انفر وبصلوة ركعة كاملة في

طاء طاء طاء
 بيان

في

في موضع فرض فيه عليه الاقضية ولو انه ادرك الامام بعد ما ركع
 وهو بعد في السجدة الاولى فركعه وسجد سجدتين مع الامام لا
 لا تفصلونه وان كانت لا تحسب له تلك الركعة لان زيادة ما
 دون الركعة غير مفصلة للصلوة واذا ركع المتفدي قبل ركع الامام
 فركع راسه قبل ان يركع الامام فركع الركعة ولو لم يركع الركعة
 الامام ومضى على صلوة مع الامام فسدت صلوة وان ادرك الامام
 وهو في الركوع بعد ان انتهى الى الركعة فركع الركعة غير باخلاف
 له فركع الركعة الى الامام وهو اي الامام راكع فكيف المتفدي ثم تكبيرة
 الافتتاح ووقف حتى رفع الامام راسه من الركوع لا يغير فتوى
 المتفدي مدرك لتلك الركعة بل يكون سبوقا بها وكذا لو لم يقف
 بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع الامام راسه الى صوبه
 القيام اقرب وقال زفر بصير مدرك لتلك الركعة ثم اعلم ان
 مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعض ولو
 نوى بتلك التكبير الواحدة الركوع لا افتتاح جاز ولفت
 نية بشروط وقوعها في حال القيام كما تقدم في ركعة الركوع
 متعلقة باواني ما يطبق عليه اسم الركوع لانه عند جبهته في
 خلافا لمن شرط الطمأنينة عينا بجاهه وذكر في الشرح اي شرح

في الركعة الاولى

وقيل فيه روايتان وذكر التمر تان في ان السدين والقمرين كذا في عدم
 الفرضية وذكر الاكل انه كذا واما بعد من عايناه في الشرح والمعاد
 في وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعها واحدة او وضع ظهر
 القدم بالاصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والآثار
 وقيل في ان المراد بوضع الاصابع توجهها نحو القبلة ليكون الاتي
 عليها والآثار بوضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا لا يجب
 التنبه له واكثر الناس عنى فلو ولو سبب الازدحام في فحده
 جاز وكذا لو كان به عذر من غير السجدة غير الفخذ يجوز على الفخذ
 في المختار ولا يجوز على المختار كذا في المحلصة ولو وضع كفه
 بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو لم يذخر الا انه كبره وسجوى
 السجود على الفخذ قول ابي حنيفة ولم يرد على الامامين مخالفة وان
 سجد على ركبته لا يجوز سجودا كان بعد راول في غير ذلك وانما
 وفي انه اهوى عن احد الاصحاب ان اذا سجد على ركبته بعد
 جاز والآثار وان سجد على ظهر رجل وهو اى وذلك الرجل المسجود
 على ظهره في الصلوة التي يصليها بالبر كجوز سجوده وان سجد على
 ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة
 انما تحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه ويجوز ان مخصوصا

بعذر

بعذر الازدحام فلا يجوز سجوده ولو كان موضع السجدة ارفع الى اعلى من
 موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع البنية فهو جاز
 عليه والآثار وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر كان ازيد فلا يجوز
 عليه واراد بالتبني في قوله مقدار البنية تبني تحريكه ورجوعه زراع
 عرفيت اصابع مقدار ارتفاع البنية المنصوبتين نصف ذراع
 ثلثي عشرة اصبع وفي الازدحام لو سجد لم يضر على كذا دون ضرره
 يجوز كذا الصحيح والاقرب ما ذكره المصنف وان سجد على كور عمامة وهو دور
 يقال كور عمامة وكورا اذا اوى اليها وهذا العمامة عشرة اوتار اى اذ
 ارباب سجد على فاضل فبها اى التي هو لا يسهل اذا وضع كور العمامة او قال
 الشوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا خلافا لثلاثة في وجوه فان عندنا
 لا يجوز والدلائل في الشرح وشروط في صحة السجود على كور العمامة كون
 ما سجد عليه متصلا بالجهة ولو سجد على ما اتصل بما فوق اجنبية لا يجوز
 والابداء كذا في سجوده على غير ما في الارض كما في السجود على القطن وكذا
 ومع هذا كبره اذا كان بلا عذر ولو سجد على كور العمامة فليس عليه
 لا يجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية يجوز وسجد على العمامة
 وان عاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر كسجود بالارض او
 وضع كفيه بسطرة فله على شئ طاهر للسر والسر والسر وكذا ذلك

وكان موضع السجدة ارفع الى اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع البنية فهو جاز عليه والآثار وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر كان ازيد فلا يجوز عليه واراد بالتبني في قوله مقدار البنية تبني تحريكه ورجوعه زراع عرفيت اصابع مقدار ارتفاع البنية المنصوبتين نصف ذراع ثلثي عشرة اصبع وفي الازدحام لو سجد لم يضر على كذا دون ضرره يجوز كذا الصحيح والاقرب ما ذكره المصنف وان سجد على كور عمامة وهو دور يقال كور عمامة وكورا اذا اوى اليها وهذا العمامة عشرة اوتار اى اذ ارباب سجد على فاضل فبها اى التي هو لا يسهل اذا وضع كور العمامة او قال الشوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا خلافا لثلاثة في وجوه فان عندنا لا يجوز والدلائل في الشرح وشروط في صحة السجود على كور العمامة كون ما سجد عليه متصلا بالجهة ولو سجد على ما اتصل بما فوق اجنبية لا يجوز والابداء كذا في سجوده على غير ما في الارض كما في السجود على القطن وكذا ومع هذا كبره اذا كان بلا عذر ولو سجد على كور العمامة فليس عليه لا يجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية يجوز وسجد على العمامة وان عاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر كسجود بالارض او وضع كفيه بسطرة فله على شئ طاهر للسر والسر والسر وكذا ذلك

بخس

جازو الكلام انما هو في الكثرة اما في الكف فيكون بلا عذر واما الكثرة
 ونحوها فيكون عدم الكثرة وعلى الحقيقة انه صلي في السجود على الكثرة
 فتارة رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام
 جاء التكبير وراى تقديرا من انما تفلون اهل بيتك على البركة في
 بلادكم قال نعم قال تبرز الصلوة على الخيش ولا تجوز على الكوفة فاما قل
 انه يكره في البسمة على شئ مما فرس على الارض خلا فاما لك فيما ليس من
 جنس الارض كالجلد والممسح والمنسوج من فطن او كتان فان عنده
 يكره السجود على ذلك والقيود بالظاهر انما هو لازم في وضع الكف فامر
 لا يغير الكف فانه لو سجد على شئ من حيث ينجح وصول اثر النجاسة من التراب
 والطين يجوز على ما مر في فصل النجاسة ثم السجود على الكف او على الكرامة
 واما رفع التراب فان كان له رفع عن حادثة او نوبة لا يكره وان كان له رفع
 عن وجهه وجهه مع عدم التضرر فانه يكره وضعه على القباء ونحوه يجعل
 موضع الكف تحت رجله وسجد على ركبته لانه اقرب الى التوضيع وان سجد على
 فانه ان لم يلبس به بان يلبس حتى يتداخل ويلتصق ببعض اجزاءه بعض
 وكان التوضيع بحيث يغيب وجهه اي وجهات جوفه ولا يكره حمله اي
 صلابته جوفه لم يجر سجوده عليه لعدم استوار جهته على الارض او ما يفسد
 بها وان كان بلبسه جازو سجوده عليه وعلى هذا اذا ايق الخيش رطبا

اوباسا

اوباسا فليعلم ان وجوهه في نسجه انما لا يفسد باللبس
 جازو ان فلا وكذا الحكم اذا سجد على البسمة او لفطن المخلوع او الصوف
 ونحوه ان لم تسجد به تمام السجود لا يجوز سجوده وكذا كل شئ
 كالقش والوسائد وكذا كور العمامة ما لم يلبس به شئ من شئ
 ويكره الصلابة لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الخيش
 وهو نوع من القش او على التربة لا يجوز سجوده لانه لا يفسد
 ولا يضرها لا يفسد بعضها على بعض فلا يكره ان يلبس بها
 ولو سجد على الحنطة او الشعير كوز لان ما يلبس به يفسد بعضها على بعض
 كخشونة ورخاوة في اجسامها اما الارض ونحوه فيجب
 او المخلوع وشبهه من المنفوش اذا كان شئ من شئ في الجوارح جاز
 السجود عليه اذا كان غير متخلخل في الجوارح بحيث لا يفسد باللبس
 وسئل نضر بن يحيى عن بضع جهنمية على حجر مفبر هل يجوز سجوده ام لا
 قال انه وضع الكثرة جهنمية على الارض اي مع ذلك لا يفسد
 الارض لا يجوز والافلا كذا في المحيط وفي الخشب ايضا وحجر كريمة
 طولامن الصنع ومنه ضايف السفل الى جوارح الخشب
 وان لم يضع ركبته في السجود على الارض لا يجوز سجوده
 لا تقدم ان وضعها ليس بضرر والاشد من ان يفسد

فيمنع من السجود
 على ما ذكره
 فيمنع من السجود
 على ما ذكره

فيمنع من السجود
 على ما ذكره
 فيمنع من السجود
 على ما ذكره

فيمنع من السجود
 على ما ذكره
 فيمنع من السجود
 على ما ذكره

الفقرة الأخيرة التي تكون في آخر الصلوة سواء تقربها بقعدة
 أو لا وقد فرض في القعدة هو القعود مقدار اربعين قعدة
 وهو كسبح ما يكون مع نصح الالفاظ لقوله ثم اذا قلت
 هذا او قلعت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بالثلاثين
 اما بقوله التحيات الاله واما بالقعود فقد ذكر ذلك القول والمراد
 من التشهيد التحيات الى عبده ورسوله لا ما زعم البعض انه لفظ
 الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها اي ثمة فرضية القعدة في هذه
 المثل الاولى وهي رجل ضاع النظر ونحوها بان قيد في ثمة
 بالسجدة ولم يقعد على راس الركعة بطلت فرضية صلوة وتلك
 صلوة تقرا ويقيم اليها ركعة اخرى غدا في حرفة واليه يوسف واما
 عند محمد فبطلت اصل صلوة ووجب من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد
 على الثالثة المغرب وثانية الفجر حتى قير ركعة اخرى بالسجدة والثالثة
 من المثل المرفا اذا اقتضى بالمقيم في صلوة في فائتة لا يصح
 اقتداؤه لان القعدة الاولى فرض في حق الم فردونه المقيم
 فيكون اقتداؤه به اقتداء المقرض المستقل وهو غير جائز عندنا
 قيد بالفائتة لا بالوقت في بالوقية يصح لان صلوة تقرب بها
 باقتداؤه به في الوقت لا بعد الوقت والثالثة من المثل

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في القعدة
 في التحيات
 في الفقرة الأخيرة

اذا نكح المصلي بعد تمام الصلوة والقعدة في التشهيد سجد مرة واحدة
 اليها الى السجدة الشراوية بان سجد اربع ثلث الى ذوات القعدة
 حتى انك لم يقعد في التشهيد بعد سجد السجدة اذ في صلوة لا تكون
 فرض في القعدة الأخيرة والرابعة من المثل او تمام المصلي
 في الأخيرة كطرا فلان السجدة في وقت السجدة يقض عليه ان يقعد في
 التشهيد وان لم يقعد في صلوة لان الافعال في الصلوة
 حاله النوم لا تختب ولا تقبر لصدره ولا عين اختيار فكان وجودها
 كعدمها كما اذا فرأى في الصلوة نائما او ركع او سجد نائما وهذا القياس
 في الفقرة الأخيرة والسجدة في الصلوة ففعل تقبيرة التكميم و
 والاشح انها لا تقبر لانها من اجزاء العبادة فلو تداخلى ما اختار وهذه
 المستثناة وهي وقوع بعض افعال الصلوة حاله النوم كمنه وقوعها
 لا سيما في الترويح خصوصا في ليل القيف والناس من هذه المستثناة
 خافون في السجدة في الفجر وفي اخر المسجدين المستثناة في السجدة
 وفي اخر وجوب من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عندنا في حرفة خلافها
 على ما ذكره ابو سعيد البرقي في ان المصلي اذا حدث عن العدم ما قعد
 قدر التشهيد او تكلم او عمل عمدا في الصلوة كالاكل والشرب وغيره
 ذلك تمت صلوة بالاتفاق التمام جميعا فربما وان سجد في

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في القعدة
 في التحيات
 في الفقرة الأخيرة

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في القعدة
 في التحيات
 في الفقرة الأخيرة

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في القعدة
 في التحيات
 في الفقرة الأخيرة

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في القعدة
 في التحيات
 في الفقرة الأخيرة

في هذه الحالة

من غير قوة في هذه الحالة فذكر ذلك كنت صلوة عند ما لم يبق عليه
الاشي واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة بنو خاض وخارج عن الصلوة
وبسبب بغير قوة الكونه فضايفي عليه في ايها حتى لو لم يبق في الصلوة
بعضه بطل صلوة ويبنى على هذا الاصل وهو كونه في خروج بفعل المصل
فوضايفه لا اعتداهم بل عقب بالاشي عشرية وهي المتيقن ان اراد الله
وقدر على استقامه بعد ما قدر الشهد وكذا المتيقن بالمتيقن اذ اراد الله
الماء في هذه الحالة فذكره ان اما قدر على استقامه او كان المصل مائلا على
الوقوف فانقضت مدة ثم بعد ما قدر الشهد او خلع خفيه او لم
يتمكنه او خلع ثيابه لم يثبت ان يراه لا يظن خارج الصلوة فبطلت
لان طهر بعد كثر لاساني اختلف في وجوبه في بعضه او كان المصل
في وضوء في بعضه او كان في وضوء في بعضه او كان في وضوء في بعضه
في وضوء في بعضه او كان في وضوء في بعضه او كان في وضوء في بعضه
من غير تكلف حتى لو تعلم بان غيره لاساني اختلف في وجوبه في بعضه او كان المصل
غائبا فوجوبه في بعضه او كان في وضوء في بعضه او كان في وضوء في بعضه
من غير تكلف حتى لو تعلم بان غيره لاساني اختلف في وجوبه في بعضه او كان المصل
قد الشهد او ذكر المصل في هذه الحالة ان عليه فائتة صلوة قبل هذه
الصلوة هو صاحب ترتيب او لم يثبت في الامام القاسم في هذه الحالة
فانما في بعضه او طلع عليه اي على المصل الشهد وهو في صلوة

الفجر

في هذه الحالة

في هذه الحالة

الفجر في هذه الحالة او دخل وقت الفجر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة
او كان المصل مائلا على الحية فسقطت عنه في هذه الحالة او كان
صاحب غدر فانقطع غدره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوجب
وقت صلوة بانه انقطع وهو في هذه الحالة من الظهر واستمر الانقطاع
في فوج وقت الفجر في هذه المسائل الاشع عشرية في صلوة
بنا على الاصل المذكور وعام بحسنه وتحقيقه في الشرح وقد روي في هذه
المسائل ما لو صلى بالنجاسة لغيره ما لم يلمسها لم يفسد ولا يفسد الشهد وقد
اراد الله وما اذا دخل وقت في الثانية في قضاء فائتة في هذه الحالة
وما اذا اعتقت في وضوء في الثانية في هذه الحالة فلم يستمر في الضوء
في الفرائض وهي الثانية من المختلف فيها فعلى الاركان فائتة عند ما يفسد
فرض كما ذكرنا في اي حديث ابن المهدوم في اول ذكر الفرائض وعند ما
تفعل الاركان في الواجبات وكل من ترك الاعتدال في الركوع و
والسجدة فقال ان اخاف ان لا تجوز صلوة وكذا عن ابن حنيفة وعنه الحسن
من ترك الاعتدال في ركعة الاعتدال اي بركعة في بغير الصلوة بالاعتدال وما
الشيخ في قال بركعة وكونه الفرض هو الثاني والتميز ان الفرض الاول
والثاني جبر للخل الواقع فيه برك الواجب وكذا كل صلوة اديت

في هذه الحالة

الفرا

اذا ثبت فيها حتى لو اذاع محلها سهواً يجب سجود السهو منها سجدة
 السهو لانه غير لما وقع داخل في الصلوة المحل وهو واجب منها
 تكبيرة صلوته العبد بين الموطنة من غير ترك ايضا والمدا تكبيرة
 الزواير واما تكبيرة الاقام ففوض تكبيرة الركوع والسجدة سنة الا
 ركوع ركعة الثانية فان تكبيرة واجب لاتصاله بالواجب وهي الزواير
 ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فانه
 واجب حتى لو اخلت كما ركع ركوعين يجب سجود السهو لانتقاله
 من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجدة وكذا اذا سجد ثلث
 سجرات وقعد على السجدة الى الثانية او الثالثة ثم قام فذلك
 مما يخل فيه بين الفرضين ليس بفرض وكذا ارجاء الترتيب فيما
 شرع مكررا في الافعال في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في
 الشرح واخرج من الصلوة بمقظ السلام وجبان ايضا والمصنف
فصل في صفة الصلوة اما صفة الصلوة من ابتداءها الى انتهائها
 على الترتيب فهو انه اذا اراد الترحيل ان يدخل في الصلوة نوى واما
 شرط كونه واجبا من كية عند التكبير وهو ادب في الصلوة و
 وليس بفرض في شيء من الصلوة خلافا لمن لا يوجب الفقه من المصنفين
 فيه على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى تكبيرة الاخر لم يرفع يديه

وهو سنة والافضل كون الرفع مع التكبيرة ابتداءه على ما بيناه
 عند انتهائها وذكر في الهداية انه يرفع يديه او لا ثم تكبيرة فانه قال في الجمع
 انه يرفع او لا ثم تكبيرة انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام وصاحب الفتاوى
 وقاضيان واقر به وذكر في الهداية عن البقال انه قال هذا قول المجتهد
 جميعا وقبل تكبيرة او لا ثم يرفع ولو ترك الرفع والحمد لله غير عذرنا ثم لان
 تركه اختيارا والسنة ان يرفع الرجل حتى يجاذي اي يقابل يديه
 شحج يديه وفي فتاوى قاضيان بـ طرف يديه شحج يديه
 الامة الشنقة يرفع يديه الى منكبيه ولا شك انه يديه اذا اراد منهما
 الكفاية فاذا كانا حرة منكبيه يكون طرف يديه شحج يديه
 ويخرج اصابعه حال الرفع ليس لا يرفع كل يده كما انه لا يرفع كل يده
 بل يتركها على العادة وتوجه حال الرفع بطرف كفيه نحو الغيبة كما لا يقبل
 خديها وقال بعضهم يجعل بطرف كل كف الى الكف الاخرى واما المرأة
 فانها ترفع يديها عند التكبير خذ يديها بحيث رؤس اصابعها
 خذ منكبيه لانه السمر لها وقبل هذا في حق احوة اما الامة فيما قبل
 وفي رواية الحسن بن الحسين ان المرأة كالرجل والصلح الاول والمفتي
 بكبير تكبيرة امقنا بتكبير الامام عن ابن خزيمة وعندنا بكبير بعد تكبير الامام
 واختلف اما هو في الافضل لانه لا يرفع يديه ولا يترك يديه

ابتداء التكبير

عن ابن عباس قال لا يقرأ في ركعة من ركعات الصلاة الا بعد التكبير والركعة الاولى
 عن ابن عباس قال لا يقرأ في ركعة من ركعات الصلاة الا بعد التكبير والركعة الاولى
 بيمينه ويضع يده اليمنى راسه يده اليسرى الى السنة التي يبعث
 بها الوضع والقبض وكيفية ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويكفي
 من باب التفعيل لا يقرأ ويأخذ على الشرح وبسط الاصابع الثلث
 على الذراع ويضعها الرجل تحت السرة وعند ذلك ففتح عليه المصنوع
 وهو رواية عن مالك والحنابلة تفردت عن مالك بالاتفاق لانه
 استدلوا بالوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنود عن علي بن حنيفة وروى
 وعند محمد سنة لكل قيام فيه قراءة ففتح في حال الشاء والقنوت وصلاة
 الجنازة عند الجنازة ويرسل في قنوت الركوع والتسليم وبين تكبيرات
 الصلوات اتفاقا في كل صلاة اللهم وبحمك الاله ابي والحمد لك
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر الصحابة وانما زاد بعد قوله حمدك وجل ثناؤك
 لا يمنع زيادته وانما سكت عنه لا يؤمر به الا في ذكره في الاغاديث المشهورة
 والاولى تركه الا في صلاة الجنازة ويقول بعد الشاء او قبله ان وجهك
 وجهي الذي في السموات والارض خيفاً وما انا من المشركيين الخ
 عند ما يركع ويحمله قل ان صلواتي وسكوتي ومحبي وممالي لله
 رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين وعند

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الجنازة

الشفع

الشفع بفتح عينه ثم في رواية عن ابن عباس يقول التوجه قبل
 التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعند يقول التوجه في
 قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه انه يأتي به قبل التكبير عما
 لان المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك
 بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح لانه افضل من النية والتكبير
 وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير والنية
 ايضا في زمانه ثم بعد الافتتاح بقوله لقوله تعالى فاذا قرأه
 القرآن الآية وقد علمنا عليه في الشرح ثم المختار في لفظه عند
 صاحب الهداية السقي باله الخ وهو اختيار الفقيه الجليل وغيره
 غير انهم ذهبوا الى محله اول الصلوة فلو نسبته في قراء الفاتحة لا
 بقوله كذا في الاخبار وفيهم من انه لو ذكر قبل اكمالها بقوله وحسن
 ينفي ان يسنأ فيها ان يقول فينتج للشاء عند ما يكون فكل
 من يأتي بالشاء يأتي به يقرأ او لا لانه لم يرفع اليكوسية وانما محسن
 اليه حتى انه يأتي به مقتضى كما يأتي به الامام والمنفرد وفي المصنفين
 يأتي قبل التكبيرات بعد الشاء لانه يبعث له وعند علي بن حنيفة ومحمد بن
 شيخ لقراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شريعته لها بالية فلا يأتي به
 المقتضى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد يؤخر عن تكبيرات

العبد من لان الواة بعد ما واما المسبوق فلا ياتي به عند هذا الا
 بعد مفرقة الامام لانه محل قراءة وسنة ياتي به من لان لا ياتي به من
 كما قال المصنف والمسبوق ياتي بالثبوت اذا ادرك الامام حاله الخافه
 ثم قام الى قضاء ما سبق به ياتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط لان
 القيام الى قضاء ما سبق كتحريمه اخرى لتغير الحال فيكون كما من انه
 يتقو من ان اختياره خلاصه وفي غير ان المسبوق يتقو عند
 اليه لو غفر الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول اليه خفيف ومحمد
 بل اقتصر على قول اليه لو كان هو الاصح عندنا صاحب خلاصه
 لكن المختار هو قولها على ما اختاره قاضينا والرهابة وشريها
 والكافي واكثر الكتب واذا ادرك الشروع في الصلوة عند
 شروعه الامام وهو يجهر بالقراءة لا ياتي بالثبوت بل يستمع ويصمت
 للآية وقال بعضهم ياتي بالثبوت عند كتابت الامام كما في كلتيهما
 لكن ياتي بحسب ما يمكنه لانه امكنه الاتيان بالثبوت في حاله الامام
 وعن الفقيه الجعفي الهندي انه قال اذا ادرك الامام
 في الفاتحة شيئا بالاتفاق وان ادركه في السورة شيئا عند يمينه
 لا عند يمينه ذكر في الزخيرة وهو يعيد لمخالفه ظاهر الامر اما في الجعفي
 والعبد من قبله هاتين عليا الغالب ان البعد عن الامام

يقع

يقع فيها اذا كان المقتضى قال الجعفي والامام بحث ما يقع منه
 فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات عند البعد
 الخطية قال بعضهم يجوز القراءة والذكر للبعد والامام انه يجب الانصات
 عليه فكذا ينبغي ان لا ياتي به اذا ادرك الامام في الركوع فانه يجزي في الاتيان
 ان يكون بانشاء ان كان اكثر رتبة ان لو اتي به اي بانشاء ادرك الامام
 في شي من الركوع فانه ياتي به قائما ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
 هو القيام والا ياتي وان لم يكن غائب عنه ادرك شي من الركوع لو اتي
 بانشاء يركع ويتابع الامام ويترك انشاء لان ادرك فضله
 الجماعة في تلك الركعة اوله وكذا الحكم ادرك الامام في السجدة الاولى
 ان غاب عنه طرفة او ملكها اذا انشأ شي ولا يترك الامام انشاء وسجد
 لاجل فضله سجدتها قيدا لاوله لانه لو ادرك في الثانية فانه لا ياتي
 به شي فكثير المشاركة لقلة ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا
 ادرك الامام بعد الركوع لانه لا يجب له فيكون انشاء الامام زائرا
 ليس من القعدة ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يترك الامام
 في الركوع كل في مقدار سجدة منه لقوله ام اذا جئتم الى الصلوة وسجدوا
 سجدة فاسجدوا ولا تعدوا بشيئا ومن ادركت الركعة فقد ادركت
 الصلوة وفي الزخيرة قال وانما يستوي ظهوره في الركوع يقع حركته في الامام

راكم صار مدركا اي تلك الركعة قد ركب السجدة او لم يقدر ايا
 لا يشترط ان يركع في جوفه في السجدة وهذا هو الاصح لان شرط
 السجدة في جوفه من الركعة وانما قوله انه ينتهي الى حال الركوع قبل
 انه يخرج الامام من الركوع وانما ادرك الامام وهو في الركعة الاولى
 او لا في الركعة الثانية ويقع في غير ركعة وقال بعضهم بانها تساء
 ثم يقع في الركعة الاولى فيحصل زيادة المشرك في الركعة ولا يقع في
 الركعة الثانية لانها تساء في الركعة الاولى ويسقط التساء في الركعة
 والثانية لقولهم لا تساء في الركعة الاولى ولا في الثانية بل
 يترك الواجب ثم يقع في الركعة الاولى ويسقط التساء في الركعة
 الثانية بها اي بالسجدة في كل ركعة يقرأ فيها وحده سجدة وذكرنا في
 في شرح الكفاية ان الاصح انها واجبة وكذا في الزاوية وغيره ويتبين عليه
 وجوب سجدة التسوء بركعة تسوء او سجدة آية في التواتر انزلت للفصل
 بين السور ليست جوفه في الفاتحة ولان السورة لو انزلت في
 الفصل فلا فائدة في فاتحة السورة آية في الفاتحة وفي كل سورة ايضا
 في قولهم في رواية عن ابي حنيفة انه ياتي بها في اول ركعة في الصلوة
 والفتح انه ياتي بها في اول كل ركعة يقرأ فيها اختباطا لان اكثر المتكلمين
 على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبنائه في الشرح وتوفي عندهما

ح ٢٠٠ فان يكون في السورة تساء في الركعة الاولى ويسقط التساء في الركعة الثانية

وعندهما

وعندهما خلا فالت في فاتحة السورة في جوفه في الركعة الاولى ويسقط التساء في الركعة الثانية
 الا انه في الشرح اما الامام اذا جهر في فاتحة السورة بها اي لا ياتي بها جهر
 بل ياتي بها سرا واذا خافت ياتي بها اي يخافه والمفتوح مثل
 الامام في ذلك كله واما السجدة عند استراة السورة هو الفاتحة فانه
 عند ابي حنيفة لا ياتي بها في حال الجهر ولا في حال الخفية وكذا عند
 ابي يوسف في سجدة ياتي بها في اول السورة او خافت بالقرآن لا اذا
 جهر بالسجدة ياتي بها الجهر والخفية في ركعة واحدة في السجدة
 ياتي بها الفاتحة واذا قال الامام في آخرها لا الضالين يقول اي
 الامام آمين واثبتوا ايضا يقول لها والشافعية لقوله وم
 اذا قرأ الامام فاتحة السورة من فاتحة السورة ياتي بها في الركعة الاولى
 ما تقدم من ذنبه ويجوز في اي الامام والمفتوح والمفتوح في
 آمين خلا فالت في فاتحة السورة والافضل في الاخفاء لقوله
 ادعوا ربكم تضرعا وخفية ثم يقيم في الفاتحة لسورة او يثبت
 ايات قصار او يقرأ سورة وجوبا فان قرأ مع الفاتحة آية او ايات قصيرتين مع
 لم يخرج عن حد الكراهة اي التحريم لترك الواجب وانما فائدة
 ايات قصار او كانت الاية هو الاية فيقول نعمت ايات
 قصار خرج عن حد الكراهة المذكور فانه يدخل في حد الاستحباب فيكون

ح ٢٠١

فيه ركعة تنزيه والمعادن السحاب السنة كما في اكثر الكتب لان سنة
الوجوب هو ضم السورة لا الايات البراء الى العاخرة في الاولين
والسنة اي السنة على سنة اوجها ان يعاد في السجدة
الضروية في خوف او عجلة لم ينفتح الكتاب ومن اي سورة شاء
او مقدار سورة من اي محل يشاء ثانيا ان يكون في السجدة حالة
الاختيار وعدم الضروية في بقاء في صلاة الفجر مع الفاتحة سورة
البروج وكما يقرأ في الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون
ذلك نحو الطارق والشمس وضحاها وفي المغرب بقاء بقصار جدا كقصة
كالعصر والكوتر وانما ان يكون في الجفوف اذا خاف فوت الوقت
بقراءة قدر ما لا تقوته الصلوة كما في السجدة الضروية وان لم يخف
فوت الوقت بقاء في صلاة الفجر في الركعتين اربعين آية وهو
اول السنة او خمسين او ستين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة
علم السنين الالمائية فقدر روى ان النبي دم كان يصلي في الفجر
بقاف وانه كان يصلي الضافات وانه كان يصلي فيها بالستين
الالمائية على ما يتناه في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بها
بالاربعين مائة وبالكافي اربعين وبالاوسط ما بين
خمسين وخمسين او ستين وقيل ان كان التبا في قصار كان اربعين

وانه طول

وانه طول الالمائية وما بين ما بينهما وقيل سطر الى طول الالمائية وقصرها
وتوسطها وقراء في الظهر مثل اي مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأ فيها
دون اي دون ما يقرأ في الفجر كذا في الفصل وهو المعجزة وفي
الاختيار كقراء في الظهر ثنتين آية يعني في الركعتين وفي العصر
عشرين آية انتهى وبقراء في العصر والعشاء وكذلك اي
دون ما يقرأ في الفجر آية واحدة وعن النبي دم انه كان يقرأ
في العشاء والتين والترتبون وقال القدوري يقرأ في الفجر
اي في كل ركعة بطول المفصل اي سورة من طول المفصل وفي
الظهر والعصر والعشاء باوسط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل
لما روى عن غير رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري
ان يقرأ في المغرب بقصار وفي العشاء باوسط المفصل وفي
الصبح بطول المفصل اما الطول اي طول المفصل من سورة
الحجرات الى سورة البروج واما الاوسط من سورة البروج
الى سورة لم يكن واما القصار من سورة لم يكن الى آخر القرآن
هذا هو الذي عليه جمهور وقيل طوله من قاف وقيل من الف
وقيل من القتال وقيل من الجاثية وقيل من الخواتم الى سورة النمل
عبر والاوسط الى الضحى والباقي الى آخر القصار والمنفرد

كالامام في جميع التطويل الامام في صلاة الفجر الركعة الاولى
 على الركعة الثانية وهذه الاطالة سنة اجماعا اجماعا على
 ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقيل
 الاطالة وقت ثلثي الفجر المستوفى فيها في الاولى والثانية
 الثانية وهو معتبر من حيث الاي ان تقارب طولها
 فانه تفاوت في حيث الكلمات والوقوف وقيل يوافق في الاولى
 ثلثين وفي الثانية ثلث او ثلثين ولو فاء في الاولى اربعين
 وفي الثانية ثلث ايات لايسر به وذلك انما هو بيان الاول
 وركعة الظهر وركعتا ما سواهما اي سوى الظهر بقية الصلاة
 وفي بعض النسخ وما سواهما اي ركعتا ما سوى الفجر والظهر
 سواء في قول قوله المستوفى لاسن اطالة الاولى في غير
 الفجر عند الجحيفة واليه يوقف بل كره وقال محمد بن ابي ان
 يطيل الاولى على الثانية في الصلاة كلها اعانة على ادراك
 الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيها سواء ايضا وقت
 الاستقبال بالكسب كما انها وقت الاستقبال بالنوم فانما اطالة
 الركعة الثانية على الركعة الاولى فلهذه بالاجماع ان كانت
 تلك الاطالة بثلاث ايات او بما فوقها وان كانت اية وايتين

لايكبر

لا تكبره لانه عليه السلام صلى الله عليه وآله وثبنا وثباتها اطول بآية وفي
 القضية فاذ في الاول العصر وفي الثانية الركعة بكبره لان الاول
 ثلث ايات والثانية تسع وكبره الزيادة الكثيرة والما روى
 في فاء في الاول من الجمعة سج اسم ركعتي الاعلى وفي الثانية حل
 انك حديث في الثانية على الاول في سجدة كذا في السجدة في السجدة
 الطويل في الفجر لان الست بها تصف لاصل السج
 ثم قل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة في الثانية اذ كانت
 في حاشية الطويل من غير نظر لعدد الايات وفي النسخ المطبوع ان خلاف
 محم في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجحيفة والعبد بن ابي جعفر
 والعبد بن فيسوي بين الركعتين اتفاقا في الست وفي سائر
 النوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احد منهما على الاخرى اطالة
 بينة الطهور الا اذا كان ما يوافي فيها موقفا عن الشيء او ثوبا او عصى
 فانه يصلي كما جاء في الرواية والاشهر وسنذكر في فصل ما يكبره انت الله
 تعالى في اي موضع من الفواء كبر ركعا مكبرا وهذا الفيد انه
 يصلي قائمة الفواء بالركوع من غير ترجوع عن ابي يوسف انه قال
 ربما وصات وربما نكرت وقوله مكبرا يكبره ابدل على جعل النكبة قبل
 للركوع ثم صرح في قوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيرة عند اول الخوض

لايكبر

ويكون الفراغ منه عند الاستبراء ركنها وقيل كبر فائما لم يركع وبعضهم
 الى المشيخ قالوا اذا اتم القراءة حاله الخور لا يركع بعينه يكون
 ما بيني القراءة ^{واحدة} واو كلمة واحدة لكثرة ذلك وينم هذه القول
 وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر
 حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه مقلدا لما وافق اصابعه
 التفجيع ولا يندب الى التفجيع الا في هذه الحالة ولا في الغم الا في حالة السجود
 وفيما هو يركع هو حال الترفع عند التحريمة والوضع في التشهد ينكس على ما
 عليه العادة من غير تخلف ضم ولا تفجيع ويبسط ظهره ويسوي راسه
 بوجهه ولا يرفع راسه ولا ينكس لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع
 سوي ظهره حتى لو صب عليه الماء لاسقطه ^{انه كان اذا ركع لا يصوب}
 راسه ولا ينفخ ويحسن ايضا الصفاق الكفيل واستقبال الاصابع
 القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة فتسبح في الركوع قليلا ولا
 تفجعو لا تفجع اصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا
 تحبس ركبتيها ولا تجافي في عضها لان ذلك استمر لها ذكره الترهدي
 ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم واذا سجد فليقل سبحان رب العلي
 ثلث مرة ذلك ان شاء الله تعالى وذلك ادناه لقولهم اذا ركع
 احكم فليقل ثلث مرة وذلك ادناه وان زاد على الثلاث فهو

في الركوع لا يركع
 في الركوع لا يركع
 في الركوع لا يركع

ذلك ادناه
 ذلك ادناه
 ذلك ادناه

اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من ترك لقوله عليه السلام
 وذلك ادناه اي ادناه المسنون ولا شك ان الزيادة على الاداء
 افضل واذا زاد في السنة اثنى عشر ركعة لم يركع لان السنة تسع ركعات
 الوتر واذا قصر في التسبح علامة واحدة او ترك التسبح بالكلية
 جازت صلوة لعدم فرغته وكان كبره ذلك الشك اولا في قصر
 علامة وكذا علامتين للاختلاف بالسنة وروي عن ابي طه البرقي
 ان تسبح الركوع والتسبيح وركن ولو تركه لا يجوز صلوة وهو قول
 شاذ ولا ينبغي للامام ان يطيل التسبح او غيره على وجه يبل به القوم
 بعد الاثنى عشر السنة لانه تطويل المذكور بسبب التفرغ الجماعة
 وانه اي التفرغ عن الجماعة مكره لانه مؤداه في حال الجماعة
 الزيادة على صلوة الفد سبع وعشرين درجة وان القوم بالزيادة
 لا يكبر ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة في القراءة والتسبح
 لانهم غير معذورين فيه ولو اطلال الامام الركوع لا يركع
 كما في تلك الكفة لا تقرب الى اليس لاجل التقرب بالركوع له كما
 هو اي فعل ذلك مكره كراهته تحريم ونحوه عليه منه امر عظيم
 ولكن لا يجوز بسبب ذلك لانه لم يسوهم عبادة لغير الله تعالى وقيل
 ان كالا يعرف الجاني فلا بأس ان يطيل قدامه لا يشغل على القوم

لا يركع

وكذا ان اطلاق التوبة لاجل ادراك الناس الكعبة والاصح
ان تركه اوله واما اطلاق الركوع عند حي الجاهلي بقوله تعالى
من لم يتحج فليست له التوبة فلما بسببه ايا يفعل الاطلاق
والشك ان مثل هذا الحالة في غاية الندرة وهذه المسئلة لتعقب
بمسئلة التبرأ فينفى الخرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احتسب
بالجاهي بطلت التسيبات بانما يتلفظ بها من غير ان يرد في
عدوه ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد تمام الركوع يرفع رأسه
حتى يستوي قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله من حمده وان كان
المصلي مقفيا ياتى بالتحميد بانه يقول اللهم ربنا ولك الحمد اللهم
ربنا ولك الحمد وربنا ولك الحمد وافضلنا عما نربنا كما في الكافي
ولا ياتي للمقتدي بالتسبيح عندنا خلافا لما في قوله تعالى اذا
قال الامام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وان كان
المصلي منفردا ياتي بهذه الاصح ذكره في الهداية وقيل ياتي بالتسبيح
فقط عند اية حنيفة وصح في المحيط عليه انه ياتي بالتسبيح والحمد لله
او في تمام الاما فباتي بعد التسبيح بالتحميد ايضا على قولها كما قول
اي يوكف وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي طاهر الرواية
عليه انه لا ياتي بالتحميد واخر كثر في المتأخرين قولها وقربناه

في الشرح

في الشرح وقول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا ولك الحمد والاصح
على هذا ايههم ان المشرع في حق الامام ذلك في رواية عنهما
وغير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات لاعتبارها ولا في حقيقته
ان الامام يكتفي بالتحميد وكان تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا
وموضع قبل قوله اما الامام الى آخره فيكون التفسير على المقود
اي ان كان المصلي منفردا ياتي بها وفي رواية يقول اللهم ربنا ولك
الحمد ولا يرد ويرسل العبد في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقا
كما قال الصدر الشهيد صاحب الدرر في الواقعات وهو قول العبد
وذكر سيد الامام في الملل والنحل انه باخذ العبد يسري باليمين في تلك البيعة
القومة وهو قول غيب في صلاة الجنازة من اولها الى آخرها
ووقت قراءة الشاه في صلاة الصلوة ووقت قراءة الفاتحة
في الوتر ياخذ العبد على قول اكثر المتأخرين اخيارا منهم لقول ابي
حنيفة واي يوكف وعند ابي جعفر الفضل يرسل في جميع ذلك
اختيارا منهم لقول محمد في تكبيرات العبد بين اي ياتي بكبريتها
يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر المسموع منها عنهما فاذا اتمها
بعد رفع رأسه من الركوع قائما وسكت اختار ابي حنيفة
الحاصل من الرفع كبر تكبيرة انصلا بالخرز والاباء يرفع مع ما يكون

ابتدأه مع استاءه وروايتها مع استاءه وسجودها في بعض
 ركبة أو لا ثم يدبره وجهه بين كفيه على الأرض في بعض نسخ
 بغيره وتفسيره في بعضه ووضعه بالواو وهو عطف تفسيره
 لكيفية السجود على وجه الاستاء لما روي النبي كان إذا سجد وضع ركبة
 قبل يديه وإن نهض رفع يديه قبل ركبة ووضع وجهه بين كفيه
 وسجد أي يظهر صفة أي عضديه يقول م إذا سجدت فضع
 كفيك وارفع مرفقك وكفي أي يبعد بطنه عن فخذه
 هذا في حق الرجل ولما أوردنا فانها تنقصا كما تنقص في السجود وترقى
 بطنه بغيرها وهذا التفسير لا يخفى لانه استاءه ويقول في السجود
 سجد ربي الأعلى ثلثا وذلك أو شاة وإن زاد فهو أفضل
 ويشرك عليه كما في الركوع ثم يرفع رأسه من السجود الأول مكبرا
 ويقع مستويا ويضع يديه على فخذه كما في التشهد فإذا أطمأ
 قاعدا وسكت اضطرب أعضائه كبر وسجد ثانيا ومع التكبير عند
 الاستغالات أنه سجد أكبر من أن يؤدي معه هذا القدر بل صفة
 أعلى كما قالت الخلائكة ما عبدناك حق عبادتك وإن رفع رأسه
 عن الأرض من السجدة الأولى رفا قلبا ولم يستوقف عظامه
 الثانية نظر أن كان في حال السجود أقرب منه إلى حال الوقوف لا يجزئ

ذلك

ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر في المنطق أنه يجزئ
 وذكر في الهدية أن الأول صحيح وكذلك المحيط لأنه إذا كان في السجود
 أقرب بقرب جوفها كما سجدة واحدة وقبل إذا رفع فرفع رجليه
 بغيره وهو القياس وصحح الشيخ الإسلام وهو الظاهر لكن لا يقتضيه عليه
 يكره الشرا كالمسألة في لغة ما وطلب النبي دم عذبة حيازة فإذا فرغ
 من السجدة الثانية ينهض فأيضا صدور يديه ولا يقعد ولا
 يعقد يديه على الأرض عند النهوض إلا من عذر بل يعقد على ركبة
 وعند أن يرفع ويحسن جلسته الاستراحة لما روي أنه دم كان
 يفعل كذلك ولما روي أنه دم كان ينهض في الصلوة على
 صدره يديه ولم يجلس ولما في الشرح ويفعل في الركعة الثانية
 مثل ما فعل في الركعة الأولى من الأقوال والأفعال إلا أنه لا يرفع
 فيها أي لا يرفع الرأس الاستغناء والنعوذ لأن عمل أول الصلوة
 أو أول القراءة ولا يرفع يديه في شيء من صوته إلا في تكبير الأولى
 وفي قنوت الوتر وكلمات العبد لله وعند أن يرفع يديه
 عن مالك ومحمد بن عبد الكريم ومنه والبلد في الجاهلية في الشرح
 والرفع من السجود كالمرفع وعند الدعاء يجعل بطنه كفيه
 كالحمد في كل موطن من الصف والمروة والمرفقات ومنزلة

تجويد

وغيره فاذا رقع المصراع من التبريد الثاني في الركعة الثانية
 اقمش رجل اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا
 وبوقته اصابعه اي اصابع رجل اليمنى نحو القبلة هذه كيفية
 المسنون للرجل في القعدة عندنا وعند مالك بن نويرة فيها
 وعند الشافعي واحمد في الاولى كقولنا وفي الاخرة كمالك و
 ويضع يديه حال التشهد على فخذه ويفتح اصابعه تبسوطه
 الاكل التفتح هذا عندنا وعند الشافعي تبسط اصابع اليسرى ويضع
 اصابع اليمنى الا المستبحة وبها شير بالمستبحة عند الشافعي
 عندنا فيه اختلاف وصح في المصاحفة والبرازي انه لا يشترط
 شير المصاحفة انه يشترط كذلك في المنقط وغيره وصح ان يكلف
 من يده اليمنى عند الشهادة الاربعة والوسطى ويقبض البصر ويحضر
 ويشير بالمستبحة او يقف منته فيجب ان يقبض الوسطى والبصر
 ويحضر ويضع راسه امامه على طرف مفصل الوسطى الاوسط و
 ويرفع الاصبع عند الشفيع ويضعه عند الاثبات ويكفي ان يشير
 بكافة يمينه اذا قعد على الصفة المذكورة بتشديد اي يقرأ
 الذكر الذي فيه التشهد ويقول عطف تشديد التحيات لله والصلوة
 الحقة ان يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك ايها النبي

الجلوس

الى

ورحمته الله

ورحمة الله وبركاته السلام عليك ايها النبي القائلين التشهد
 ان لا اله الا الله والشهد ان محمدا عبده ورسوله والمواثبات
 هذا العبادات القولية وبالصلوة العبادات البدنية وبالطهارة
 العبادات المالية وهذه الصفات هي التي رويها عبد الله بن مسعود عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وروايات في التشهد على ما حققنا في الشرح والبيان
 على هذا القدر من التشهد في القعدة الاولى لما روي انه كان ينهاض
 حين يرفع من التشهد في وسط الصلوة فاني زاد على قدر التشهد
 قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلمنا ان محمدا عبدك
 عليه سجد التسهوا في حقيقته فيما رواه الحسن بن علي بن داود
 ورواه غيره سجد التسهوا قالوا كنه المشايخ على هذا في الصلاة
 المتخارئة بغير التسهوا قالوا اللهم صل على محمد وآل محمد وهو
 زيادة وعلم آل محمد الذي عليه اكثر وهو الاحم فاذ قام بعد التشهد
 الاول في الركعة الثانية لا يبعد يديه عن الارض لما روي انه صلى
 ان يبعد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان يبعد لا بأسا
 ويقبض الحديث انه يكره اذا لم يكره ويكره عند هذا التمهوض ذكره
 في الاختيار وصح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة
 فريضة فله ان يركع او يركع في ركعتين في ركعتين او يركع في ركعتين

اذا كان في قراءتها بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان
يسكت والقراءة افضل وقدم الكلام في ذلك عند ذكر القصة
الثالثة وان قراءتها في الاخير بقراءة الفاتحة فحسب بكونه
التي منبها على الصلوة بمعنى فقط ولا يبرر عليها شيئا لانه لا يبرر
من فعله فان في سورة الفاتحة ما يجب عليه عليه السلام
سجدة التسهوة في قول عن ابي يوسف لتأخير الركوع عن محل
وفي اظهر الروايات لا يجب عليه سجود التسهوة لان القراءة فيها
مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب
اما اذا كان تلك الصلوة سنة من السن الروايات او
لفظ غير الرواية فيبدأ في القيام في التشهد كما ابتداء في
الركعة الاولى يعني انه ياتي بالتسليم والتسليم اخذ به في رفع
يديه فانه لا يفصل لان كل شفع من النفل صلوة واحدة
ولذلك قالوا يصلي على النبي في الفعدة لكن هذا في سنة
الظهر والجمعة لان كل واحدة منها صلوة واحدة ووضح في شرح
الهداية تسروحي بانه لا يصلي فيها في التشهد الاول ولا يستفتح
اذا قام الى الثالثة وكذلك في القنينة وفيها لانه لو صلى في الفعدة
الاولى من سنة الظهر كما في وجوب سجود التسهوة لانه وحقة

هذا البحث

هذا البحث المذكور في الشرح ويقع في الفعدة الاخيرة مثل
ما وقع في الفعدة الاولى عندنا في غير فرق وقولهم والمرة
تقع على النبي اليسرى في الفعتين وتخرج كلنا رجلها من
اجانب الاخرى اي الامن لان ذلك السنة وتشهد فاذا
قام تشهد في الفعدة الاخيرة يصلي على النبي في سنة في الصلوة
عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف في ان يركع
في العمرة وقال الطحاوي يجب كل ذكر وقال الكوفي لا يجب وقول
الطحاوي اصح وهو المختار لقوله ثم روى الف رجل ذكرته عنده
فلا يصلي على وقوله ثم ذكرته عنده فلا يصلي على والاحاديث في
ذلك كثيرة جدا تذكر ذكره في مجلس واحد قال في الكافي لم يركع
الامرة واحدة في الفعدة لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه
يندب تكراره بكثر التلاوة في مجلس واحد والتسليم كالصلوة وسيل
يجب في كل مرة الى الثالث ولو تكرر السلام بعد في مجلس واحد
مجالس يجب لكل مجلس تسليما على حدة ولو تكرر لا يفصل بخلاف الصلوة
على النبي ثم لا يركع عن تكرار السلام بها الموجه للثبات فلا يخلص
وقت للقضاء بخلاف الصلوة على النبي ثم والمختار في صفة الصلوة
بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

الدم انما ينشأ على كثر ولا يغفر الا ان است في عفرها
مغفرة من عندك

صلوة ناقصا ترك السهم الذي هو واجب وخوفه منها
بدون كماله كما هو على علماء آخر معاينا فيها وعندنا في كمال العلم
بأمور الدنيا ايضا ولو قال اللهم ارزقني جفلة في الهداية معايشه
كلام الناس ومخلة في الكفاية ولو قال ارزقني الخ فليس من كلام الله
وروي عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي
وارحم محمد فإنه يوم القصر في حقه والكثير المشايخ علم انه يقول
للمواريث فيه على ما روي في الحديث انه عليه السلام قال اذا نكح
احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على
محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت
على ابراهيم الخليل محمد بن عبد الله قال لا تقل في الصلوة وارحم محمد
وارحم آية فالقصر راجع الى الامة ويقول اذا نكح هذه الصفة
في الصلوة وترحم ولا يقول وترحمت لانه قال ولا وارحم ولم يقل
وترحم عليا لكن هذا خلاف رواية الحديث واما ان قال وترحم
باسكان البراء فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترحمت وترحم
بالشدة ثم اعاد يجوز لان له معنى صحيحا في اللفظ ولا يقول بعد قوله
في العالمين ربي انك محمد محمد تعوم وروده في الاحاديث
ولو قال ذلك لا بأس به اي لا يكره وان كان تركه اولى وبشبه

[illegible]

ایک شہر

بالتسليم الى استهوى الالهة والشياطين وقال في الواقعة
 لا تسيروا الا على ما قد بينوا ان الله يعقدها في يوم القيمة
 والبنو وكما في الوسط بالارهاب التي يجعلها خلقه وقد ذكرناه
 عند ذكر التسليم فاذا فرغ من الادعية بعد التسليم عن يمينه
 ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اي
 في سلام اخرج من الصلوة كما كان عن النبي والبراءة
 وكذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في التسليم فانه يقول
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه عليك
 بالتسليم الاولين من نبي عن يمينه من الملائكة والروح من الملائكة
 له في صلوة دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره من الملائكة
 مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي من هو يساره
 من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاول للجنة واخر من الصلوة
 والثانية للتسوية بين القوم في الجنة ثم قيل ان الثانية سنة
 والاجابها واجبة كالاول بحمد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف
 وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي من الملائكة احفظه الله وكلوا
 بحفظ خاصة ولا يعم النبي وقال بعضهم ينوي جميع ما معه الملائكة
 بعم احفظه وغيرهم لانه اي ان في اختلاف الاخبار في عدمه

قبل

قبل ان مع كل مؤمن ثم كما وقع في النسخ وصوابه
 من الملائكة بالثناء في الخفة والبر عن يمينه يساره
 عن يساره يمينه يساره يساره يساره يساره يساره
 وراؤه يدفع عنه المكروه واحذر عن ثمانية يمينه يساره يساره
 عليه السلام ويتلفه بانه وقبل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل
 مائة وستون ملكا وقيل مائة وستون ملكا وقيل مائة وستون ملكا
 مع كل مؤمن من غير ثمانين عدد وينوي المقتدي امامه في التسليم الاول
 مع من نوي في غير ان كان الامام عن يمينه او يساره اي اذا كان الامام
 يمينه ينوي في التسليم الاول ايضا وهذا عند بعض العلماء
 محذور ورواية عن ابي حنيفة ينوي في التسليم يساره وينوي في التسليم
 الاخرى اي الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا ينوي في التسليم
 القوم مع احفظه في التسليمين وهو الصحيح وقيل لا ينوي سوى
 احفظه وينفي المصلي في طريق الادب ان يكون منتهى بصره في حال
 قيامه في موضع سجده ولا يجاوز ردة في حال الركوع الى ظهر قدميه وفي
 حال سجده الى اربعة انفسه اي طرفه وفي حال قعوده الى حجرة وهو ما
 عليه في تحريمه من ثوبه وذلك كل مقتضى الخشوع لان الخشوع
 لا يتكلف بعينه ازيد من يقضي اصل الخشعة وان تركت العين على

في التسليم الاول ينوي في التسليم الاول
 في التسليم الاول ينوي في التسليم الاول
 في التسليم الاول ينوي في التسليم الاول

اصل ما خلقت عليه النجى ونظير في الحالات المذكورة ويستفاد
بكونه بين قوس حال القيام قدر أربع أصابع مضمومة والتسعة
للإمام في السلام ان يكون التسبيحة الثانية خفض من التسليمة
الاولى في الصوت فان أجهر لاجل الإعلام بالانتقالات وهو يحتاج
اليه في التسبيحة الاولى دون الثانية لان الاولى تنزل عليها لانها
تغيبها غالباً ومن الشك من قال بخفض الثانية كذا في بعض
النسخ ولعل مراده انه خفضها ولا أجهر بها أصلاً وفي بعضها بخفض
الاولى من الثانية اي خفض الاول من الثانية ويندفع
معام حجة من ان الثانية لا تخفض الثانية لان
ولا يقول به احد الا اول اصح انه أجهر في الثانية دون الاولى لان
المقتدين ينظرونه فيها لاحتمال ان عليه سوا سجدة قبلها فاذا تمت
صلوة الايام فهو مخير ان شاء انحراف عن يساره وجعل القبلة
عن يمينه وان شاء انحراف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره
وهذا اول وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجعل احدكم للنسبة
شئاً من صلوة يرى ان حفا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر انصرف عن يساره وان شاء
وجب اليه لانه لم يسمع عليه شيء وان شاء استقبال الناس
بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روي عنه انه كان اذا صلى اقبل على القبلة

بوجهه

بوجهه وروي انه كان لا يقوم من سجدة الذي يصلي فيه الضحك او البكاء
حتى تطلع الشمس كانوا يخشون فيا ضروري في امرها بنية فضيحة
وتسبم وهذا اذا لم يكن بجوانه اي في مقابلة الامام مع من كان
فانه لا يستقبل بل يخرف يمينه او يساره لو كان ذلك المصلي
في الصف الاول قريباً من الامام او في الصف الاخر بعيداً عنه
اذا لم يكن بينهما حاجز والاستقبال اليه وجه المصلي مكشوفة مطلقاً
وهذا الاستقبال والاختلاف كما ترى مطلق لا فصل فيه بل كان
تعدو خلافاً لما قال بعض الجهال انه لم يكن الجماعة عشرة لان
وقد بناء في الشرح هذا الذي ذكرناه من التخيير اذ لم يكن بعد
الصلوة المكتوبة تطوع التي اتى بها كالف والعصر فالنحو
وفي الصلوة التي لا تطوع بعد كالف والعصر كبر المكتبة فاحداً
في مكان استقبال القبلة فانه كان بعد اي بعد المكتوبة تطوع
يقوم الى التطوع لا فصل لا مقدار ما يقول اللهم انت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكبره ما خفي
الثقة عن حال ادائه لفرقة بالثقة من نحو ذلك القدر لما
روي انه كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت فاقوا
قام الامام الى التطوع لا تطوع في مكان الذي يصلي فيه لفرقة

التشاور ان يظلمه اي يمسكه ويمنعه عن الافادة لا يكون قطعية
 اذا لم يستطع كظمه والادب عند التشاور ان يظلمه اي يمسكه
 ويمنعه عن الافتاح ان قدر على ذلك لقوله ثم اذا تشاور
 احدكم فليكن ظم استطاع فان الشيطان يمد يده في ذلك
 في الصلوة بقدر فلا بأس ان يضع يده او يمسكه على فيه كذا روى عنه ثم وكذا
 بكه التمثيل لانه دليل الغفلة والكسل وكبر الاعجاز وهو لا يلف
 بعض العامة على رأسه ويجعل طرفا منه اي من الثوب الذي
 لف بعض العامة اي يترك بعض العامة شبة الحمار للثوب
 ويلف حول وجهه بجزء من ثوبه يلف المرأة على رأسها
 وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول اي دائرة الرأس بالمندبل
 ونحوه ويشد اي يظلمه اي يمسكه اي على رأسه وهذا هو الظاهر
 في فتاوى قاضيان وغيرهم لو افق الاعتجار المرأة وكبره للتشبه
 بها وكبر العقص اي عقص الثوب وهو موضة وقيل وادى
 في الجامع ان يجعل ثوبه على مائة وثلاثة بضم واو ان يلف بضم
 تشبه ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعد الهزة ممدودة ثم باء موحدة
 قال في القاموس وهي الناصية والمراد من خصلتها شدة حول
 رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع النسوة

في الصلوة

جاء في نسخة اخرى ان يلف بضم واو

جاء في نسخة اخرى ان يلف بضم واو

كله

اي موحدة

كله من قبل القفا، ويكبر اي يمسكه بضم واو وقيل كبر اي يمسكه
 الارض اذا استجد وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلوة
 ومما يحسنه عليك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة
 فست لانه عمل كثير ووجه الكبر انه نهيهم ان يمسك الثوب
 في راسه معقوصا ويكبر وضع اليدين على الارض قبل وضع الركبة
 اذا سجد ورفعها اي رفع الركبة قبل ان يرفع اليدين اذا قام من
 السجدة لئلا يلف السجدة الا اذا فعل ذلك من غير فائدة
 لا يكبر ويكبر ان يبق المصنف في سجدة ثوبه الذي كثر الركبة اي كثر الركبتين
 في السجدة لما فيه من ترك الطهارة وكبره ان يقع في سجدة
 افعاء الكلب اي كفعاء الكلب وهو ان يضع اليدين على الارض
 وينصب فخذه وساقه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه
 امامه نصبا والاول اصح قال في المستطع افعاء الكلب نصب
 اليدين واقعاء الايدي في نصب اليدين واقعاء في نصب
 الركبتين الى صدره ويكبره ان يفتش ذراعيه في السجدة
 افتش اي كافتش الثعلب وهذا الاشياء الثلاثة ذكرها
 المصنف بلفظ الحديث فانه نهي عن ترك الركبة واقعاء
 كافتع الكلب واقتش الثعلب ويكبره ان يرفع يديه عن الركبتين

انما يقع قوسه وانما يمسكه

كافتش

وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ولكن لا تقدر
 الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلافا لما رواه مكحول عن ابي
 حنيفة انها تقدره ^{بكونه} وكيفية ^{بكونه} السجدة اي برأسه من غير ان
 يلبس وهو اي السجدة ان يضعه اي الثوب على كتفيه
 ويرسل اطرافه على عصبه او صدره وفي القدوري شرح
 المختصر الكرخي هو ان يجعل على رأسه او كتفه ويرسل اطرافه
 من جانبه وفي فتاوى قاضي خان وهو ان يجعل الثوب على
 رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل
 سجد فان السجدة في اللغة الارخاء والارسل وفي شرح
 الارسل بدون السجدة كراهته انتهى انتهى ومعه كونه
 ولو صلح في قباء او مطرف بضم الميم وفتح الهمزة ثوب مرتج
 من خيطة ^{او ما دانه} او ما دانه ^{او ما دانه} مطرف على وزن مبر وهو ما يلبس
 للمطرب يعني ان يدخل يديه في كفيه وان يشد ثيابه ونحوه بالمنطقة
 اخر الزعم السجدة ولم يدخل يديه في كفيه قيل لا يكره واختاره
 صاحب الخلاصة والبتارني واختار قاضي خان وغيره انه
 يكره هو الصحيح لانه يصدق عليه حر السجدة وعن الفقيه
 ابي جعفر الشهرستاني انه كان يقول اذا صلح مع القباء وهو

جاء في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

بسم الله والوسط فهو مستفيض ولو ادخل يديه في كفيه وسجد
 ان يقيد بما اذا لم يزر الزمان لا يثبت السجدة اما اذا ازرها
 فقد صار كغيره من الشياطين في الكسب واما الاقية الترومية
 التي تجعل لكالها فوق عند اعلى الصدر اذا خرج المصلي به
 من الخرق وارسل الكافانه كبره ايضا لصديق السجدة لانه
 فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذ يكاد نفوسهم اهل
 الدنيا تسبح بركم وكما دخل الكف تحت منطفة السجدة
 لرواها في نسخة اخرى وكيفية ان يكف يديه وهو في
 بعض قليل بان يرفعه بين يديه او من خلفه عند السجدة او يدخل
 فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو كسبه الكف او الزل او ان
 يرفعه كبر يسره وكيفية لصاحبه كل ما هو من خلق الخليفة
 عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع والتكبر
 والتجبر فيها الصلوة وكيفية ان يصلي في ازار واحد
 في السراويل فقط لقوله لم لا يصلي احدكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه من شئ الا من عذر بان لا يجد غيره وكيفية
 ان يصلي حاسرا اي كاشفا رأسه وكيفية الكسب بان يستر
 ثيابه او ثوبها واما بان لم يزر الزمان في الصلوة ولا يلبس

في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

عليه اذا قعدت الشمس اي كشف الرأس من ثياب الصلاة
المقصود في الصلوة وفي قوله لا يمس اشارته الى ان
الاولى ان لا يفعل لان فيه ترك اخذ التيمم
المأمور بها مطلقا في الظاهر وكذلك كونه ان يصلي
ان يصلي في ثياب التيمم بغير الباء والذل المعجم وهو
مالا يصلي لا يحفظ من الرأس ونحوه وفي ثياب التيمم
اي اخذته والعمل لما في ذلك ايضا من ترك اخذ التيمم
والسبب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب اذ روي
وعامة ولو صلى في ثوب واحد متوشجا به فبيع بدنه كما يفعل
القصار في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاحتياط
وروي عن ابي حنيفة انه كان يلبس احدهما في الصلوة
والمرأة نص في ثلثة اثواب ايضا قميص وخمار ومقنعة
وفي اخلاصة قميص واذا روي مقنعة وهو الاول لان الازار
فيه زيادة السر والمقنعة تستر الخمار وهي بغير كراهة
فثبت بوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع
منها بحيث يعطف تحت الحنك ويربط من وراء
والخمار اكبر منها بحيث يعطف به الرأس وتسل اطرافه على الظهر

والصدر

او القدر وكبره ايضا للمصلي ان يرفع رأسه او يتركه
في الركوع في لفظة التيمم المسنونة وكبره ان يفت بتوبه
او يتركه من جده ان يفت فعل فيه عوض عن مسح والتيمم
مالا يرض فيه اصلا وكذا عن التيمم وقيل البعث لعب
لانزة فيه والتعب هو الذي فيه لذة وكبره ان يرفع
اصابعه بان يمد يديه او يرفع يديه فيقول لله اعني
انه من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكاه خارج الصلوة ايضا
او يتركه بان اصابعه لله اعني ان يفعل في المسجد
ففي الصلوة او في التيمم وكبره ان يجعل يده على خافته
لنهيته عن اخذ في الصلوة وهو مفسر بذلك على الاصح
وكبره ان يفت بحصى بكل حال الاجال ان لا يمكنه الحصى
من السجود عليه بان اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا
فلا يستقر عليه قدر الفرض فيجوز فيه مرة او مرتين
لان فيه روايتين في رواية يسوية مرة وفي رواية
مرتبة وفي اظهر الروايتين انه يسوية مرة لا يترك عليها
للقوله لا يمس الحصى انت تصلي فان كنت لا بد فاعلا
فواحدة وكبره ان يرفع في جلوس الآمن عذر لما في

الصلوة بان يترك يديه كما يقال
الصلوة بان يترك يديه

الصلوة بان يرفع يديه كما يقال
الصلوة بان يرفع يديه

الصلوة بان يرفع يديه كما يقال
الصلوة بان يرفع يديه

الصلوة بان يرفع يديه كما يقال
الصلوة بان يرفع يديه

الصلوة بان يرفع يديه كما يقال
الصلوة بان يرفع يديه

الجلويس المنسوب ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه
 السلام كان يفعل قعوده في غير الصلوة مع اصحابه التبرج
 وكذا عمار وان كان الجلويس على الركبتين اوله لانه اقرب
 الى التواضع ويكره ان يفيض عينيه للنسبة ثم عليه في الصلوة
 ويكره ان ينفث بوجهه يمينا او شمالا لقوله في ان يسئل عنه
 هو اختلاس تحت الشيطان من صلوة العبد ولو انفتحت
 بصره لقدر وان انفتحت يوق عينيه فلا يكره ويكره ان
 يسجد على كور عمامته وقد تفرق في بحث السجود وان شخخ قصدا
 يعني بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة وهذا اذا كان الشخخ
 صوتا فقط لا خوف له اي لذلك الصوت وكذا لو كان
 له خوف واجد خلاف ما اذا كان له خوف او اكثر فانه يكون
 على ما بين ان شاء الله تعالى اما السعال المرفوع الى المظهر
 اليه فلا يكره وكذا الشخخ اذا كان عن ضرورة كما اذا شخخ
 السعال عن القوة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والاحسن
 ان يرفع سعاله ان قدر على دفعه من غير ضرر بمخية رعايته
 للاول اما اذا كان يحصل له ضرر او شغل قلب بدفعه الاول
 عليه ويكره ايضا ابرء المصلي السلام بالانارة بيده او برأسه

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

لانه جواب

لانه جواب معنى ولو حصل حقيقة تقدر كما اذا اردت
 بلسانه فيكره اذا كان في فقط ولو صاح في نية السلام
 فسدت ويكره ايضا ان يحل الصبي او غيره من ما يشغل
 وهو في صلوة لقوله ثم ان في الصلوة لشغل ويكره
 ايضا ان ينجم اى يخرج النخلة من خلفه بالنفس الشديدة
 قصدا اى لغير عذر وركبه كالشخخ في تفصيله ويكره ان يضع
 في فيه دراهم او دنائير او غير ما من لؤلؤ ونحوه هذا اذا
 كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة
 فان منع ذلك عن اداء الحرف ولم يقرأ مقدار ما يجوز
 به الصلوة بان سكت او تلفظ بالسبابة ان افسد بها
 ترك الفرض ويكره ان يتفح وهو في الصلوة يعني بالتفح
 المذكور رقيقا لا سمح صوته المبيح له في فائ او اكثر فان
 سمع له صوت مشغل على في ان او اكثر فسدت والآلاف
 يكره ايضا وان سلع المصلي ثيابا السانة اى يكره له ذلك
 ان كان قليلا دون قدر المحضة وان كان كثيرا فانه على
 قدر المحضة فان صلوة تقدر وكذا اذا كان قدر المحضة
 في الصبي ويكره للمصلي ايضا ان يجهر بالتسمية والتأنيب

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

وكذا بالبناء والتعود لمخالفة السنة ويكثر ان يتم
 القراءة في الركوع لانه ليس محلها ويكره ان بعد الاية
 السجدة اسم جنس وامره اية اي ان بعد الايات التسع
 وان بعد السجدة اذا ذكرنا في الصلوة يعني بعد المذكور
 القدر الاصابع وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا بأس به اي بالعد لانه يحتاج اليه في مراعاة سنة
 القراءة في بعض المواضع ولما انه ليس من افعال الصلوة
 وفي ترك الوقوف المستوفى من من بخلافه قال لا
 خلاف في التطوع انه لا يكره العقوبة ومنهم من قال خلاف
 انها في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك
 فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو الهيثم والى خلاف فيها
 اي في المكتوبة والتطوع وفي الفتوى الحاقا بانه ان
 غير بركن الاصابع يعني وهي موضوعية كما هي على الهيئة
 المستوفى لا يكره وذكر في موضع آخر من الحاقا بانه ان
 لو احتاج اليها اي عدا يعني التسمية كما في صلوة
 التسمية عدا اشارة اي من حيث الاشارة او طلب
 اي بحفظها وبسطها بقلبه من غير اشارة بالاصابع

ويكره

ويكره ايضا للمصلي ان يتكلم وهو في الصلوة على ما اخط
 او على عصا انحاء لا من عذراي كائنا من غير عذر
 اما ان كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام
 ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر اما اذا كان
 بعذر فلا يكره كما اذا سقى احد ثمنه للوضوء وكما لو
 لقتل احبته والقوب على قول الشيخ هذه اي الكراهة
 المذكورة اذا وقف بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين
 وان لم يقف بل خطى ثلث خطوات متواليات فقد
 صلوة لانه عمل كثير ان كان ذلك بغير عذر اما اذا كان
 بعذر فلا تقصدا كما مل ان المنة اذا كان بعذر لا تقصدا
 ولا يكره وان كان بغير عذر فانه كان ثلث خطوات متواليات
 تقصدا ولا يكره ولا تقصدا ويكره ايضا التمايل في الصلوة
 على ميناء مرة وعلى يسره او على لانه من العتق المنافي
 للخشوع ويكره اخذ القلعة او البرغوث في الصلوة وقتله
 او دنته وفي خلاصة قال ابو حنيفة لا تقتل القملة في الصلوة
 ويدفنها تحت ارجلكم وقال محمد قتلها احب الي من دفنها
 وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى والاخر

بقول محمد اول اذا قرئت الشهادتان جازعاً بالمرساة
 ويجل ما عني الحنفية وابو يوسف على الاخرين غير عذر
 القصر والباس بقصر النية والقصر في الصلوة لقوله
 افعلوا الصلوة ولو كنتم في الصلوة اجبت والعقوب
 قالوا اي المشيخ اي قال بعض المشايخ انه لا يجزئ في
 الكنية كشدت خطوات متواليات ولا في المعالجة الكنية
 كشدت قربات متواليات فاما اذا احتاج الى ذلك فشدت
 وعالج نفسه صلوة كما لو قائل في صلوة لانه عمل كثير
 وذكر الشيخ في المبسوط في قال والظاهر انه لا تفصيل فيه لانه
 رخصة كالتسبيح في سبغ الحديث وبقوله اقلنا في الحديث والاح
 هو الفبا والانه يباح له ان يدا بالقلوب كما يباح للاغنية
 في الصلاة من ركعتين او ثلثين او خمسين او مائة او اكثر
 من السجود او الوقوف ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم
 له اوله وتمام هذا البحث في الشرح وبكره ترك الطمأنينة
 في الركوع والسجدة لانه ترك واجب وكذا في القومة واجلته
 لانه ترك واجب او سنية مؤكدة والكل مكروه وبكره تكرار
 قراءة السورة في الفضل في الركعة وكذا في ركعتين اذا كان

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة

قادر

قادر على قراءة سورة اخفى اما اذا لم يقدر على قراءة
 غيرها فلا يكره تكرار في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان
 عن قصد اما ان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في الاول قبل
 ان يذوق رب الناس فانه لا يكره ان يكره في الثانية ولا يكره
 تكرار السورة في ركعة او ركعتين في التطوع وبكره تطويل
 الركعة الاولى عن الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا
 ان كان التطويل مروي عن النبي دم قولاً او ما نورا اي قولاً
 عن النبي دم فعلا كما روي من قراءة تسبيح اسم ربك الاعلى في
 الاول من الوتر وقيل يا ايها الكافرون في الثانية وفي فتاوى
 قاضي خان لو طول الاول على الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار
 ذلك عند محمد وعنه ابو حنيفة وابو يوسف التسوية بين الركعتين
 كما في الظهر والعصر غيرهما فعلى ان ما قاله في خلاف محمد
 وتطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوة
 الفضل والنفل مكروه وقيل انه غير مكروه في النفل والاول
 اصح واما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره لانه شفع
 او وبكره ايضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقنوة
 والقنوة بفتح القاف واللام وضم التاء وفتح ما قبلها

في الركعة
 في السجدة
 في الركعة

في الرأس وكذا يكره تبسها اذا كان الشروع والركب يعمل
 يسره وان كان يعمل كثير تفصل الصلوة ويكره ان يفتح من
 الشين هو الفصح اي شيقا طيبا بكسر الطاء اي ذاريجته
 طيبته هذا اذا قصده اما اذا دخلت الركعة انفسه بقصد
 فلا او يرمى بغيره في يورن باب ما ولفم اذا خرج منه
 وما دام فيه فهو رقيق او يرمى شامة بضم الشين وهو البقم
 الذي ينقل الى الكف بالنفس العينية اما من الخشوع او القصد
 انما يكره ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان يخرج يسهل
 او يخرج ضروري فلا يكره التبري تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن
 في السجدة الاولى ان يافقه بطرف يديه ويكره ان يروح اي
 بجلب الروح بالفتح وهو منسب اليه او الراحة بثوبه او يجر وده
 بكسر الميم وفتح الواو وهذا روق مرة او مرتين فان روق ثلث
 مرة من الوايات تفصل صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع
 كثر اي يكره الى المرفقين وكذا الى ما دون المرفقين عند ظهور
 الكفيا وهذا اذا شمر خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك
 اما لو شمر في الصلوة تفصل لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع
 يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهر في موضعها

المسوفة

المسوفة المذكورة في صفة الصلوة الا ان لم يضع من عذر
 يمنعه عن الوضع ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير
 حاله القيام من الركوع او السجود او قعود وان ترك
 التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحات
 في الركوع والسجود ففي السنة في ذلك كله وان ياتي
 بالاذكار المشروعة في السنة الات متعلق بالمشروعة بعد
 تمام الاستقبال متعلق بان يكره للركوع بعد الانتهاء الى
 صدر الركوع ويقول سبح الله من حمده بعد تمام القيام وهو ذلك
 لان السنة ابتداء الذكر عند الاستقبال وانتهائها عند الانتهاء
 وفيه اي في اتيان المذكورة كالتسليمان احررها تركها اي ترك
 الاذكار في موضع اي في موضع الذكر والاخرى تخصلها اي
 تحصيل الاذكار في غير موضع اي في غير موضع الذكر ويكره ايضا
 للمصلي ان يمسح عرقه او مسح التراب عن جبهته في أثناء الصلوة
 او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو
 كان فيه فائدة بانه كان الوق يدخل عينيه فيقولها وهو ذلك
 لا يكره حصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام
 فلا يكره لما روي انه كان اذا قضى صلوة مسح جبهته بيده اليمنى

في الركوع والسجود

ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب
 عن القلوب الخلق والباس للخطيئة المنقذ ان يتقوا بالله
 من النار غير ذلك ما وان سأل الله تعالى الرحمة عند ذكر آية
 التوبة من الجنة والنوع النعيم وان يستغفر اي يطلب المغفرة
 عند ذكر المغفرة والمغفرة وكما ان الله في ذلك وان كان المصطفى
 في القوس بكرة له ذلك فلا فالتقوى واما الامام والمقدس
 فلا يفعل ذلك المذكور من السؤال وكفه لا في القوس ولا في
 النفل المشروع بالجماعة كالنواجح والباس بان يصلي منها
 الى ظهر رجل قائم او قائم يجثا اذا لم يحصل في حديث لفظ
 يخاف منه القلبي وكبره ان يصل الى وجهه ان الا اذا كان
 بينهما ثالث ظهره الى وجه المصل لا تشاء بسبب الكراهة وهو التوبة
 بعبادة الصورة او يصلي اي ولا باس بان يصل وبين يديه اي قدامه
 مصحف معلق او كيف معلق لانهما لم يعبدتهما او على بساط
 فيه تصاوير اي صور واحمال انه لا يسجد على التواوير وقيل
 بكرة وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت الصورة ذي روح ولما
 كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحوه فلا لا شقاق لا بكرة و
 وان سجد عليها وكبره ان يسجد عليها اي على التواوير لانهما الروح

للتشبيه

للتشبيه بعبادتها وكبره ايضا ان يكون فوق راسه اي راس
 المصل في السقف او بين يديه اي قدامه قدامه او بجوارحه اي
 في مقابله وان لم يكن قريبا نصا وبين يديه كونه في جوارحه
 او صورة موضوعة او معلقة لان قيمة تقطعها بخلاف ما اذا
 كانت خلقه لانه يابته وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير
 مقطوعة الراس ولما اذا كانت مقطوعة الراس يعني به
 اذا لم يكن له اي للخصص المصور راسا اصلا وكان له راس
 في حقه يحفظ نفسه على طمست حقيقة او كانت الصورة صغيرة
 جدا بحيث لا يشبه اي لا يظهر للناظر اذا كان قائما وعلى الارض
 اي لا يبين تفاصيل اعضائها فلا بكرة ان يكون بين المصل
 او فوق راسه ونحو ذلك لانه لا يعترف بالتشبيه بعبادة
 الصور **فروغ** لومح وجه الصورة هو لقطع راسها بخلاف
 قطع يديها ورجليها وانحط على عنقها بخيط وفي احكامه
 المختار ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا باس
 باستعمالها ان كان بكرة اتخذتها وان كانت على الارض
 او الشجر فليده وبكرة التواوير على الثوب صل فيه ولم يصل
 اما اذا كانت في يده وهو يصل فلا باس به لانه مستو بسا

وكذا لو كان على جماعة ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له
 محوها وتغييره انتهى ولعل المراد بقوله ان كانت في يد كونه
 معلقة في يده لا انه يمسكها بيده وفي قوله وان كانت
 بكثرة الخ ذهاب نظر ذكرنا وجهه في الشرح ولا بأس بالصلوة
 على الطنفس بفتح الطاء وكس الفاء جميع طنفسه و
 وحى الباطن في داخله وكذا لا بأس بالصلوة على اللبؤد و
 وسائر الفئس بفتحها جمع فرائس وهو اسم بفتحها
 عما اذا كان الشيء المفقود شرفا بحيث يجزى
 عليه ثم الارض ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى
 ما تشبه الارض كالحصير والبوراء افضل لانه اقرب
 الى التواضع فيه فخرج عن خلاف الامام مالك فانه عنده
 بكراهة السجود على ما ليس من جنس الارض ولا بأس بان يكون
 مقام الامام في موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد اى خارج
 المحراب ويكون سجوده في الطابق اى في المحراب وبكراهة ان
 يقوم في الطابق بان يكون قدماه في المحراب لان فيه شبهة
 باهل الكتاب في امتياز الامام بمكان مخصوص وفيه بحث
 المذكور في الشرح وبكراهة ينفرد الامام عن القوم في مكان

في البيت

هو اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم معه لما فيه
 من التشبه المذكور وان انفرد الامام عن القوم بالمكان الا
 الاصل اخلاف الشيخ فيه قال تطحاوي لا يكره لعدم التشبه
 باهل الكتاب فانهم انما يخصون امامهم بالمكان المرتفع وفي
 ظاهر الرواية الكراهية لان فيه اذقار بالامام ومقدار الارتفاع
 الذي يحصل به كراهية الانفراد قبل مقدار قامة وقبل ما يقع به
 الاعتبار وقيل مقدار رزاعه وعليه الاعتماد وبكراهة للمنفرد ان
 يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد في الصف فرجة يمكنه
 القيام فيها والمختار انه اذا لم يجد فرجة ان ينظر الى الركوع
 فانه جاء رجلين او الا فالقيام وحده اول من ضرب رجل من
 الصف في زمانا لقلبة اهل ويا يقف اهل الصف
 صلوة المجزوب وكذا يكره للمنفرد وهو المقتصر والمتفضل
 ان يقوم في خلال الصف بين المقيدين فيصلي صلوة الله هو فيها
 فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود وبكراهة الصلوة
 في طريق العامة لانه مما سئى ان يصلي في سبقة مواطن في المزملة
 والمخزرة والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام وفي مقاطع الليل
 وفوق ظهر الكعبة وبكراهة الصلوة في الحمام من غير شربة باذا

وقاعة الطريق واساطير الدابة
 الخ

خاف المصلي المروءي من ان يترك الصلاة في يد غيره ويكره ايضا
 في مقابل الابل اي يتركها في المذبح وعلى ملقا الذئب اي
 السرفا وفي الخزة اي موضع اي ذبح الجوات من الفم و
 وغيره وفي المنفل اي موضع الاعتب ان في الحام وفي المقبرة
 الحام من الحديث ولان هذه المواضع النجاسة وتكره ايضا على ط
 الكعبة للحديث المتقدم وذكر قاضيان في الفتاوى انه اذا غسل
 موضعا في الحام وليس فيه ثمن ان اي صورة وصل فيه لا بأس به
 والاول ان لا يصل فيه الا ضرورة كخوف الفوت ونحوه لاطلاق
 الحديث واما الصلوة في موضع جلوس اي في قاضيان لا بأس
 به لانه لا نجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلاة
 في المقبرة اذا كان فيها موضع للصلاة وليس فيه قبر شتي
 كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة لم يترك
 تلك السورة بغير عذر وينبغي القراءة من سورة اخرى وكذا
 لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا
 واما ان حرم ما بعد تلك الآية قبل ان يتم تسعة القراءات فلا يكره
 الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى
 لعذر هذا ان انتقل قصدا لئلا ينتقل من غير قصد ثم تذكر

وذكر في فتاوى المصنف

ينبغي

ينبغي ان يعود ذكره في القنية وان لم يعرفه كراهية
 لعدم القصد ويكره للايمان ان يؤتم قوما وهم لم يكرهوا
 بخصلة اي بسبب خصلة فوجب الكراهية اولان فيهم من
 هو اول منه بالاحاطة اما ان كانت كراهية لهم بغير سبب
 يقتضيه فلا تكره اما متي لانها كراهية غير مشروطة فلا تعتبر
 ويكره ايضا للامام ان يتقل عليهم اي يقوم بالنطويل
 الزائد عن قدر السنة في القراءة وسائر الاثار ويكره
 ان يجلسهم عن المجال السنة في تسبيحات التركوع و
 والبدن والتشديد ويكره ان يجلسهم اي يقومهم الى الفتح
 عليه في القراءة لغيره اذا رجع عليه في القراءة ينبغي
 ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المسوء او يتقل الى
 آية اخرى ان لم يكن قرأه ولا يجوز القيام ان يفتحا
 عليه ويجب عليه اي على الامام ان يقرأ ما نسي عليه
 قرائته من القرآن دون ما هو عليه لم يكمل حفظه وان عجز له
 شئ يحضر انتقل الى آية اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيه
 وهو قدر السنة وقيل قد يركع بالصلاة وقيل قد
 الواجب ويكره للمصلي ان يكث في مكانه الذي صلى فيه

المراد بالاحاطة

وفيه إشارة الى انه لو قام عن مكانه فواء ووردوا بها
 لسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الجليلي بعد ما سلم
 في صلاة بعد السنة كالظهر واجمة والمغرب والفتاء ^{يكث}
 الا قد يقول اي قدر قوله اللهم انت السلام وتلك السلام
 تباركت يا ذا الجلال والاكرام ^{يكث} اي بعد ما مكث الا هذا
 القدر ورد المأثر عنه ثم عما تقدم ويكره تقديم العبد
 للامامة لان الغالب عليه الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره
 وتقديم الاخر الى ما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب
 وهم سكان البادية من العرب ويحق بهم كثرها من غيرهم
 كما انهم كانوا الاكراد وخواصهم وتقديم الاسمي لانه لا يمكن الاحتراز
 عن النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما سبق وتقدم
 الفاسق ^{تفضل} لسا في الامور الدينية وتقدم ولي الزمان
 على ان الغالب فيه الجهل اوليس له من يحكم على النجاسة لو
 تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب وان تقدموا
 جاز في جاز الصلاة وراى هم مع الكراهية ولا تفرد خلافا
 لما كان في الفاسق اراؤهم بقوله يكره تقديم الاعراب ^{بالاعراب}
 ووجه العالم على ما قرناه ويكره النقل قبل صلاة العبد

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

مطلقا

مطلقا وكذا يكره بعد ما في الجماعة الى الصلوة والمراوم بها في العلم
 في الصلاة العبد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجماعة
 والجماع وينقل في غير الجماعة اما في سجدة الى سجدة محلزة او في
 بينة ويكره ان يدخل في الصلاة وقدره عايط او بول القول
 دم لا صلاة بحفرة طعام ولا وهو يرافعه الاجتنان وان كان
 الاحتياط بالبول والفايط ينقل اي ينقل قبله عن الصلاة
 وينزب خشوعه بقطرها الى يقطعه بوقتها على وجه الكمال هذا
 اذا كان في الوقت ^{ساعة} سعة والافلا يقطع لان النفوس عن
 الوقت ^م ام وان مضى عليها اي على الصلاة فيما اذا كان
 الاحتياط ينقل اجزاء اي كفاه فعلها وقدرها وكان انما
 لا والله يا جامع الكراهية التحريم وكذلك ان اخذه البول و
 والفايط بعد الافتتاح ولم يكن موجودا عند الافتتاح فانه
 يقطعه وان لم يقطعه اجزاء مع الاساءة ويكره ان يكون
 قبله المسجد الى المخرج اي اخلاء او الى الحمام او الى الغيرة وفي اخذ صفة
 هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه الموضع حائل كالحيطة وان كان
 حائطا لا يكره وان مضى في سعة الحمام فلا بأس لان الكراهية في المسجد
 لا يكره لانه لا يكون الصلاة عند النجاسة لان جدران الحمام حائل خلاف

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

ما لو كان النجاسة بين يديه فانه كبره ولو في بيته وكبره المروءة
 يدي المصلي لقوله لم يعل المار بين يدي المصلي ما اذا عليه كان
 ان يقف اربعين رجلا ان كان بين يديه وفي رواية اربعين
 رجلا واما اذا لم يكن عنده اي عند المصلي جابل يحول بينه
 وبين المار نحو السترة اي العوا المذكور امامه او الاسطوانة
 بغير المذخرة والطاء وحي العود او نحوها من شجرة او اذن او دابة
 او نحو ذلك فانه لا يكبر المروءة من وراءها بل وانما كبر المروءة
 عند عدمها بل اذا لم يكن في موضع سجوده هو المصحح وفي النهاية المصحح
 انه لو صلا صلاة اثنى عشران بان يكون بصره حال قيامه الى موضع
 سجوده لا يقع بصره على المار لا كبره والاول تحت الترخية وما في
 النهاية تحت رخص الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان جازي
 اعضاء المار المصلي كبره على ما في النهاية وغيره من اعضاء المار
 اما ان صلي في المسجد فان كان المصلي كبره المروءة مطلقا فان كان
 كبره اقل هو كالصغير لا كبره بين يديه حائط القبلة وقيل كالمروءة
 ويكره ما وراء موضع سجوده وقيل كبره في وراءه من ذراعيه
 وقيل قدر ما بين البصر الاول وحائط القبلة ورجح ابن الامام
 ما ذكره في النهاية من تفصيل بين المسجد وغيره ويستحب للمصلي

في الصلاة ان يجزئ من سجدة قد رزاع في غلط اصبح ويقرب منها
 ويجعلها قبالة احد جانبيه لا بين يديه وان المار بين
 يديه ولم يقربها او خطا قبل كبره عن السترة وقيل لا ويجزئ
 قول المجوز خطا خطا كالمحارب وقيل من جهة يمينه او شماله واما
 الوضع في الكفاية بضع طولا لا عرضا كغيره في مثل الفزوة
 ويرد الى ما اذا اراد ان يركع في موضع سجوده او بينه وبين السترة
 بالثبوت او التمسك لهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك
 السترة في موضع يمين المروءة وفي القنية قام في اخر الصف
 من المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك اجل ان
 يركع بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمته فلا يركع
 المار بين يديه **فروع** كبره البصار رفع البصر الى السماء في الصلوة
 وكبره الصلوة بحضرة الطعام وكبره رفع الرأس او وضعه قبل
 الامام وان يصلي بين يديه ينور او كان يوق في الاضلاع
 والسر والقبيل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم معاينة
 السراج وكبره ان يحرق اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود
 وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب في حاشية الفقه ومنها
 المنع من القعود والتمسك بالصلوة ومن المكروه مجاوزة البيوت

في الصلاة

ويستحب للمصلي ان يجزئ من سجدة قد رزاع في غلط اصبح ويقرب منها
 ويجعلها قبالة احد جانبيه لا بين يديه وان المار بين
 يديه ولم يقربها او خطا قبل كبره عن السترة وقيل لا ويجزئ
 قول المجوز خطا خطا كالمحارب وقيل من جهة يمينه او شماله واما
 الوضع في الكفاية بضع طولا لا عرضا كغيره في مثل الفزوة
 ويرد الى ما اذا اراد ان يركع في موضع سجوده او بينه وبين السترة
 بالثبوت او التمسك لهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك
 السترة في موضع يمين المروءة وفي القنية قام في اخر الصف
 من المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك اجل ان
 يركع بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمته فلا يركع
 المار بين يديه **فروع** كبره البصار رفع البصر الى السماء في الصلوة
 وكبره الصلوة بحضرة الطعام وكبره رفع الرأس او وضعه قبل
 الامام وان يصلي بين يديه ينور او كان يوق في الاضلاع
 والسر والقبيل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم معاينة
 السراج وكبره ان يحرق اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود
 وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب في حاشية الفقه ومنها
 المنع من القعود والتمسك بالصلوة ومن المكروه مجاوزة البيوت

في الصلاة ان يجزئ من سجدة قد رزاع في غلط اصبح ويقرب منها
 ويجعلها قبالة احد جانبيه لا بين يديه وان المار بين
 يديه ولم يقربها او خطا قبل كبره عن السترة وقيل لا ويجزئ
 قول المجوز خطا خطا كالمحارب وقيل من جهة يمينه او شماله واما
 الوضع في الكفاية بضع طولا لا عرضا كغيره في مثل الفزوة
 ويرد الى ما اذا اراد ان يركع في موضع سجوده او بينه وبين السترة
 بالثبوت او التمسك لهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك
 السترة في موضع يمين المروءة وفي القنية قام في اخر الصف
 من المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك اجل ان
 يركع بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمته فلا يركع
 المار بين يديه **فروع** كبره البصار رفع البصر الى السماء في الصلوة
 وكبره الصلوة بحضرة الطعام وكبره رفع الرأس او وضعه قبل
 الامام وان يصلي بين يديه ينور او كان يوق في الاضلاع
 والسر والقبيل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم معاينة
 السراج وكبره ان يحرق اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود
 وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب في حاشية الفقه ومنها
 المنع من القعود والتمسك بالصلوة ومن المكروه مجاوزة البيوت

ويكره مع

عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السجود
قبل التمام وقالوا بكرة تسعة القديسين في السجود وفيه نظروا لا تسجد
الصلوة مشدود الوسط وقيل بكرة والمختار الاول ولما كان هو
مشدودا فقبل بكرة لانه كف الثوب وقيل لا قال صاحب القنية
وهو الاحوط واعلم مراده قد رتب كشف الكفاية لا الرفع الى
اليد والرفق فانه مكروه على ما مر وبكرة الصلوة في الارض
غيره الا اذن وقيل ان كانت مسلم فلم تكن منزوعة فلا ولو شيا
بين الصلوة في الارض الغير وفي الطريق فانه كانت منزوعة
او كما في الطريق اول والا فليس ولا يجب في الصلوة اجابته
او ناداه الا ان السجدة لم يرفع يديه قطعا كما يقطع الخوف
سقوط اجنبة من سطح الخوف او غيره او في اوسرقة ما قيمته
درهم او نحوه **فصل** في التنبيه لما ذكره في هذا الموضع ما
يسبق في الصلوة من قول او عمل واجله ما من غير فعالها او لها
الاذان وهو سنة مؤكدة لمصلحة الجماعة واجبة دون الواجبات
كصلوة العيد ودون التاخير لصلوة الكسوف اذا صليت
بجماعة سواء كانت في وقتها او فاسية فانه صلوات قويت
متفرقة في جماعة اذن للاول منها وقيم وفي البواقي ان شاء

اذن واقام اقيم على الاقامة اذا صليت متواصلة وسجد
الاذان والاقامة بين صلح وحره في بيته وليس في الاذان بكرة
الشرك لم يفسد فقط كما يكره الشرك للجماعة الا جماعة النساء
وحرهن وجماعة المفكرين في المعلوم الكعبة فان الاذان
والاقامة مكروهان لهم لكره صلواتهم جماعة وصفة الاذان
مشهورة ولا يترجع فيه عندنا خلافا للثنية وهو ان يخفض
صوته او لا بانها دين ثم يرجع فيجربها صوته ويترفع في الاذان
بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة بخير في
واحد ويستحب كون المؤذن عالما بالسنن نقيا فكيه اذان
اجاهل والفاقة لقوله لم يؤذن لكم خياركم وبكرة اذان
الصبي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره التلحان
في الاذان لانه ليس من افعال الخبار وكذا في القوة ونحوها القوت
مطلوب والتلحان ان يخرج الحرف عما يجوز له في الاداء مستقبل
القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث فكيه تركه وكحول
وجبه يمينه عند حي على الصلوة وشماله عند حي على الفلاح
في الاذان والاقامة ويستدبر في المنارة اذا لم يحصل تمام الغيرة
تحويل الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصبعيه اذنيه لانه

الرجوع صوته بركتك
وعند البعض لو شرب من اذنه
مفسد ولو شرب من اذنه
سوز به كسبه استدرجك
اج

مثل الاذان عند الخلافة الثالثة
فانها عند فرادى لا تظلم الاقامة

الاذان عاقلة ويكون مع

امر بالآية وقال انه ارفع لصوتك وان لم يفهم فادكره
 وكبره الشكر وهو يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في اشارة
 لانه ذكر واحد ولا بد ان يتم كونه عليه فيه ولا يشترط ان يكون
 ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه ركبا في ظاهر الرواية
 الا ان يفرق بينك للاقامة ويجوز للمسلم ان يؤذن متوجها حيث
 توجهت دابته ويكره ان يؤذن جنبا روايته واحدة ومحمد بن
 بكر في احاديث الروايتين وفي الاعادة بسبب الجنبه روايتان
 والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكرار مشروع كما في
 يوم الجمعة دون تكرار كما في الهدييه ويكره الاقامة بلا وضوء
 في المشهور وقبل لا يستحب اعادة اذان المرأة وجب اعادة
 التكرار والمجنون واليه غير العاقل وان مات في الاذان
 او الاقامة يجب الاستئناف وكذا اجبة او غي عليه وسبقه كثر
 فذهبوا وذهبوا او حرموا لم يقفوا خوفا فانه يجب ان يستقبل
 الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخر القعود الى
 الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعواني
 والاعني وولد الزنا ولكن غيرهم اولى ويكره التخصيص عند الاذان
 والاقامة الا من عذر لم يحصل الصوت او تحسبه ولا يشترط

في الاذان

في الاذان ولا في الاقامة فانه متى كان الصلوة عند
 قد قامت الصلوة فلا بأس بان يكلمه هو الامام وقيل مطلقا
 ويستعمل في الاذان بان يفصل بين الكلمات بالكسوت وكذا
 في الاقامة بان يسبح كل منها فمرة ثم الحاشية ذلك حتى لو طرأ
 الاقامة ويستفي للمؤذن ان ينظر الناس وان يعلم بضعف
 مستعمل اقام له ولا ينظر رئيس المحلة لان فيه ركبا وانما
 ويكره ان يؤذن في مسجد من شخص واحد واستحب المأخرون
 في الترتيب وهو العود الى الاعلام بحسب ما عارفه كل قوم
 وخص به ابو يوسف من له زيادة اشتغال بامور العامة كالامير
 والقاضي والمفتي ويستفي ان يفصل بين الاذان والاقامة
 ويكره وصلها والفصل في غير المفرب مقدار ركعتين او اربع
 في كل ركعة قراءة اثنتي عشرة آية وهو ما في المفرب فيغير
 الى خيفة بفصل بكتبة ثلث ايات قصار او آية طويية وقيل
 قدر خطوات وعند حيا بكتبة خفيفة ولا يكره عند ما قاله
 ولا يكره حيا مذكرا له التماثل في الافضية ولا يجوز الاذان للصلوة
 قبل دخول الوقت وهو الزوال بوقت والاشية في الفريه ويكره الاعادة
 لو اذن قبله لانه لم يحصل الفائدة المقصودة في الاعلام

اذا كان من غير علم فانه يستقبل
 بالاصح قال القاضي

في الاذان والاقامة

به قول الوقت والسمع للاذان ينبغي ان يجب ان يقول
 مثل ما يقول المؤذن وعند جى على الصلوة وحي على الفلاح
 يقول الاحول ولا قوة الا بالله وعند الصلوة خير من النوم
 يقول صدقت وبرزت فالاجابة على هذا الوجه قبل الواجب
 الاجابة بالنوم والتمالبك فتحة وهو الاظهر وفي الاقامة
 مستحبة اجابا وفي التجنب لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع
 وان سمع الاذان بخمرة يجب الاول لو كان مؤذنا مسجدا
 او غيره وفي القيون قاري سمي الله الا فضل في سبكه
 ويستحب وقال الله سبحانه يخفض في قراءته ان كان في المسجد
 وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجدا وينبغي ان يقول
 عقب الاذان ما ورد عنه ثم انه قال من قال حين يسمع النداء
 اللهم رب هذه الصلوة القائمة والصلوة القائمة ات محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثت محمدا والذري وعترة علي
 لا تخلف لم يعاد حلت له شفاعة وتنان السن رفع اليدين
 عند تكبير الافتتاح مع وقوف تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة
 وتنانها ثلثة الاصابع عند التكبير وانه مكلف ضم ولا ترفع
 واربعا جهر الامام بالتكبير وكذا بالتسليم والسلام وخامسا

واجبة وقيل

النداء

النداء اى قراءة سبحي تكبر اللهم الخ وسادسها التقدوس
 وسابعها التسمية وتنانها الثامن وتاسعها الاخفابها
 اى الاربع المذكورة من النداء وما بعده اما ما كان المصلي
 او مقننا او مفودا وعاشرها وضع اليدين من اليدين على
 الشمال منها وحادي عشرها كون ذلك الوضع تحت
 الستة للرجل وكونه على الصدر للمائة وتنان عشر التكبيرات
 التي يوقى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود ورفع يديه
 والنهوض من السجود والقيام وكذا التسليم وكذا
 وتنان عشر تسبيحات الركوع واربع عشر تسبيحات السجود
 وخامس عشر تسبيحات الركبتين باليدين في الركوع جال كونه متوجبا
 اصابعه وهي سادس عشر ثاوسابع عشر ثا اقر اش الرجل
 اليسرى والقعود عليها ولصب الرجل اليمنى موقها اصابعها
 في القبلة في القعود للرجل والورك فيهما للمائة وتنانها
 الصلوة على النبي ثم بعد تشهد في القعدة الاخيرة وتنانها
 عشر الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه الفاظ القارئ والابنية المأثورة
 وتنام العشر من الاشارة بالتسليم عند ذكر الشهادتين وبعض
 الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة ووقيل قراءة الفاتحة

وعندما يتبين ويتبين ويستحب الست بعد المغرب بقوله
 م من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين
 وثالثه كان لا وابين عفوفاً واختلف على الاربع بعد الظهر
 والعشاء والست بعد المغرب يوم المؤكدة او معها وانما
 الست لانه يصرف عليه صلى بعد الظهر والعشاء اربعاً
 وبعد المغرب ست والركعتان في ضيق ذلك وذكر في محيط
 ان تطوع قبل العصر اربع وقبل العشاء اربع محسن
 لانه النبي م لم يواظب عليها فلا تكون مؤكدة
 والستة قبل الجمعة اربع لانه م واظب على الاربع بعد
 التروال في جميع الايام وبعد اي بعد الجمعة اربع لقوله م
 اذا صل احدكم الجمعة فليصل بعد اربعاً وعند اي يوم
 الستة بعد الجمعة وهو مروي على رضي الله عنه
 والافضل ان يصلي اربعاً ركعتين يخرج من اختلاف
 لو ترك ستته الفجر او غيرها من المؤكدة قبل
 يثم والاصح انه لا يثم لكن تقوته الدرجات والثواب وسحق
 الملائكة هذا اذا ارادها حقاً ولم يستخف بها والا يثم ولا يثم
 الضحي اي صلوة الضحي فقد وردت الاحاديث فيها اي

في قدرها من الكعبة الى شنتي عشرة ركعة وهي مستحبة
 روى عن ابي ذر انه رضي الله عنه قال اوصني يا رسول الله
 قال اذا صليت الضحي ركعتين لم يكتب من الغافلين واذا
 صليتها اربعاً كتبت من العابدين واذا صليتها ستاً لم ينسك
 ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانياً كتبت من القانتين
 واذا صليتها عشرين كتبت من النبيين في الجنة وروى انه م
 قال من صلى الضحي شنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب
 في الجنة وقت صلوة الضحي من ارتفاع الشمس ما قبل الزوال
 ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم الافضل في صلوة الليل
 والتمه من التطوع للمطلق اربع ركعات بحرية واحدة وسلام
 واحد عنده اي عند الجرح وقال اي ابو بكر ومحمد الافضل في صلوة
 الليل ركعتان بحرية وعند الشافعي الافضل في الليل والتمه اربع
 ركعات بحرية والدلائل مستوفاة في الشرح والتمه اربع على
 ثمان ركعات تسليمة واحدة ليلاً وعلى اربع ركعات تسليمة
 واحدة نهاراً مكرهة بالاجماع من ائمتنا العظماء وروى الاثرية
 ومما شنع في صلوة التطوع او صوم التطوع ثم افسح على عليه
 قضاءها عندنا وعند مالك وروى في كبر الصديق وانه عيسى

ينكرها ويقتدى ولا يقضيها اذا فات وجب اصلها لا قبل طلوع
 الشمس كراهة النقل فيه ولا بعده لا اختصاص القضاء خارج الوقت
 بالواجبات الا ما ورد به الشريعة وهو انما ورد في قضاء ركعتي
 الفجر عند قوتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضائها اذا فاتت
 ووجها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد بن
 ان يقضيها اذا فاتت ووجها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا
 خلاف في غير سنة الفجر انما لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وجها وكذا
 ان فاتت مع الاصح ونقضه ان قبل الظهر في الوقت في الصحيح
 وتقدم على الركعتين وقبل نوافلها وما كان في الشرح ويستحب
 في سنة الفجر تخفيف وان نوافلها في وقتها مع الفاكحة قبلها
 الكافرون في الثانية الا خلاص لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتختلف
 محل الافضل تأخيرها الى قريب من الفرض او تعجيلها في اول الوقت
 والاحاديث ترجح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه
 ان التطوع بها في المسجد حسن وتطوع في بيته افضل وهذا غير
 مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح وتخيير
 المسجد الافضل فيها المنزل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي
 جميع السنن والوتر في البيت وقال صلى الله عليه وسلم صلوة المرء في بيته

افضل

افضل من صلوة في مسجد من المساجد الا مكة به وتكره بعض المناسخ
 سنة الفجر في المسجد وقال بعض بائي سنة المغرب في المسجد
 وروى ما روى عنه وقال بعض التطوع في المسجد حسنة وفي
 البيت احسن كما قال المصنف وبه آفة الفقيه ابو جعفر قال لا
 ان يخفى الا يستقل عنها اذا رجع فان لم يخف فلا فضل البيت
 ومن السنن المؤكدة التراويح جمع يروى سميت بها كل
 اربع ركعات منها للاستراحة بعدها وهي سنة مؤكدة في الصحيح
 لانه واجب عليها الخلفاء الراشدون والنسب من بيت العذر في
 ترك المواظبة وقال صلى الله عليه وسلم عليكم سنن وسنة الخلفاء الراشدين
 المهديين من بعدي وقال صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم صيام رمضان
 وسنتي قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وتجب على كل مؤمن
 ان امكن او اوجاف في بيته مع مراعاة سنتها فهو افضل الا
 ان يكون فقيها يقيد بها والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه
 الجمهور لكنها سنة على سبيل الكفاية من لو ترك احد محلي محلي
 كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقواسمها
 في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف
 عمل رجل من افراد الناس وصل في بيته فقد ترك الفضيلة

لا السنة فلم يأت في قوله من أورد الناس إشارة إلى تقدم
 أنه ان كان محمداً يقتدى به لا ينبغي له ان يخلف وان صلواته في سنة
 بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة
 التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد وأظهرها رشتها
 الاسلام وهكذا في المكتوبات أي الفرائض لو صلح جماعة في بيت
 على عبادة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المضاعفة
 بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة
 في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالسجدة فيه
 افضل والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او ينوي
 قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان لان الشاغل
 قد اختلفوا في جواز أداء السنة بنية تطبيق النفل او
 مطلق الصلوة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو
 قول ابي حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عاينهم يجوز
 صلى ركعتين بينة صلوة الليل ثم يتبع أي ظهر أنه كان
 أي الشاغل قد طلع الفجر قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين
 ينوب ذلك الذي صلواته عن سنة الفجر وهو قوله أي
 قول ابي بكر ومحمد بل هو ظاهر الروايات عن أئمتنا كلهم

ونك

ونك الرواية عن ابي حنيفة شاذة بغير ظاهرة وان شكك بعد
 ما قيل ان ركعتين بينة صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما قلناه
 عن سنة الفجر بالاتفاق لان البقعة لا يسقط بانك وان نوى
 في التراويح صلوة مطلقه فحسب أي من غير ان يعين صفة
 من الصفات المذكورة قالوا أي بعض المتأخرين لا يجوز
 وهو اختيار قاضي خان بخلاف ما اختار صاحب الهداية وقد تقدم
 في بحث النية وفيه أي وقت التراويح فذكره باعتبار الفعل
 او النفل المذكور بعد الفجر لا يجوز قبله سواء كانت بعد
 الوتر او قبله وهو المختار لانها تأجلت بشرط بعد الفجر وكانت
 تعالها كسنة وقيل وقتها الليل كله ولو قبل الفجر وقيل
 ما بين الفجر والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم وبني
 عليه أنه لو صلح الفجر بامام وصلح التراويح بامام أو لم يعلم ان
 الامام الاول كان قد صلح الفجر على غيره أو علم فدا
 بوجه من الوجوه يعيد الفجر والتراويح تعالها كما يعيد
 ولا يلزم إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة ان كان
 صلاة جماعة التراويح تقدم بنية للفجر وعنده وانما يلزم تقديم
 الفجر للترتيب وعندهما يلزم إعادة الفجر أيضاً لأنه تبع لها

في سنة الفجر بالاتفاق لان البقعة لا يسقط بانك وان نوى في التراويح صلوة مطلقه فحسب أي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة قالوا أي بعض المتأخرين لا يجوز وهو المختار بخلاف ما اختار صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية وفيه أي وقت التراويح فذكره باعتبار الفعل او النفل المذكور بعد الفجر لا يجوز قبله سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها تأجلت بشرط بعد الفجر وكانت تعالها كسنة وقيل وقتها الليل كله ولو قبل الفجر وقيل ما بين الفجر والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم وبني عليه أنه لو صلح الفجر بامام وصلح التراويح بامام أو لم يعلم ان الامام الاول كان قد صلح الفجر على غيره أو علم فدا بوجه من الوجوه يعيد الفجر والتراويح تعالها كما يعيد ولا يلزم إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة ان كان صلاة جماعة التراويح تقدم بنية للفجر وعنده وانما يلزم تقديم الفجر للترتيب وعندهما يلزم إعادة الفجر أيضاً لأنه تبع لها

عند عاويشة على انها هل يجوز له ان لا يقرأ في فاتحة مع
 الامام ترويحه او ترويحاً او اكثر هل يقضيها قبل الترتل او يوتر
 ثم يقضيها ذكر في النسخة قال اختلف مشايخ في زماننا قال بعضهم
 يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات من الترتل وقال بعضهم لا يوتر مع
 الترتل ثم يوتر ولا شك ان ما خسر الترتل وكنه ذلك لانفراد
 به او الاستراقة في انشاء الترتل ويجلس بين كل ترويكتين ثم يوتر
 ترويكة اى بعد كل اربع ركعات فدر اربع ركعات وكذلك في الاخرة
 والوتر والتمراد الانتظار وهو خير فيه ان شاء جلس ساكناً و
 وان شاء اعتدل او سجد او قراء او صلى ما فله منقوداً وهذا لا يشرط
 مستحب لعادة العمل الخميني فان عاده ان يعمل مكانه ان يطوفوا
 بعد كل اربع ركعات ويصلوا ركعتي الطواف وعادة العمل الخميني
 ان يصلوا اربع ركعات وان استراح على خمس تسليمات عقب
 عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اى لا يكره وقال اكثر المشايخ
 لا يستحب ذلك اى يكره تنزيهاً لان احوالها ليسا بعبادة
 في العبادة مكرهه ومن المكرهه ما يفعل بعض اهلها من صلى
 ركعتين منقوداً بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام
 والصف والافضل للامام تعديل التوازة اى تقرير ما يقرأ

في الركعتين

في الركعتين على سبيل المساواة والعدل كما يكون احدهما
 اطول من الاخرى ولو لم يفعل لا بأس به وانما كانه الافضل
 كون التعديل بين التسليمات وان صلى فاعتد ابعد جاز
 بغير كراهية وان كان الامام فاعتد ابعد والقوم قاسمين
 جاز من غير كراهية ولا يستحب ان يفسد قلبه بالفكر في ذلك
 وهو في الصلوة ولو صلى الترتل كل ركعة واحدة وفرد
 على راس كل ركعتين قدر التشهد جاز ذلك عن الترتل وهو
 التفتيح من تحت اية ج وعقد البعض يجوز العمل على تسليمته
 واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز ان يترج تسليمات وقول المصلي
 ولا يكره لانه العمل مخالف لما ذكره في الخاصة وبما انه يكرهه و
 الكمال لا يحصل بمحور المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم
 يفعل على كل راس ركعتين قدر التشهد لم يجر الا عن تسليمته و
 واحدة عند اية ج وبه يوفقوا اما عند محمد فلا يجوز عن تسليمته ايضا
 بل تفردوا اذا شكوا اى الامام والقوم في انهم عملوا
 تسع تسليمات ثمانية عشرة ركعة او عشر تسليمات فغلب اى
 في حكم هذا الشك اختلف بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة
 اخرى جماعة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة اخرى

من انما كانا

منه

منه

منه

منه

منه

منه

احترازا عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم
يصلون بنسبته اذ هي التي يكتفون بها في الاحتياط
اذ فيه اكمل التراويح بغيره والاحتراز عن النقل الزائد عليها
بالجماعة وذكر المصنف انه تعالى في التراويح مقدار ما لا يؤدى
الى تنفير القوم عنها فقال بعضهم بقاء كما يقرأ في المغرب لانه
اخف الفايضة وقار بعضهم بقاء كما في الفاتحة لانها تنج
لها وقار في الفتاوى نقل عن بعضهم بقاء في كل ركعة
تسبيل اية حتى يقع بها الختم ثلاث مرات وقال بعضهم وهو
رواية الحسن عن ابي جعفر في كل ركعة عشر ايات وهو صحيح
لان فيه تخفيفا وبه يحصل السنة وهو اتم مرة واحدة لان
عدد جملة ركعات التراويح تسائة وايات القرآن ثمانية الاف
وشئ وفي الهداية وغيره بالسنة فيها الختم في كل ركعة
القوم واذ كان في امام مسجدية لا تختم فله ان يترك في غيره
ومنهم من استحى الختم ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم
قبل آخه قيل لا يكره ترك التراويح فيما بقى لانها تنج عن الاجل
اختم مرة وقيل يصليها ولو شاء فيها ما شاء وسئل ابو بكر
الاسكافي يجعل الامام للفايضة قاءة على حدة او يخلط

فيجعل
الامام لا يخلط الامام
في كل حال في التراويح

فيجعل البعض في الفايضة والبعض في التراويح قال ابو جعفر
ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من
التسبيح في التراويح ايريد عليه ان يقصر قال ان يعلم انه لا
يشغل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وان لم يعلم
يشغل على القوم لا يزيد ويأتي بالنساء في كل شفع وفي شرو
الهداية انه لا يترك الصلوة على التسبيح في التسبيح
واذا غلط فترك سورة او اية فقرأ بعد ما لم يترك في قراء
المسروكة ثم بعد المروة يكون على الترتيب ولا ينبغي ان
يقدم في التراويح نحو نحو ان بل يقدم الدرستح ان كان الامام
اذا كان حس الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير
ولو كان الامام حيا فلا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان
غيره اخف قراءة واجد في فاضحان ولو لم رجل في
التراويح ثم اقتدى باخ في تراويح تلك الليلة لا يكره ذلك كما
لو صلح المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها مستفلا وحذر لان صلوة
النقل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدى
معاً مستغلبين وكان على سبيل التداعي بان يجمع جميع كبر فوق
الثالثة حتى لو اقتدى والحدوا نشان لا يكره وفي الثالثة اختلاف

في كل حال
في كل حال
في كل حال

وفي الاربعه كره اتفاق ذكره في الكافي وغيره ولو لم في الترواج
 في مسجد واحد من او ضلوا ما موينا في مسجد واحد من كره واحدا
 في مسجد واحد فيه واذا بلغ الصبي عشرة سنين قام بالباقين
 في الترواج يجوز في كل مسجد وفي كل موضع وفي كل وقت وفي كل حال
 يجوز وهو المختار وقال نعم السنة السابعة هو الصحيح لان فيه
 بناء الفتوى على القليل لان نقل البالغ اقوى من الصبي
 واحدة ولا يقيد على راس الركعتين منها قدر التشديد في الاربع
 عن تسليمة واحدة اي ركعتين غير ان لا يكون وهو المختار
 والصحيح وقيل تنوب عن تسليمتين وان قعد على راس الركعتين
 جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ الامام عن قراءة
 التشديد ينظر بقلبه ان كان في ذلك شغل على القوم لا يبرئ
 الدعوات الى التوبة وفيه إشارة الى انه يبرئ الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد لا يلفظ غداً شافعي وبه تنادي الشيعة
 عندنا ولو تذكروا تسليمة كانوا قد كسروا عهدنا فذكرنا واحدا
 بعموما صلوة الترواج اختلف المشايخ في انهم هل يصلون

في مسجد واحد فيه واذا بلغ الصبي عشرة سنين قام بالباقين في الترواج يجوز في كل مسجد وفي كل موضع وفي كل وقت وفي كل حال يجوز وهو المختار وقال نعم السنة السابعة هو الصحيح لان فيه بناء الفتوى على القليل لان نقل البالغ اقوى من الصبي واحدة ولا يقيد على راس الركعتين منها قدر التشديد في الاربع عن تسليمة واحدة اي ركعتين غير ان لا يكون وهو المختار والصحيح وقيل تنوب عن تسليمتين وان قعد على راس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ الامام عن قراءة التشديد ينظر بقلبه ان كان في ذلك شغل على القوم لا يبرئ الدعوات الى التوبة وفيه إشارة الى انه يبرئ الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا يلفظ غداً شافعي وبه تنادي الشيعة عندنا ولو تذكروا تسليمة كانوا قد كسروا عهدنا فذكرنا واحدا بعموما صلوة الترواج اختلف المشايخ في انهم هل يصلون

ملك

ملك التسليمة جماعة او منفردا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل لا يصلون ملك التسليمة جماعة لانها فانت على خلافها
 وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوا الصلوة ملك التسليمة جماعة
 لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال إشارة الى انه لا يروا فيه
 عن الامامة وقول الصدر الشهيد ظهر ولو سلم الامام على راس
 الركعتين ساعيا في الشفع الاول من الترواج ثم صل ما بقى منها
 على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ تجاري
 يقتضي الشفع الاول لا يخبر لان فيه لا يبرئ فيما بعده وقال
 مشايخ سمرقندي عليه قضاء لكل اكل الترواج لان سلاسه
 وقع كرهوا في جميع الاشياء فلم يخرج من جهة الصلوة وفيه
 ترك القعدة راس كل من الاشياء وقعد في اولها
 فانه ترواجه او ترواجه وقيام الامام الى الترواج بوتر مع الامام
 ثم يقتضي ما فاتته واذا لم يصل الفرض مع الامام قبل لا يشفع في الترواج
 ولا في الترواج وكذا اذا لم يصل معه الترواج لا يتبعض في الترواج الصحيح
 انه يجوز ان يتبعض في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض
 وشيخ في الترواج فانه يصل الفرض ولا ووجه ثم يتابع في الترواج
 وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا الترواج

قال بعضهم الموتر تابع لمر
 مظان وقال بعضهم
 الموتر تابع للترواج قال الوجد
 قسرا لقابه من لم يصل
 الترواج لم يصل الترو
 جماعة واضح القول ان
 لترتابع لرمضان وعليه
 الفتوى في زماننا من المطلوب
 لكنه اذا لم يصل الفرض معه
 لا يتبعه في الترواج كذا في القنية
 الزاهدي في شرح النقاية
 وغيره

هذا هو الصحيح

جماعة تام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم
 يدر قد رما فاته فانه يشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه
 قضاء شي مما لم يعلم بالقعود ولو صلح الترواج فاعدا بغير قيل لا
 يصح والصحيح ان منعه الكراهة ولو قعد الامام واقتدوا به قياما
 الصحيح ان منعه الكراهة ولو قعد الامام واقتدوا به قياما
 في الترواج حتى اذا اراد الامام الركوع قام وكذا كره ان يصلي مع
 غلبة النوم عليه بل يصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على طر
 ان الامام يصلي الترواج فاذا هو في الوترية معه ويقيم رابعة
 ولو اوفى بالاشي عليه والوتر ثلث ركعات بسلام واحد عندنا
 يوافق الفاتحة والسورة ثم ركعاتها ويسحب قراءتة اسم
 ربك في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية والاخلاص في
 الثالثة لما روى ابو جعفر في مسنده عن عابسة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الاولى اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
 ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا لما في
 ومراة القنوت في ركعة عندنا في جميع السنة بل في
 فان عذره القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في
 الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة في الشرح والدعاء

المشهور

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

المشهور في القعود اللهم اننا نسئلك ونسئلك و
 ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك
 عليك ان تجعل لنا من كل خير نصيبا ونجعل لك من كل شر نصيبا
 اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نكس ونعجز ونسئلك
 اليه فنسئلك ان عذابك ان عذابك ان عذابك ان عذابك ان عذابك
 وعافني فيهما عافيت ونولني فيهما نوليت وبارك لي فيما اعطيت
 وفي شئ مما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت
 ولا يؤخر من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وبزهدنا في شئ
 وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد واله وصحبه الطيبين الطاهرين
 ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتيناك ذنوبا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقتل عذاب النار او يقول اللهم اغفر لي وكن رب
 ثلث وقبل يقول يا رب وكبر رانك ثلث لا يفت في صلوة
 غير الوتر عندنا و قال مالك والثوري يفت في الفجر وكبر عندنا
 ان وقت فتنة او يفتنه ان يفت في الفجر قال الطحاوي ولا
 يصح اى الوتر يجامع الا في شهر رمضان والمراد انه كبر بالجمعة
 خارج رمضان لانه لا يجوز وفي رمضان قبل الافضل الا في الا

المشهور في القعود اللهم اننا نسئلك ونسئلك و
 ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك
 عليك ان تجعل لنا من كل خير نصيبا ونجعل لك من كل شر نصيبا
 اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نكس ونعجز ونسئلك
 اليه فنسئلك ان عذابك ان عذابك ان عذابك ان عذابك ان عذابك

في الصلاة
في الركعة
في القنوت

والصحيح ان الجماعة فيه افضل الا ان كنتها ليست كهيئة جماعة
التراجم والمسيوق في الوتر بقى مع الامام بناء على ان القنوت
بقى وهو الصحيح واذا قنت مع الامام لا بقى بعد اى الركعة
التي قنت فيها مع الامام لا في قنت في موضع القنوت فيقف
وان شك انه في الركعة الثالثة من الوتر ام في الركعة الثانية
منه ولم يترج احد الامر بين شي على الاقل فيصلي الركعة التي هو فيها
فيقف ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين الى يقنت في كل الركعتين المذكورتين
المذكورتين لان تكرار القنوت في موضع مكرره كما في المسئلة
الاولى وفي المسئلة الثانية لم يقع احد في موضع كذا في بعض
النسخ وفي بعضها لم يقع الا احدها في موضع وهو المناسب
والمقصود وكذا لو شك انه في الاولى او الثانية بقى في
كل ركعة بحتمل انها ثالثة وذكر في الزخيرة انه ان قنت في الاولى
او في الثانية سجد لم يقنت في الثالثة وهو مخالف لمسئلة
الشك ولكنه بينهما فرق وهو ان السجدة قنت على ان موضع
القنوت فلا يشكر بخلاف الشك وفي الخلاصة عن المصدر
انه هذان السجدين ايضا بقى نائبا وهو الاوجه وقد حققنا
في الشرح وهل يصلي في آخر القنوت على النبي ثم ام لا قال النقيب

ابو الليث

في الصلاة
في الركعة
في القنوت

ابو الليث يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت
الرواية بها في حديث قنوت الحسن رضى وذكر في بعض
الفتاوى لا بأس بان يصلي فظاهرا هذا ان الاولى تكررها
وكلام ابو الليث يدل على ان الاولى لا تكرر بها وقيل
ان صل في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا ان صل
في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل
عليه فلا يعبر باختلاف ايضا هل جهر الامام بالقنوت ام
يخاف به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل خاف كذا جاز
العادة الى المخافة في المسح الامام ابو حفص الكبير بخاري
والظاهر انه مخاره وهو الصحيح وقيل جهر بخبر محمد بن الحسن بن ابي
يوسف وقيل بالكسر قال صاحب الزخيرة برهان الدين
استحسنوا الى المشايخ والمراء بعضهم جهر في بلادهم يستعملون
وقال في الشرح يعني شرح الاسيحي يكون ذلك الجهر الى
جهر القنوت دون جهر القراءة فربما بين الركعة وغيره في الصلوة
ومختار صاحب الهداية واكثر العلماء وهو مخافة في كذا وفي
وشاء والا فضل فيها الاخفاء كما في التنازل والتأمين
وسائر الادعية والادكار وقولهم يستعملون اقل الصلوة

في الصلاة
في الركعة
في القنوت

ركعتا القدم من التوسعة كعب بن مالك كان رسول الله
 صلعم لا يقدم من يوم الاثنين في الصبح فاذا قعد بماء بالمسجد
 فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه **ومن** صلاة التسبيح وصفتها
 على ما رواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان بكير بن عمار
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول عشرة مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول وثبت يمين ويقرأ الفاتحة
 وكورة ثم يقول من عشر مرات ثم يركع فيقول من عشر ثم يركع
 من الركوع فيقول من عشر ثم يركع من السجود فيقول من عشر
 ثم يسجد الثانية فيقول من عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل
 فيها كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس سجود
 تسبيحة وسجدة في الركوع سبحان الله العظيم وفي السجدة سبحان
 الله اعلى وقيل لابن المبارك ان سجد في هذه الصلاة على سبع في كل
 السجدة عشرة قال لا تخاف ثمانية تسبيحة **ومن** صلاة
 الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلعم من كانت
 له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليتوضأ وليجس الوضوء
 ثم ليصل ركعتين ثم ليقرأ على الله وليصل على النبي وم ثم ليقل
 لا اله الا الله اكلمكم لكم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله

لا اله الا الله اكلمكم لكم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله

رب

رب العالمين اسئلكم بوجبات رحمتك واسئلكم بتفقدتك
 والفتنة من كل من يدرك من كل ثم لا تدع في ذنبا الا غفرت
 ولا عسى الا فحيت ولا حاجة لك فيها رضى الا فغفرت يا ارحم الراحمين
ومن صلاة الفجر وقولت **ومن** قيام الليل والاحبار
 فيه كثرة جدا والصلاة خير موضوع ما لم يلزم منه اركاس
 كركعة **واعلم** ان النفل بجائز على سبيل التذرع مكرهه على
 ما تقدم ما عدا التراويح وصلاة الكسوف والاستسقاء ففعل
 ان كل من صلاة الغائب وصلاة البرة وصلاة القدر والجمعة
 مكرهه على ما مر به البرازي وغيره والاحاديث فيها موقوفة
 مرجح به ابن ابي حازم وغيره على ما بيناه بنهاية في الشرح فانها قال
 في مختصر البحر لو اراد ان يصل النوافل بعد عشاءه وقبلها
 كما هي قال شرف الائمة المكي اداء النفل بعد التذرع افضل من اداءه
 وقوله التذرع **فصل** فيما يفى الصلاة واذالكلم المصلي
 في الصلاة بكلام الناس ناسيا او عامدا تفى صلواته ولمراد
 من التكلم التدفق بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي وعند ذلك فقد
 الكلام ناسيا لا تفى وعند مالك واحمد الكلام ناسيا او عامدا
 الصلاة لا تفى ودليلنا قوله وم ان هذه الصلاة لا يصلح

رواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان بكير بن عمار سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول وثبت يمين ويقرأ الفاتحة وكورة ثم يقول من عشر مرات ثم يركع فيقول من عشر ثم يركع من الركوع فيقول من عشر ثم يركع من السجود فيقول من عشر ثم يسجد الثانية فيقول من عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس سجود تسبيحة وسجدة في الركوع سبحان الله العظيم وفي السجدة سبحان الله اعلى وقيل لابن المبارك ان سجد في هذه الصلاة على سبع في كل السجدة عشرة قال لا تخاف ثمانية تسبيحة ومن صلاة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلعم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليتوضأ وليجس الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليقرأ على الله وليصل على النبي وم ثم ليقل لا اله الا الله اكلمكم لكم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله

رواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان بكير بن عمار سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول وثبت يمين ويقرأ الفاتحة وكورة ثم يقول من عشر مرات ثم يركع فيقول من عشر ثم يركع من الركوع فيقول من عشر ثم يركع من السجود فيقول من عشر ثم يسجد الثانية فيقول من عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس سجود تسبيحة وسجدة في الركوع سبحان الله العظيم وفي السجدة سبحان الله اعلى وقيل لابن المبارك ان سجد في هذه الصلاة على سبع في كل السجدة عشرة قال لا تخاف ثمانية تسبيحة ومن صلاة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلعم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليتوضأ وليجس الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليقرأ على الله وليصل على النبي وم ثم ليقل لا اله الا الله اكلمكم لكم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله

فيها شيء من كلام الناس لما في السج والتكبير وقراءة القرآن
 وتامة في الشرح والتأني بالصلاة بالكلام بشرط ان يكون كونه
 لنفسه اي لنفسه وان لم يكن اي ولو لم يكن المنكح فوفيه اي
 ووفيه الكلام او بشرط ان يكون المنكح مع الحروف وان لم يسمع
 الكلام في بشرط وجود واحد الامر بانما يتبع السماع حتى
 لو لم يحصل تسمع ولا سماع لا تقرب وان وجد احداهما دون الآخر
 تقرب وفيه نظر فقد ذكر في الحقايق انه ان صح الحروف ولم يكن
 مسموعا لا تقرب اتفاقا فالصحيح ان المفرد حصول كلا الامر بان
 تسمع الحروف والسماع لاحد عليهما ما حققنا في الشرح وان نام
 المصلي في صلوة فتكلم او ضحك وهو نام ثم تقرب صلوة كذا في عمدة
 الفتاوى واختار في الاسلام عدم الف دون تقدم في نوافل
 الوضوء وان اتى المصلي في صلوة بان قال اه بقصر المهرمة مفتوحة
 او نكوة بان قال اوة بفتح المهرمة وتشديد الواو مفتوحة او بفتح
 المهرمة والسكان الواو او قال اه بعد المهرمة او بكى فيها فارفع بكاءه
 اي حصل منه صوت سمع ان كان ذلك الانبياء او السكاء من ذكره
 اجنبة اي بسبب تكبير اجنبة او القار او نحو ذلك مما هو من
 الامور الاخر وفيه لم يقطعها الا لا تقرب صلوة لانه بمنزلة الدعاء

بالرحمة

بالرحمة والافوه كما كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او مجنبة
 اصابته في حال او حاله يقطعها لانه بمنزلة الشكامة فكان قال
 في وجع او اصابته في موضع وهو من كلام الناس فيفرون
 محمدا ان كان تشديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقرب ولا
 فرق في الحكم المذكورين قوله اي التاوه وبان اه بالقصر
 اي الانبياء عن ابي ح ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وهو ظاهر
 الرواية عنه وقال ابو يوسف في لا تقرب صلوة في نحو اه
 او تقرب مما هو متخل عليه فان فقط احداهما او كلاهما من
 حروف الزيادة القشرة فجمعها فوكى سالتحويها البيان
 والمهرمة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والها مع
 والالف ففوله اه فان كلاهما من الزوائد وقوله او تقرب
 مخففا فان احدهما منها اما لو كانت ثلثة احرف من الزوائد
 او غيرهما او فان من غير ما تقرب بالاتفاق وذكر في المنقطة
 ان المصلي اذا سقته اجنبة فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 صلوة عند محمدا في الصلاة عند اخلا لا لانه بمنزلة السكاء
 بالصوت بسبب الوجع وروي عن محمد انه قال ان كان في الصلاة
 لا يملك نفسه من تشديد الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم

بالرحمة والافوه كما كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او مجنبة
 اصابته في حال او حاله يقطعها لانه بمنزلة الشكامة فكان قال
 في وجع او اصابته في موضع وهو من كلام الناس فيفرون
 محمدا ان كان تشديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقرب ولا
 فرق في الحكم المذكورين قوله اي التاوه وبان اه بالقصر
 اي الانبياء عن ابي ح ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وهو ظاهر
 الرواية عنه وقال ابو يوسف في لا تقرب صلوة في نحو اه
 او تقرب مما هو متخل عليه فان فقط احداهما او كلاهما من
 حروف الزيادة القشرة فجمعها فوكى سالتحويها البيان
 والمهرمة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والها مع
 والالف ففوله اه فان كلاهما من الزوائد وقوله او تقرب
 مخففا فان احدهما منها اما لو كانت ثلثة احرف من الزوائد
 او غيرهما او فان من غير ما تقرب بالاتفاق وذكر في المنقطة
 ان المصلي اذا سقته اجنبة فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 صلوة عند محمدا في الصلاة عند اخلا لا لانه بمنزلة السكاء
 بالصوت بسبب الوجع وروي عن محمد انه قال ان كان في الصلاة
 لا يملك نفسه من تشديد الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم

او ان او ثبوت لائق صلوة وكذا علم ان لو سفلان ما
 لا يمكن الامتناع عنه بكونه لو لم يكن او عطر فارفع صوته
 وحصل به خوف حيث لم يفت صلوة بذلك اجماعا لعدم
 امكان الامتناع عنه وذكره في الفتاوى الحامائية المتسوية
 الى قاضيان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب وقال
 بسم الله لما تحق من المنفعة اي الالم لا تقصر صلوة ولم يملك
 خلافا والاصح انه قول ان يوجه وعند هذا تقدر كما تقدم ولو
 اجاب المصلي لمن قال مع الله الله ملا الله الا الله او اخبر المصلي
 بما يشاء او بما يشاء او بغيره فقال جوابا بالخبر بما يعجزه الله
 او قال جوابا بالخبر بما يشاء الله او قال جوابا بالخبر بما يشاء
 لاجل ولا قوة الا بالله تقصير صلوة عند هذا خلافا لا يوجب
 له انه ذكر فلا يقصر الصلوة ولم يملك فيه قصده اجواب فصار
 كلام الناس وذكر القاضي الامام فخر الدين في اجماع الصغير
 قوله اي محذور اجاب بغيره قيل له هل لم يخبر الله فقال لا الله الا الله
 ولو اراد العلم انه في الصلوة لا تقصر ولو اخبر بوقوع
 مصيبة فقال جوابا لا الله وانا اليه راجعون قيل تقدر
 اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ولو عطس المصلي

فقال

فقال الحمد لله لا تقصر صلوة لانه لم يغير بقصره عن كونه شاء
 ولا خطا فيه وعن ابي حنيفة ان هذا اذا جرد في نفسه من غير ان يحرك
 شفة فانه حرك فسر والادوية الطاهر ثم الذي يفتي للعطس
 هو ان يسكت وقيل يحرك في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال
 المصلي الحمد لله بغير اي مراد المستفاد منه اي طلب الفهم للعطس
 اي مراد ان يغيره الحمد ويذكره اياه تقصير صلوة احكاما بقصره
 التفهيم وهذا مخالف لما في الهداية وغيره من انها لا تقصر
 لكن ذكر في القنية عن ابي حنيفة رواية انها تقصر والاصح
 انها لا تقصر لانه لم ينفار جوابا عما لو قال للعطس
 بمرحك اليه فانه تقصر الا في رواية شاذة عن ابي يوسف
 ولو عطس رجل في الصلوة فقال له اخر مرحك الله فقال
 المصلي العطس امين تقصير صلوة لانه اجابة ولو كان يجب
 المصلي العطس مصليا اخر فقال رجل ليس في الصلوة بمرحك الله
 فقال المصلي امين فسر صلوة العطس لانه اجابة لا
 صلوة الاخر لان تأمينا ليس بجواب كذا في فتاوى قاضيان و
 وان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة سواء كان
 في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه

في

في

في

تف صلوة لانه تعليم وتعليم وهو من كلام الناس ثم ان
 قصد الفتح ما لو قصد القراءة دون الفتح لا يفتي لا تف وشرط
 في الاصل للفد والتكرار ان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط
 في الجامع التفسير وهو الصحيح وان على امامه فقد قبل ان يفتح
 بعد ما قراء الامام فقرار ما يجوز به الصلوة تف صلوة الفتح
 وان اقر الامام بقوله تف صلوة الكل وهو القياس والصحيح
 انه لا تف صلوة الفتح ولا صلوة الامام ان اقر بقوله
 وهو الاصح ان لانه لا يصلح صلوة لاحمال ان يجرى على
 الامام ما يفسد ما لو لم يفتح عليه والصحيح انه يفتي
 الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها لا عنه وان انتقل
 الامام الى اية اخرى ففتح عليه اليوم بعد الانتقال فقد
 قبل تف صلوة الفتح وان اقر الامام بقوله تف
 صلوة الكل لا تنفاد احاطة وعامة المشايخ على عدم الفتح
 مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاول ان لا يعجل
 بالفتح الى اية اخرى ذكره في الهداية والمراد بان بعد قراءة
 ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المستحب وهو ظاهر
 قاله ابن الرهام في شرح الهداية والاولى ان يرد بعد قراءة

قد

وانما كان لا يفتي به لانه لم يرد في النسخ
 وانما كان لا يفتي به لانه لم يرد في النسخ

قد الواجب وان فتح غير المصلي على المصلي فافتح تف صلوة
 لانه تعليم وهو عمل كثير وان اكل المصلي في صلوة او شرب عامدا
 او ناسيا انه في الصلوة تف صلوة لانه عمل كثير ولا يفسد
 بالنسيان لان طهية الصلوة مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق
 بين الكثير والقليل اذ لم يكن بين النسيان حتى لو استغنى عن
 الخارج تف وكذا يفتي في العمل الكثير مما ليس من
 اعمالها ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا يشك بسببه النكاح
 الى المصلي انه ليس في الصلوة فهو عمل كثير وما دون ذلك بان
 يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يقرب
 باليد من طرف او عادة فهو كثير ولو قدر انه عمل بيد واحدة
 وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع
 انه عمله باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد
 والاولى انه وذكر في الملتقط انه لا يعتبر في فساد الصلوة عمل
 اليد الى حقيقة ولكن بغير القلة والكثرة اما باعتبار
 غلبة الظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة باليد او بيد
 واحدة وقيل ان استكثر المصلي فيكثر والافضل وعامة
 المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو ادعى المصلي

انما كان لا يفتي به لانه لم يرد في النسخ

برهنه الخوف من اناؤ او كان في يده فافذه بيده الاخرى فوجهن
 برأسه او لحيته او غيرهما من جسده او ستر شعوه لواء كان
 رأسه او لحيته نفس صلوته وكذا لو اكل الخبز او خرباها الورق فعمل
 على شيء من الأعضاء ولو كان في الدرع او نحوه في يده فمسحه برأسه
 او بعضه او من غير ان يافذه باليد الاخرى لا تفصل صلوته لانه عمل
 قليل وان حمل المرأة في الصلوة مبيها فارضعتة نفس صلوته
 لانه عمل كثير وان مضى على ثدي المرأة نفسا نظر ان خرج بمص
 منها اللبن نفس صلوته لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط
 في ما نفس الصلوة الاختيار فان من دفع ثدي ثلث خطوات
 بسبب الدفع من غير ان يملك ثقبه نفس صلوته وكذا لو حمل
 رجل المصلي فوضعه عاوية او اخرجته من مكان الصلوة والآ
 الى وان لم ينزل منها اللبن فلا اى لا تفصل صلوتها هذا ان مضى
 مقته او مضى فان مضى ثلث مضات نفس وان لم ينزل
 ذكره فاضى في وجهه وان صاح المصلي اجد ابيده يمد بها
 السلام نفس صلوته ولو رفع العمامة او القنطرة من
 رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على الراس
 او ترفع القميص وتعم وفعل كل واحد من المذكورات يرد

في بعض النسخ
 لا يشترط
 الا اختيار
 في الارض
 والارض
 والارض

من غير
 ان يملك فاصرفه



من يؤمكم ارموا لائق صلوته لكن بكبره ذلك اذا كان
 بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر واما رفع القميص
 فكذا ذكره وهو منسك جبراما لائق فالتكليف في الفاء
 انه مفرد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا حشرت وان استقصت
 عمامته فمرة او مرتين لا تفصل لانه يحصل به واحة
 فتشيع ان يجعل ما ذكره جبراما على هذا كولو وضع العمامة على رأسه
 خوفا من الكبر او لانه ان يضره لا يكره لانه بعدد وكذا لو اصاب
 ثوبه او عمامته نجاسة فستره لا يجزئ ولا يكره في ثوبه او في العمامة
 ان ترفع القنطرة او العمامة بعمل قليل لا سقطت
 افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت
 او احتاج في رفعها الى عمل كثير ولو ضرب انسا بنا بيد واحدة
 من غير انه اوضعه بسوط ونحوه نفس صلوته كذا في المحيط
 وغيره لانه من خاصية اوتاديب او ملائمة وهو عمل كثير وذكر
 في الزخيرة ان المصلي على اليد اذا ضربها لاستخرج السبيل
 لطلب سبيله سببه يحذف نفس صلوته وهو يتناول الضربة
 الواحدة كما في ضرب الانسان وبعض المتأخرين قالوا اذا
 ضربها مرة او مرتين لا تفصل صلوته وان ضربها ثلث مرات

على تسليم الادلة
 على كبره

متواترات اي في ركعة واحدة عكس اقيده في الخلاصة تفرد
 وهو الصحيح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير كثيرا خلاف
 ضرب الناس فان الضرب في حقه غلبة التعليم والاعلام وهو غير
 مفرد وبعض من يخافوا اذا كان معه موطأ فيركبها اي
 تخطها وركبها به للشيء او يخشى لا يفيد صلوة بذلك اذا
 لم يتكرر ثلثا متواترة وهو موافق للقول قبله ولو حذر به
 اي بالوطأ اي ارشدها بالامام الى الطريق اي حركه لاجل
 ذلك ومثله تمت الصلوة بالهداية وضربها مع ذلك تفرد
 صلوة لان فيه تعابها ومربا فكانه عملا كثيرا وان حرك المصلح
 الركب رجلا واحدة لاجل السقوط لا على الدوام بل مرة
 او مرتين في الركعة الواحدة لا تفرد صلوة وان حرك مكانا
 رجليه معا تفرد اعتبارا لهما باليدين وقال بعضهم ان حرك
 رجليه معا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدرك الفعلا بالانظر
 على لا تفرد اذا لم يؤل التكرار وروى عن ابي بكر انه اجاب
 في مسئلة من قال له اي المصلح لم يصبتم فاستار اليه المصلح
 بيده باصبعين منها الى اذنهم صلتوا ركعتين او ثلثا الى
 اذنهم صلتوا ثلثا ونحو ذلك لا تفرد صلوة لانه عمل قليل

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

العصيان

لا بد ان يكون ١١ ومثله

ومثله مروي عن عائشة رضي الله عنها وان كتب المصلح ما
 ما يشين اي يظهره وانه ان كان اقل من ثلث كلمات لا يفرد
 صلوة لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما يشين وانه ان كتب
 على هو او ماء او باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لا تفرد
 صلوة بل كبره لانه غيب ويغيب ان يفيد ما اذا لم يكن تحت
 بطنه ان ظن انه ليس في الصلوة وان زاد في كناية ما يشين
 وانه على اقل من الثلث بانه كان ثلثا او اكثر تفرد لانه
 كثير وفي الملتقط ولو قال المصلح مثل ما قال المؤذن تفرد
 صلوة اي اذا قصد اجابة المؤذن خلافا لابي يوسف وقال في
 الفتاوى انما قانته ان اذن في الصلوة يرد به اي بالتأذين
 الاذان اي الاعلام بدخول الوقت تفرد صلوة عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف لا تفرد ما لم يقبل حي على الصلوة حي على الفلاح
 لانه اعلام وعند ابي يوسف هو ذكره لكن الخليل يفتي بطلان ولو
 سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله او نحو ذلك من الفاظ
 التظيم او سمع اسم النبي ففعل صلا الله عليه وسلم ان اراد
 اي قصد بذلك اجابته اي اجابة ذكر الاسم تفرد صلوة
 لاجل ذلك وان لم يرد به اجاب بل قصد نداء وصلوة على

الصلوة

على سبيل الاستيفان في التفتت لا في الصلوة ولو انشاى الى
 رب ونظم شوق او خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بك لا تف
 صلوة لانها لا تف بغير ما فعل القدر ولكن اساء اساء الساق
 لتركة الخشوع واستغال قلبه بغير الصلوة خصوصاً ما ليس
 من جنس العبادة ولو ردت المصلي السلام بيده او غير ار او
 طيب ثوبه في قاء او في راسه او غيبه او حاجبه الى قال نعم او لا فان
 صلوة لا تف بترك وكذا لو اراد انشاى وجها وقال اجيد
 هو قاء في نعم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الزخمة
 ولا بأس ان يتكلم الرجاء مع المصلي قال الله تعالى فنادى الملائكة
 وهو قائم يصلي اليه وفي احكام التواني ولا بأس بالمصلي
 ان يجيب برأسه اما لو قيل للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة
 القف احب بجانب المصلي فوسعه له تف صلوة لانه لا تشل
 فيها غير امر الله وينبغي ان يكث ساعة ثم تقدم برأيه ولو قال
 في الصلوة اللهم كم مني اثم على او قال اللهم ارحم امرى او قال
 اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 وللمؤمنات لا تف الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم
 اغفر لي ولوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل

ان كل

او قال اللهم

ان كل ما يستجيب طلبه من الخلق فالله تعالى به لا يف وجعل
 في الهداية اللهم ارزقني من قبيل ما لا يستجيب طلبه منهم وحكم بانه
 مفرد ولا يظهر له لا تف اذا اطلقه فان قيل بما لا يؤخوه
 تف واما قوله اللهم كم مني اثم على فهو على اختيار صاحب
 المحيط لا يف لان معناه موجود في التواني والمحيط ان ما هو في
 التواني او في الحديث لا يف وما ليس في طهرها اعتبر فيه الاصل
 المقدم ولو قال اللهم اغفر لاني ففيه اختلاف المتأخرين ولا يظهر
 عدم الفاد ولو قال اللهم اغفر لعي اوليائي او نحو ذلك تف
 اتفاقا لعدم وجوده في التواني ولا في المؤنور وعدم استحالة
 طلبه من الخلق ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او حشيتك او حج
 بيتك لا تف لانه لا يطلب من الخلق ولو قال ارزقني دابة
 او كرم او زوجة ونحو ذلك او قال اللهم اقض ديني تف
 لعدم استيانه طلبه من الخلق ولو نظر المصلي الى كتاب لم يقرأ
 وفهم كتابه ان نظر غير استفهم اي غير قاصد لفهم ما فيه لا
 تف صلوة بالاجماع وان نظر اليه استفهم اي قصد لفهمه
 فقد ذكر في المبتقط انها تف وهو مروي عن محمد وذكر في
 الاجناس انها لا تف عند ابي يوسف وبه اقر من اجنا والصحي

او قال اللهم

او قال اللهم

او قال اللهم

في القول وكذا لو ناداه فخرج المصلي بالقراءة ليقبله في الصلاة
او قال الحمد لله لا جد لك او قال الله اكبر لا تفرد صلاته وكذا
لو جازل الاعلام لقوله من ثابته شيء في صلوة فليست وان
قبلت المصلي امراته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوته
ثابتة ولو قبل هو اي المصلي امراته شهوة او غيره شهوة فسد
لان من رآه ظن في غير الصلاة ولو قبل المصليته زوجها شهوة
او غيره شهوة تفرد صلاتها والفرق بينهما في الشرح ولو
نظر الى فرج المطلقة التي جعلت شهوة يصير مباحا ولا تفرد
صلوته في المختار المصلي اذا وتوسل الشيطان فقال لا قول
ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وتوسل في امر من الامور
الاخرة لا تفرد صلاته وان كان في امر من امور الدنيا فقد
كذلك في الذخيرة لان وكوسنة لم تكن حواشيها
اخرى في الاول وثبت امر ديني في الثاني المصلي اذا
اراد ان يسلم على غيره ساعيا ففعل السلام فتذكر انه في
الصلاة فكبت ولم يقل عليك تفرد صلاته لانه تلفظ على
قصر الخطاب وذكر في الذخيرة المست في الصلاة ان كان
اي الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير منحرف عنها لا تفرد

الصلوة

الصلوة اذا لم يكن متاخرا الى بعضه لاحد بعض من غير مهلة
ولم يخرج من المسجد ان كان المصلي فيه وان كان في الفضاء اي القصر
لا تفرد المصلي حاله ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا مشى
في صلوة الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قد صرف
ثم وقف فدرر كن ثم مشى قد صرف او هكذا الى ان مشى قد
صفوف كثيرة لا تفرد صلاته الا ان يخرج من المسجد ان كان فيه
او تجاوز الصفوف ان كان في القصر فان مشى متاخرا حقا بان
كان قد صرفين دفعة واحدة او خرج في المسجد وتجاوز الصفوف
في القصر فسد صلاته وان لم يكن قد آتم صفوف في القصر
فالغير مجاوزة موضع سجوده والست للمسلم عند اي عا
اشقى عوا كالحق اعزهم وبعض المشايخ قالوا في رجل راى قربة
في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي
قد آتم ليس بشيء وبينه صف من بين اليها اي الى القربة فسد صلاته
تفرد صلاته لو مشى الى الصف الثالث وهو الذي بينه وبينه
صف تفرد صلاته وهذا القول ان حمل على اطلاقه اي سواء كان
مشيا الى الثالث متاخرا او غير متاخرا كان مخالفا لما قبله وان قبل
بكونه متاخرا فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلاة

فان لم يكن في الصلاة

منه في الصلاة
او في غيرها

مستدبر القبلة بان منته قدامه او يمينا او يسارا او في غير ذلك
واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت صلوة سواء منته قليلا
او كثيرا او لم يستدبرها اذا استدبر القبلة على ظني انه رخصت او لم
يحدث اختم بغيره انه لم يكن رخصت ولا اجرت فان صلوة قد
فسدت بالاستدبار وان لم يخرج من المسجد لان الاستدبار
وقع بغير ضرورة اصلاح الصلوة فكانه مفدا ولو مضى العيب
او مضى المصلحة في الصلوة فقد وان لم يتبعه وهذا اذا كان
بان نوات ثلث ثلث مضافات ولو لم يفسد المصلحة دخل
حلقه منه شيء يسير لا تقدر ولو كان في ثلثه او في ثلثه فاستلج ذوب
تقدر وان لم يفسد انه يؤكل كذلك ولو مضى بان السنانة في الماكول
ان كان ذلك زائدا على قدر المحضة لا تقدر صلوة ولا تقدر صوم
وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل حلا او بقي في طعم الحلاوة وهو في
الصلوة واستلج ريقه لا تقدر لانه يسير جدا **فروع** ولو تفرغ في
الصلوة ان كان في غير مسمع لا يفسد لكن يكره وان كان مسموعا ان
كان له حروف متناهة كافي ونف تقدر وان عطس فحصل به
حروف كاصرت ونحوه لا تقدر لانه اضطراب وكذا الوجه في فصل
به حروف كذا اطلقه قاضيان وقيرة في الكافي بما اذا كان مدفوعا

قوله وجب

انما يقدر صلوة وكذا ان كان قد زاد او كان قل من قدر

اليه

اليه وان لم يكن مدفوعا اليه تقدر ولو شارب فحصل به
حروف لا تقدر ولو قرع الباب فقال ومن دخله فانه امينا
به يدبه الا ان تقدر وكذا لو قيل من ابن جيت فقال امين
وبغير معقولة وقسم مشيدا وقيل له ما يالك فقال انجيل والبشار
والبحر بر يد اجواب تقدر وان جرى على لسانه نوح فان كان
عادة له يجري على لسانه كثيرا في غير الصلوة تقدر لانه من
كلامه والا فلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية ربي فهو على
هذا التفصيل كذا في الفتاوى وقوله من الانجيل والتوراة
تقدر ان لم يكن ذكر ولو استندم التقدر وان كان فيه
ذكر ولو استلج ذوبا فخرج من السنانة لا تقدر ما لم يكن ملأ
الغم وكذا الوقاء اقل من ملأ الغم فعاد الى خوفه وهو
لا يملك اما له ولو رفع الفتيحة من السراج لا تقدر
وكذا لو تروى به ذاية او حمل شيئا حقيقا يحمل بيد واحدة
او حمل صبيبا او ثوبا على عاتقه لا تقدر ولو ركب الدابة
تقدر وان نزل عنها لا تقدر ولو اعلق الباب لا تقدر ولو
فتح الغلق اي القفل تقدر ولو لبس القميص تقدر
ولو تغسل او خلع ثيابه لا ولو لبس الخف تقدر لان يكون

منه

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

فيما لو سقط لفظه والظاهر ان سمي سمي بالمتخذه فالظاهر انه
لا يني وكذا ان كان موجبا للفعل كالاخذ والامسك وان استعمل بفعل
غيره وخالفه في جازم ما يقدر على الوضوء منه لا يني لانه لا يني
وله ان توفيقا ثلث في المصحف وما في كتابه من الوضوء
ولو وجد في كوض موضع كوض في موضع آخر في موضع كوض
كوض في مكان الاول والافضل لو قصد كوض في موضع كوض
اقرب منه ان كان عاديا في التوضي من كوض في موضع كوض
ما في بيته يني ولو كان بعيدا او بغيره بغير ما يترك اليه وني
الشرع يمنع البناء على الخيارات وقيل لا يمنع ان عدم بغيره وان
عوض له ما ينافي الصلوة من كلامه وكفه او كشف عورة يني
منه لو كشف رأسه للتمسك او زرعها للفعل لا يني في المصحف
وكذا لو كشف جوارحه لا يني في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن
منه يني والسنة ان يفرغ من محرابه مسكبا بانه يوتر
انه عرف والاختلاف للامام ان يات من جنوب جبل الى الجبل
او يني اليه وله ان يستخلف ما لم يخرج من المسجد ويجوز ان يني

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة استخفافا فانه لم يستخف حتى خاوز او خرج بطلت صلوة
القوم ان لم يستخفوا ثم قيل خروجه في بطلان الصلاة ولو كان
رواياته والظاهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمغفلة ونحوه
كونه اختلفا على الامة في كونه فاقوله لم يكن مع الامام
الاخر فعين الاختلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامة والا
بان كان صيا او امرأة ففعل فعين نفسه صلوة في حجب
ولو حصل سبق احد في ركوع او سجدة وجب على الآخر ان يركع
البناء لان الانتفال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم
يجز بعد ما حدث فيه ولو لم يقدر لا يجز في خلاف ما تقدم فيها
سجدة في سجدة حيث لا يجب ان يركعها بل سجد في سجدة
لم يركع اعادة الركوع لان القومة فرض عنده والنية سجدة
فصل في سجود التوبة سجدة التوبة واجبة القول
ان يقال سجود التوبة واجب فكذلك اعادة السجدة مع السجود
ولم يرد الوضوء فان الواجب سجدة واحدة وهذا هو الصحيح وقيل
بوسنة لا يجب سجود التوبة لا يترك الواجب من واجبات
الصلوة فلا يجب ترك السنن والمستحبات كالسجود
والتميم والثناء والشايعين وتكبيرات الانتفالات

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

قال في الدر والاحوط ان يصلي بعد صلاة الجمعة الظهر قبل سترها
فانما نويت ان تصل آخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد
لان الجمعة التي صلاحها ان لم تجز فعليه الظهر وان صحت الجمعة اجزائة
الاربعة عن ظهر فانت عليه ثم يصلي اربع اخرى بنية سنة الجمعة
ولو قدم السنة على الظهر الاخير لما ز تقدمة هذا اذا كان عليه
ظهر فانت والا فيكون نقلا فالاحوط قراءة السورة مع الفاتحة
في الاخرين لاحتمال ان يكون نقلا فيلزم ترك الواجب بترك السورة
كذا في حاشية العرف على الدر

عليه السلام

والشبهات والاشترک الغرض لان تركها مفيد ان لم يترك
فتقدوا وبتأخير اي تأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن
محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسى اي ترك في وقت
نسبانه فراءة الفوت في الوتر او الشهد في إحدى الفقرات
الاولى والاخرة فانه واجب فيه ما في اظهر الروايات وهو الصحيح
وقيل هو كسنة في الاولى وكما اذا نسي تكبيرت العبدتين وما
اذا جهز الاما فجاخاقت او خافت فيما يجهر واما المفرد فلا يجب
عليه بل في الجهر لا يجبر وكذا الوجه في موضع المتخافتة في
ظاهر الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه التسبوع والتمال
ابن الرهام لان المتخافتة واجبة عليه وقيل لا جهر جهر الاما يجب
وان يقدر ما يسمع نفسه فلا وذكر في الذخيرة ان سجود التسبوع
يجب بسنة النساء يجب تقديم ركن الركوع قبل ان يقراء
او يسجد قبل ان يركع هذا التفسير من صاحب الذخيرة فخر وقع
في محله لان الركوع قبل القراءة والتسبوع قبل الركوع غير معتد به
حتى يقرض اعادة الركوع بعد القراءة واعادة التسبوع بعد الركوع
واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقدم لكن نعم اذا فعل ذلك
يجب سجود التسبوع لتأخير ركن هذا انما في السنة نحو ان يترك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

صليت بغير الصلوة مؤمنة الى الصلابة لا حقاها بصل الصلوة
بجلاف حجة النلاوة وسجة الستة فاذ انك سجدت من ركعة
سجدت فذكر في الركعة الثانية بعد تلك الركعة فيما بعد
فسيروا فذكر ركعتين من ركعة او يؤخذ القيام الى الركعة الثانية
او الثالثة او الرابعة بان يكون بعد السجدة الثانية في الركعة
الاولى ثم يقوم كما هو مذاب في هذا الموضع من غير
صف او وج او يؤخذ القيام الى الركعة الثالثة بان زاد
على قدر الشهر في الفقرة الاولى على ما مر وجب تكرار الركعتين
هذا ثالث الستة نحو ان يركع من او يسجد ثلث سجرات
تغير الواجب من صفة الى صفة وهو رابع الستة نحو ان يركع
بالعادة فيما يكاف فيه بها او يكاف فيما يركع فيه ويجب ترك الواجب
وهو حاصل الستة نحو ان يترك الفقرة الاولى في الفوايض
او القنوت او تكبيرات العيد او يركع من الواجبات
ويجب ترك الستة المضافة الى جميع الصلوة وهو اول
نحو ان يترك قراءة الشهر في فقرة الاولى كما ذكره في المحيط
وكأنه القاضي الامام صدر الاسلام رح يقول فانه يقال
شهر الصلوة ولا يقال شهر الفقرة بخلاف شيخ الترمذي

صلواتك على الصائم

صَلَّيْتُ بِقَوْمٍ الصَّائِمِينَ إِلَى الصَّلَاةِ لِأَهْلِهَا بِصَلَاتِهَا بِصَلَاةِ الصَّلَاةِ
بِخِلَافِ كَرَّةِ التَّوَادُّعِ وَبِحِجَةِ التَّهْنِئَةِ فَإِنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ رُكْعَةٍ
بَسْمًا فَتَذَكَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ تِلْكَ الرُّكْعَةِ فِيمَا بَعْدَهَا
فَسَجَدَ فَتَذَكَّرَ فِي رُكْعَةٍ مِنْ مَحَلٍّ أَوْ يَوْفَى الْقِيَامِ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ
أَوِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الْمُبْعَةِ بَانَ بِكُلِّ بَعْدِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ الرُّكْعَةِ
الْأُولَى ثُمَّ يَقُومُ كَمَا هُوَ مُذَابِّتٌ فِي وَهْدِ الْإِذَا مَكَّنَ بِهِ عَذْرُودُ
ضَعْفٍ أَوْ وَجَّهَهُ يَوْفَى الْقِيَامِ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ مَا زَادَ

بسم

رواية عن أبي يوسف اختيار ما مناجى كماله في ظاهره لم يثبت
 فاما يستوفى كما يعود وان استوفى فاما قال الشيخ كمال الدين بن سبيح
 التهامي وهو الاصح ويؤيد قوله اذا قام الامام في ركعتين
 ان ذكر قبل ان يستوفى فاما فيلزم ان يكون سجدة واحدة لا سجدة واحدة
 بعد ما صار الى القيام اقرب فيلزم صحة الصلاة والصحيح لانها
 لا تقبل وان عاود بعد ما استوفى فاما ما فسرت في الاصح
 التهامي انما يستوفى بركعة واحدة بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس
 بغرض وفي الثانية لو عاود الامام بعد ما قام من الفقرة
 الاولى لا يعود وهو الغم تحقيقا للمعنى لقوله وذكر بعضهم انهم
 يعودون من غير استئناف وهو غير صحيح الفاء بالعود وفيها
 المقيد في الشبهة في الفقرة الاولى فذكر بعد ما قام عليه
 ان يعود ويشهد بخلاف الامام واللفظ للزم المتابعة كما
 ادرك الامام في الفقرة الاولى فقط مع قيام الامام وقبل
 شروع السجدة في الشبهة فانه يشهد بها لتمامها
 فليكن هذا ولو كرر الفاتحة في الركعة من الاولين متواليا او في
 التواني في ركعة او في سجدة او في موضع التشديد عليه
 سجدة التسوية للزم تأخير الواجب وهو التسوية في الصورة

الاولى لا يعود

الاولى لا يعود

الاولى لا يعود في غير ما شرع فيه في البوتة والتعريض وذلك
 واجب وان قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزم التسوية
 وقبل يركع وكذا في الفاتحة الآخرة فاما ما لا يركع عليه
 كذلك خلاصة وان قرأ الفاتحة في إحدى الركعتين أو في غيرهما
 سورة او قرأ السورة دون الفاتحة او قرأ الشهادتين
 في الفقرة الأخيرة او تشهد قائما او ركعا او ساجدا لا يلزم عليه
 كذا المتأخر لعدم ترك واجب في ذلك بل لان الفاتحة لم تسبق
 وحده في الركعة الاولى على سبيل الوجوب والقيام والمركوع
 محل الشك والتشهد الثاني وقبل ان تشهد في القيام
 بعد اداء الفاتحة فعليه التسوية وحسب التسوية وقبل التسوية
 في ركوعه او سجده يركع التسوية ولو اذ في الشبهة في الفقرة
 الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجدة
 التسوية بالاتفاق لتأخير الوضوء وروى عن أبي حنيفة انه ان
 وادعوا فادعوا يجب عليه سجدة التسوية وروى عنهما انه قال
 اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقبل وعلى آل محمد وتقديم في بحث
 التسوية وان سكت في الركعتين الاخيرين منه ففقد التسوية
 وان سكت ساجدا يجب التسوية بناء على وجوب الفاتحة

الاولى لا يعود

الاولى لا يعود

الاولى لا يعود

في الاخيرين وقال ابو يوسف لا سهو عليه بناء على عدم التوجه
وتعريف الكلام عليه في الغداة وان قراء الغداة بعد قراءة الشهد
في القعدة الاخرة لا سهو عليه وان قراءتها في غير ذلك لا محل
للغداة والشاء والغداة تشمل عليهما وان تذكر الغداة
بعد الركوع لم يعد اليه القيام لغداة ولا قراء بعد الركوع من الركوع
لغداة محله وان تذكر وهو بعد في الركوع فنية محله في السجود وان
بل يفتي على الصلوة ويجب السجود في الركوع وقال الشافعي
قبل يعود ويقتضيه الصلوة لا يفتي في الركوع وقال الشافعي
سواء عاد ولم يعد سجدة للسهو في الصلاة وعليه السهو عاد
اولم يعدت اولم يفتت اما لو تذكر في الركوع انه ذكر القعدة
او السجدة فانه يعود وقراء ويعود الركوع وان لم يعد فست
صلوة لانه يفتي بالعود والقراءة وان عاد ولم يقرأ ففيه نقصان
ركوعه وروايات والفرق المذكور في الشرح وانما سلم على راس
المكتفين في الظاهر على انهم لم تذكر انه انما صلي ركعتين فقط
بنها وسجد للسهو لان سلامه وقع سجودا وان سلم على راس المكتفين
على انهم انما اي صلوة جمعة او فجرية نصف صلوة لانه سلم على
انه صلي ركعتين فوقع سلامه على ركعة فاطعوا وان سلم على القعدة
الاخرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة بعد ذلك القعدة ما لم يسجد

للمخاتمة ويشهد ويسجد للسهو في القعدة ولا يفتي
الخاتمة بالسجدة تكونت صلوة فيها ركعتان خفيفه واليه يوسف
ويطلب ايضا عند سجدة وعليه ان يصلي بها ركعتين او سجدتين
عندما ليسر متفلاست ركعات وقوله وعليه بعد ذلك الم
واجب والاصح ان يتم مرتبة فلو لم يفتي لاشي عليه ثم يطلو
الفرع فاحصل في الركعة وفي الخامسة عند يوسف لان الركعة
بسم بالوضع عند ركعة لا يبطل ما لم يرفع الركعة لانه لا يتم
الا بالرفع عند ركعة وفائدة الخلاف انه لو سجد ركعتين قبل رفع
سجدة وشهد ويصلي في ركعة فلا يلايه يوسف وقول محمد بن
الحارث وسجد للسهو بعد ركعة فاقول انما يفتي في الركعة والاصح
انه لا يسجد فانه في الشهادة وان يفتي في الركعة ثم قام فليكن
يعود ايضا ما لم يسجد ولا يفتي في الركعة ثم قام فليكن
واجب فانه يسجد في الخامسة فانه في ركعة ثم قام فليكن
عليه الركعة الاولى ويكون الركعة الثانية في ركعة ثم قام فليكن
التفريق بين الركعة الاولى والركعة الثانية في ركعة ثم قام فليكن
في ركعة والاصح ان لا تكون الركعة في ركعة ثم قام فليكن
في ركعة والاصح ان لا تكون الركعة في ركعة ثم قام فليكن

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, yellowed paper.

[illegible]

卷之四

١٨١

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

10

الفاطمة بنت محمد
بني هاشم بن عبد المطلب
بن عبد مناف بن قصي
بن كلاب بن مرة بن
كعبه بن لؤي بن غالب
بن فهر بن مالك بن
نضر بن كنانة بن خزيمة
بن مدركة بن إلياس بن
مضر بن نضلة بن مذحج
بن عدنان

المسبوق الاول كسر المقيد فاد لا سهو عليه ان مقتضى السهو
المقتضى لا يوجب السهو وان لم يكن بعد اى بعد السلام امامه يجب
عليه سجود السهو لو وقع منه بعد ما مضى وقت السجدة الاولى لم يخطئ في السلام

في الاولى مقارنة السلام فلا سهو عليه لانه مقتضى السهو لا يوجب السهو
اشترى فعله بزيادة بلعية حقيقة وهو نادر الوقوع وذكره في المصنف
المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريف اى تكبير التشريف
مع امامه سهوا فعليه سجدة السهو لا قلنا انه صدر منه بعد ان كان في السجدة
يتابع امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو منه قبل قيامه
لا التزمه بشيء ولو طعن الامام ان عليه سجدة واحدة وتابعه في
ثم علم ان السهو عليه في رواية لا تقصر صلاة المسبوق وبه صدر
التشريف وفي رواية تفرد به الامام لاقتضائه في موضع الاقتراف
وانه قام للمسبوق قبل سلام الامام وقراءته وكذا لم يوجب السهو
للسهوية ما لم يتبع السهو فيه وان لم يتبعه لا تقصر صلاة ولكنه يجب
عند انقضاء وقتها وقراءته وركوعه او فاته ان يقرأه
لم يستكمل بعد فقلنا انه متابع في ركعة فقلنا في الركعة وبنى
عليه ولم يقره فدرت صلوة وان كان قد قضاها لكانت قائمة بالسلام
بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وانما يتبعه

فدرت
فدرت

المسبوق الاول كسر المقيد فاد لا سهو عليه ان مقتضى السهو
المقتضى لا يوجب السهو وان لم يكن بعد اى بعد السلام امامه يجب
عليه سجود السهو لو وقع منه بعد ما مضى وقت السجدة الاولى لم يخطئ في السلام

فدرت صلوة واذا لم يتابع المسبوق الامام في سجود السهو
يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلاة استمالا لانه لا يتصل
وان سجد في ما يقف بعد فرغ الامام بسجدة السهو ايضا لانه متفرد
والمقتضى بسجدة لاجل السهو وان كان لم يسجد مع الامام السهو ثم سجد
او وايضا فانه سجد عن السهو لان السجدة لا تكسر ركعة السهو
ولا يوجب المسبوق اى لا يباح له ركعة كما ان يقوم الى قضاها
به قبل سلام الامام الا انه يكون القيام لغزوة صلاته عن الفساد
كما اذا خشي انه استقره انه قطع التسبيل كما صلاته في الفجر او في
وقت العصر في الجمعة او في مدة مسجده او في وقت وهو صاف
عذر او يذره كالحديث او يخاف مرور الناس به يديه وهو ذلك فلا يركع
حينئذ يقوم قبل سلامه بعد فعهده قدر التشديد لا يقوم قبل قعوده
قدر التشديد اصلا فانه قام قبل ان يفرغ الامام من التشديد اى قبل
ان يقعد قدر التشديد فالمسبوق حينئذ على وجهه متاحا ان يركع
من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود الامام قدر التشديد لا
يعتد به وانما يقتصر اول صلوة في حق القراءة اذا علم انه قد اكملها
انما كان مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او بربع ركعات
فان مسبوقا بركعة ينظر ان وقع من قراءته بعد فرغ الامام من التشديد

فدرت
فدرت

تیمہ المکتوبہ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, showing the inner hinge and some stitching. There is no text or other markings on the page.

الفقه المصنف
 في الفقه المصنف
 في الفقه المصنف
 في الفقه المصنف

الحاشية في قيامه ان الركعة التي قام منها جعل في الثانية او
 او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت ثالثة فظاهر وان
 كانت ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يقعد في
 الا في المغرب والوتر لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها فرض فيها
 فيشهد ويقوم فيصير ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثالثة
 ولو شك في الغر في قيامه ان التي قام اليها ثالثة او ثالثة وفي
 المغرب او الوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرابعة انها رابعة
 او خامسة فانه يقعد ويشهد ثم يقوم فيأتي بركعة اخرى لاحتمال
 وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قيل تقيد بالاسمية اما
 لو شك في السجدة الاولى امكنة اصلاح صلواته على قول محمد لان
 تلك الركعة ان لم تكن رابعة فعليه انماها وان كانت رابعة لا يقعد
 عنده لانه لا عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبق
 اجرت فيها غير فضاها ويقعد ويشهد ثم يصير ركعة اخرى وان
 كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت صلوة تقايا
 لاحتمال انها رابعة وقدرت القعدة الاخرة وان بداء المصلي بالسجدة
 قبل الفاتحة ساجدا في الركعة الاولى او الثانية فعليه التسوية
 وانما في حرقا واحدا لا تنزل الوضوء وهو رتبة الفاتحة ثم

ہندوستان

هذا ما وجدته في نسخة أخرى من نسخة أبي جعفر القليل لأن السهو
 فيه غير غالب بخلاف الجهر وضدها ويقو في رواية القائلين ثم السهو
 وكذا التذكر بعد الفراغ في السورة وكذا التذكر في الركوع و
 وحجة السهو أي وجود السهو في تأني السجدة أي بعد السلام
 وعند الشافعي وأحمد قبل وعند مالك أنه كان السهو من زيادة
 فيه وإن كان يقصاه فقبل وهو رواية عن أحمد والخلاف في
 الفضيلة من لو سجد قبل السلام ^{بترك الفقرة الأولى} أخره عننا على ظاهر الرواية
 ثم قبل ^{بترك الفقرة الثانية} بعد السجدة واحدة وهو قول الجهر منهم شيخ الإسلام وغيره
 السلام وقبل بعد السجدين وهو اختيار جماعة من الأئمة وصدر الإسلام
 أخى في الإسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صحيح في النظرية
 والمفيد والناجح ويشهد بعد السجدين ويسلم لا روى أنه
 عليه السلام فعل كذلك وليت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في كلتا الفقرتين فقرة الصلوة وفترة السهو وهذا
 مختار الطحاوي وقال الكرخي يأتي بالصلوة والادعية في فقرة
 ثانية ^{بترك الفقرة الثالثة} ثم يأتي بالسجدة فيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 السهو قال في الهداية هو الصحيح وقبل عند الشافعي واليه
 في فقرة الصلوة بالاشتقاق ^{بترك الفقرة الرابعة} لأنه أراد ما هو مشتمل ^{بترك الفقرة الخامسة} آخر الصلوة والهداية
 في فقرة الصلوة وعند محمد في فقرة السهو والوجه ما صحح صاحب الهداية
 ولعل أن الاختلاف في الآتي بالصلوة والادعية سواء والمص

هذا الخبر كذا في الحاشية لانه اخبر واجاب ولم ينفى القليل لان السهو
فيه غير غالب بخلاف الجهر وضمن ويقتضيه اتفاقهم ثم السهو
وكذا التوكل بعد الفواعل في السورة وكذا التوكل في التوكل
وبوجه التوكل اي وسجد التوسيع يانه يسجد ما بعد السلام
وعند الشفاعة واما قيل وغير ذلك انه كان السهو بزيادة
فبعضه وان كان بعضه فبعضه وهو رواية عن احمد والشافعي
الافضل في لو سجد قبل السلام اخر اذ لا ينافي ظاهر الرواية
ثم قيل بعد السلام واحدة وهو قول الجهر منهم شيخ الاسلام وغيره
الاسلام وقيل بعد التسليم وهو اختيارهم لانه وصلى السلام
اخبر في السلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صحيح في الطهارة
والنفقة والبناءج ويشهد بعد التسليم ويسلم لاروى انه
عليه السلام فعل كذلك وليت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والدعاء في كلتا القعتين فعدة الصلوة وفعدة السجود
مختار الطحاوي وقال الكرخي تاتي بالصلوة والادعية في فعدة
قائمة بالكلية فعدة من اجزاء السلام فيها صلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
السجود في الهداية هو الصحيح وقيل غير ذلك في حق واليه يوسف
دواخر الصلوة باللائق فاما لانه ادعاء مؤلفه اقر الصلوة الهداية
في فعدة الصلوة وعبد محمد في فعدة السهو والوجه ما صحه صاحب
واعلم ان الاختلاف في الاشارة بالصلوة والادعية سواء والمصداق
في السلام عليه

كثير وجود المتكلم في القرآن عند الموافقة في المعنى عند هذه
 قواعد الائمة المتقدمة في هذا الفصل واما المتقدمة في
 مقابل ومحمد بن سلام والتسجيل الزاهد والكبير سعيد البجلي
 والسندوني وابن الفضل وكلوا في فائقه على ان الخطا ان
 كان في الاعراب لا تقف مطلقا وان كان مما اعتقده كقولان
 اكثر ان سلا لا يميزون بين وجه الاعراب فارا في صانها وبها قاله
 المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون لخطا لانه لو تقرر يكون
 كقولنا ما يكون كقولنا في القرآن فارا بن السهام فيكون متكلما
 بكلام الناس الكفار وهو مفيد كما لو تكلم بكلام الناس ساخبا
 محالسا فيكون فكيف وهو كقولنا انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطا
 بغير الاعراب في حرف على ما سناه في الشرح وبانه بعضه ولا يقاس
 من نزل في القاري بعضا مما ليس من ذكره راعين الائمة المتقدمة
 والمتأخرون على بعض مما هو من ذكره لا يعلم كاحل في اللغة والعبارة
 والمعاني وهو ذلك مما يحتاج اليه التقف ليعلم ما اعتقده
 كقولنا هو بعيد فاحشا او غير فاحش وما ليس كذلك
 على قول المتقدمين واليعلم خارج الخوف فيميز ما هو قريب في
 التمايز من غيره على قول بعض المتأخرين وانما بدل القاري في

١٨٧
 مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبدل ان كان سندا
 اي بين الحرفين قرب الخرج كالقاف مع الكاف وكانا من مخرج واحد
 كالبا مع الصاد لا تقف صلاته واداء في المحيط فير لا بد
 منه وهو ان يجوز ابدال احد من الاخر فان اجيم والياء والثاني
 في مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما في الاخر كما اذا قرأ فاما اليتيم فلما
 تكرر الكاف مكان القاف في تقرر وذلك على القاعدة المذكورة
 وكذا على قول ابي حنيفة ومحمد فان التكرار في اللفظ بمعنى التكرار وكذا لو
 قرأ ليليل كرسش مكانه فريش اما اذا قرأ مكانه الذال المعجمة ظاء
 معجمة كما اذا قرأ ملظ الاعين مكانه ملز او محاطا مكانه ذرا او قاء
 الظاء المعجمة مكانه ضاد المعجمة او على القلب كالمقطوب مكان
 المقطوب وهو مكانه ظوف فقف صلاته وعليه اي على القول
 بالفاء اكثر الائمة المتقدمة الفاضل في بعضا وعدم المعنى في بعض
 مع عدم جواز ابدال الظاء في الذال وان كانا من مخرج واحد وهو
 يؤيد تقييد صاحب المحيط وروى عن محمد بن سمية انها لا تقف
 لان اليع لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الاحام الشهاب
 الحسن يقول الا حسن فيه كما في الجواز في الابدال المذكور ان
 يقول اي المعنى ان جوي ذلك على سانه ولم يكن غير اياه

(Marginal notes on the right side of page 187):
 في قوله كرسش مكانه فريش...
 في قوله ملظ الاعين مكانه ملز...
 في قوله ملز او محاطا مكانه ذرا...
 في قوله قاء الظاء المعجمة...
 في قوله المقطوب...
 في قوله كالمقطوب...
 في قوله كرسش...
 في قوله ملظ...
 في قوله ملز...
 في قوله قاء...
 في قوله المقطوب...
 في قوله كالمقطوب...

المحبة

[illegible]

111

١٨٨

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

3

انفس وجعلوا الله محاذرا بالفساد او الظلم المجمعين كما انزال
 نفس وتذكر الاعيان بالفساد المجمع مكان الذل او الظلم المجمع
 نفس واما ابدال الالف بالذال المجمع فينبغي ان يكون التقصير
 فيه ما في الالف كما يأتي ان شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض
 الكلمة عن بعض بان ارادوا يقولوا الحمد لله فقالوا ان فاقطع
 نفس ونسبى الباقى ثم تذكر فقالوا الحمد لله او لم تذكر فترك الباقى
 واستقل بالكلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس المنة اكلوا في
 يفتي بالف وفي مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تقدر
 لعموم السلو في انقطاع النفس النبي وعلى هذا الوجه فعله
 فقد استغنى عن النفس وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان ذكر
 كما في مفرد ذكر بعض كذلك والآلاف قالوا في هذا وهو الصحيح
 وذكر انه لو جاء مطلع الفج فلا قال الفج انقطع نفس فترك النفس
 صلاة وفتح بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقدر
 وفي الفعل كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال يشرون وترك الباقى
 نفس لان الاسم في الاسم زايف لكن هذا الفرق لما يستقيم على
 هذا اذا انزل باللام وحدها ما لوضم اليها شيئا اخر كما في الف والحق
 فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى صحيح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الحروف قاسم
الدين في الطور
التي في

لا يتغير به المعنى فاحشاً لا تفرد والآية الأولى لا يقول
العامة في انقطاع النفس والنسب وبما يحتمل القاضي وهذا
التفصيل الأخير في القول بالوقف في غير موضع الاستدلال من غير
موضع فلا يوجب ذلك في الصلوة أيضاً لعدم البلوك
بانقطاع النفس والنسب وعدم موقفة المعنى في حق العوام
والجوهري من غير عامة علمائنا وغير بعض العلماء تفيد ان تغير
المعنى بتغير الوقف او قراءته لا يوجب انقطاع النفس والنسب
بما اشار الوقف او قراءته ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من
قبلهم ووقفوا وابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله او قراءته
الرسول ووقفوا وابتداء واياكم ان تؤمنوا بالله ركنكم الى غير
ذلك من الامثلة كانه يقف على وقالت اليهود وابتداء لا يبر
بما الله اوريد الله مقلولة او وقف على لقد كفوا الذين قالوا وابتداء
ان الله هو المسيح ابن مريم او ان الله ثالث ثلثة وهو ذلك
والصحيح عدم الفاد في ذلك كله لما تقدم ولو فصل فانه اخ
كلمة بكلمة اخى بانه قراءه اياك تفيد واياك تسعين بوضوح كاف اياك
بنون تفيد وتسعين او قراءه انا اعطيتك كالكون بوضوح كاف
اعطيتك بلام الكثرة او قراءه اذا جاء نصر الله بوضوح عزة جاء

[illegible]

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

ورثت بغيره ال او جعلنا بغيره او جعلنا بغيرهم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حرفه يؤدي الى ما اعتقده كقوله بان حرف الوو من و ما خلق الذكر والانشاء تفردا ماد كانا حرفا على وجه الترخيم بان فاء ما كانا كحرف الكاف فلا تفردا ماد كانا اذا لم يكن من الاصول الكلمة بان فاء الواقعة بغيرها او من الاصول لم يتغير المعنى بان فاء تقا جاز بغيرها وذلك في كتب ذلك القاري الشيخ الامام شام الدين في عديد من هذه النسخ انه لو لم يكن الصواب بين مكان الصاد والالف صلته وهي اختيار الشيخ الامام نجم الدين في خفض الالف في وجهه من على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين الصلة المعنى فان السهو العلوي والتكبر واعلم ان الصاد والسين والراء يخرج واحد وكثيرا ما تبدل بعضها من بعض فلذلك ما اوردناه قاضيا مبنيا على قول المتقدمين منها فاء او جاء نسر الله بالسين او او يوقا ونظر بالصاد والالف التمدد بالسين قال شيخنا الامام السرخسي لالف صا طير بالصاد مكان لالف فاسكا وهو صير بالصاد لالف انقام بالسين مكان الصاد لالف فاسكا وهو قبل عصيته بالصاد مكان السين لالف وكذلك فان عكس

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حرفه يؤدي الى ما اعتقده كقوله بان حرف الوو من و ما خلق الذكر والانشاء تفردا ماد كانا حرفا على وجه الترخيم بان فاء ما كانا كحرف الكاف فلا تفردا ماد كانا اذا لم يكن من الاصول الكلمة بان فاء الواقعة بغيرها او من الاصول لم يتغير المعنى بان فاء تقا جاز بغيرها وذلك في كتب ذلك القاري الشيخ الامام شام الدين في عديد من هذه النسخ انه لو لم يكن الصواب بين مكان الصاد والالف صلته وهي اختيار الشيخ الامام نجم الدين في خفض الالف في وجهه من على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين الصلة المعنى فان السهو العلوي والتكبر واعلم ان الصاد والسين والراء يخرج واحد وكثيرا ما تبدل بعضها من بعض فلذلك ما اوردناه قاضيا مبنيا على قول المتقدمين منها فاء او جاء نسر الله بالسين او او يوقا ونظر بالصاد والالف التمدد بالسين قال شيخنا الامام السرخسي لالف صا طير بالصاد مكان لالف فاسكا وهو صير بالصاد لالف انقام بالسين مكان الصاد لالف فاسكا وهو قبل عصيته بالصاد مكان السين لالف وكذلك فان عكس

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

فراة ذلك الحرف لان جواز صلته مع التفظ بذلك الحرف ضروري فينبغي بانفهام الضرورة هذا هو الصحيح في كل اللغتين ومن بمعناه ممن تقدم انفا وعن الالف حقيقه فيمن قراء واذا يسمى ابراهيم ربه بضم الميم وفتح الباء او فاء اخالق الباري المصور بفتح الواو او فاء وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول وكثر في الثاني انه لالف صلته على ان المراد بفتح دعاء و بالضم في وهو غير الله وعلى ان المصور يفعل الباري وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تغير تمام حقيقة الشرح وان واو الفاركا في الصلوة حقا فنظر ان لم يتغير المعنى بان فاء واو المعلوم وان شئت عن المنكر زيادة الالف في اللفظ او فاء ومن بعض الله ورسوله وينفذ حذوه يد طهره ما ربه زيادة ميم اجمع لالف صلته اتفاقا وان يتغير المعنى نحو ان يقرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا الوقاء وان سمي لنته ونحو ذلك فقد قالوا تفرد صلته لانه جعل جواب الف قسما ونسبة الى لالف لانه ليس بغير فاحش ولو نقص حرفا كان من اصول الكلمة وتغير المعنى في قول ابي حنيفة ونحوه لو قراء وتمازقنا حرف الراء او قراء وليقولوا

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

في قوله تعالى او جعلنا بغيرهم

مكان عصوك لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
سدو نام مكان صدو نام لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
نصا مكان نصا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
نصفان تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
سوط تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
مكان افصح لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
الصادق تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
أخت مكان بقره لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
تواضعا لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
مكان صمو تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
الصادق لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
صوما تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
مكان سافعا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
مكان الصادق تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف

مكان عصوك لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف

مكان عصوك لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف

مكان عصوك لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف

192

ولو قراءت بالعين المرحلة مكان لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
ولو قال سمع الله لعل حلالا مكان لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
لوق الخرج والظاهر ان حكمه حكم الاثني ولو قراءت مع البيت
سكين الدال او بضم الدال وترك الشدة في الفان
لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
في سكين الدال بخلاف ترك الشدة فانه لا يفرد
ولو قراءت ان الذين امنوا وعلو الصالحات ووقف وقراء
بعد الوقف التام اولئك اصحاب الجحيم مكان اصحاب الجنة
او اولئك هم الشر البرية او قراء والذين كفروا وكنوا بابان
اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما اشبه ذلك مما يغير
حكم الله على احد الفرقين بضم لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
متبادر به غير متصل بالاول فام يغير الحكم بالضم ولو لم تقف ووصل
قال عامة المتأخرين تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
يكون كقراءت عن عبد الله بن المبارك وابي حفص الكوفي والبخاري ومحمد بن
مقاتل وجماعة من المروزي جمع مروي في نسبة الامروني وغيره
انه اي الاثنان لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف
افني ابو نصر لانه يردى قال قاضيان والصحيح هو الاول ولو قراء

ولو قراءت بالعين المرحلة مكان لا تفرد لثنتين خصالا كان مكان الصاوتف

من الغنم...

منها

192

بظهور الام لا تقدر وكذا ما يشبهه ما وودعك بالتخفيف والتقيد
تفسير ومن ذكر كلمة مكان كلمة تفسير فلو عاود عسى
 التقيد والتقيد ولو عاود عسى ابن مريم لا تقدر ولو عاود عسى ابن
 عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 موسى بن لقمان ولو عاود عيسى بن مريم لا تقدر ولو عاود عيسى
 بنت عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 ما اضطررت بالراء او بالطاء او بالذال مكان الضاد تقدر ولو
 واو ما اضطررت بالباء مكان الطاء لا تقدر ولو عاود الامن
 خطف الحظفة بالباء مكان الطاء فيها تقيد لعدم المعنى
 وعاد افضل اخر وهو ابدال هذه الالف التامة بالباء والذال
 والطاء بعضها من بعض فلو عاود ما ذكره فاصح من ذلك لو عاود
 الطيات او الدجيات مكان النجيات قال ابو علي النسخ لا تقدر
 بل ما اشتق من القنوت ما اشتق من القنوط او ما عكس
 تقدر وعبد الوجه مكان وعنت الوجه تقدر لانتم السند
 رخصت بالطاء مكان التاء لا تقدر بشئ البتة الكبرى
 بالباء مكان الطاء فيها تقيد اعظم واتقى مكان واعطى لا تقدر
 الصرات مكان الصراط تقدر بئر مكان بئر لا تقدر بئر
 عظيم

١٩٤
 عظيم مكان ظهور التقيد مترادفهم مكان اظهر بامر مكان مظهر
 تقيد والتقيد مكان والطور تقيد مستور مكان بطور لا تقدر
 لو ان ربنا مكان ربطنا تقيد لو مكان لوط لا تقدر وما يشبهه
 مكان يطق لا تقدر كصاحب الخط مكان الحوت لا تقدر لم يجز
 مكان يترك تقيد ولا يطق مكان يستنون لا تقدر
 حالة احب مكان احب تقيد رطله الشاء مكان الشاء
 تقيد انطاطا تقيد مكان امث لا تقدر ولو عاود ما تقيد مكان
 طائفة تقيد كاذبة فائسة مكان طائفة لا تقدر فخر طري مكان
 يقدر مكان فطور لا تقدر والطين مكان والطين تقيد
 انزع مكان اطلع لا تقدر فشاف عليها ما تقيد مكان طائف تقيد
 يتخلون مكان يدخلون ولو عاود فها عصى بالصاد لا تقدر و
 تقدم ولم اء الشيطان بالباء مكان الطاء لا تقدر وقر تقدم
 ايضا ولو عاود فل هو الله امر بالباء مكان الدال تقيد لعدم المعنى
 وكذا لو عاود لم يلب ولم يولت بالباء مكان الدال ولو عاود
 اللهم سر على محمد بالباء مكان الصاد لا تقدر لصحة كونه
 من السكون وعلى معنى الباء اي سكت بحرفه في امور الدنيا
 ولو عاود ما وودعك بترك التشديد لا تقدر لانه يحذف التكرار
 لعدم تغير المعنى

(Marginal notes on the right side of page 194):
 التقيد والتقيد ولو عاود عسى ابن مريم لا تقدر ولو عاود عيسى ابن
 عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 موسى بن لقمان ولو عاود عيسى بن مريم لا تقدر ولو عاود عيسى
 بنت عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 ما اضطررت بالراء او بالطاء او بالذال مكان الضاد تقدر ولو
 واو ما اضطررت بالباء مكان الطاء لا تقدر ولو عاود الامن
 خطف الحظفة بالباء مكان الطاء فيها تقيد لعدم المعنى
 وعاد افضل اخر وهو ابدال هذه الالف التامة بالباء والذال
 والطاء بعضها من بعض فلو عاود ما ذكره فاصح من ذلك لو عاود
 الطيات او الدجيات مكان النجيات قال ابو علي النسخ لا تقدر
 بل ما اشتق من القنوت ما اشتق من القنوط او ما عكس
 تقدر وعبد الوجه مكان وعنت الوجه تقدر لانتم السند
 رخصت بالطاء مكان التاء لا تقدر بشئ البتة الكبرى
 بالباء مكان الطاء فيها تقيد اعظم واتقى مكان واعطى لا تقدر
 الصرات مكان الصراط تقدر بئر مكان بئر لا تقدر بئر
 عظيم

(Marginal notes on the left side of page 194):
 التقيد والتقيد ولو عاود عسى ابن مريم لا تقدر ولو عاود عيسى ابن
 عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 موسى بن لقمان ولو عاود عيسى بن مريم لا تقدر ولو عاود عيسى
 بنت عيسى لا تقدر على قول انه يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا لو عاود
 ما اضطررت بالراء او بالطاء او بالذال مكان الضاد تقدر ولو
 واو ما اضطررت بالباء مكان الطاء لا تقدر ولو عاود الامن
 خطف الحظفة بالباء مكان الطاء فيها تقيد لعدم المعنى
 وعاد افضل اخر وهو ابدال هذه الالف التامة بالباء والذال
 والطاء بعضها من بعض فلو عاود ما ذكره فاصح من ذلك لو عاود
 الطيات او الدجيات مكان النجيات قال ابو علي النسخ لا تقدر
 بل ما اشتق من القنوت ما اشتق من القنوط او ما عكس
 تقدر وعبد الوجه مكان وعنت الوجه تقدر لانتم السند
 رخصت بالطاء مكان التاء لا تقدر بشئ البتة الكبرى
 بالباء مكان الطاء فيها تقيد اعظم واتقى مكان واعطى لا تقدر
 الصرات مكان الصراط تقدر بئر مكان بئر لا تقدر بئر
 عظيم

ولو قرأ القرآن في البيت تقرب وقدم ولو قرأ في الحرم
يجعل كبره في تفضل البقاء مكان الضاد تقرب ولو قرأ
بالذال المعجمة مكانها لا تقرب للمبعد الفاحش في الاول
وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ في حلة الخطب بالثاء مكان
الطاء تقرب وقدم ولو قرأ من اجنته والنايس
يشبه اجيم اي بغيا لا تقرب لان ماخذ الاشتقاق واحد واللفظ
اعلم **قوله** ولو قرأ بعض حروف الكلمة على بعض كقصر كمال
عطف او سخر مكان حرف تقرب ان المعنى وان ترك كلمة
من اية فان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس حاد اكسب
فترك ذا او قرأ ولن اتبع احواء من بعد جاد من
العلم وترك من او قرأ وجرأ كسبته كسبته مثلها ترك
سبته الثانية وان تغير بان قرأ فما لم لا يؤمنون وترك
لا او قرأ واذا قرأ عليهم القرآن لا يسبون وترك لان
نفس صلاته عند العائنة وقيل لا تقرب والاول هو الصحيح
وان اذ كلمة في اية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى
بان قرأ لا تقربون الا الله وابلو الذين احبنا ويزودى
الغنى او قرأ ان الله كان خفورا رخصا عليا لا تقرب وان تغير

المعنى كغيره في القرآن بان قرأ من اية بالباء واليوم الاخر وعلى
صالحا وكف قلوبهم اجرم اقراء واحا من اجل والسيف وامر وكذب
بالجس وكذا ذلك مما يكفر معقده تقرب صلاته وكذا ان لم يكن
في القرآن يتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى
بان قرأ من غيره اذا اخرج واستحضر او قرأ فيه ما فاكهة وتخل
وتفاح ورحا فلان تقرب صلاته فلا تقرب صلاته الكل من
فناوى فاضحان **قوله** فما يكبره من القادة في الصلوة وما
لا يكبره في القادة خارج الصلوة وفي سجدة السجدة والاباس
بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصلوة
وفيه تزعم من بعض القضاة والمفسرين قراءة المفضل والافضل
ان تقراء في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في
ركعة وباقية في ركعة قبل كبره والصحيح انه لا يكبره واذا اراد ان
يقراء سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها افضلها
وان اراد ان يقراء اية طويلة او ثلث ايات فالصحيح ان يقرأ
اذا بلغت مقدار سورة افضل وان قرأ آخر سورة في ركعة
قبل كبره ان يقراء آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح
انه لا يكبره قاله فاضحان وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة

المعنى كغيره في القرآن بان قرأ من اية بالباء واليوم الاخر وعلى
صالحا وكف قلوبهم اجرم اقراء واحا من اجل والسيف وامر وكذب
بالجس وكذا ذلك مما يكفر معقده تقرب صلاته وكذا ان لم يكن
في القرآن يتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى
بان قرأ من غيره اذا اخرج واستحضر او قرأ فيه ما فاكهة وتخل
وتفاح ورحا فلان تقرب صلاته فلا تقرب صلاته الكل من
فناوى فاضحان **قوله** فما يكبره من القادة في الصلوة وما
لا يكبره في القادة خارج الصلوة وفي سجدة السجدة والاباس
بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصلوة
وفيه تزعم من بعض القضاة والمفسرين قراءة المفضل والافضل
ان تقراء في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في
ركعة وباقية في ركعة قبل كبره والصحيح انه لا يكبره واذا اراد ان
يقراء سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها افضلها
وان اراد ان يقراء اية طويلة او ثلث ايات فالصحيح ان يقرأ
اذا بلغت مقدار سورة افضل وان قرأ آخر سورة في ركعة
قبل كبره ان يقراء آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح
انه لا يكبره قاله فاضحان وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة

المعنى كغيره في القرآن بان قرأ من اية بالباء واليوم الاخر وعلى
صالحا وكف قلوبهم اجرم اقراء واحا من اجل والسيف وامر وكذب
بالجس وكذا ذلك مما يكفر معقده تقرب صلاته وكذا ان لم يكن
في القرآن يتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى
بان قرأ من غيره اذا اخرج واستحضر او قرأ فيه ما فاكهة وتخل
وتفاح ورحا فلان تقرب صلاته فلا تقرب صلاته الكل من
فناوى فاضحان **قوله** فما يكبره من القادة في الصلوة وما
لا يكبره في القادة خارج الصلوة وفي سجدة السجدة والاباس
بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصلوة
وفيه تزعم من بعض القضاة والمفسرين قراءة المفضل والافضل
ان تقراء في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في
ركعة وباقية في ركعة قبل كبره والصحيح انه لا يكبره واذا اراد ان
يقراء سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها افضلها
وان اراد ان يقراء اية طويلة او ثلث ايات فالصحيح ان يقرأ
اذا بلغت مقدار سورة افضل وان قرأ آخر سورة في ركعة
قبل كبره ان يقراء آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح
انه لا يكبره قاله فاضحان وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة

المعنى كغيره في القرآن بان قرأ من اية بالباء واليوم الاخر وعلى
صالحا وكف قلوبهم اجرم اقراء واحا من اجل والسيف وامر وكذب
بالجس وكذا ذلك مما يكفر معقده تقرب صلاته وكذا ان لم يكن
في القرآن يتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى
بان قرأ من غيره اذا اخرج واستحضر او قرأ فيه ما فاكهة وتخل
وتفاح ورحا فلان تقرب صلاته فلا تقرب صلاته الكل من
فناوى فاضحان **قوله** فما يكبره من القادة في الصلوة وما
لا يكبره في القادة خارج الصلوة وفي سجدة السجدة والاباس
بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصلوة
وفيه تزعم من بعض القضاة والمفسرين قراءة المفضل والافضل
ان تقراء في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في
ركعة وباقية في ركعة قبل كبره والصحيح انه لا يكبره واذا اراد ان
يقراء سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها افضلها
وان اراد ان يقراء اية طويلة او ثلث ايات فالصحيح ان يقرأ
اذا بلغت مقدار سورة افضل وان قرأ آخر سورة في ركعة
قبل كبره ان يقراء آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح
انه لا يكبره قاله فاضحان وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة

او من اولها ثم قرأ في الشاويط سورة اخرى او من اولها
 او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاول ان لا يفعل من غير
 ضرورة وعلى هذا الاستقبال من اية الى اية اخرى من سورة واحدة
 لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاول ان لا يفعل بلا ضرورة
 ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بها السورة في سورة يكره ما عدا
 الا ان تكون السورة اطول من التي قرأ ما لم يطل السورة الثانية
 على الاول اطالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك
 سورتان فكل ايكاه هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة فلهما
 واحدة الاول ان لا يفعل في الفض ولو فعل لا يكره الا ان يترك
 بينهما سورة او اكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة من اية الى
 اية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان ساءتم تذكر بعد
 مراعاة لترتيب الآيات وان كرر اية واحدة مكررا ان كان
 في نطق بصلته واحدة لا يكره وفي الفض كره حاله الاختيار لا حاله
 العذر والاشكال كذا في المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق
 التي قرأ في الاولى يكره الا ان يكون بغير قصد وقيل في النقل
 لا يكره وسئل علي بن احمد عن قرأ في الاولى من الظهر سورة
 الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تركه

ان عليه

في فضلها
 في فضلها
 في فضلها

في فضلها
 في فضلها
 في فضلها

في فضلها
 في فضلها
 في فضلها

ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقالتم سورة الاخرى
 وفي خلاصة افصح سورة وقصده سورة اخرى فلا يقرأ اية او
 آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي اراد لا يكره
 واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأ ما في
 الثانية ايضا قال البرزخي لان التكرار اهلون من القراء فتكون
 في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بها
 الكتاب ونحو من سورة البقرة وفي فتاوى ائمة الفتاوى
 على كثرة او جرح في الفضا على التوبة والتسليم والتبرر
 حقا وفي التراجع بقرآن يقرأ الاية التي التوبة والسنة
 وفي التراجع بالليل ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم
 بالروايات السبع كلها جائزة لكن الاول ان لا يقرأ بالقرآن
 العجيب والروايات الغريبة لان بعض الشافعية يكرهون
 في الاثم فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة الجعفر وابن عامر
 وخمسة والكاتب في صيانة كبريتهم فما استحقوا او يفتكروا
 وان كان كل ما صححه فضيحة طيبة توجبنا اخذها وقراءتها
 في كل وقت وحفظها عن غايهم كذا في فتاوى ائمة الفتاوى

في فضلها
 في فضلها
 في فضلها

في فضلها
 في فضلها
 في فضلها

فخرج الصلوة فاعلم ان حفظ ما تجزئ به الصلوة فخرج على كل حال
انما هو في حكمه كما سبق واما القراءة في خاصة الصلوة
مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر التو
فرض كفاية وسنة عينية افضل من صلوة النفل وقراءة القرآن في
المصحف افضل لانه جمع بين عبادة النبي والقراءة والنظر في المصحف
ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لابي الحسن صاحب
نابيه ويستفيد ويستحب في التعمد في مرة واحدة في كل يوم
يعجز ويؤتي من سورة البسم او اجاب المؤذن او سمع او حفظ او وافق
ليس عليه عادة التعمد في ذكره في فتاوى الحجة ولا يستحب في اذ
برائة وقيل ان ابتداء بالسمي وان وصلها بالانقال لا يسمي ذكره
في النوازل ثم قيل الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل
يختم في السنة مرتين وقيل ان اراد ان يقضي حقه يختمه في كل
اسبوع وقيل في كل شهر وبه افة ابو عبيدة قال ابن المبارك
يعجبني ان يختم في الصيف اول النهار في الشتاء اول الليل
ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلثة ايام لقوله عليه السلام
لا يفتقه قراء القرآن في اقل من ثلثة وقرائة قل هو الله احد
ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنه بعض الشيوخ وقال
ابو اللثخنة عن النبي استحسنه جعل القرآن وائمة الامصار فلا ييسر

197
به الا ان يكون الختم في ثلثة ايام فلا ييسر عزيمة ولا ييسر بالقراءة
اذ اضم رجله والقراءة ما شيا او يوفى على ان لا يستغل المشي والعمر
قلبه لا يكره ولا يكره وسائر البقال وقراءة القرآن في الاوقات التي
تكره فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
وان ذكره والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والدعاء والتسبيح افضل والقراءة في ايام ان لم يكن فيه حركه
المعورة وكان الموضوع طاهر اجوز خيرا وخفية وان لم يكن كذلك
فان قراءته في نفسه فلا ييسر به ويكره اجزرا وكذا تكره القراءة في الخ
والفصل ومواضع النجاسة وتكره عند القبور عند خفية
ولا يكره عند محمد وبقوله اخذ الشيخ رجل كتب الفقه ويحبه
رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكتاب الاستماع فلام على الفارسي
لقراءة جهرا في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا
لوقرأ على السطح في الليل جهرا والناس نيام يات كذا في خلاصة
ولا يخلو عن نظري في قراءة البيت واحله مستظلا بالعمل
يعذر وان في ترك الاستماع ان استحو الفل القراءة والاطلا
وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان الفارسي
في المكتب واجد يجب على المارئين الاستماع وان كان اكثر

هذا الحديث في فضل قراءة القرآن في البيت
والدعاء والتسبيح افضل والقراءة في ايام
ان لم يكن فيه حركه المعورة وكان الموضوع
طاهر اجوز خيرا وخفية وان لم يكن كذلك
فان قراءته في نفسه فلا ييسر به ويكره
اجزرا وكذا تكره القراءة في الخ والفصل
ومواضع النجاسة وتكره عند القبور عند
خفية ولا يكره عند محمد وبقوله اخذ الشيخ
رجل كتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن
ولا يمكن للكتاب الاستماع فلام على
الفارسي لقراءة جهرا في موضع اشتغال
الناس باعمالهم وعلى هذا لوقرأ على
السطح في الليل جهرا والناس نيام يات
كذا في خلاصة ولا يخلو عن نظري في
قراءة البيت واحله مستظلا بالعمل
يعذر وان في ترك الاستماع ان استحو
الفل القراءة والاطلا وكذا قراءة
الفقه عند قراءة القرآن ولو كان
الفارسي في المكتب واجد يجب على
المارئين الاستماع وان كان اكثر

ويقع الفصل في الاستماع لا يجب عليهم سكره للقول ان يقرأ
القرآن جملة كقضية لا ترك الاستماع والانصات وقيل
لا بأس به الكل في الفنية والاصح فيه ان الاستماع للقول
فرض لقائه على ما حققناه في الشرح رجل يقرأ والجنب
رجل يقرأ او يقرأ فقرأ ولا يملكهم الاستماع للقارى فالام على
المتأخر ولا يكره قيام القارى للقارى اذا كان مستحقا للتقطيع
ذكره في القضية واستماع القوان افضل من تلاوته وكذا
من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فضا والقضاء افضل من الفصل
واجبر بالقوان افضل ان لم يكن عند منقولين حاله بخاطر رياء
وتعلم المادة القوان من المرأة افضل من تعلمها من الاثني
الفخر لم وقيل يكره تعلمها منه لان صورته عورة كذا ذكره ولا بأس
بتعليم الكافر القوان او الفقه رجاء ان يهدي لكن لا يكره المصحف
حاله بفصل عند محمد ومطلقا عند ابو يوسف ومن تعلم القوان
ثم نسيه ثم والنسيان ان لا يكره القراءة من المصحف رجل
يقرأ ويحجب على السمع ان يردده الى الصواب ان يعلم انه
لا يقع بسبب ذلك عداوة وضيق والافهم في سبقة
من كرهه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القوان عامة للشيخ
فوزن

لا بد من فصل الفقه اذا كان لا يفهم احرف ولا الله
المفهم فوام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابه بغير اقيق
وكتابه القوان على ما يفرش وكتابه على اكرار والحارب
غير مستحسنة ولا بأس بتجليه المصحف وكذا القطر ونقشه
واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في حرفه ظاهر ويدفن
في ارض ظاهرة ولا يجوز ان يجلده القوان وقيل ان كواقد
الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون
كتب النحو ويكره تعريض المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما
يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة **وانما سجدة التلاوة**
فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر موضعا او الاواني
وفي العهد والنخل والاسراء ومريم والاحج وفي القوان
والنخل والم تنزيل وص وقصص والنجم والانشقاق
والعلق فانه يجب عليه ان يسجد لرب ابط الصلوة الا ان
سجدة بن بكير بن مسكين وعبد الله في ثمانية الحج منها
وص حبست منها وعند مالك الثلث الاخيرة ليست
منها وعند الاثر الثلاثة هي كسنة وليس فيها رفع يدي
لا تشهد ولا سلام وحكي على التال وعلم مع سوء

141
لا بد من فصل الفقه اذا كان لا يفهم احرف ولا الله
المفهم فوام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابه بغير اقيق
وكتابه القوان على ما يفرش وكتابه على اكرار والحارب
غير مستحسنة ولا بأس بتجليه المصحف وكذا القطر ونقشه
واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في حرفه ظاهر ويدفن
في ارض ظاهرة ولا يجوز ان يجلده القوان وقيل ان كواقد
الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون
كتب النحو ويكره تعريض المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما
يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة **وانما سجدة التلاوة**
فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر موضعا او الاواني
وفي العهد والنخل والاسراء ومريم والاحج وفي القوان
والنخل والم تنزيل وص وقصص والنجم والانشقاق
والعلق فانه يجب عليه ان يسجد لرب ابط الصلوة الا ان
سجدة بن بكير بن مسكين وعبد الله في ثمانية الحج منها
وص حبست منها وعند مالك الثلث الاخيرة ليست
منها وعند الاثر الثلاثة هي كسنة وليس فيها رفع يدي
لا تشهد ولا سلام وحكي على التال وعلم مع سوء

ثم من لم يسمعها ولم يفهمها اذا اخبر عنه في خفية خلافا لها ولا يجب
 عليه من لم يسمعها او كان في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في
 الصلوة هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا ان كان في غير ربنا لم يفسد
 واشاره بعض المتأخرين وفيه بعض ما اذا لم يكن في صلاة الفجر
 قوله كثر تلاوة آية في مجلس ركعتي سجدة واحدة سواء كانت بعد
 جميع التلاوات او بعد بعضها فلو تبدل المجلس او الآية تكررت السجدة
 وتبدل المجلس حقيقى بان ينتقل من مكانه في الصلاة او ما هو في حكمه
 ثلث خطوات او اكثر وحكى بان يشع في عمل آخر بان اكل ثلث
 لقيات او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم
 من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر واكتمى هو الكاين بها اجزاء ما يطلق
 عليه مكان واحد فالكلمة والبيت واكانت وكذا مشى اقل
 من ثلث خطوات في الصلاة او اذا عرف هذا فان وجب الاتحاد
 حقيقة او حكما غير تكرار آية كفت سجدة واحدة والافلا من مشى
 خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقيتين او شرب جرعة او جرعتين
 او انتقل من زاوية البيت الى المسجد الى زاوية اخرى او رد
 سلاما او شمت عاظم ثم كثر ما كفت سجدة واحدة بخلاف
 تسوية الثوب والى ياسته والكرب والانتقال من غصن
 الى غصن

الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا
او خذ ذلك فانه لا يفي به سجدة واحدة ولو اطال المجلس من غير ان
يستقل مما تقدم ثم كبر لا يجب عليه كرا السجود ولو كبر في الصلوة
لا شكر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابو يوسف وهو الاصح
وعند محمد ان كرا في ركعة اخي تركه والصفينة كالبيت ولو
بديل مجلس الثاني دون ال مع كرا على ال مع ايضا عند البعض
وحديث البعض لا يترك وضحة في الكافي الاول وفي الهداية وفتاوى
قاضيان الشافعي وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها لحكم السجدة في غير
كرا الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يترتب تكرار الصلوة حينئذ
دون تكرار السجود والفتاوى ان الصلوة عليه الصلوة والسلام
يتوب بها مستقبلة وان لم يذكر خلاف السجدة فانها لا يتوب بها
مستقبلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سبح خارج الصلوة ولم يجز
ثم شرع في الصلوة من غير ان يبذل المجلس وقراءتها وسجودها
لكن هذه السجدة عن التلاوة وان سجد للاول لم تكفه تلك السجدة
عن التلاوة وان لم يسجد للاول ولا للتاسعة فخرج من الصلوة
سقطت في النوازل الاولى لانقط والاول اصح ولو تلاها

في الصلوة اولاً وسجدتها ثم قراءتها بعد ما سلم قيل يسجد ثانياً
ولا تكفيه الاولة وقيل تكفيه وقيل ان لم يسجد بعد السجدة الاولى
تكفيه الاولة وان تكلم ولو قراء في الصلوة ولم يسجد لها
حتى سلم فقرأ بأمرة اخرى كفته سجدة واحدة وسقطت
عنه الاولة ولو قراء سجدة ثم سجد في ذلك المكان من آخر
ثم اجزأ وحكم في كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة
او لا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد ثانياً بقية السجدة
على مقتضى قول ابو يوسف خلافاً لما ذهبوا اليه من سجدتها مع الايام
يسجد اتفاقاً واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعد السجدة
ثلاث ايات فان شاء قراء في الركوع او السجدة وان شاء
يسجد لها استقلالاً وان قراء بعد فوق ثلاث ايات فلا يجزئ
السجدة لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال
بكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعد ما سجد بل يقرأ شيئاً
ثم يركع فان كانت ختم التوراة يقرأ ايات من سورة اخرى وان
بقي منها ايتان او ثلث كسورة بنى اسرائيل والاستشفاق
فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لأكبره
وانه اعلم وكبره للايمان ان يقرأ آية السجدة في صلوة يجازف

فيها

فيها وكذا في سجدة والعبد ان يكون في آخر السورة بحيث
تؤدي بركوع الصلوة او سجدة ما ينبغي حينئذ ان لا يقرأ بها
في الركوع لتؤدي بالسجدة ومن الجيع وكبره ان يقرأ سورة
ويترك آية السجدة لانه ينبغي ان يقرأ من السجدة ولا يركع
يقرأ آية السجدة ويجزئ ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ
معها ايات او آية دفعاً لنوم النفس والله سبحانه
اعلم المحققات منها **باب ائمة الصلوة** بالجملة
بكره وقيل واجبه وفي البراءة يجب على الفقهاء بالاعتناء
باعتناء الفقهاء على الجماعة من غير حرج استحبوا والاولة
تأيد على ما ذكرناه في الشرح والاعذار التي في الخلاف
عليها المرض الذي في التيمم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل
من خلاف او مخلوع والمطر والطين والبرد الشديد والظلمة
الشديد في الصحيح وكذا الاستحفاء من سلطان او غريم وهو
او لا يستطيع المشي او اعرجي واولى الناس بالإمامة اعلمهم بالدين
فان توافوا في العلم فافوا فان توافوا في القوة فافوا
اي اكثرهم كبراً من احوالهم فان توافوا في الاوصاف الثلاثة
فأكبرهم ثم سيات فان توافوا في الاربعة فأكبرهم خلقاً

فيها

والمراد بحسن الخلق الخلق والترقى والحياء ثم ان اب واطنانه
 فقبيل اصحابهم وجها وقيل انشبههم فان اب واطنانه بينهم و
 بكرة تقديم الفاسق كبر العبد يوم وعند ذلك لا يجوز تقديم
 وهو رواية عن احمد وكذا المتقدم وكبره تقديم العبد والاعلى
 وولد الزنا والاعلى والكراهية فيهم دون تلك الكراهية في خط
 لا بأس بان يؤم الاعلى والخبير اولي ولو علم ان العبد والاعلى او
 ولد الزنا عالم فلا كراهية والمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف
 معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز اقتداء به مع الكراهية
 اذا لم يؤد ما يعتقد الى الكفر فان ادعى الى الكفر فلا يجوز اصلا
 الاقتداء به كقراءة البر وافض ومن يغزو الصديقة او غيرها
 الصدوق او صبيته او بنت الشبان وكما تجزئته والقدرية و
 والمشيئة القائلين بانه تعالى جسم كاجسام ومن ينكر الشفاعة
 او الرواية او عزاء القبر او الكلام الكائن اتان يفيض عليها
 ولا يسب فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهية وكذا من يقول
 انه تعالى جسم كاجسام او يقول لا يرى لجلاله وعظمته وعن
 ابي يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكبر وان تكلم بكلمة فيل ان
 المراد به من ينظر في دقائق علم الكلام وقيل من يريد ان يخصص
 في علم التوحيد

المراد بحسن الخلق الخلق والترقى والحياء ثم ان اب واطنانه

عند المناظرة في الكلام فانه كلف لانه محسب خصمه ويجوز الاقتداء
 بالمتكبر في قوله قيل مع الكراهية وقيل من غير كراهية اذا لم
 يحقق منه ما تنف الصلوة على راي المتقدم ولا يصح اقتداء
 الرجل المرأة ولا بالصبى في الصبح ولا اقتداء العاقل بالعموم
 ولا اقتداء القارى بالامى ولا الامى بالآخرى ولا مسور العورة
 بكشفها ولا غير المسمى بالموتى ولا المسمى قاعدا بالموتى شقفا
 او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر
 او فان اخذ في العذر جاز ولا يقتدى بالمقتضى بالمتقل ولا من صل
 فرضا من يصل فضا او وكجز اقتداء المشغل بالمقتضى ولا يصح اقتداء
 الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر ضاحية نذرت تلك المنذرة
 التي نذرتا فلان يجوز اقتداء الخالف بالخالف وبالناذر وروى
 العكس ومصلية له الطوفان كالناذر من لا يجوز اقتداء احد
 بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافسد صاحب اقتداء احدهما بالآخر في الغضا
 بخلاف ما لو فسد ايا بعد الشروع غير مشركين حيث لا يصح اقتداء
 احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل امانة الاخر
 صحت صلاتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسد ويجوز اقتداء
 من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها وكذا السنة

عند المناظرة في الكلام فانه كلف لانه محسب خصمه ويجوز الاقتداء
 بالمتكبر في قوله قيل مع الكراهية وقيل من غير كراهية اذا لم
 يحقق منه ما تنف الصلوة على راي المتقدم ولا يصح اقتداء
 الرجل المرأة ولا بالصبى في الصبح ولا اقتداء العاقل بالعموم
 ولا اقتداء القارى بالامى ولا الامى بالآخرى ولا مسور العورة
 بكشفها ولا غير المسمى بالموتى ولا المسمى قاعدا بالموتى شقفا
 او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر
 او فان اخذ في العذر جاز ولا يقتدى بالمقتضى بالمتقل ولا من صل
 فرضا من يصل فضا او وكجز اقتداء المشغل بالمقتضى ولا يصح اقتداء
 الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر ضاحية نذرت تلك المنذرة
 التي نذرتا فلان يجوز اقتداء الخالف بالخالف وبالناذر وروى
 العكس ومصلية له الطوفان كالناذر من لا يجوز اقتداء احد
 بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافسد صاحب اقتداء احدهما بالآخر في الغضا
 بخلاف ما لو فسد ايا بعد الشروع غير مشركين حيث لا يصح اقتداء
 احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل امانة الاخر
 صحت صلاتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسد ويجوز اقتداء
 من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها وكذا السنة

المراد بحسن الخلق الخلق والترقى والحياء ثم ان اب واطنانه

الغاري فقط ولا يجوز تقدم الموقوف على احامته خلافا لما لك والمقبية
موضع القدم في لو كان المقدي اطول من احامته يقع سجوده قدام الامام
لكن قد يرد في مقبرة عليه يجوز والمقبية في القدم العقب حتى لو كان عقب
المقدي غير متقدم على عقب الامام لكن قد يرد اطول نفع اصابعه قدام
جوز ومن صلى مع ولا يفقه من يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه
وعن محمد بن النضر جعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف انه
يوسط الاثنين فلو قام الواحد خلفه او عن يمينه وقيل لا ولو
فوسط الاثنين لا يكره وتوسط الاكثر يكره ويقف الرجال ثم الصبيان
ثم النساء واخشي المشكل يقوم قدام النساء والترتيب بين الرجال
وهذا الترتيب في اول الامام والسلام والترتيب بين النساء بين
الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح لما بينهم وبين النساء فوض
عندنا في لو جازت امرأة او صبية مشبهة رجلا او تقدمت عليه
في ركوع وصلاتها مطلقة مشبهة تحريمه واداءوا التحريم والجمعة
باجازة ولو يوي اماما في صفة الرجل فشرط الحاراة
المفيدة عشرة على ما قالوا الا ان يكونها بالغة او صبية مشبهة
ويجب تسج مطلقا او ثمان اوسج اذا كانت غلبة وصبيته
فلو لم يكن كذلك لا تقدر ولا فوق بين الحرم وغيره الثاني كونها
تفعل الصلوة فان كانت لا تفعلها لا تقدر الثالث ان يكون

الغاري

الغاري بالترابح وكذا اقتداء من يرى الوتر واجب
بمن يراه سنة عند محمد بن الفضل والاولى عدم اجازة
يجوز اقتداء الغاسل بالماح وكذا اقتداء المتوضئ
بالمبتم والمقام بالماح خلافا لما فيهما وكذا اقتداء
القيام بالاجز الذي يفت حر وبنه تركه ولو لم يصح
الحر الكون فالاصح اجواز اتفاقا ويجوز امامة اخشي المشكل
للنساء وكذا امامة المرأة لمرءى لكن يكره ان يصليان
حتى جماعة وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن في التقف
وسطهن كما اذا تم الغاري المرأة ويجوز اقتداء الاخس
بالاخي دون العكس والاخر مع الاخي كالاتي مع الغاري
وفي المحيط ان الغاري اذا كان على باب المسجد وجوز المسجد والاخي
في المسجد لصحة وجهه ان صلاته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان
الغاري في صلوة غير صلوة الاخي ان يصلي وحده ولا ينظر
في الغاري بالاتباع اما اذا صلى الغاري في ناحية والاخي في ناحية
وصلاتهما متوافقة فقد ذكر ابو حاتم عدم اجواز على قول
ابن حنيفة وفي رواية اجواز والاول بناء على ما لا يقتدي قاري
وامي ياتي حيث تقدر صلوة الكل عند ابن حنيفة وعند جماعة

الغاري

الغاري

الغاري

الغاري

الغاري

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

قاعة والاخر على الارض لا تقبل الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت
بالا كما يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر
لا تقبل الحجزة التاسع عدم الحائل بينهما في لو كان بينهما
اشطون في نحو ما لا تقبل والوجه الثاني ان اشباكا كالحائل
العاشر ان ينوي الامام امامته النساء فانه ان لم ينو لا يصح
اقتداء به فلا تقبل حجزتها وقيل يحاذي الامر في كل صلاة
وهو غير الصحيح ويشترط لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

الحجزة قد ركن عند ركن واداء الركن معاً شرط عند يوسف
في اداء الصلاة وهو ثلثه تسبيحاً
الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا
الحجزة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اتمها صلوة الصلوة
مشتركة من حيث التسمية بان ينشئ المرأة تحميتها على تحريم الرجل
او بينا كحريمته على ثالث فلا يصح للحجزة فيها اذ اصلها صلوة
واحدة مفردة من اوقافها اصلها بان لم يقدر به الاخر التام
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها
او كان لها امام فيما يؤدى به تحقيقاً للمقتدين او تقدير الكالاجين
بعد فراغ الامام فلا تقبل الحجزة اذا كانا سبوقين تماماً شرط
قضاء ما سبقه السبع اتحاد المكان في لو كان احدهما على دكان قد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

الشيخ الفيلسوف
عبد الله بن عبد الله
ابن عبد الله بن عبد الله

[illegible]

ترك صلوة شهر ثم ندم وشيخ يصلي ولم يقض تلك الصلوات
في ترك صلوة ثم صلى أخرى فذكر اللغاة كحرية لم تجز به بعض
وجعل الثاني من الفوات كان لم يكن وجزاه الاكثر من وعليه الفتوى
ولو وقع بعض الفوات في ذالت اكثر من عاد المرتب عند
البعض بان ترك صلوة شهر ثم قضاه حتى بقي اقل من سنة ثم
صلى الوقتية وذكر الثاني لم يجز عند هؤلاء والراجح ايجاز الا
لا يعود فلا يصح حاج مرتب في هذه الصورة ما لم يقض جميع الفوات
ترك صلوة من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع ترتيبها حتى
يعيد صلوة يوم وليلة يخرج عما عليه يفتين وان ترك صلوتين
من يومين ونسيهما يعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلاث صلوات
من ثلثة ايام او اربعاً من اربع فالعربون ابى عمر بن الخطاب
نسي سجدة صلوتية ولم يدر من اى صلوة هي قال يعيد الخ قلت
فان نسي خمس صلوات من ايام قال يعيد صلوة من ايام
صلى على العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر لم يزمه اعادتها وهي وقفة
محمداً الحسن بساؤها ابا حنيفة فاجابه بذلك فقضاه ومن فاته
صلوات في الصحة قضاه في المرض بحسب حاله من يتم او فسد او
اجاء فان صح بعد ذلك لا يزمه اعادتها والاولى قضاء الفوات

في البيت شمسك في الصلوة انما صلواتك ان كان
في الوقت بصلتها وان خرج الوقت ثم شمسك فلا شمسك عليه
ومن مات وعليه صلوات فاصلي بما امكن يعطى لكفارة
صلوة ثم يعطى كل صلوة كالفطرة وللوتر كذلك وكذا الصلوة
كل يوم وانما لم تنفذ من الثلث وان لم يؤمن فبشر به
بعض الوتره جاز وان كانت الصلوة كثيرة واخطئة قليلة
يعطى ثلثة اشويج عن صلوة يوم واليلة مع الوتر مثلا
لفقيه ثم يدفعها الفقير الى الوتر ثم يدفعها اليوارث اليه
كذا يفعل مراراً حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاء
لفقيه واحد دفعة بخلاف كفارة البعير والظهار والافطار
ولو فدى عن صلوة في مرضه لا يقع كذا في التنازل عنه ومن اراد
ان يقضى الصلوات التي صليها فان كان لاجل نقصها فليس
ولا لا يقبل كره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والمعه لا تقبل **فصل** في
صلوة المسافر اقل مدة الشرف عندنا مائة ثلثة ايام من
اقصر ايام السنة بالسيرة الوسط وهو مشي الاقدم والابر في
البر وعندنا المرجح في البر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثلث
وتج صاحب الهداية انه لا يقصر التقدير بالفراخ لكن قال المرغني

وعامة

وعامة المشايخ قدروا بالفراخ فقيل احد وعشرون فرسخا
وقيل ثمانية عشر فرسخا قال عمر غيثي وعليه الفتوى وقال
العتاك في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في اكل ما يليق
وهو ان يسير فيه سيرة اوسطا مائة ثلثة ايام وانما يصبر
اذا فارق بيوت معه او فريته ما وبألذخهاب الى موضع بينه
وبما فارق الموضع في المذكورة فلا يصبر فرسخا بل يقف
عن ان يخرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك مجز
مفصلة عن المصروف كانت مفصلة لا يصبر فرسخا بل يقف
وان جاوز العان من جهة فوجوه وكان مجزأ من اكل
الا يصبر فرسخا بل يقف والمصرفان كانه بينه وبينه اقل من اقل
ولم يكن بينهما مائة ثلثة بقية محاذرة ايضا والا فلام للام في احكام
بخلاف بقية المقيم كاجابة الفطر في رمضان وميزا لمدى المدة
ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ومن
ذلك فمزدوات الاربعة من الصلوات فان فرضه في كل
منها ركعتان والقصير عندنا لازم في انه يكره الا تمام فاذا اتم
فان قعد في الثانية قدر التشديد اجزاءه والاخران بافله
لا يصبر سائر خبر السلام ولكونه بني الثقل على تحمية الفرض
وان كان جازرا عندنا كره

وعامة

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the word 'وكان' (And it was) and other phrases in Arabic script.

وان لم يقدر في الثانية بطرفه لشركه فضاكن في الفجر واجهه وكذا
لو ترك الفاء في احد الاولين لم لا يترك الم في حكم التفر
في بطل وطنه ويؤى اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد
من محروقة غير وطنه ولا ينشر طرية الاقامة في دوا وطنه
فلو يؤى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم التفر
وكذا ان تؤى خمسة عشر يوما بموضعين ملكة ومضى الا ان يكون
بثبوت في احد وان كان يقدر اذ اخرج او بعد اذ اخرج واستمر
ذلك لا يصير مقبلا عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي القليلة لم
اذا دخل من غير ان يمتنع فصله من جرح لا يقبل الا اذا كان مقصودا
يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقبلا وان لم يبق
الاقامة ولا يفتح نية من القسور والحب بخلاف من دخل اليها
بما كان حيث يقع منه ولا يفتح نية الاقامة في الصحراء الامن محل الاجبة
فانهم لو لم لو في موضع ونحو ما وعندهم من الماء والكل ما يكفيهم
من اصاروا ومقيمين ولو اكلوا عنه ونحو الدخاب في موضع
بينه وبينه في التفرار واسرفين والافلا في كاف في دار
اذا لم فهو على اقامة ولو خاف ففوتهم بربقة ثلثة ايام يقتر نية
ويصير في الصحيح والمعتبر في السفر والاقامة نية الاصل

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion on travel and residence.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the word 'وكان' (And it was) and other phrases in Arabic script.

دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والنزوح مع الزوجة والمولى
مع عبده والمستاجر مع اجيره والساكن مع تلميذه ولا فرق في اجنبي
مع الامير بان يكون مكررا من الامير او من بيت المال وقدره
السلطان بالتوبة مع غيره هو الصحيح بخلاف المتطوع بالجهاد ومن
رجل طلي ولا يرمى المحمول ابن يذهب به فان ساله في غير بيت
بسيطة ثلثة ايام يقدر وكذا لا يبرئ بالعدو وكذا لا يبرئ ان يكون حكم كل
تابع اذا لم يعلم قصره مع غيره وساله ولم يخف فانه يعمل بالاصل الذي
كان عليه من اقامة او سفر فيحقق خلافه ويقدر السوا بسبب
من السباب بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار والمديون ان
تؤميه ان كان مقبلا يقدر ان لم يبق الاقامة وكذا ان كان مؤمرا او
ان يقضيه او لم يقدر شيئا فان غم ان لا يقضيه ثم لانه بمنزلة نية الاقامة
كذلك المحيط وعمل به يوسف انه ان كان مقبلا ثم وكذا ان كان مؤمرا
الا ان يوطن نفسه على اداءه والعبد بين شرطين مقيم ومقيم
ان تمهيدا فانه يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم يتمه
يفرض عليه ان يقدر على رأس الركعتين ويتم احتياطا وعلى غير ذلك
بجزله الاقضاء بالمقيم اصلا في الوقت ولا خارجة واخليفة غيره
في انه ان طاف في ولايته بلا نية سفر ثم وان قصد في السفر

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, continuing the discussion on travel and residence.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

فيما يقصر هو الصحيح خلاف ذلك في الخلاصة لان النبي ومو الخلفاء
الراشدون كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كافر
خرج قاصدا مكة السفر فاسلم في الطريق ودفق في المقصد اقل
من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فيلحق في الطريق
فقد بقي في المقصد اقل من ثلث وتحت في الكافر انه يقصر خلاف
الصبي وقيل يقصران وكذا ايضا اذا ظهرت وقرب في المقصد اقل
من ثلث يوم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة ما دام وقتها باقيا فهي
قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد حاله لو فاداه خرج
تقرر في الزمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله و
المعتبر في ذلك اخر الوقت عند ما جئت لابقى عنه قدر ما يصح
قوله انه البر و صلوة المسلم بتغير المكان الى الرابع سنة

في الوقت وخارج ما اذا صلى المسلم ركعتين لم ويقوم المقيم
فيم صلوة بتغير قراءة في الأضحية وقيل بقراءة وسنن في
اذ اسلم ان يقول انما صلوتكم فانما قوم سواي مني ومن
فاته صلوة وهو مقيم فانما قضاها اربعاً ومن فاته صلوة
وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والوطن اما اضلي او
وطن اقامته او وطن سواها صلى يوم مولد الانثى او موضع
تأخره يومين قصده التقيس لا الارحال عنه اما لو كان له ابوان
يسلوا غير مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفي
المسوط هو الذي نشأ فيه او توطئ فيه او تأهل فيه فقول
او توطئ فيه يتناول ما غرم العار فيه وعدم الارحال وان لم
يتأهل ولو تزوج المسلم في بلد ولم ينو الإقامة به فليس لا يقصر
مقيما وقيل يقصر وهو الاوهم ولو كان له اهل ببلد فاقامته ما
دخل صارت مقيما فان ماتت زوجته في ارضها وبقى له فيها دور
وعقار فليس لا يقصر وطن له وقيل يقصر وطن الإقامة ما ينوي
فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له به
احل ووطن التو ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطن

في الوقت وخارج ما اذا صلى المسلم ركعتين لم ويقوم المقيم
فيم صلوة بتغير قراءة في الأضحية وقيل بقراءة وسنن في
اذ اسلم ان يقول انما صلوتكم فانما قوم سواي مني ومن
فاته صلوة وهو مقيم فانما قضاها اربعاً ومن فاته صلوة
وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والوطن اما اضلي او
وطن اقامته او وطن سواها صلى يوم مولد الانثى او موضع
تأخره يومين قصده التقيس لا الارحال عنه اما لو كان له ابوان
يسلوا غير مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفي
المسوط هو الذي نشأ فيه او توطئ فيه او تأهل فيه فقول
او توطئ فيه يتناول ما غرم العار فيه وعدم الارحال وان لم
يتأهل ولو تزوج المسلم في بلد ولم ينو الإقامة به فليس لا يقصر
مقيما وقيل يقصر وهو الاوهم ولو كان له اهل ببلد فاقامته ما
دخل صارت مقيما فان ماتت زوجته في ارضها وبقى له فيها دور
وعقار فليس لا يقصر وطن له وقيل يقصر وطن الإقامة ما ينوي
فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له به
احل ووطن التو ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطن

فيما يقصر هو الصحيح خلاف ذلك في الخلاصة لان النبي ومو الخلفاء
الراشدون كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كافر
خرج قاصدا مكة السفر فاسلم في الطريق ودفق في المقصد اقل
من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فيلحق في الطريق
فقد بقي في المقصد اقل من ثلث وتحت في الكافر انه يقصر خلاف
الصبي وقيل يقصران وكذا ايضا اذا ظهرت وقرب في المقصد اقل
من ثلث يوم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة ما دام وقتها باقيا فهي
قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد حاله لو فاداه خرج
تقرر في الزمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله و
المعتبر في ذلك اخر الوقت عند ما جئت لابقى عنه قدر ما يصح
قوله انه البر و صلوة المسلم بتغير المكان الى الرابع سنة

في الوقت وخارج ما اذا صلى المسلم ركعتين لم ويقوم المقيم
فيم صلوة بتغير قراءة في الأضحية وقيل بقراءة وسنن في
اذ اسلم ان يقول انما صلوتكم فانما قوم سواي مني ومن
فاته صلوة وهو مقيم فانما قضاها اربعاً ومن فاته صلوة
وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والوطن اما اضلي او
وطن اقامته او وطن سواها صلى يوم مولد الانثى او موضع
تأخره يومين قصده التقيس لا الارحال عنه اما لو كان له ابوان
يسلوا غير مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفي
المسوط هو الذي نشأ فيه او توطئ فيه او تأهل فيه فقول
او توطئ فيه يتناول ما غرم العار فيه وعدم الارحال وان لم
يتأهل ولو تزوج المسلم في بلد ولم ينو الإقامة به فليس لا يقصر
مقيما وقيل يقصر وهو الاوهم ولو كان له اهل ببلد فاقامته ما
دخل صارت مقيما فان ماتت زوجته في ارضها وبقى له فيها دور
وعقار فليس لا يقصر وطن له وقيل يقصر وطن الإقامة ما ينوي
فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له به
احل ووطن التو ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطن

في الوقت وخارج ما اذا صلى المسلم ركعتين لم ويقوم المقيم
فيم صلوة بتغير قراءة في الأضحية وقيل بقراءة وسنن في
اذ اسلم ان يقول انما صلوتكم فانما قوم سواي مني ومن
فاته صلوة وهو مقيم فانما قضاها اربعاً ومن فاته صلوة
وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والوطن اما اضلي او
وطن اقامته او وطن سواها صلى يوم مولد الانثى او موضع
تأخره يومين قصده التقيس لا الارحال عنه اما لو كان له ابوان
يسلوا غير مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفي
المسوط هو الذي نشأ فيه او توطئ فيه او تأهل فيه فقول
او توطئ فيه يتناول ما غرم العار فيه وعدم الارحال وان لم
يتأهل ولو تزوج المسلم في بلد ولم ينو الإقامة به فليس لا يقصر
مقيما وقيل يقصر وهو الاوهم ولو كان له اهل ببلد فاقامته ما
دخل صارت مقيما فان ماتت زوجته في ارضها وبقى له فيها دور
وعقار فليس لا يقصر وطن له وقيل يقصر وطن الإقامة ما ينوي
فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له به
احل ووطن التو ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطن

في الوقت وخارج ما اذا صلى المسلم ركعتين لم ويقوم المقيم
فيم صلوة بتغير قراءة في الأضحية وقيل بقراءة وسنن في
اذ اسلم ان يقول انما صلوتكم فانما قوم سواي مني ومن
فاته صلوة وهو مقيم فانما قضاها اربعاً ومن فاته صلوة
وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والوطن اما اضلي او
وطن اقامته او وطن سواها صلى يوم مولد الانثى او موضع
تأخره يومين قصده التقيس لا الارحال عنه اما لو كان له ابوان
يسلوا غير مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفي
المسوط هو الذي نشأ فيه او توطئ فيه او تأهل فيه فقول
او توطئ فيه يتناول ما غرم العار فيه وعدم الارحال وان لم
يتأهل ولو تزوج المسلم في بلد ولم ينو الإقامة به فليس لا يقصر
مقيما وقيل يقصر وهو الاوهم ولو كان له اهل ببلد فاقامته ما
دخل صارت مقيما فان ماتت زوجته في ارضها وبقى له فيها دور
وعقار فليس لا يقصر وطن له وقيل يقصر وطن الإقامة ما ينوي
فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له به
احل ووطن التو ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطن

الاصلي ينتقض غلبة لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه
واستوطن غير من كونه وطنا له لو دخل بعد ذلك لا يزم
الاعام مالم يوافقه ولا ينتقض بوطن الاقامة ولا بالسفر
وانما وطن الاقامة ينتقض بوطن اقامة اخر وان لم يكن بينهما
سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطر عليه وطن اقامة اخرى
ثم انما يثبت بوطن الاصل بالاجماع وكذا يثبت
وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن جماعة شرط في بوضوح من مخرجه
لا يقصد سقوطه في فريته ونفى اقامته عنه بوجاهة لا يضر
وطن اقامته له وكذا لو فصل السفر فقبل ان يستقر بوطن اقامته بقرينة
لا يضر بوطن اقامته له وعلى ظاهر الرواية نص في الصورين ويرخص
المفترق التمسك وقيل لا ولا يعمل ما قاله المتقدم في ان يظن
افضل حاله النزول والتمسك افضل حاله التمسك في السفر والتمسك
والمطعم في سفره في الرخص سوء عندنا وعند الثلاثة ليس له في
سفره كالا يفي في سفره كفاطع الطريق ان يترخص بالرجوع
المشروعة للمقام ولا يجوز الجمع عندنا بين صلواته في وقت
واحد سوى الظاهر والعرف والمفهوم والفتا في وقت واحد
بغير التمسك او المظن بغيره بان يقضي المتأخرة في وقت المتأخرة

اولو في المقدمة فيصلها في وقت المتأخرة والاول في جميع
ذلك المذكورة في الشرح **فصل** في صلوة الجمعة والصلوة في
عيناها من استجمع شرطها ولها شروط سائر الصلوات
من الايام والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفا
وشروط لا زاد ولا نقص على شروط سائر الصلوات من الطهارة
وفيها ما شرطه الوجوب فسنه اولها الزكورة فلا تجب على
المراة والثاني الاقامة فلا تجب على المقيم في الثانية الحرة فلا
تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قبل حج عليه وقيل
يجوز والمكاتب تجب عليه ولو لم يمتنع البعض دون المأذون
وقيل لا تجزى لانها لا تجزى الا بالاجماع لا ينعقد له بغير
عنه من الاجرة قد اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا ينعقد
شيء والرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا
خاف زيادة المرض او لظهور البهر بالذهاب اليها وعند الشيخ
الكبير الضعيف عن السبي والجماعة سلامة القينين فلا تجب على
الاعمى مطلقا وعند جماعة ان وجوبها على العمى وان وسرته
الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجب من كل
والمرض كالمريض ان يفي المريض ضابطا بانه على الاصح فالتقصير

من جملة الاعتذار المبجى للتحلف عن الجمعة واجتماع وكذا
الخوف من ظلم ونحوه والمطر والثلج والوحوش وكما هو لاد
والذين لم يستكملوا الشريط لاجب عليهم الا انهم لو حضروا
فوصلوا اخرتهم عن فرض الوقت كالنقطة اذ اجمع وامامه وط
الا دافنة ايضا الاول المصروف فناءه فلا يقع في القوا
تخلفا واختلاف في تفسير المصروف الصحيح ما احتاره صاحب الهدية
انه الموضع الذي له امير او فاضل ينفذ الاحكام ويقوم الحدود
والله او القدرة على اقامة الحدود وصرح به في تحفة الفقهاء ولا بد
من كونه موضع المذكور واسكنك ورسايقا صرح به فيها ايضا
الا ان صاحب الهدية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي
شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واما الحدود ولا يكون الا في يوم
رسايقا وسواك وسلكي والمجمع اجماع ليس بشرط فنجوز
في فناء المصروف ما انفصل به مع المصالح من ركض الخيل وجمع
الساكن والمناضلة ودفن الموتى وعبادة الجارية ونحو ذلك
ونحو اقامته يعني في الموسم اذا كان هناك اكلية او امير يجاز
خلافا لغيره ما اذا لم يكن الامير الموسم اي امير الحاج فانها
بالاشفاق لا يجوز ولا يصح بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال

من جملة الاعتذار المبجى للتحلف عن الجمعة واجتماع وكذا
الخوف من ظلم ونحوه والمطر والثلج والوحوش وكما هو لاد
والذين لم يستكملوا الشريط لاجب عليهم الا انهم لو حضروا
فوصلوا اخرتهم عن فرض الوقت كالنقطة اذ اجمع وامامه وط
الا دافنة ايضا الاول المصروف فناءه فلا يقع في القوا
تخلفا واختلاف في تفسير المصروف الصحيح ما احتاره صاحب الهدية
انه الموضع الذي له امير او فاضل ينفذ الاحكام ويقوم الحدود
والله او القدرة على اقامة الحدود وصرح به في تحفة الفقهاء ولا بد
من كونه موضع المذكور واسكنك ورسايقا صرح به فيها ايضا
الا ان صاحب الهدية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي
شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واما الحدود ولا يكون الا في يوم
رسايقا وسواك وسلكي والمجمع اجماع ليس بشرط فنجوز
في فناء المصروف ما انفصل به مع المصالح من ركض الخيل وجمع
الساكن والمناضلة ودفن الموتى وعبادة الجارية ونحو ذلك
ونحو اقامته يعني في الموسم اذا كان هناك اكلية او امير يجاز
خلافا لغيره ما اذا لم يكن الامير الموسم اي امير الحاج فانها
بالاشفاق لا يجوز ولا يصح بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال

فيه بانعزاله وانما يجوز اقامته الجمعة في الموضع واحدا لا اكثر
في ظاهر الرواية على ما في حقه كقول من انما يجوز في موضع متقد
قبل وهو الاصح وعنا اب يوسف يجوز بموضعين لا يجوز
بموضعين الا ان يكون بينهما فاصل ثم على القول بعدم جواز التعدد
لو تعددت الجمعة لم يبق قبل الفواح والصحيح بالافتتاح فان
صلى معا او وقع الاشتباه في صلاة الجمعة وعلم هذا الجواز
الاختلاف في المصروف في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي
ان يصل الى اربع ركعات بنيت آخر ظهر اذ ركعت وقتة ولم يسقط على
بعضه ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه ولا يقف الا في
ان يصل بعد الجمعة ستة اربع هذه الستة ركعات كغيرها
فان صحت الجمعة يكون قد أدى كسرها على وجهها والا فقدر على الظاهر
مع كونه وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربعة التي بنيت
آخر ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فضا فاسوة لا تقربان
فيه نفلا فقراءة السورة واجبة ومن هو في اطراف المصلي سنية
وبين المصلي فجة من المزارع والمراعي فلا الجمعة عليه وان كان يسمع
النداء وعند محمد ان يسمع النداء فعليه الجمعة وان دخل القوم في المصلي
يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لم يمتنع وان نوى الخروج قبل

من جملة الاعتذار المبجى للتحلف عن الجمعة واجتماع وكذا
الخوف من ظلم ونحوه والمطر والثلج والوحوش وكما هو لاد
والذين لم يستكملوا الشريط لاجب عليهم الا انهم لو حضروا
فوصلوا اخرتهم عن فرض الوقت كالنقطة اذ اجمع وامامه وط
الا دافنة ايضا الاول المصروف فناءه فلا يقع في القوا
تخلفا واختلاف في تفسير المصروف الصحيح ما احتاره صاحب الهدية
انه الموضع الذي له امير او فاضل ينفذ الاحكام ويقوم الحدود
والله او القدرة على اقامة الحدود وصرح به في تحفة الفقهاء ولا بد
من كونه موضع المذكور واسكنك ورسايقا صرح به فيها ايضا
الا ان صاحب الهدية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي
شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واما الحدود ولا يكون الا في يوم
رسايقا وسواك وسلكي والمجمع اجماع ليس بشرط فنجوز
في فناء المصروف ما انفصل به مع المصالح من ركض الخيل وجمع
الساكن والمناضلة ودفن الموتى وعبادة الجارية ونحو ذلك
ونحو اقامته يعني في الموسم اذا كان هناك اكلية او امير يجاز
خلافا لغيره ما اذا لم يكن الامير الموسم اي امير الحاج فانها
بالاشفاق لا يجوز ولا يصح بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال

وخلو لا تفرقة وان قوله بعد دخول وقتها لم يفرق وقال الفقهاء
ابو القاسم لا تفرقة وهو مختار فاضحان الشارح ان في كونه الامام
فيها سلطان او من اذن له السلطان ولو قدر العبد على جبر
فصلهم اجماع جاز والمصلحة الذي لا مشور له اذا كانت شريعة
في الشريعة شريعة الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصليهم
اذ لم يقر به فري او دلاله وكذا صاحب الشريعة ومن لم يقر
يجوز لصاحب الشريعة ان يصليهم دون القاضي فان مات والى
المقر ففصلهم خليفه قبل البيان والى الآخر وكذا الوصاية
القاضي او صاحب الشريعة فان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس
على واحد فصلهم جاز ومع وجود احد من هؤلاء لا يذنب المقر
خلاف لا خفاء ولو مات الخليفة وله امر او ولاية على الاشياء
من امور العامة كان لهم اقامة الحق لانهم لم يقر بها بجموع ولو
شنع الامور بها فيها ثم عجزوا عن مكانة مفقدا عليها ولو عجزوا
لا يقع شروعه وامراءه اذا كانت سلطانه تجوز امرها باقامتها
لا اقامتها وللامور بحجة ان يختلف غيره وان لم يؤذن له في الاصل
خلاف القاضي ولا فرق بين العبد ووليه ولا بين الخطبة والصلوة
عليها ما حققناه في الشرح والاول في الخطبة اذن في الصلوة

وبالعكس الشارح الثالث الوقت فانها لا تقع بعده خلاف
سائر الصلوات وقتها وقت الظهر اجماعا ولا يجوز قبل الزوال
الا في قول لا يجوز ولا بعد دخول وقت العصر خلاف ذلك وكذا
لوقوع الوقت وهو في سائر الصلوات لا في غيرها فانما
لان في الشرح الرابع الخطبة وعلمه مشهور وسنذكره في الوقت
لا تقع قبله وان يكون بحجة فلا خطبة بعده من غير ان يقع
بهم لا يجوز ولا الشرح الا فيصير على ما لا يخالفهم لما علم ان
يكون جوازها لو بعد او انما او كان في الجماعات وكرها مطلقا
وكذا المصلحة فيها عند خيفة وعجز عن ذلك فلا يفسد خطبة
وواجبها لو جامع الطهارة والقيام وسرعة وقراءة ولو لم
خطبت بكنة بينهما تسهل كل من طاعا الله والنبي والصلوة
على النبي وم والاول على تلاوة آية والوقوف وهذا كله والصلى
عند الشافعي فلو قال الحمد لله او سبحان الله والاله الا الله او نحو
ذلك اخر اذا كان على قصر الخطبة عند خيفة خلاف ما لو كان
مجازا فانه لا يجوز فيها وكذا الخطيب لا يكملها الا في الخطبة بخلاف الوصاية
ولو خطب فقف مكانا خاضرا وجاء اخوه لا فصلهم اخر من ولو
خطب ثم ذهب فوقف في منزله ثم جاء فصلهم يجوز ولو تقدم فيه

او جامع فان قيل استقبال الخطبة وقيل في التقدير لا يستقبل
ولو خطب خطبا فاستقبل الخطبة في شرح الهداية للشرقي
وانه طاعة لسان الله وقلوبهم تسبحه سبحا الامام وعند
اشان سواء وعند ان في القبول وهو ظاهر من كتابه وغير
مالك من ائمة كرامهم في رواية ثلثون ولبس طول كذا
رجلا عقلاء فلا تقبل ما في كذا والحيث ان الامام في خطبة
تستقبل بالعباد والمؤمنين ويقع امامهم فيها وكذا في
من العذر من خطبته في فقهه لا يقع امامته فيها لا يجب عليه
فيها واستبطل بقاء الجماعة الى السجدة الاولى عند الخطبة
ففيها او تقصو استقبال ما بقي المظهر وعند مخالفة طاعة الامام
التي هي فلو تقصوا بعد ما تم ما بقي القبة وعند في شرح طاعة
الى القبة قدر التمسك فيها الشرط ان لا يكون الامام في
لوان استظلال وكذا في الخطبة في حق من كان في
جمعة وان فقه واذن للناس بالدخول جاز سواء دخلوا او لم يدخلوا
الناس الى الجمعة والقبول والوقوف وليس احسن النيات
ويكفي في ترك الاستقبال الا اذا كان هو الذي عليه المنارة
بغير الوقوف وقيل الذي يباين في الخبر والاولى ان يركع
او يركع في السجدة الاولى

الامام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة الشافعية وترك الكلام
عند الخطبة وقيل لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره الخطبة
خطب في اداة القوان ورد السلام وتسمية العاطس وكذا الامام
والشرب وكل عمل واذا قراء الخطيب ان الله وملائكته يصلون
على النبي الامة فمن الخطبة ومحمد لم يفت وعنه ان يوفى ان يفت
سراوية اقر بعض المشايخ والاكثر عليه انه يفت وفي الخطبة لو سكنت
فوقه ففرضه عن الجرح اذا عطس كعادته في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح
وكذا لو نمت او رد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه
او عينيه او برده عند رواية المنكر ولم ينكح بل انه الصحيح انه لا يكره
وقال بعضهم يجب الانصات الى الامام يشرع في مدح الظلمة فلا يجب
خ ولذا روي بعضهم الى ان البعده في اننا افسر كذا بسم مدح الظلمة
كلام الصحيح ان القرب افسر والبعض يجب عليه الانصات في الصحيح
وقيل يجوز له العداوة وخوفا عنه ان يوفى ان كان ينظر في كتابه البعده
ويصلي بالعلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤمن بين يديه الا اذا
التمس ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة كمن التزم
الا ان انهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية الصفوف كمنه
الترجم كذا في شرح الهداية للشرقي واذا فرغ من الخطبة قاموا

الامام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة الشافعية وترك الكلام
عند الخطبة وقيل لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره الخطبة
خطب في اداة القوان ورد السلام وتسمية العاطس وكذا الامام
والشرب وكل عمل واذا قراء الخطيب ان الله وملائكته يصلون
على النبي الامة فمن الخطبة ومحمد لم يفت وعنه ان يوفى ان يفت
سراوية اقر بعض المشايخ والاكثر عليه انه يفت وفي الخطبة لو سكنت
فوقه ففرضه عن الجرح اذا عطس كعادته في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح
وكذا لو نمت او رد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه
او عينيه او برده عند رواية المنكر ولم ينكح بل انه الصحيح انه لا يكره
وقال بعضهم يجب الانصات الى الامام يشرع في مدح الظلمة فلا يجب
خ ولذا روي بعضهم الى ان البعده في اننا افسر كذا بسم مدح الظلمة
كلام الصحيح ان القرب افسر والبعض يجب عليه الانصات في الصحيح
وقيل يجوز له العداوة وخوفا عنه ان يوفى ان كان ينظر في كتابه البعده
ويصلي بالعلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤمن بين يديه الا اذا
التمس ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة كمن التزم
الا ان انهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية الصفوف كمنه
الترجم كذا في شرح الهداية للشرقي واذا فرغ من الخطبة قاموا

والقول لها بينه وبينه لا على
فأدر على السعي عنه وجود
القاء ذوو منه المقعد
وأيضا صيغة فاعدا
أنه القدرة بالغير لا تعد
مقدرة على ما هو
الحقيقة والكماليات
وحيثما عدا فكل هو
على أن يكون كالأشياء
لا يجب عليه الاتفاقي
كالعقد والآلة
انتم تقرر الحركة
فلا لا على وان تقرر
فكالمقعد

والجهر ضن بلع صا ر
ذا جهر ضن با ل ر ك
خا سة با كج
ولو تدر ك الم ر ضن كو
ل س ق ط م ن ال ل ع ل
ال ل ال ا د ل ا و ال ع ل
ال ل ال ا ن ا ر ا و م ا
س

في ايام الشتاء وكبر السن بعد الزوال يوم الجمعة قبل الاضحية ولا يكره
قبل الزوال هو الصحيح **فصل** في صلاة العبد صلوة العبد واجبة على
من فرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب وبشرط ما يجب من طهارة
الجمعة وجوبا واداء الاضحية فانها ليست بشروط بل هي كسائر الصلوات
ويستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة والاوى ان يكون تمر
ان يستحب والافضل حلوا ولوم الاضحية يؤخر الاكل ما بعد الصلوة وقبل
الزوال من يوم الجمعة والاولى من الاضحية والافضل ان ياكل قبل
الصلوة ولا يكره هناك ويستحب اداء الفطر قبل الصلوة في
الفطر ويستحب التوجه الى المصلى ماشيا ان قدر ولا يكره الركوب ولو كان
الجمعة ويستحب التكبير في طريق المصلى يوم الاضحية اتفاقا ويوم الفطر
لا يجزئ عن ذلك في حرفة وعذر ما يجزئ وهو رواية عنه واخلاف في الاضحية
اما الكراهة فيكون من الطرفين ثم قبل يقطع التكبير بوصول المصلى
وقبل لا يقطع ما لم يفتح الصلوة وكبره التفضل قبل صلوة العبد وقد
تقدم فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة
يصل الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة تكبير كبيرة الاحرام ثم يضع
يدهما في السرة ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات يفضل بالكل تكبيرين يسكتان
قد زلت السجرات ويرفع يديه عند كل كبيرة منهن ويقرأ في كل ركعة

٢١٦
ثم يضعهما بعد الثانية ويتعوز ونواف الفاتحة وسورة ثم يكبر و
يركع فاذا قام الى الركعة الثانية ينوي بالقراءة ثم يكبر بعد اثنتي
تكبيرات على حدة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع فانه وان كان ركعة
ثلاث عذرا والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبل وهو ركن
عن الجهر وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية
ثمسا ونواف فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية
ثمسا ونواف فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة فخطبتين ينداء فيها
بالكبير يعني في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية
التشريف وفي كل سنة ويسن فيها ما بسن في خطبة الجمعة وكبره فيها
ما كبره فيها ويسن الرجوع في طريق غير طريق الدخول تكبيرة للشمس
ومما لم يترك صلوة العبد مع الامام لا يقضيه وان حدث عذر
منع عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتا من الفطر قبل الزوال
وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم فصل بعده بخلاف الاضحية
فانها تنقل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول
والثاني وكذا ان اخر ما لا عذر في اليوم الثاني او الثالث جاز
لكن مع الاساءة ولا تنصيان بعد الزوال على حال **فروع** الخروج
الى المصلى وهو اجبانة سنة وان كان يسعهم اجماع وعليه عامة

تقديم
بيان
الاعمال
والخدمات
المقدمة
للمعالي
العلمية
والادبية
والفنية
والصناعية
والاقتصادية
والاجتماعية
والسياسية
والقانونية
والطبية
والبيئية
والثقافية
والرياضية
والفلسفية
والدينية
والاخلاقية
والاجتماعية
والسياسية
والقانونية
والطبية
والبيئية
والثقافية
والرياضية
والفلسفية
والدينية
والاخلاقية

[illegible]

واسمہ

وأسعد بقلان وجعل ما خرج إليه خير ما خرج عنه وتخلع ثيابه
 ويجعل على سريره ألوحي ويوضع على بطنه سيف أو شئ مما خد به ولا
 يوضع على بطنه المصحف وبكره القواة عند منة بقل وبسر ع في
 تحميمه الكحل في شرح الهداية للتروجي وفي الحيط لأباس يجلوسا
 كما يضر واجب عند الميت وإذا أرادوا غسله بسبب أن يصفوه
 على سريره ألوحي قد قرأ أي أدبر الجحيم بالخمر قوله ونزلنا الوحي
 أو سبعا ويوضع على فخذه فيرجله إلى القبلة إن أمكنه والأفكف
 يستتر وجهه من ثيابه عندنا وعندنا في أنه بقل في قبضه
 وتستر عورته العقبلة فقط في ظاهر الرواية وفي رواية تستر
 كل ثورته من الشرة إلى الركبة وهو الصحيح لما هو عليه وفي القائل
 عليه به خوفه لا شجائه وقال أبو يوسف لا ينبغي اصطلامه بوضعه فيبدا
 بغسل وجهه ولا يغمض ولا يستنشق عندنا خلافا لما في كذا
 مع السنن وله ثمانية وثلاثون ومخبرية بخرقة يلقها على أصبعه وهو
 ويحج رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا يؤخر غسل عليه
 بزيه حتى البالغ والصبي الذي يقبل الصلوة أما الذي لا يقبل
 فلا يؤقأ على ما قالوا ثم بقل رأسه ولحيته بالخطمي الواقعي في غير
 رأسه ثم يفيض عليه ماء مغلي يسد أرو خطمي أو أشنان قبل

41A

بجنى الفرق على الفل والاولى في الفاسل ان يكون اقرب
الناس الى الميت فان لم يوجد فاحمل اللاحقة والفرق
وبينى للفاسل وبين مفراذ رأى ما يجب الميت كثره ولا يجر
به من القيوب المحاكاة قبل الموت او ما دونه بعد كساد
وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا بغيره فلا بأس بذلك
كثير للناس من بركته وان رأى من امارات الكبر لوضوء
الوجه والتبسم وتوكل السج لم يظهره والسنة ان يكون
الفرق في ثلثة اوتاب قبض واذا روى لفافة ولفافة في خفيه
وخار وازار ولفافة وخفيه ثم يطأ على راسه والكفاية في خفه
ان يقتصر على ازار ولفافة وفي خفه على ازار وخار ولفافة
والفرض في خفه ثوب يستر البدن واللفافة من القن الى
القدم وكذا الازار والقصر من المنكب الى القدم والبرج هو
القبض الذي فتحته على الصدر دون القفص ووضوء الحرقه من
اصغر الثديين الى السرة وقبل الى الركبة وهو استر وصفه
الكفيل ان تيسر الكفاية على ط او حصير او نحوه ثم
يبرز عليه بالاطيب ثم يسط الازار عليه ويبرز عليه الطيب ثم
القبض كذلك ثم يوضع الميت بالشوب الذي تشف فيه

طحنه وهو خفض او بصلون ان يستر شئ من ذلك والاشجى
فواح وبفسل ثلث بضع موضع كرامة على شفة الارب فيفسل شفة
الاجنحة بصل على شفة الارب فيفسل الارب كذلك ولا
يكس على وجهه بفسل ظهره ثم يغطه بعد المرة الاولى او بعد المراتب
ويستبدل في المرة او يده او ركبه ويحس بطنة مسما رقيقا فان
خرج منه شئ اذاله ولا يعيد عليه ولا وضوءه وفي البداع بفسل
في المرة الاولى بالماء الفواح ليستل برة وانجاسة التي عليه وفي الثانية
بماء السدر او جوى مجراه وفي الثالثة بالفواح وشئ من الكافور
ودون لا يوضئ من شئ من ثوبه ولا من ظفوه ولا يحن وقيل ان
الكس طفه فلا بأس باخذه وليس في غسله استعمال القطن وقيل
بشئ من مسامير برة ويوضع على وجهه وقيل كس مخارقة كس
وفه وجوزه بعضهم في برة واستقبحه من تخافه فاضمان فاذا
تم غسل تشف بنوب وجعل الحنوط على راسه ولحيته وبكره التفرغ
والورش في حق الرجا ويجعل الكافور على مواضع سجوده وحيته
وانقر وبراه وركناه وقراه ثم غسل الميت وكفنيه والصلوة
عليه ودفنه فرض كفاية ولو مات امرأة بين الرجا استتم ولا يفسر
في ما يسترها بغيره والاجنبى بخفه وكذا الرجل بين النساء يتم ولا

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

فقطا ويحيط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين
ثم اللقافة كذلك ويربط ان حيا فتارة والمراة تقص
ثم يجعل ثوبا صغيرا على صدرها فوق الذراع ثم يوضع على
رأسه كالمقنعة من فوق فوق ذلك تحت الازار واللقافة
يعطف الازار واللقافة كما مر ثم يربط آخره فوق الاكفان
وقبل بين الازار واللقافة والامة كاحدة والمراة والمراة
كالبايع والبالغة وان لم يرهق بكفن في ازار واللقافة
وان كفنه في ثوب واحد اجزاء وقيل الصبي ثوب والصبي ثوبان
وقال قاضيان الاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفنه
في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يكفن في خرقة واحدة
المشكل كالانثى ولا يغسل بل يسمى ويجزى في اللقمة والغسل
ولو حلقا سواء وبسحب فيه البياض ويجوز من القطن والقماش
والبرود وان كان لها اعلام عالم كمن يمشي وكبر للرجال الموشق
والمصفى والحرير ولا يكره النساء وان لم يوجد للرجل الاحرير
يجوز الكفن به لكن لا يكره ثوب للضرورة وبسبب ان يكون
الكفن في الثياب من غير ملبوسة في الجمرة والغير والمراة ما ينسج
في زيارة الجسد وقيل بغيره وسط ما يجلس في حيوة وفي

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

في غيبته في ان كان في المال كثره في الورقة فله كفارة
اولى والاف كفاية اول مع جوار كفارة السنة وجر الاف
فيل ان يدرج الميت فيها وشرارة او ثلث او ثوب وجر
لغيره عذرا وقال القاضي واحمد لا يغني رأسه ولا يجر طيبه
والكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا
ان يكون التركة بعد اجازة من موافاة حتى ولو كانت
والمرثون مقدم على التالفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على
من تجب نفقته عليه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عذرا
يوسف ان كانت مصرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عذرا
وقال محمد وان في عذرا من تجب عليه نفقته ان لم تنكح مالا
وهو الا وجه على ما حققناه ولو كفنه من يدرجه في تركته
وان كفنه من لا يدرجه من اقراره بغير الوارث لا يرجع سواء
اشهد بالرجوع او لم يشهد بالصلاة عليه وفي كفاية ما
وشروطها شروط الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته
ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انما لا يجوز على اهل البيت ولا
خارجهم على دابة او غير لا اختلاف المكافاة ولا موضوع تقديم
عليه المصلي وركنها القيام فلا يجوز قاعدا عذرا وكذا ركنها

والنكبات سوى الاولى فان شرط الدعاء الا انه يجتمع الامام
المسبوق اذا خشي ان ترفع فانه يركع فيسجد فيسجد فيسجد فيسجد
الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة
ثم امام الحي ثم القاضي ثم الامام ثم الامام ثم الامام ثم الامام
الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يقدم بلا اذنه فان تقدم فله
ان يعيد ان شاء وان لم يبق عليه غيره ان يعيد بعد من
السلطان فمن دونه وعند الجب يوسف هو اول في الجميع وهو
قول ابن فقي ورواية عن ابن حنيفة وفي فتاوى قاضي خال
الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان
حضر والى المصطفى والقاضي فالاولى ان يقدم وان لم يحضر
ولا القاضي وحضر امام الحي وصاحب الشرطة اوله ان يقدم
وان حضر خليفة والى المصطفى والى المتقدم من القاضي
صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء
وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم يحضر
امام الحي وحضر المؤمن وليس للاولياء تقديمه وان حضر
الوالي وخليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحي
والاولياء فاني الاولياء ان تقدموا احد من هؤلاء وراؤهم

ان يقدموا

ان يقدموا فلم ذلك ولهم ان يقدموا من شاءوا وان تقدم
احد من هؤلاء الا اذ هو وعقد قاس قول ابن حنيفة وان يكون
وبه اخذ ائمة الشريفة ثم عدم حوز صلوة غير لولة لعدم موافق
وبه قال مالك وقال ابن فقي لمن لم يصل ان يصل وليه اعاد
من صلى قولان اصحهما استحباب عدمه وحي اربع تكبيرات بقراءة
دعاء الاستفتاح عقب الاول ويصل على النبي ثم كما بعد
التشهد عقب الثانية ويدعون نفسه والمنية ولا يرؤون في
عقب الثالثة ولا عقب الرابعة من غير ان يقول شيئا في
ظاهر الرواية وقبل يقول ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقتنا عذاب النار وقبل يقول سبحان ربك رب العزة
الى اخره وينوي بالتسليم للميت مع القوم وقبل لا ينوي للميت
وقبل ينوي في التسليم الاول فقط وصفه الدعاء بعد الثالثة
ان يقول اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا وانسانا اللهم من اجبت عنا فاجبه على الاسلام
ومن توفيت منا فوفقه على الامانة وخصنا بعد الميت بالبروج
والراضة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزده
حسنة وان كان مجسما فنجاه وزعنه ولفقه الامن والبشرى

والكرامة والتنفذ برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من
الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف
يقول بعد قوله ومن توفيت منا فتوفه على الايمان اللهم اجعله
تتألفك اللهم اجعله لنا اجرا وزكرا اللهم اجعله ثلثا فعا متفقا
ثم يقرأ الدعاء له وللمؤمنين وفي المفيد يدعوا لوالدي الطفل
وقيل يقول اللهم نقله موازينها واعظم بها اجرها اللهم
اللهم اجعله في كفالة ابراهيم واخيه بصالح المؤمنين والمجنون
كالطفل ويستفي ان يعيد بالمجنون الاصلي دون العارض بعد
البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر
الامام بكبرة حال حضوره خلاف من كان قاضا عند تكبيرة تكبيرة الامام
بما فاته لا ينظر وقال ابو يوسف بكبر المسوق ايضا كما حضر تكبيرة
الاقتراح ويقول ما فعل من جاء بعد ما كبر الامام الرابعة بكبر
فاذا سمع الامام قع ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندنا
فانته الصلاة وذكر في الحيط ان محمدا بن يوسف في حديث
الصورة ويقضي المسوق ما فاته من التكبيرات مقولة من
غير دعاء لئلا تقع قبله فانه يبطل صلوة فاذا وقعت على
الاكتاف قبله فانه يقطع التكبير لانه باطل وقيل وضعها على

الاكاف لا تطل وان رفعت عن الارض ولا ترفع الا يدكان
 صلوة الجنازة الا في تكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من المشايخ
 لا يوجب اختياره والرفع عند كل تكبيرة وهو قول الاثني عشرية
 ويقوم الامام بجذء صدر الميت فكر كان او انش في ظاهر
 الرواية وعن ابن خزيمة انه يقوم بجذء وسط المرأة وكذا الرجل
 في رواية والمختار هو الظاهر الرواية ويستحب ان يصفوا اثني عشر
 صفوف في كل ركعة اسبقه بتقديم الامامة ويقف وراء
 ثمانية واربعة اشان ثم والروافض صفوف الجنازة اربعين خلف
 سائر الصلوات ولو اخطأ وان الوضوء فوضوء اربعة محايي
 بار الامام جازت الصلوة وان تقدمه في ركعة او جازت
 وتكره الصلوة عليه في مسجد حرامه عندنا وقال الشافعي ومحمد
 لا يباشروا ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم
 معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تكرر ولو وضعت
 على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اخفف المشايخ فيه ومن ادقنا
 ولم يضل عليه صلى على قبر ما لم يقب على الظن انه نفس ولا
 يصلي على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت او النصف
 ومعه الياسر كخالف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا يصلي

۲۲۲

عليه باغ ولا فاطح طريق اذا قتل خارجا كالحرب ولا بفلان وان
قتل بعد وقع الحرب او ذارحها حتى عليه ما وكله المقبولين
بالعصبة والمكابر من في المصر لليل حكم قطاع الطريق ومن
قتل اخرا بوقية لا يصلي عليه ومن قتل نفسه بعقبي عليه خلافا
غسل وصلى عليه وكذا الوضوء اكثره من والا غسل ولا يصلي عليه
وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه اخرا بوقية يصلي عليه وان سبي
معه اخر حيا لا يصلي عليه الا ان اسلم احيا او اسلم الصبي بغير
وكانه بغير الاسلام والسنة في حمل اجنزة عندنا ان يحمله اربعة
نفر من جوانبها الاربعة خلافا لثقي ويستحب ان يحمله من كل
جانب عشرة خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين خطوة
ثقت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه
ثم موقر ما كذلك ثم بمقدمها على راسه ثم موقر ما كذلك وحمل الصبي
على الايدي او على من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد عليه يديه
او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفط او طبق ويكره
حمل الميت على الطريق والتدابة ويسرعون في المشي به اذا وجب
وهو خرب من العدو ودون العتق وهو خطو الفسح والمراو

الاسراع

عليه باغ ولا فاطح طريق اذا قتل خارجا كالحرب ولا بفلان وان
قتل بعد وقع الحرب او ذارحها حتى عليه ما وكله المقبولين
بالعصبة والمكابر من في المصر لليل حكم قطاع الطريق ومن
قتل اخرا بوقية لا يصلي عليه ومن قتل نفسه بعقبي عليه خلافا
غسل وصلى عليه وكذا الوضوء اكثره من والا غسل ولا يصلي عليه
وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه اخرا بوقية يصلي عليه وان سبي
معه اخر حيا لا يصلي عليه الا ان اسلم احيا او اسلم الصبي بغير
وكانه بغير الاسلام والسنة في حمل اجنزة عندنا ان يحمله اربعة
نفر من جوانبها الاربعة خلافا لثقي ويستحب ان يحمله من كل
جانب عشرة خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين خطوة
ثقت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه
ثم موقر ما كذلك ثم بمقدمها على راسه ثم موقر ما كذلك وحمل الصبي
على الايدي او على من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد عليه يديه
او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفط او طبق ويكره
حمل الميت على الطريق والتدابة ويسرعون في المشي به اذا وجب
وهو خرب من العدو ودون العتق وهو خطو الفسح والمراو

عليه باغ ولا فاطح طريق اذا قتل خارجا كالحرب ولا بفلان وان
قتل بعد وقع الحرب او ذارحها حتى عليه ما وكله المقبولين
بالعصبة والمكابر من في المصر لليل حكم قطاع الطريق ومن
قتل اخرا بوقية لا يصلي عليه ومن قتل نفسه بعقبي عليه خلافا
غسل وصلى عليه وكذا الوضوء اكثره من والا غسل ولا يصلي عليه
وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه اخرا بوقية يصلي عليه وان سبي
معه اخر حيا لا يصلي عليه الا ان اسلم احيا او اسلم الصبي بغير
وكانه بغير الاسلام والسنة في حمل اجنزة عندنا ان يحمله اربعة
نفر من جوانبها الاربعة خلافا لثقي ويستحب ان يحمله من كل
جانب عشرة خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين خطوة
ثقت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه
ثم موقر ما كذلك ثم بمقدمها على راسه ثم موقر ما كذلك وحمل الصبي
على الايدي او على من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد عليه يديه
او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفط او طبق ويكره
حمل الميت على الطريق والتدابة ويسرعون في المشي به اذا وجب
وهو خرب من العدو ودون العتق وهو خطو الفسح والمراو

الاسراع من غير ان يضطرب ولا يركب الميت قدمها الا ان المشي خلفها
افضل عندنا والتراب يسير خلفها ولا يغربها الا ان سجدت لوجهي
بأخرة الغبار والمشي افضل ولا يقوم اخر للجنازة اذا مرت به الا
اذا اراد ان يسرها وما ورد في الحادث من القمام لها منشف
او اذا ذهب من سائر ما رتبته من ثيابها او غيرها
ولا ينبغي ان يرجع من يصلي عليه ولعمري ما صلى قالوا لا يرجع الا بالان
الاول وفي الخط قبل الرفق ان يسير الرجوع بغير اذنه وهو الاوجه
والاول وينبغي لتبها ان يكون تحتها منشفة في حاله متفقا بالموت
وبالصبر اليه الميت ولا تجرد ما حدث الدنيا ولا يفيض وتسمع
ابن مسعود رجلا يصلي في جنازة فقال له انصت وانت في جنازة
لا تكلمت ابراهيمي ان يظلم الصمت وكبر رفع الصوت فيها بالذكور
بصا حثت بغيره عليه
وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل تركه الاول ولينكره في نفسه
في نفق ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معا بل يكره ان يركبن في زمانا
ويكره النوح وشقا اجوب وخشا اجدود ونظما ونحو ذلك لقوله
ليس من شوق اجوب خشا اجدود ونظما ونحو ذلك لقوله
بالسكاء باربع الدروع في اجنزة في المنزل لقوله من ان التربة
لا يغرب بدم العين ولا يخرن القلب ولكن يغرب بهنوا اشار
الى ان لا يركب من كان مع اجنزة صابحة او نايحة تخرج فان لم

الاسراع

عليه باغ ولا فاطح طريق اذا قتل خارجا كالحرب ولا بفلان وان
قتل بعد وقع الحرب او ذارحها حتى عليه ما وكله المقبولين
بالعصبة والمكابر من في المصر لليل حكم قطاع الطريق ومن
قتل اخرا بوقية لا يصلي عليه ومن قتل نفسه بعقبي عليه خلافا
غسل وصلى عليه وكذا الوضوء اكثره من والا غسل ولا يصلي عليه
وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه اخرا بوقية يصلي عليه وان سبي
معه اخر حيا لا يصلي عليه الا ان اسلم احيا او اسلم الصبي بغير
وكانه بغير الاسلام والسنة في حمل اجنزة عندنا ان يحمله اربعة
نفر من جوانبها الاربعة خلافا لثقي ويستحب ان يحمله من كل
جانب عشرة خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين خطوة
ثقت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه
ثم موقر ما كذلك ثم بمقدمها على راسه ثم موقر ما كذلك وحمل الصبي
على الايدي او على من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد عليه يديه
او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفط او طبق ويكره
حمل الميت على الطريق والتدابة ويسرعون في المشي به اذا وجب
وهو خرب من العدو ودون العتق وهو خطو الفسح والمراو

الاسراع

عليه باغ ولا فاطح طريق اذا قتل خارجا كالحرب ولا بفلان وان
قتل بعد وقع الحرب او ذارحها حتى عليه ما وكله المقبولين
بالعصبة والمكابر من في المصر لليل حكم قطاع الطريق ومن
قتل اخرا بوقية لا يصلي عليه ومن قتل نفسه بعقبي عليه خلافا
غسل وصلى عليه وكذا الوضوء اكثره من والا غسل ولا يصلي عليه
وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه اخرا بوقية يصلي عليه وان سبي
معه اخر حيا لا يصلي عليه الا ان اسلم احيا او اسلم الصبي بغير
وكانه بغير الاسلام والسنة في حمل اجنزة عندنا ان يحمله اربعة
نفر من جوانبها الاربعة خلافا لثقي ويستحب ان يحمله من كل
جانب عشرة خطوات لقوله من حمل جنازة اربعين خطوة
ثقت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه
ثم موقر ما كذلك ثم بمقدمها على راسه ثم موقر ما كذلك وحمل الصبي
على الايدي او على من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد عليه يديه
او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفط او طبق ويكره
حمل الميت على الطريق والتدابة ويسرعون في المشي به اذا وجب
وهو خرب من العدو ودون العتق وهو خطو الفسح والمراو

الاعمال العامة بوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبلة عند وضعه ولا يشك بان بوضع عند جدار القبر
ثم قيل من قبل راسه ثم راجع خلاف ذلك في وجوه ويقولون
بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا يعين في عدم الوضوء
من غير اوشاف بل المبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم ولا بوضع
المراة فانه لم يكن فاعل الصلح من الاجاب ولا يدخل القبر
امراة ولا كافران كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى ونسب
شبهه قبر المراة بتوب جاز الوضوء من يسوي اللين ونحوه
على الحد ولا ياتي في حق الرجل خلافا لما في وجوه الميت
في القبلة على شرفة اليمين ولا يبق على ظهره وكل العقدة وفي
البناء مع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النيرة
قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت راسه
لبنة او حجر ولم اقف عليه لاحيانا انتهى وكبره ان بوضع حقه
مقبية او محقة وبسند الميت من ورثه بتراب او نحوه للشافعي
ويسوي اللين على الحد اي يقيم اللين عليه من جهة القبلة ويسوي
شقوقه كيد لا ينزل عليه التراب منها ولا لباس بالقصب قال الوهمي
ينسج اللين والقصب واخشيش في الحد واختلف في وضعه

تخرج لا يترك اتباع اجازة لذلك ويكره قبله واذا انتهت اجازة
الى القبر كبر الجلس قبل ان يوضع على الاعناق واذا وقفت على
وكبره القيام ذكره قاضي خان وهو مقيد بعدم اجازة والضرورة
والافضل في القبر للحد ان امكن والا فالشفا وذلك بان يكون الارض
رخوة والحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها اللين
ويقب عليه اللبن والشفا ان يحفر حفرة كانه رومي يني جانبها للحد
او الخشب او غيره ويوضع اللين بينهما ويسقف عليه باللبن والخشب
ولا يمس السقف الميت قال في المنافع اختاروا الشفا في ديارنا
لرخاوة الارض في اجازة الاجرة والخشب واخذوا التابوت ولو من
جود ومثل في المبسوط ويكون التابوت من راس المال اذا كانت
الارض رخوة او ندية مع كون التابوت في غير مكرهه في قول
العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب وتطبخ الطبقة العليا
مما على الميت ويجعل اللين يخفف عن عين الميت ويسارة
ليصير منزلة الحد وفي المحيط واستحسن مشايخنا التابوت للشاء
يعني ولو لم يكن الارض رخوة ومقدار عرق القبر قبل دفن فامة
وفي الزهرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد او اقله افضل
وان عرقه مقدار قامة فهو احسن فلهذا ان الادنى نصف القامة

والاعلى

والاعلى عامها بوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبلة عند وضعه ولا يشك بان بوضع عند جدار القبر
ثم قيل من قبل راسه ثم راجع خلاف ذلك في وجوه ويقولون
بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا يعين في عدم الوضوء
من غير اوشاف بل المبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم ولا بوضع
المراة فانه لم يكن فاعل الصلح من الاجاب ولا يدخل القبر
امراة ولا كافران كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى ونسب
شبهه قبر المراة بتوب جاز الوضوء من يسوي اللين ونحوه
على الحد ولا ياتي في حق الرجل خلافا لما في وجوه الميت
في القبلة على شرفة اليمين ولا يبق على ظهره وكل العقدة وفي
البناء مع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النيرة
قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت راسه
لبنة او حجر ولم اقف عليه لاحيانا انتهى وكبره ان بوضع حقه
مقبية او محقة وبسند الميت من ورثه بتراب او نحوه للشافعي
ويسوي اللين على الحد اي يقيم اللين عليه من جهة القبلة ويسوي
شقوقه كيد لا ينزل عليه التراب منها ولا لباس بالقصب قال الوهمي
ينسج اللين والقصب واخشيش في الحد واختلف في وضعه

والاعلى عامها بوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبلة عند وضعه ولا يشك بان بوضع عند جدار القبر
ثم قيل من قبل راسه ثم راجع خلاف ذلك في وجوه ويقولون
بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا يعين في عدم الوضوء
من غير اوشاف بل المبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم ولا بوضع
المراة فانه لم يكن فاعل الصلح من الاجاب ولا يدخل القبر
امراة ولا كافران كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى ونسب
شبهه قبر المراة بتوب جاز الوضوء من يسوي اللين ونحوه
على الحد ولا ياتي في حق الرجل خلافا لما في وجوه الميت
في القبلة على شرفة اليمين ولا يبق على ظهره وكل العقدة وفي
البناء مع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النيرة
قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت راسه
لبنة او حجر ولم اقف عليه لاحيانا انتهى وكبره ان بوضع حقه
مقبية او محقة وبسند الميت من ورثه بتراب او نحوه للشافعي
ويسوي اللين على الحد اي يقيم اللين عليه من جهة القبلة ويسوي
شقوقه كيد لا ينزل عليه التراب منها ولا لباس بالقصب قال الوهمي
ينسج اللين والقصب واخشيش في الحد واختلف في وضعه

والاعلى عامها بوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبلة عند وضعه ولا يشك بان بوضع عند جدار القبر
ثم قيل من قبل راسه ثم راجع خلاف ذلك في وجوه ويقولون
بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا يعين في عدم الوضوء
من غير اوشاف بل المبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم ولا بوضع
المراة فانه لم يكن فاعل الصلح من الاجاب ولا يدخل القبر
امراة ولا كافران كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى ونسب
شبهه قبر المراة بتوب جاز الوضوء من يسوي اللين ونحوه
على الحد ولا ياتي في حق الرجل خلافا لما في وجوه الميت
في القبلة على شرفة اليمين ولا يبق على ظهره وكل العقدة وفي
البناء مع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النيرة
قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت راسه
لبنة او حجر ولم اقف عليه لاحيانا انتهى وكبره ان بوضع حقه
مقبية او محقة وبسند الميت من ورثه بتراب او نحوه للشافعي
ويسوي اللين على الحد اي يقيم اللين عليه من جهة القبلة ويسوي
شقوقه كيد لا ينزل عليه التراب منها ولا لباس بالقصب قال الوهمي
ينسج اللين والقصب واخشيش في الحد واختلف في وضعه

التي تليها فوق اللبن قيل كبر وقيل لا كبره الاخر واختلف وقيل
لا بأس به عند خلة الارض ثم قال التراب ولا يزداد على التراب
الذي خرج من القبر فكمه الزيادة وعن محمد لا بأس بها ويستحب
في التراب عليه ثلث ولا بأس به من الماء عليه ويستحب القبر
ولا يسطر عن ثلث فالت في وفي المحيط يستحب القبر فربع
اصابع او ثلثه وفي البديع فربع ثلثه او اكثر قليلا وكبره بخصم
القبر وتطينه لا روى انه م نهى عن تخصيص القبر وانه
يكت عليه وان توطأ وفي المنيعة المفتحة المختارة لا كبره
التطمين وعن الجاه كبره ان يبنى عليه من بيت اوقية او نحو
ذلك وكذا كبره وطئه واخلاس عليه وكبره ابو يوسف نفع
الكتابة ايضا فخرج في الشهيد والمراد به الحكمي اي الذي
يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين
في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي وعد الله الثواب
لخصوصه فليس من متعلق الاحكام المذكورة غير الاعتقاد
انه الذي قتل في سبيل الله تعالى ومن اتقاه به والله اعلم بمن
قيل في سبيله والشهد الحكمي على قول الجاه مسلم مكلف ظاهر
علم انه قتل ظلمًا قبله لم يك به مال ولم يترك وعلى قوله لم يترك

بكله ثم ادركه شوانه الله تعالى فله الثواب
بكله ثم ادركه شوانه الله تعالى فله الثواب

هذا هو الصحيح
في القبر
في التراب
في المنيعة
في التطمين
في الجاه
في كبره
في طئه
في اخلاس
في كتابة
في سبيله
في الشهيد
في المتعلق
في الاحكام
في الاعتقاد
في سبيل الله
في اتقاه به
في الله اعلم
في مكلف ظاهر
في علم انه قتل
في ظلمًا قبله
في لم يك به
في مال ولم يترك
في وعلى قوله
في لم يترك

فقد التفتت والطهارة في ان شمل من قتل احل الحرب والبعث باي
شيء كان وماي سب كان ولم يترك غير ذلك اذا لم يك بنفسه القتل
ما لم يترك ما لم يك القتل الا سب من كان وارثه من غير ان يترك
وقيل السيد عبد الله غير القتل او وجب لغرض القتل الا ان يترك
والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من قتل النفاق ووطئه
الطريق واحل العقوبة والمقتول كذا او قصاص لانهم لم يقتلوا
ظلمًا وخرج من وجب بقتله مال كقتل غيره العمد وكذا الذي وجب
بقتله القامة وخرج بقتل العمد من لم يعلم فله سواء وجب فيه
القامة او لم يك هو الضحية لا قتاله قتل بسبب مبع لقتله وخرج
الصبي والمجنون واجنب وكافض والنفس على قول في صفة
خلا فله وخرج من ارثت باتفاق اثنينا والارثت ان ياكل
او يشرب او ينام او يداوى او يهل من المعركة حيا او يابا به بمنية
او يهاوي او يهوي او يهوي عليه وفي صلوة وهو يفعل ولو اوى شيئا
فان من امور الدنيا فهو ارثت اتفاق وان من امور الآخرة
فذلك غير ما يوصف خلا فله وخرج خلاف في ما اذا اوصى
بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرثا اتفاقا وقيل لا
خلاف فيه فاجاب انه لو اوصى بما هو من امور الدنيا ووصى

بما هو من امور الآخرة فلا يكون مرثا اتفاقا وقيل لا
خلاف فيه فاجاب انه لو اوصى بما هو من امور الدنيا ووصى

هذا هو الصحيح
في القبر
في التراب
في المنيعة
في التطمين
في الجاه
في كبره
في طئه
في اخلاس
في كتابة
في سبيله
في الشهيد
في المتعلق
في الاحكام
في الاعتقاد
في سبيل الله
في اتقاه به
في الله اعلم
في مكلف ظاهر
في علم انه قتل
في ظلمًا قبله
في لم يك به
في مال ولم يترك
في وعلى قوله
في لم يترك

محمد فاما اذا وصى بامور الاخوة ومن الارث ان يبيع ويشترى
 او يملك بسلام كثير وعن حمزة ان بقي مكانه عتيا يوما ولسنة فهو
 مرتب وان لم يكن يعقل هذا كله بعد نقضه واكثر اما نقضه
 فلا يصح مرتباً بشئ مما تقدم ثم حكم الشاهد المذكور ان لا يقبل
 بل يرفس بدمه وثيابه التي قبل فيها الاما من جنس الكفن
 كالقبري ونحوه واخف والسلاح ولذا السرويل فان كان
 ما عليه نقضاً كفراهية الشئ يرد عليه بان لم يكن فيه زارو
 نقضه وان كان ازيد من ذلك ينقص منه ويصلي على الشاهد
 عزنا خلافا لما لك والشافعي والدلائل في الشرح **مسائل**
 مستغفرة من اجنابته لا بأس بالاذن في صلوة اجنابة اي اذن
 العلى لغفر في الصلوة وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي
 الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا بيقضوا حق كذا في الهداية وان
 مات للمسلم قريب كقوليس له ولعن الكفار بفسخ
 التوب الخس ولم يفر في مرة وكيفية يقيه فيها من غير ان
 الشئ في ذلك وان دفعه الى احد نسبه جاز وان كاله
 ولي من الكفار لا ينفي للمسلم ان يقول امره بخلق بينه و
 بينهم وبيع فبازته من بعد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفراهية

بما لا يرد اذا ما لو كان مرتدا لم يقب في حفرة كالكلب لا غير غير ولا يقب
ولا يقب في الحبل الذي نقل اليه ميت وليس له ما ولا من يملك
كفنه عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية يجب في المال
فانه لم يكن او منعه ظلموا من الناس فان قضاها ما سألوا شيئا من
الكفن او لم يكن لم يقب صاحبها يعني وان يؤخذ رد اليه وان لم يوجز ميت آخر
انصرفت به من الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد تم
ماله فعلى الورثة لا على الفقراء الكفن وجز ميتا من حاله ثم وجب الكفن
في يد رجل او في بيت الميت كفن الكفن اليه لان الميت لا يملك في حقه
الميت شيئا بعد ما اخرج في كفنه لان الفل منه ميتة عندنا يجوز ان يقب
الموتة زوجها بالاجماع ما دامت في القبرة ولا يجوز ان يقب الزوج وموتة
عندنا خلافا للشيعة ولا ان يقب لو انقضت عذرها بالولادة خلافا
للك والشافعي وكذا الوهاب منه قبل موته او ارتدت قبل او بعد
او قبيل اليه او اباه او وطئت بشبهة والمطابقة الرجعية نفس
خلافا للشافعي وام الولد لا تقبل كسرة حوا ولا كانت في القبرة
واحد ولو غسل الميت وكفن ونزعوا من الجفنة لا يقض
الكفن ويقب العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه

بما لا يرد اذا ما لو كان مرتدا لم يقب في حفرة كالكلب لا غير غير ولا يقب
ولا يقب في الحبل الذي نقل اليه ميت وليس له ما ولا من يملك
كفنه عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية يجب في المال
فانه لم يكن او منعه ظلموا من الناس فان قضاها ما سألوا شيئا من
الكفن او لم يكن لم يقب صاحبها يعني وان يؤخذ رد اليه وان لم يوجز ميت آخر
انصرفت به من الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد تم
ماله فعلى الورثة لا على الفقراء الكفن وجز ميتا من حاله ثم وجب الكفن
في يد رجل او في بيت الميت كفن الكفن اليه لان الميت لا يملك في حقه
الميت شيئا بعد ما اخرج في كفنه لان الفل منه ميتة عندنا يجوز ان يقب
الموتة زوجها بالاجماع ما دامت في القبرة ولا يجوز ان يقب الزوج وموتة
عندنا خلافا للشيعة ولا ان يقب لو انقضت عذرها بالولادة خلافا
للك والشافعي وكذا الوهاب منه قبل موته او ارتدت قبل او بعد
او قبيل امه او اباه او وطئت بشبهة والمطابقة الرجعية نفس
خلافا للشافعي وام الولد لا تقبل كسرة حوا ولا كانت في القبرة
واحد ولو غسل الميت وكفن ونزعوا من الجفنة لا يقض
الكفن ويقب العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه

وذكر في كتابه
في الصلاة
في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يمالأ التراب ولو
احيل لا ينشئ ولا يخرج وسقط غسله وعادته الصلوة عليه يجوز
وفي المنسوط سقطت غسله ويغسل غايته وهو الاظهر وكذا لو لم
يصل اصلا ولم يكن فانه لا ينشئ بعد ما احيل التراب ولو بقيت
اصح او كذا لا ينقض الكفن فلا فالحمل ولو علم ذلك قبل التكفين
غير اتفاق ولو دفن ثوب او درع لم يفرغ في ارض مقصورة او افرغ
بشفقة يخرج وان وقع في القبر منع فلهما بعد ما احيل التراب
بشئ واخرج ولا يجوز شئ القبر فيه ما ذكر مات فلم يجد واما فيتم
وصلوا عليه ثم وجد واما غسله وصلوا عليه ثابا وقيل لا تغادر
الصلوة والحق اوله بالنوب المترك منه فويل الميت او الموت
ان كان مقطر البيرة وسبب من التلث والافاليت اوله وكذا
الماء ان اضطر اليه للعطش قدم على الميت به والا فلا ولا يجوز
اجمع ان الشئ في القبر واخره ما حوزة الشافعية والحنابلة
من الضرورة ولا يجوز دفن الانسان في قبر واحد الا عند الضرورة وحيد
يجعل بينهما جاذ من التراب او صمى ان يصل عليه فلان فالوصية
باطلة وكس له ان يقدم الا في الاولى وكذا الوصية
بغيره او ادخاله في رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى الشئ

في القبر
في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

وهو من
الصلوة
في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

٢٢٨
في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

وهو من على الجائزة حازت وكسها الفرض وينبغي ان نصيب
منقولات معا وكذا جازم ولو اجتمعت لجنائز حاز ان يصل عليهم
صلوة واحدة ويجعلون واحد خلف واحد ويجعل الرجال محالين للامام
ويتسوى فيه احره والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم اخواني ثم
النساء وان شاءوا جعلهم موقفا واحدا وواحد ان يصل على كل
واحدة على حدة وهو الافضل ولو كثر على جائزة في ما خي لم يمتل
الاولى ويستقبل الاخرى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى
الشركيين فان وقعت علامة عمل بها قبل علامة المسلمين فليكن
واحضاب وقصبات راب ولبس السواد لكن اختلف ان يكون
علامة اذا لم يكن فيهم يهودى واما لبس السواد فليس في الكفار
منه الفرج وغيره فلا يكون علامة وكذا قصبات راب ينبغي ان
لا يكون علامة لانه يندب للفارسي توفير راب في دار الحرب وان
لم توجد علامة وكان للمسلم اكثر غسل احره وصل عليهم وينوي
المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا
شوا قبل يصل وقيل لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين
وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر على حدة وتسوى قبورهم
ولا تشتم واصل الاختلاف في كتابية تحت مسحات جلي لا يصلح

في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

وهو من
الصلوة
في النية
في الاستعاذه
في السجدة
في الركعة
في الطلوع
في الغروب
في المني
في الحيض
في الجنابة
في النكاح
في الطهارة
في الصوم
في الزكاة
في الحج
في العمرة
في الفرائض

فیضان

فيما دون السقف وقيل لا يكبر في مدة السقف ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز
اخراج الجثة الا ان يكون الارض حقا للغير وجب ان شاء ذلك
الغير اخرج وان شاء سوى القبر وذرع فوقه وفي القبة مقابر
بعض اليها عظيم جحش لا يجوز نقلهم الى موضع اخر وكبره الدفن في
البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء
واخوة القبر لدن اخو عالم بيل الا ورا فلم يبق عظيم الاعتد الضرورة
بالا لم يوجد فحينئذ يجمع عظام الاور ويجعل بينها وبين الاخر حاجز
من تراب ومن مات في سفينة ليس بغيرها ارض غسل وكفن و
صلى عليه وبقى في الجوف وكبره قطع النبات الرطب من ارض القبر و
الياسوس ولور اى طريقا وقل ان مات وان تحت قبر كره المنة فيه
وكبره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اوله وطول عالم يعرف في السنة
والعهد وليس لازيا رتها والدعاء عند فاتها ويقول السلام عليكم
وارقوم مؤمنين وانما ان شاء الله كم لاهقون السئل الله لى وكم العافية
واختلف في اجلاس القارين عند القبر والحج رعدم الكرامة ولا يكبر
الدفن ليلا والمستحب النهار امرأة ماتت واخطب الولد في بطنها
وغلب على ابرهم انه حي يشق بطنها اما لو استبح لو لوة او حال لا
فقيل لا يشق وقيل يشق قال ابن الرهام وهذا اول ولا تكسر عظام

...

اليهود اذا وجدت في قبورهم قاله قاضيهم وسحب زياره القبور
للمجاهدين وكبر للنبى ويدعون قاضيهم مستقبلا قبله وقيل يستقبلونه
الميت ويوقون الشافعي وكذا الكلام في زيارته وموفي القبة
قاز ابو الليث لا يوق وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا يرى
باسا وقال شرف الائمة بدعة وفي الاجزاء انه من عادة النصارى
استوى ولا شك انه بدعة لا سنة فمنه عليه السلام ولا احد
من الصحابة وكوز اكلوس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى وكبره
في المسجد وسحب التفرقة بان يقول اعظم الله امره واسد عرك
وغفر لثقتك ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر لثقتك وكبره
اتخذ الصياغ من اجال الميت على ما قاله ابو سفيان لجبر ان الميت
والاقرباء الا انما تترتب طعام لهم وان يلج عليهم في الاكل وذكر البزار
انه كبره اتخذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد السبع ونظر
الطعام الى القبر في المواسم واتخذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع
الصلى والقراءة للخم أو لقراءة سورة الانعام او الاخلاص قال
والحاصل ان اتخذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل كبره فان
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جبر جعل
ارضة مقبرة فبنى فيها جرابا لوضع النفس والدين ونحوه ان

في الارض

في الارض كسرة لابس به والاسهم ويغفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة
ولو حفرة قبر آخر او دفن ميت فيها ان كانت المقبرة والسنة كبره وان
ضيقه جاز وبغض ما انفق الاور ويزن بسطاط او مصط
في مسجد او مجلس ان كان المكانا وسعا كبره لغيره ان يركب والا فلا
ومن حفرة نفسه قبر فلا يابس به ويوجر عليه وقبر كبره والذي ينبغي
ان لا يكره تربية نحو الكفن لان احكامه التي تحققة غالبا بخلاف القبر
بقوله تعالى وما تدري نفس باي ارض تموت وذكر البزار عن
الصغار لو كتب على جبرته الميت او غامته او كفته هذا قبري ان
يفقه الله سبحانه للميت ويعني بعض المتقدمين انه اوفى ان يكتب
في جبرته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم راي في المنام وسئل
عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاني ملائكة العذاب فلما رآوا
مكتوبا على جبرتي وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا اميت
من العذاب والله سبحانه اعلم **فصل** في احكام المسجى بصبائه
المسجى عن ادخال المراكمة الكبرية لقوله عليه السلام من اكل الثوم
والبصل والكثرت فلا يقرب من مسجى فان الملائكة تتأذى مما يتأذى
منه بنو آدم وعن حديث الدائم مسجى من البيع والشراء
وانشاد الاشعار واقامة اكرود ونشيد الضالة والمرو

في الارض

فيها بضرورة ورفع الصوت والحمد لله واذا خال الحجاب والصبا
غير الصلوة ونحوه كالحج ذلك ورد النهي عليه الصلوة والسلام
وباح البيع والشراء بعد ركعة للمنفك للثغرة والكسب والمدا
من الشاة الشعر مالم يس فيه نوع ذكر وعباداة وبكره التوضي فيه
الا ان كان فيه موضع اعتد لذلك وكذا الحياطة فيه كمره الا اذا كان
لفرورة حفظ عن الصبا ونحوه اما الكتاب ومقام الصبا فان كان
باجرة كبره وان كان حصة لله فغير لايكبره والتوجه كبره التعليل ان لم
يكبر ضرورة ونحوه السوا فيه وبكره الاعطاء وقيل ان لم يحط الرقاب
ولم يربها يد المصل لايكبره الاعطاء والاول احوط ولا يفرق على
حيطان المسج ولا ارضه ولا على البواري وكذا الحياطة لكن تحفظ
نوبه ويذكر لك بعض بعض وان اضطرر منه تحت الحصى فوضي البوري
اخف لانها ليست من اجزاءه وكذا كبره مسح الرجل ونحوه باطن الطين
بجائط المسج او اسطوانته وان مسح بغير مجموع فيه وحشيه موضوعة
فيه فلا بأس وان مسح بقطعة حجر ملقاة فيه لا يصلح عليها فلا بأس
ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مغوشا فيه كبره المسح به
ولا يخفى في المسح بغير ماء وان كان قد يترك وبكره عرش الشجر فيه الا
ان كانت ارضه نزهة لا تستحق فيها الاساطين ولا بأس ان يجرفه

قاتل عليه السلام الزنا في المص
 خطبه في ايامه وهاهنا متفق
 احوالهم في المسجد وكن في الم
 فكلهم في المسجد وكن في الم
 في القدر وهاهنا متفق
 في القدر وهاهنا متفق

بيت لوضع كعبه ومناجاة ^{منه} والآن نظرة المسألة ^{منه} بل اعذر ثم ندّم فليخرج
 اعتدالاً ما بين ^{منه} وكبره ان يطعن ^{منه} البطلان ^{منه} الجس ^{منه} ويخرج فيه ^{منه} بعض ^{منه} الجس
 والكلام المباح فيه مكرهه وكذا النوم فيه لغير العتف وقيل لا بأس
 الغيب ان ينام فيه ^{منه} والاول ان ينوي الاعتكاف ^{منه} يخرج من الخلاف ^{منه}
 ويخرج فيه ^{منه} من فوق ^{منه} شيء من رجب وكونه ^{منه} ولا بأس بالجلوس فيه لغير
 الصلوة ^{منه} الا لصبية ^{منه} فانه يكره وكل ما يكره في المسعى ^{منه} يكره فوفه ايضا
 وافضل المساجد ^{منه} اكرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا
 ثم الاقدم فالاقدم ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضي خان وغيره ان الاقدم
 افضل فان السوي في القدم فالاقرب ^{منه} فان السوي ^{منه} وقوم ^{منه} اخرجوا
 اكثر فان كان فقير ^{منه} يفتقر ^{منه} الى به يذهب ^{منه} الى الذي جماعته اقل وغيره ^{منه} الفقير
 يخير والافضل ^{منه} ان يجازي ^{منه} الذي امامه ^{منه} اطلع ^{منه} وفقه ^{منه} ومجديته ^{منه} وان اقل
 جمعه افضل من الجماع ^{منه} وان اكثر جمعه ^{منه} وان فاته الجماعة ^{منه} في مسجدية فان
 الى مسجد آخر ^{منه} يدركها فيه ^{منه} فهو افضل ^{منه} الا في المساجد اكرام ومسجد النبي وم
 وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ^{منه} ايضا ^{منه} وان لم يدرك الجماعة ^{منه} في مسجد آخر
 في مسجد اوله قضاء ^{منه} وخبر ^{منه} ولهم ^{منه} الاول ^{منه} في جماعة يصلح ^{منه} المؤذن فيه ^{منه} وحده
 ولا يذهب ^{منه} الى مسجد فيه جماعة ^{منه} وكذا الجماعة ^{منه} لو غاب ^{منه} المؤذن ^{منه} لا يذهبون
 الى غيره ^{منه} بل يقرأ ^{منه} اهرم ^{منه} وكذا لو فات احد ^{منه} تكبيرة ^{منه} الافتتاح ^{منه} او ركعة

[illegible]

اور کہتاں ویکہ ان بد رکھیاں غیر لایزہ الہ وان کا نام بعلی
الغث، قبل غیاب البیاض فالافضل ان بعلیها وھن لھ البیاض
وفي النظم مسجد استفہ لدرہ لولہ سماع الاختار افضل بالاتفاف
وذكر قاضیان اذا كان امام الحی ذانیاً او اكبر بوالہ ان یحو الی مسجد
آخر وكذا یفی اذا كان فیہ خصلۃ تكبر ہا امامتہ وان دخل مسجد آخر فیم
فی مسجد آخر لا یخرج من الاول فی بصلی ویکرہ الخروج من مسجد ذی فیہ عالم
یصل الصلوۃ ان یتنزل لہا الا اذا كان ینظم امر جماعۃ اخری بان كان
اماماً او مؤذناً فی مسجد آخر وكذا لا یكرہ ان یخرج بعد صلۃ تلك الصلوۃ
الا اذا شرع فی الاقامۃ فی الظھر والعشاء لئلا یشتم بالہ فرض مع
ان الاقتداء مستقلاً یباح فی ہذین الوقین ومصلی العید والحجۃ
لی حکم المسجد الفقیر الی اللبث والافصح عدمہ عند الشرع ووافق
قاضیان بان لہ حکم عند اداء الصلوۃ فی صح الاقتداء والامام یکن
الصفوف متصل ولسا لہ حکم فی حال المرور وحرمة دخول الحبس
والتأیض وفیاء المسجد لہ حکم فی لواقعی مینہ صح وان لم یصل الصفوف
ولا امتلاء المسجد ویفی ان یختص بہ احکام دون حرمة دخول الحبس
وخرجه وفناء وہو المكان المنصوب لیسببہ وبنیہ طریق وکعبہ
التي علی قواع الطریق لیسبب لہا جامعۃ رائتہ فی حکم المسجد لکن لا یعتف
فاما فیما
فاما فیما

فيها أو غيرها من غير أن كانت لو أغلقت كان للمسيح جماعة ممن فيها
 ولا يفعلون أحد من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة من حيث فيه جميع الأحكام
 المسقوتة ويصح فيه الاعتكاف وإن كانت لو أغلقت لم يكن له حكم المسجد
 ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وإن كانوا لا يفعلون من
 الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق حيث فيه الأحكام سوى
 جواز الاعتكاف ولو اختلفت بيته موضعاً للصلوة فليس له حكم المسجد
 أصلاً ولا أساس تبرك أكثر من مسجد التيسر ولا تبرك أكثر من
 من ذلك إلا إذا شرطه الواقف أو كان معناه ذلك الموضع
 ويجوز أن يدرس الكتاب بصفوة قبل الصلوة وبعد ما دام
 الناس يصلون فيه وإذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن أنت فلا يكره
 تكرار الجماعة فيه بإذن وإقامة بل هو الأفضل ما لو كان له امام
 ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بإذن وإقامة عندنا وعن أبي حنيفة
 لو كانت إحدى عمرة الثانية أكثر من ثلثة كبره التكرار والآفة وعن أبي
 يوسف إذا لم يكن على هيئة الأولى لا تكره ولا تكره وهو الصحيح
 وبالعدول عن الحجاب تختلف الهيئة رجل يسيح في أرض غنم
 لا بأس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الوقفات رجل
 يسيح على سور المدينة لا ينبغي أن يصل فيه لأنه حق العامة فلم يخص

فانما عرفت الطرف الا
فانما عرفت الطرف الا

فوق

فوق السواد للنفاء ^{أو الوقت} ^{فصل} كذا في الغاية ^{فصل} في من شئ
من كتاب الصلوة ^{أو الوقت} وهي الخاتمة الصلوة داخل الكعبة جائزة فضا
ونفلا خلا فالملك في الفض فان صلوا بجائزته فجعل بعضهم
ظله الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام
او وجهه الى وجهه جاز الا انه نكرو للمواجهة بلا حائل وان كان
ظله الى وجهه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجبه
الاجام وهو قرب الى الجوار منه واذا صلى الامام خارج الكعبة
في المسجد احرام وتخلع المقعد وان حولها حائل من غير حربة ان
يكون اقرب اليها منه لامن كان في حربة والصلوة فوقها يجوز
عندنا مع الكراهة وقال مالك لا يجوز اصلا وعندنا في
واحد لا يجوز عالم من بان يري سورة ذكر التره الخ في شرح القوي
السجرات خمسينية وهي فضا وسجدة سهو وسجدة تلاوة
وهي واجبتان وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة
تلاوة وان لم يقربا بالتلاوة لا تجب عزراي خيفة خلا فالله
يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي خنيفة انه قال لا ارأه
شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مستحب
بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال ولكن شحها

فوق السواد للشفاء ضحياً كذا في الغاية **فصل** في من شئني
من كتاب الصلوة وحجها خاتمة الصلوة داخل الكعبة جائزة فضا
ونفلاً خلافاً لما لك في الفرض فإن صلواتك فجعل بعضهم
ظهوره إلى ظهر الإمام جاز وكذا لو كان وجهه أو ظهره إلى جنب الإمام
أو وجهه إلى وجهه جاز إلا أنه تكره المواجهة بلا حائل وإن كان
ظهوره إلى وجهه الإمام لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً إلى جهة توجه
الإمام وهو أقرب إلى الجوار منه وإذا صلى الإمام خارج الكعبة
في المسجد الحرام وتحت المئذنة ولا حولها حائل من غير حجة إن
يكون أقرب إليها منه لا يملك في حجة والصلوة فوقها يجوز
عندنا مع الكراهة وقال مالك لا يجوز أصلاً وعندنا في
واحد لا يجوز عالم من ياب يريه سنة ذكر التزاحم في شرح القدوري
السجرات خمسينية وحج فرضاً وسجدة سهو وسجدة تلاوة
وحج واجبتان وسجدة نذر وحج واجبة بأن قال الله على سجة
تلاوة وإن لم يقرباً بالتلاوة لا تجب عندنا في حنيفة خلافاً لما
يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة أنه قال لا أراه
شيئاً قال أبو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مستحب
بل هو مباح لا بدعة وعن محمد أنه كرهها قال ولكن استحسبها

اذا اتاه ما يسهره من حصول نعمة او دفع قال ان في ذلك
 مستقبل القبله ويسجد فحمد الله لها وبكبره وسبح ثم يكبر فيرفع
 راسه اما بغير سب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب
 الصلوة فمكروه لان اجزاءها يعتقد بها سنة او واجبة وكل
 ما يحل يؤدى اليه فمكروه انتهى والفقوى على ان سجدة الشكر
 جائزة بل بحسنة او واجبة ولا مكروه حجة واما ما ذكره في بعض
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة ما من مؤمن ولا مؤمنة
 يسجد سجدة الا اخرج ما ذكر في موضع ما قبل الاصل له على
 ما حققناه في الشرح وذكر فاصح ان لا بأس ان يصلي على البسط
 والفرش والتبوء والصلوة على الارض او ما شئت الارض
 افضل اراد ان يصلي في بيت غيره فلا فضل الا يستأذنه وان
 لم يستأذنه فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوم باذن من له
 السكنى رفع راسه من الركوع او السجود قبل الامام عند النزول
 المخالفة بالموافقة مع ثوب وساج ظاهر وثوب كبريا في
 من النجاسة قد مانع وليس له ما يلهي به صلى الله عليه وسلم في الشرايع شرع
 منفردة في صلوة جهرية ففقه الفاتحة مخالفة ثم اقلد به كبره
 بالسورة ان قصد الامانة والآفلا يلزمه كبره جهر المنفردة في موضع

المخالفة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

المخالفة يكون مسليا ولا يلزمه السهو لو سهوا وكبر له كبره فلو لم
 التلاوة ايضا في كفاية الشعي خاف الا من عذر وهو ان يكون
 هناك من تحدث او بغيره اليوم وكبره في الزمان والبعض
 الاخذ بالحاجة يعجز قليل وفي الحجة الصلوة في الثعبان تفضل
 على صلوة الكافي اضعافا كالف ليهود كرها الامام في الفاتحة
 ثم ذكره كبر بالسورة ولا يهدو لو خاف بانه او اكثر تهاجروا ولا يهدو
 خاف ان يتم السورة ان خرج الوقت جاز ان يقتصر على ان الوقت
 وقصر في السلام عن الباقي وقيل ترى سنة القارة في غير الف
 وان خرج الوقت والاظهر ان ترى قر الواجب في غير الامام
 قراء فاستقل في موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو
 ان قراء مكان لعلمك تشكرون قليلا ما تشكرون يعود الى
 الترتيب الاول وكذا ان كان اية او اكثر ان استقل في ما فوقه
 والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنينة
 احابه وجه كس لا يطيقه الاباسك شئ في فقه وضاق الوقت
 يقتدى بغيره فان لم يجد صلي بغير فائدة ويعذر شئ ان قراءته
 ام لان كان قبل السورة يعزى لان الظاهر انه قراء ما وان
 كان له رأي على به تلاوة فصح فظن للمؤمن انه ركب فركعوا

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة
 في الجهرية صلوة مثل صلوة التلاوة

ويعجزوا لم تقدر صلواتهم وان سبوا واخرى في الاستقلال
بالجمعة لئلا تقوية ركعة افضل من ابلغ الوضوءات والوقوف
تحت اول من ادراك التكبير الاول في سري في فائته ثم اقيمت
الجمعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امام لا يقطع بالجمعة
لا يغير في الاقتداء ويقترى بمن يات به ان يسي القنوت في ركعة
ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت وركع وتابعوه فركع
صلواتهم ادرك الامام ركعا ان قام في النصف الاخير من ركعة
الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمن وان كان بحيث لو شى
الى النصف فانتمة الركعة وان قام وحده لا تقوت بمنش ولا تقوت
وحده وفي القنية امام ترك الامانة للزيارة اقرار به في
الاستباق السوي او نحوه او كعبته او استنائه لا بأس به ومثله
عفو في العادة والشع انتهي والظاهر ان المراد به وقوع
ذلك في السنة مرة تبين للامام انه مع بغيره وهو يجب
عليه الاجابة بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف ان على سنة الجهر
على وجه فوت الجملة وان اقتصر على الفاتحة وعلى السبحة في
الركوع والسجود ركعها فله ان يقصر كذا ترك التشاء والتقوى
ومثله السنة الظاهر ان قام المؤذن ولم يصلي الامام السنة في

الجمعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امام لا يقطع بالجمعة
لا يغير في الاقتداء ويقترى بمن يات به ان يسي القنوت في ركعة
ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت وركع وتابعوه فركع
صلواتهم ادرك الامام ركعا ان قام في النصف الاخير من ركعة
الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمن وان كان بحيث لو شى
الى النصف فانتمة الركعة وان قام وحده لا تقوت بمنش ولا تقوت
وحده وفي القنية امام ترك الامانة للزيارة اقرار به في
الاستباق السوي او نحوه او كعبته او استنائه لا بأس به ومثله
عفو في العادة والشع انتهي والظاهر ان المراد به وقوع
ذلك في السنة مرة تبين للامام انه مع بغيره وهو يجب
عليه الاجابة بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف ان على سنة الجهر
على وجه فوت الجملة وان اقتصر على الفاتحة وعلى السبحة في
الركوع والسجود ركعها فله ان يقصر كذا ترك التشاء والتقوى
ومثله السنة الظاهر ان قام المؤذن ولم يصلي الامام السنة في

بصلواتهم ولا تعاد الا فامة شرع في النفل على كل ركعة الوقت
ثم ظهر انه ان ام شفعها بقوى الوضوء لا يقطع كما لو شرع في النفل
ثم خرج الخطيب اتمح الطوق قائما ثم قدم افس فقضا ما قاعدا
جاء ولو ان قبل القعود لم يخرج قام المنطوق الى الثالثة ثم ذكر
انه لم يقعد يعود وان كان السنة الظاهر وعن البرزوي انه لا يعود
وقيل هذا قول في حنيفة والاول قول محمد وبسبب السهو على كل حال وان
لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعرف ركع في القنية اذا
لم يتم الركوع والسجود بقضاء في الوقت لا يعود وقيل مطلقا
وهو الاصح حتى خلف امام بلحن يتبعه ان يعيد ركع الاجل ميت ثم عد
بوع لا يستتر به للجائز الاصلية بخلاف الثوب الخس يجوز حمل العمل
في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه خائبة والافضل ان يصفه
قائمة للسنة تنقل قلبه به شرع في الصلوة بالا خلاص ثم خالطه الرما
فالبقرة لب بقى امكنه النظر في العدم بار او الصلوة في السبحة والافضل
فان كان له وجه ووقوف الزيادة من نف فالنظر في العلم افضل
الصلوة لا رضاء الخصوم لا تقيد برؤية لوجه الله فان لم يعف
خصمه يؤخر من حسنة جاتي بعض الكت انه يؤخر لدائق ثواب
سجدة صلوة بالجمعة الكركي البرزانية ترك تكبيرة القنوت قبل

بصلواتهم ولا تعاد الا فامة شرع في النفل على كل ركعة الوقت
ثم ظهر انه ان ام شفعها بقوى الوضوء لا يقطع كما لو شرع في النفل
ثم خرج الخطيب اتمح الطوق قائما ثم قدم افس فقضا ما قاعدا
جاء ولو ان قبل القعود لم يخرج قام المنطوق الى الثالثة ثم ذكر
انه لم يقعد يعود وان كان السنة الظاهر وعن البرزوي انه لا يعود
وقيل هذا قول في حنيفة والاول قول محمد وبسبب السهو على كل حال وان
لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعرف ركع في القنية اذا
لم يتم الركوع والسجود بقضاء في الوقت لا يعود وقيل مطلقا
وهو الاصح حتى خلف امام بلحن يتبعه ان يعيد ركع الاجل ميت ثم عد
بوع لا يستتر به للجائز الاصلية بخلاف الثوب الخس يجوز حمل العمل
في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه خائبة والافضل ان يصفه
قائمة للسنة تنقل قلبه به شرع في الصلوة بالا خلاص ثم خالطه الرما
فالبقرة لب بقى امكنه النظر في العدم بار او الصلوة في السبحة والافضل
فان كان له وجه ووقوف الزيادة من نف فالنظر في العلم افضل
الصلوة لا رضاء الخصوم لا تقيد برؤية لوجه الله فان لم يعف
خصمه يؤخر من حسنة جاتي بعض الكت انه يؤخر لدائق ثواب
سجدة صلوة بالجمعة الكركي البرزانية ترك تكبيرة القنوت قبل

يجب سجود السهو وقيل لا للاستفحال بقضاء الفوائت والتم
 من التوافر الا ان السجدة الموعودة وصلاة الفجر وصلاة التيمم
 والصلوات التي رويت فيها الاخبار فتلك هي بنية النفل
 وغير بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلامذته والاشعة
 اكثر من نصف الامة وترك الخوف الذي فيه السجدة لم يسجد وان
 في الخوف الذي فيه السجدة انما فاء ما قبله او بعده اكثر من نصف
 الامة تجب والا فلا قال الفقيه ابو جعفر اذا فاء حرف السجدة معها
 غير ما قبلها او بعدها فانه امر بالسجدة وان كان دون ذلك ولا
 يسجد وهذا اقرب في الملتقط خاتمة سجدة التلاوة يجوز وان
 طالت المدة ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه
 وفي الحجة يسجد للناس واللب مع اذ لم يكن السجود ان يقول
 سمعنا واطعنا غفر الله لنا ولك ربنا واليك المصير واذا صلى من
 الرباعية اكثر من ثمانين سجدة ثلثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة
 واجب ان يجعل ما صلاه نفلا ويؤدي الفرض بالجمعة فالحيلة ان
 يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخاتمة ويقوم اليها ساجدة او
 يصلي الرباعية فاعدا لتفاد صلاة نفلا عند حيفه وان يقول
 نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذر باطل عند محمد وقال ابو يوسف

يلزمه

في سجدة السهو وقيل لا للاستفحال بقضاء الفوائت والتم
 من التوافر الا ان السجدة الموعودة وصلاة الفجر وصلاة التيمم
 والصلوات التي رويت فيها الاخبار فتلك هي بنية النفل
 وغير بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلامذته والاشعة
 اكثر من نصف الامة وترك الخوف الذي فيه السجدة لم يسجد وان
 في الخوف الذي فيه السجدة انما فاء ما قبله او بعده اكثر من نصف
 الامة تجب والا فلا قال الفقيه ابو جعفر اذا فاء حرف السجدة معها
 غير ما قبلها او بعدها فانه امر بالسجدة وان كان دون ذلك ولا
 يسجد وهذا اقرب في الملتقط خاتمة سجدة التلاوة يجوز وان
 طالت المدة ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه
 وفي الحجة يسجد للناس واللب مع اذ لم يكن السجود ان يقول
 سمعنا واطعنا غفر الله لنا ولك ربنا واليك المصير واذا صلى من
 الرباعية اكثر من ثمانين سجدة ثلثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة
 واجب ان يجعل ما صلاه نفلا ويؤدي الفرض بالجمعة فالحيلة ان
 يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخاتمة ويقوم اليها ساجدة او
 يصلي الرباعية فاعدا لتفاد صلاة نفلا عند حيفه وان يقول
 نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذر باطل عند محمد وقال ابو يوسف

يلزمه ان يصليها بالطهارة ولو نذر ان يصليها بغير
 طهارة لم يمتاه بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شي ولو
 نذر ان يصلي ركعة واحدة لم يمتاه شفع عندنا وقال زفر لا
 شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلثة لم يمتاه ان يصلي اربعاً عندنا
 وعنده يلزمه ركعتان ولو قال لله علي ان اصلي كذا في المسجد
 الحرام جاز ان يصلي في اي مكان شاء وقال زفر يلزمه ان
 فيه ولو نذرت امرأة ان تصلي غدا كذا او ان تصوم غدا في
 فيه لم يمتاه قضاء ذلك اذا ظهرت خلاف لزومها ويؤمر الصبي
 بالصلوة اذا بلغ كسفا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة اية
 ورد الحديث وكذا من في حجة يقيم له ان يضربه اذا بلغ عشرة
 على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك
 الصلوة والفسخ في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك
 الرخصة اذا ارادها والاجابة الى فاشته اذا دعاها واخرج
 بغير اذن وان لم تنسب عن تركها بالضرب يطلقها ولو لم يكن
 قادراً على منزحها ولا ان يلقى الله ومهرها في ذمتها خير له
 من ان يطأ امرأة لا تصلي قال الله تعالى وامر احدك
 بالصلوة واصطبر عليها لانك انك رزقنا نحن نرزقك

ان الصلوة

قال عليه السلام من اراد صلاته بالصلوة
 اذا بلغ عشرة اية
 قوله لا يلقى الله ومهرها في ذمتها خير له
 من ان يطأ امرأة لا تصلي قال الله تعالى وامر احدك

الاعمال الصالحة
التي هي من
العبادة
والصلاة
والزكاة
والصيام
والحج
والسنة
والجمعة
والعيد
والنبي
والرسول
والله
والعالمين
والجميع
والكل
والأمة
والدين
والدنيا
والآخرة
والعالمين
والجميع
والكل
والأمة
والدين
والدنيا
والآخرة

والعاقبة للفقير وسأل الله العاقبة لنا ولا
ولا فواتنا واجتانبنا وجميع المسلمين ايماناً به
والكرم ما قول وله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً
وباطناً وسراً وعلا نية على كل حال وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
سليماً كثيراً دائماً متصلاً
يوم احسنه والحمد لله
على انعامه والصلوة
على نبيه وعلى آله
واصحابه وسلم
من الكتاب
في شهر رجب
في يوم ثمانية
عشر
١١١٥

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

اذا رايت كالمشهد فاستد
الحمد

ولا يفتت الاماكب التي كمل عليها من صلوة والبركة والقدرة
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

والحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
والعلم فاني العبد العاصي والذليل
الذليل

ا ب ج د هـ و ز ح ط

ي ك ل م ن هـ و ز ح ط
ا ب ت ث ج د هـ و ز ح ط

ي ك ل م ن هـ و ز ح ط
ا ب ت ث ج د هـ و ز ح ط

ي ك ل م ن هـ و ز ح ط
ا ب ت ث ج د هـ و ز ح ط

ي ك ل م ن هـ و ز ح ط
ا ب ت ث ج د هـ و ز ح ط

مكتبة جامعة الملك سعود	قسم الخطوط	١٣٦٨	١٣٦٨
الرقم:	٦٧٦٩	٦٧٦٩	٦٧٦٩
التصنيف:	مختصر	مختصر	مختصر
المؤلف:	مختصر	مختصر	مختصر
تاريخ النسخ:	١١٥٠	١١٥٠	١١٥٠
اسم النسخ:	مختصر	مختصر	مختصر
عدد الأوراق:	٦	٦	٦
ملاحظات:			